Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: التحليل المؤسساتي و التنمية

الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر
- دراسة قياسية بولاية بشار 2014 -

إعداد الطالبة: بلقايد ثورية

الأستاذ المشرف: الدكتور بلعربي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة تلسمان	مشرفا
د. أرزي فتحي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. سعيداني محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:« **و لقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا** ».

(سورة الإسراء، الآية 70)

قال الله تعالى:« **و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا** ».

(سورة الإسراء، الآية 31)

قال الله تعالى:« فإذا قضيت الصلاة **فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** » .

(سورة الجمعة، الآية 10)

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:« **اللهم أحيني مسكينا، و أمتني مسكينا و أحشرني في زمرة المساكين. فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا، يا عائشة: لا تردي المسكين و لو بشق تمرة، يا عائشة: أحبي المساكين وقربيهم، فإن الله يقربك يوم القيامة** ».

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:« **لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره، خير من أن يسأل أحدا، فيعطيه أو يمنعه** ».

« **لو كان الفقر رجلا لقتلته** ».

علي ابن أبي طالب رضي الله عنه

« **إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول: أله حرفة؟ فإن قالوا لا سقط من عيني** ».

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

كلمة شكر

كلمة شكر

قال رسول الله - صلى الله عليه و سلم - "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نشكر الله سبحانه و تعالى أولا و أخيرا الذي مكننا من إنجاز هذا العمل المتواضع، و نسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع، و إخراجه إلى حيز الوجود و نخص بالذكر الدكاترة الفضلاء:

البروفيسور بنوة شعيب و الدكتور بلعربي عبد القادر و الدكتور عبد العزيز.

اللذان دامت توجيهاتهما الدقيقة و الموضوعية، مشعلا لنا في جميع مراحل إعداد المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة عيشوش خيرة و الأستاذة بلعابد فايزة، و لا أنسى أساتذة أعضاء اللجنة على قبول مناقشة هذه المذكرة، فشكر الله الجميع، و إلى كل من ساهم معنا و لو بكلمة طيبة، فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحثة :

* بلقايد ثورية

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين.

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم، حفظهما الله لي.

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلمع بذكراهم فؤادي إلى أخواتي: رقية، زهرة.

و إلى أخي: أحمد.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير و بالأخص البروفيسور بنوة شعيب و الدكتور بلعربي عبد القادر و الدكتور عبد العزيز.

.

بلقايد ثورية

قوائم

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
آيات و أحاديث و أقوال الصحابة	
كلمة شكر	
إهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XIII
قائمة المختصرات الأجنبية	XV
مقدمة عامة	أ - ح
الفصل الأول: الفقر في الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الأول: ظاهرة الفقر	03
المطلب الأول: التعريف و النظرة التاريخية للفقر	03
المطلب الثاني: نظريات الفقر و أسبابه و أنواعه	11
المطلب الثالث: مظاهر و إتجاهات الفقر	25
المبحث الثاني: أساسيات حول الفقر	33
المطلب الأول: قياس الفقر و مؤشراته	33
المطلب الثاني: الفقر و المنظمات العالمية	47
المطلب الثالث: إستراتيجيات الهيئات الدولية للقضاء على الفقر	54
المبحث الثالث: ظاهرة الفقر في الدول العربية و الجزائر	66
المطلب الأول: الفقر في الدول العربية و سياسات مكافحته	66
المطلب الثاني: ثنائية الفقر و البطالة و استراتيجية محاربة الفقر في الدول العربية	78
المطلب الثالث: أبعاد الفقر في الجزائر	89
الخلاصة	99

الفصل الثاني: القطاع غير الرسمي في الجزائر	
تمهيد	101
المبحث الأول: مقدمة عامة حول القطاع غير الرسمي	102
المطلب الأول: مفاهيم حول القطاع غير الرسمي	102
المطلب الثاني: أسباب و مجالات و معايير القطاع غير الرسمي	123
المطلب الثالث: خصائص و تصنيفات القطاع غير الرسمي	132
المبحث الثاني: القطاع غير الرسمي و طرق تقديره	142
المطلب الأول: إشكالية القطاع غير الرسمي	142
المطلب الثاني: الظواهر المحيطة بالقطاع غير الرسمي و تحليلاتها	150
المطلب الثالث: طرق تقدير القطاع غير الرسمي	162
المبحث الثالث: الجزائر و القطاع غير الرسمي	171
المطلب الأول: مراحل إنتشار القطاع غير الرسمي و حجمه في دول العالم	172
المطلب الثاني: مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر و دوافعه و مظاهره	181
المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في القطاع غير الرسمي و حجمه في الجزائر	191
الخلاصة	199
الفصل الثالث: مساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر	
تمهيد	201
المبحث الأول: دور الدولة في القطاع غير الرسمي و آثاره	202
المطلب الأول: القطاع غير الرسمي و الدولة	202
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على نمو أنشطة القطاع غير الرسمي	205
المطلب الثالث: القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي	209
المبحث الثاني: الفقر و القطاع غير الرسمي كظاهرة حضرية	213
المطلب الأول: الفقر و أسبابه و أنماطه	213
المطلب الثاني: القطاع غير الرسمي الحضري	223
المطلب الثالث: الفقر و القطاع غير الرسمي الحضري	232

المبحث الثالث: العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر	239
المطلب الأول: أثر القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري	239
المطلب الثاني: التعامل مع القطاع غير الرسمي في الجزائر	247
المطلب الثالث: علاقة القطاع غير الرسمي بالبطالة و الفقر	259
الخلاصة	271
الفصل الرابع: الفقر و القطاع غير الرسمي في ولاية بشار- دراسة قياسية -	
تمهيد	273
الخلاصة	342
خاتمة عامة	344
قائمة المراجع	349
الملاحق	369

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (01)	يشير إلى الدخل الفردي لمجموعة من الدول الفقيرة حسب السلم المعتمد من طرف البنك العالمي لسنة 1998	34
الجدول (02)	يشير إلى الترتيب العالمي لـ 175 دولة بناء على مؤشر IDH	36
الجدول (03)	يشير إلى الترتيب العالمي لـ 146 دولة حسب مؤشر SHDI	37
الجدول (04)	قيم HDI عبر العالم	38
الجدول (05)	البلدان المشتركة في إستراتيجية تخفيض الفقر DSRP	63
الجدول (06)	يبين عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالمليون نسمة و بالنسبة المئوية	94
الجدول (07)	يشير إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل و القطاع لسنة 1998	96
الجدول (08)	نسبة القطاع غير الرسمي إلى إجمالي الناتج القومي لفئات الدول	133
الجدول (09)	تقريرات العمل غير الرسمي في الجزائر حسب عدة معايير	149
الجدول (10)	نسبة القطاع غير الرسمي من إجمالي النتائج المحلي	173
الجدول (11)	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول إفريقيا	174
الجدول (12)	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول أسيا	176
الجدول (13)	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول أمريكا اللاتينية	177
الجدول (14)	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول التحول الاقتصادي	179
الجدول (15)	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام الدولي (OCDE)	180
الجدول (16)	تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985-2012)	182
الجدول (17)	عدد الأفراد القادرين على العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف)	183

الجدول (18)	عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف)	184
الجدول (19)	حجم المخدرات المحجوزة في الجزائر	187
الجدول (20)	عدد الأشخاص المتورطين في قضايا المخدرات بالجزائر	188
الجدول (21)	مؤشر الفساد في الجزائر	189
الجدول (22)	عدد القضايا التي برمجت سنة 2008 و المتعلقة بالغش الضريبي	191
الجدول (23)	تطور العمل الرسمي و غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1992-2003)	195
الجدول (24)	تقديرات الدخل غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1970-2004) (وحدة الدخل بالألف)	197
الجدول (25)	النسبة المئوية التقديرية لقوة العمل في القطاع غير الرسمي بمجموعة مختارة من الدول النامية	225
الجدول (26)	مقارنة نسب التشغيل غير الرسمي بنسب البطالة	241
الجدول (27)	مقارنة الفاقد الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية	245
الجدول (28)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمية و السوق غير الرسمية	246
الجدول (29)	تطور الشغل المهيكل غير الرسمي حسب القطاعات خلال الفترة 1999-2003	262
الجدول (30)	تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر ما بين (1970-2013) (القيم بالنسبة المئوية)	266
الجدول (31)	تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر ما بين (1970-2013) (القيم بالنسبة المئوية)	269
الجدول (32)	يمثل تقسيم الدوائر و البلديات في ولاية بشار	275
الجدول (33)	يمثل تقسيم الدوائر و البلديات في ولاية بشار	276
الجدول (34)	يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها خلال نصف الثاني من شهر أبريل 2014	277
الجدول (35)	يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها الفترة من 2012/09/18 إلى 2014/04/29	277

الجدول (36)	الجنس	278
الجدول (37)	الجنس	278
الجدول (38)	السن	279
الجدول (39)	السن	279
الجدول (40)	المستوى التعليمي	280
الجدول (41)	المستوى التعليمي	281
الجدول (42)	الحالة العائلية	282
الجدول (43)	الحالة العائلية	282
الجدول (44)	عدد الأطفال	283
الجدول (45)	عدد الأطفال	283
الجدول (46)	عدد أفراد الأسرة	284
الجدول (47)	عدد أفراد الأسرة	285
الجدول (48)	رب الأسرة	285
الجدول (49)	رب الأسرة	286
الجدول (50)	إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	287
الجدول (51)	إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	287
الجدول (52)	أخذ الدروس الخصوصية للأطفال	288
الجدول (53)	أخذ الدروس الخصوصية للأطفال	288
الجدول (54)	سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	289
الجدول (55)	سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	290
الجدول (56)	الانخراط في الضمان الاجتماعي	291
الجدول (57)	الانخراط في الضمان الاجتماعي	291
الجدول (58)	الوضع الاجتماعي	292
الجدول (59)	الوضع الاجتماعي	292
الجدول (60)	مكان الإقامة سابقا	293
الجدول (61)	مكان الإقامة سابقا	294

الجدول (62)	نوع السكن	295
الجدول (63)	نوع السكن	295
الجدول (64)	المرافق الصحية	296
الجدول (65)	المرافق الصحية	296
الجدول (66)	العمل في منصب سابق	297
الجدول (67)	العمل في منصب سابق	298
الجدول (68)	نوع القطاع للعمل السابق	298
الجدول (69)	نوع القطاع للعمل السابق	299
الجدول (70)	دوافع العمل في القطاع غير الرسمي	300
الجدول (71)	دوافع العمل في القطاع غير الرسمي	300
الجدول (72)	طبيعة النشاط	301
الجدول (73)	طبيعة النشاط	302
الجدول (74)	مدة ممارسة النشاط	303
الجدول (75)	مدة ممارسة النشاط	303
الجدول (76)	شكل ممارسة النشاط	304
الجدول (77)	شكل ممارسة النشاط	305
الجدول (78)	مكان ممارسة النشاط	306
الجدول (79)	مكان ممارسة النشاط	306
الجدول (80)	أماكن أخرى لممارسة النشاط	307
الجدول (81)	أماكن أخرى لممارسة النشاط	308
الجدول (82)	طبيعة الدخل (الأجرة)	309
الجدول (83)	طبيعة الدخل (الأجرة)	310
الجدول (84)	كيفية الدخل	311
الجدول (85)	كيفية الدخل	311
الجدول (86)	قيمة الدخل	312
الجدول (87)	قيمة الدخل	312

الجدول (88)	قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية	313
الجدول (89)	قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية	314
الجدول (90)	قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي	314
الجدول (91)	قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي	315
الجدول (92)	الميزانية المحددة للحاجات الأساسية	316
الجدول (93)	الميزانية المحددة للحاجات الأساسية	316
الجدول (94)	الميزانية المحددة للملابس و الأحذية	317
الجدول (95)	الميزانية المحددة للملابس و الأحذية	318
الجدول (96)	الميزانية المحددة للغاز	319
الجدول (97)	الميزانية المحددة للغاز	320
الجدول (98)	الميزانية المحددة للكهرباء	321
الجدول (99)	الميزانية المحددة للكهرباء	321
الجدول (100)	الميزانية المحددة للماء	322
الجدول (101)	الميزانية المحددة للماء	323
الجدول (102)	الميزانية المخصصة للتعليم	324
الجدول (103)	الميزانية المخصصة للتعليم	325
الجدول (104)	الميزانية المخصصة للصحة	326
الجدول (105)	الميزانية المخصصة للصحة	326
الجدول (106)	الميزانية المخصصة المواصلات	327
الجدول (107)	الميزانية المخصصة المواصلات	328
الجدول (108)	الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة	329
الجدول (109)	الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة	329
الجدول (110)	الاقتراض	330
الجدول (111)	الاقتراض	331
الجدول (112)	الأشخاص الذين يقترض منهم	332
الجدول (113)	الأشخاص الذين يقترض منهم	332

الجدول (114)	توجيه الفائض من الدخل	333
الجدول (115)	توجيه الفائض من الدخل	334
الجدول (116)	الاختلاف بالتفصيل بين القطاع الرسمي و غير الرسمي	335
الجدول (117)	ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach)	337
الجدول (118)	اختبار ثبات في المعامل	337
الجدول (119)	المعاملات Coefficients	338
الجدول (120)	معامل التحديد	339
الجدول (121)	تحليل التباين ANOVA لنموذج الإنحدار البسيط (17.00) SPSS	339
الجدول (122)	متوسط الوضعية الاقتصادية	340
الجدول (123)	اختبار عينات مستقلة	340

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (01)	الاحتياجات الأساسية للمجتمع	08
الشكل (02)	تزايد الفقر ما بين الدول الغنية و الدول الفقيرة	51
الشكل (03)	الإقتصاد غير الرسمي	113
الشكل (04)	الرسمي غير قطاع نمو و ظهور أسباب	129
الشكل (05)	تصنيف القطاع غير الرسمي حسب S. smith بالإضافة إلى النشاطات الرسمية	136
الشكل (06)	تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب معيار المشروعية	137
الشكل (07)	ارتباط القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي	143
الشكل (08)	قطاعات (segment) القطاع غير رسمي	144
الشكل (09)	الروابط التي تجمع القطاعين (رسمي و غير رسمي)	145
الشكل (10)	مخطط يمثل المقاربة المتعددة المتغيرات	171
الشكل (11)	تطور البطالة في الفترة ما بين (1970-1991)	192
الشكل (12)	تطور البطالة في الفترة ما بين (1992-2013)	193
الشكل (13)	تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1970-1991)	194
الشكل (14)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1992-2013)	194
الشكل (15)	حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من 1970 إلى 2013 حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider, F	198
الشكل (16)	منحنى بياني يوضح نسب التشغيل غير الرسمي و البطالة في الجزائر	242
الشكل (17)	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008	243
الشكل (18)	التمثيل البياني يشير إلى الجنس	278
الشكل (19)	التمثيل البياني يشير إلى السن	280
الشكل (20)	التمثيل البياني يشير إلى المستوى التعليمي	281
الشكل (21)	التمثيل البياني يشير إلى الحالة العائلية	282
الشكل (22)	التمثيل البياني يشير إلى عدد الأطفال	284
الشكل (23)	التمثيل البياني يحدد عدد أفراد الأسرة	285

الشكل (24)	التمثيل البياني يوضح رب الأسرة	286
الشكل (25)	التمثيل البياني يشير إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	287
الشكل (26)	التمثيل البياني يشير إلى أخذ الدروس الخصوصية للأطفال	289
الشكل (27)	التمثيل البياني يحدد سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال	290
الشكل (28)	يمثل الانخراط في الضمان الاجتماعي	291
الشكل (29)	التمثيل البياني يشير إلى الوضع الاجتماعي	293
الشكل (30)	التمثيل البياني يوضح مكان الإقامة سابقا	294
الشكل (31)	يمثل نوع السكن	295
الشكل (32)	التمثيل البياني يشير إلى المرافق الصحية	297
الشكل (33)	التمثيل البياني يوضح العمل في منصب سابق	298
الشكل (34)	التمثيل البياني يشير إلى نوع القطاع للعمل السابق	299
الشكل (35)	التمثيل البياني يحدد دوافع العمل في القطاع غير الرسمي	301
الشكل (36)	التمثيل البياني يوضح طبيعة النشاط	302
الشكل (37)	التمثيل البياني يشير إلى مدة ممارسة النشاط	304
الشكل (38)	التمثيل البياني يوضح شكل ممارسة النشاط	305
الشكل (39)	التمثيل البياني يحدد مكان الممارسة	307
الشكل (40)	التمثيل البياني يوضح الأماكن الأخرى لممارسة النشاط	309
الشكل (41)	التمثيل البياني يشير إلى طبيعة الدخل (الأجرة)	310
الشكل (42)	التمثيل البياني يوضح كيفية الدخل	311
الشكل (43)	التمثيل البياني يحدد قيمة الدخل	313
الشكل (44)	التمثيل البياني يوضح قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية	314
الشكل (45)	التمثيل البياني يشير إلى قدرة الدخل على تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي	315
الشكل (46)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للحاجات الأساسية	317
الشكل (47)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للملابس و الأحذية	319
الشكل (48)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للغاز	320
الشكل (49)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للكهرباء	322
الشكل (50)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للماء	324

الشكل (51)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المخصصة للتعليم	325
الشكل (52)	التمثيل البياني يحدد الميزانية المخصصة للصحة	327
الشكل (53)	التمثيل البياني يوضح الميزانية المخصصة للمواصلات	328
الشكل (54)	التمثيل البياني يشير إلى الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة	330
الشكل (55)	التمثيل البياني يوضح الاقتراض	331
الشكل (56)	التمثيل البياني يوضح الأشخاص الذين يقترض منهم	333
الشكل (57)	التمثيل البياني يوضح توجيه الفائض من الدخل	334

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق (01)	الإستبيان	369
الملحق (02)	خريطة ولاية بشار	372
الملحق (03)	يحدد مساحة كل دوائر ولاية بشار (KM^2)	373
الملحق (04)	يحدد مساحة كل بلديات ولاية بشار (KM^2)	373
الملحق (05)	يحدد عدد السكان لكل دوائر ولاية بشار	374
الملحق (06)	يحدد عدد السكان لكل بلديات ولاية بشار	374
الملحق (07)	يحدد الكثافة السكانية لكل بلديات ولاية بشار (HAB/KM^2)	375
الملحق (08)	يمثل عدد سكان و عائلات ولاية بشار	375
الملحق (09)	يمثل السكان و المساحة و الكثافة السكانية في ولاية بشار	375
الملحق (10)	يمثل الربط بشبكة المياه في ولاية بشار	375
الملحق (11)	يمثل الربط بشبكة الصرف الصحي في ولاية بشار	376
الملحق (12)	يمثل التزويد بالكهرباء	376
الملحق (13)	يمثل توزيع قارورات الغاز	376
الملحق (14)	يمثل الربط بشبكة غاز المدن	376
الملحق (15)	يمثل البنى التحتية للطور الأول و الثاني	376
الملحق (16)	يمثل البنى التحتية البيداغوجية للطور الثالث	377
الملحق (17)	يمثل البنى التحتية الاجتماعية للطور الثالث	377
الملحق (18)	يمثل البنى التحتية البيداغوجية للمستوى الثانوي	377
الملحق (19)	يمثل البنى التحتية الاجتماعية للمستوى الثانوي	377
الملحق (20)	يمثل عدد التلاميذ	377
الملحق (21)	يمثل مشاركة الذكور	377
الملحق (22)	يمثل معدل تمدرس الذكور و الإناث	378
الملحق (23)	يمثل الإعانات المدرسية	378
الملحق (24)	يمثل البنى التحتية الصحية	378
الملحق (25)	يمثل الوسائل البشرية في القطاع العمومي	378

الملحق (26)	يمثل الوسائل البشرية في القطاع الخاص	378
الملحق (27)	يمثل الأمومة	379
الملحق (28)	يمثل عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية	379
الملحق (29)	يمثل المبلغ المخصص للشبكة الاجتماعية	379
الملحق (30)	يمثل قطاع السكن في ولاية بشار	379
الملحق (31)	يمثل المراكز الهاتفية	379
الملحق (32)	يمثل معدل الربط الهاتف الثابت	379
الملحق (33)	يمثل معدل البطالة على مستوى ولاية بشار	380
الملحق (34)	يمثل عرض و طلب العمل	380
الملحق (35)	يمثل سوق العمل في ولاية بشار	380
الملحق (36)	يمثل توزيع عرض العمل على القطاعات	380
الملحق (37)	يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها الفترة من 2012/09/18 إلى 2014/04/29	381
الملحق (38)	يمثل خريطة الفقر في ولاية بشار حسب الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (A.N.A.T.)	382
الملحق (39)	يمثل البلديات ذات نسبة الفقر العالية في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار	383
الملحق (40)	يمثل البلديات المتوسطة من حيث درجة الفقر في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار	384
الملحق (41)	يمثل البلديات الضعيفة من حيث درجة الفقر في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار	385

قائمة المختصرات الأجنبية

الرقم	المختصرات	المعنى
01	**PNB/H**	متوسط الفرد من الدخل الوطني الخام
02	**HDI**	مؤشر التنمية البشرية
03	**PNUD**	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
04	**SHDI**	مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس
05	**PG**	فجوة الفقر
06	**F.G.T**	مؤشر (Foster, Gréer, Thorbecke)
07	**SST**	مؤشر (Sen, Shrrocks, Thom)
08	**IPH**	مؤشر الفقر البشري
09	**PED**	الدول السائرة نحو النمو
10	**PIB**	الإنتاج الداخلي الخام
11	**IDA**	منضمة المساعدة على التنمية
12	**G.B**	الدول العظمى الثمانية
13	**MDGs**	الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
14	**FMI**	صندوق النقد الدولي
15	**SAF**	تسهيل التصحيح الهيكلي
16	**PRSP**	تقرير إستراتيجية الحد من الفقر
17	**CAS**	إستراتيجية المساعدة القطرية
18	**HIPC**	مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
19	**DSRP**	وثائق إستراتيجية لتخفيض الفقر
20	**PPTE**	الدول الفقيرة الأكثر مديونية
21	**HIPC**	إستراتيجيات الديون لتخفيض أعداد الفقراء
22	**OECD**	منظمة التعاون و التنمية
23	**EAP**	برنامج التكيف الهيكلي
24	**BM**	البنك العالمي
25	**FAO**	المنضمة العالمية للتغذية

26	**PNUO**	برنامج الأمم المتحدة للتغذية
27	**CNES**	المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي
28	**BTP**	مؤسسة البناء و الأشغال العمومية
29	**AFS**	المنحة الجزافية للتضامن
30	**AIG**	برنامج الشبكة الاجتماعية
31	**ADS**	وكالة التنمية الاجتماعية
32	**ONS**	الديوان الوطني للإحصائيات
33	**BIRD**	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
33	**W.B**	البنك العالمي
34	**SCN**	نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة
35	**BIT**	مكتب العمل الدولي
36	**OIT**	منظمة العمل الدولية
37	**PIB**	الناتج الداخلي الخام
38	**CIST**	الملتقى الدولي لإحصائيات العمل
39	**CD**	الأقراص المضغوطة
40	**T.V.A**	الضريبة على القيمة المضافة
41	**Pot-de-vin**	الرشوة
42	**PREALC**	البرنامج الجهوي للعمل في أمريكا اللاتينية و دول الكراييب
43	**TI**	الشفافية الدولية
44	**OMPI**	المنظمة العالمية للملكية الثقافية
45	**CNAC**	اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد
46	**OECD**	بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي
47	**OIT**	المنظمة الدولية للعمل
48	**ILO**	منظمة العمل الدولية
49	**ONAMO**	الديوان الوطني لليد العاملة
50	**BMO**	مكتب لليد العاملة
51	**ANEM**	الوكالة الوطنية للتشغيل
52	**ANSEJ**	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

53	**ANDI**	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
54	**CNAC**	الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة
55	**DAIP**	إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني
56	**CID**	عقود إدماج حاملي الشهادات
57	**CIP**	عقود الإدماج المهني
58	**CFI**	عقود تكوين / إدماج
59	**NIS**	رقم جبائي إحصائي وطني
60	**SIGAD**	نظام المعلومات و التسيير الآلي للجمارك
61	**SPSS**	برنامج إحصائي لأجل العلوم الاجتماعية
62	**A.N.A.T.**	الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم

مقدمة عامة

مقدمة عامة

1- تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات و الحكومات، و النظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور. بل لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة و ملازمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر Poverty phenomenon و بالرغم من الاجراءات الاقتصادية و الاجتماعية ومحاولات التصدي لها من مختلف الجهات و المؤسسات و العقائد - إلا أن هذه الظاهرة قد تفاقمت واستفحلت - وجعلتها في مقدمة أولوياتها في عمليات تنميتها، و أصبح موضوعها من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كل المتخصصين في هذا المجال؛ و بخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة لم تزل في مقارعة هذا الداء كما يعبر عنه علماء الاجتماع و كمشكلة اقتصادية كما يعبر عنها علماء الاقتصاد. فالفقر واحد من أسس انهيار المجتمعات إضافة إلى المرض و الجهل باعتبارهما سبب ونتيجة للفقر الاقتصادي و الاجتماعي، إذ لم يعد الفقر مصطلحا حتى يمكن تجاوزه بكلمات عابرة وإنما أصبح ظاهرة كبيرة تحددها عوامل و مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و ديمغرافية تؤثر عليه بشكل أو بآخر.

حيث تشير آخر الإحصائيات أنه في سنة 2013 و رغم انخفاض من يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا في العالم انخفاضا حادا ليصل إلى نسبة 21%، إلا أن عدد الفقراء بلغ 1,2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع مع زيادة في عدد سكان العالم النامي بـ: 59%، نجد أن هؤلاء الفقراء يتمركزون أكثر في إفريقيا جنوب الصحراء بـ: 414 مليون شخص عما كان عليه قبل ثلاثة عقود بـ: 205 مليون شخص، ونتيجة لذلك فإن هذا الرقم يمثل ثلث الفقراء في العالم، و تمثل الهند الثلث أيضا، و تليها الصين حيث تشكل 13% من عدد الفقراء.

هذه الزيادة في عدد الفقراء بسبب البطالة لعدم توفر مناصب عمل، أو لسبب طرد العمال أو غلق المصانع أو خوصصتها، و سياسات التقشف لدى الكثير من الدول حتى الغنية منها كإسبانيا و إيطاليا، تسببت في بطالة أكثر من 620 مليون شاب و شابة حول العالم سنة 2013، مما دفع بهؤلاء الأفراد البحث عن عمل في جهات غير رسمية و هذا للخروج من دائرة البطالة، و منع الحجز على الممتلكات من قبل البنوك و بالتالي النجاة من مصيدة الفقر. فدائرة العمل في القطاع غير الرسمي زادت مع زيادة حدة الفقر وهذا لا يعني أن القطاع غير الرسمي هو وليد للفقر. بل هو يعد من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات والإنسانية و هو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المتعددة الأبعاد و الآثار بشكل بالغ الصعوبة، أما الاهتمام بهذه الظاهرة و أبعادها لم يبدأ إلا منذ وقت قريب، حيث يكاد يجمع الكل أن الأستاذ "كيت هيرت" Keith "Hart بغانا هو الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي و كان ذلك في سنة 1971 أي قبل إعداد تقرير كينيا

سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل (**BIT**) و الذي أطلق فيه بصفة رسمية تسمية القطاع غير الرسمي. و يوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست منفصلة عن المجتمع و إنما تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع و التي تشكل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي الإجمالي في معظم الدول، بل أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كل فرد في المجتمع شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد سواء أكان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في نطاق القطاع غير الرسمي.

و من الملاحظ أن ظاهرة القطاع غير الرسمي إزداد إنتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين 40% إلى 60% من الناتج الداخلي الخام (**PIB**).

و تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من ظاهرة القطاع غير الرسمي، و يرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، و لعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، و تبني نظام إقتصاد السوق.

و هذه المرحلة الإنتقالية كانت لها الأخرى انعكاسات سلبية على الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد تمخض عنها ظهور القطاع غير الرسمي.

و حرصا منا على الدقة اعتمدنا في تعريف الفقر على البنك الدولي الذي يعرفه بأنه ظرف من الحياة محدود جدا بفعل سوء التغذية و الأمية و المرض و البيئة المتدهورة و معدلات الوفيات المرتفعة و متوسط عمر متوقع منخفض. كما استخدمنا في موضوعنا مفهوم القطاع غير الرسمي الذي نقصد به كل نشاط ذو طابع تقليدي غير مصرح به و غير مأخوذ عند حساب الناتج الداخلي الخام.

2- **طرح الإشكالية:**

و يتبلور من خلال كل ما سبق، السؤال الرئيسي التالي:

« كيف يمكن للقطاع غير الرسمي أن يساهم في الحد من معظلة الفقر في الجزائر؟ أو بطريقة أخرى هل يمكن إدراج القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للحد من تنامي الظاهرة خاصة في المناطق شبه الفقيرة كمنطقة بشار؟ »

كما تنبثق عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية هي:

أ- ما مفهوم الفقر؟ و كيف يتم قياسه؟ و كيف حاولت المنظمات العالمية و الهيئات الدولية التخفيف من هذه الظاهرة ؟ و ما هو واقع الفقر في الدول العربية بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة؟

ب- ما المقصود بالقطاع غير الرسمي؟ و ما هو واقعه و أبعاده في الجزائر؟

ت- ما هي النظريات المهتمة بالفقر و القطاع غير الرسمي؟ و هل القطاع غير الرسمي يساهم في الحد من تنامي الفقر في الجزائر عامة و في بشار خاصة؟

3- **فرضيات الموضوع:**

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- إن اتساع رقعة الفقر تساهم في تزايد حجم القطاع غير الرسمي.

2- إن القطاع غير الرسمي و الفقر ظاهرة حضرية أكثر منه ريفية.

3- القطاع غير الرسمي يساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر.

4- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الرسالة في تقديم معالجة لموضوع الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر رغبة في الإلمام بجميع جوانب الموضوع؛ لفائدته من الناحية العلمية و العملية و محاولة تقديم فائدة علمية و مرجع علمي، يستفيد منه ذوي الاختصاص، من طلاب و أكاديميين.

5- **أهداف الدراسة:**

أردنا البحث في هذا الموضوع من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات، و تكملة إلى ما وصلت إليه الدراسات السابقة، و تكون الدراسة في شكل رسالة بغية معرفة واقع العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر بصفة عامة و في ولاية بشار بصفة خاصة.

باعتبار أن جملة الدراسات و البحوث المقدمة حول مسألة الفقر و القطاع غير الرسمي، لا تزال مستمرة، فإن دراستنا تهدف إلى محاولة تقديم إجابة للمشكلة الجوهرية التي تواجه اقتصاد الجزائر والمتمثلة في قضية الفقر من خلال السعي الحثيث نحو محاصرة المحددات الأساسية الفاعلة في اتساع رقعة الفقر داخل الوسط الحضري و علاقته بالقطاع غير الرسمي، بإبراز إسهابات هذا الأخير في كبح جموح الفقر وتقليص رقعة اتساعه، توفيقا و تلاؤما.

6- **حدود الدراسة:**

عرضنا في بحثنا هذا إلى الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية التي تتوفر عليها ولاية بشار في 2014، كما استعملنا إحصائيات مختلفة الخاصة بسنوات من 1987 إلى غاية 2014.

7- **منهج الموضوع و الأدوات المستخدمة:**

للإجابة عن إشكالية موضوع الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في استعراضنا للفصول النظرية فيما يخص المفاهيم المرتبطة بالموضوع و تحليل الأسباب، و تناولنا مراحل تطور القطاع غير الرسمي في دول العالم عامة و في الجزائر خاصة، أما الفصل الأخير المتعلق بدراستنا التطبيقية للفترة من 23 أفريل 2014 حتى 11 أكتوبر 2014، فقد استعملنا المنهج التحليلي و ذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الاستمارة لجمع

أكبر قدر من المعلومات حيث مست عينة الدراسة 119 فرد و ذلك بطرح جملة من الأسئلة الكمية والنوعية متأرجحة بين السني و الجنسي و الدخلي و غيرها من الأسئلة، كما تم الاعتماد أيضا على برنامج SPSS (version 17.00) (برنامج إحصائي لأجل العلوم الاجتماعية).

أما عن الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد اعتمدنا أساسا على الاستمارة لجمع البيانات و على برامج الإحصاء "*SPSS (17.00)*" و"*Excel* 2007 " لتحليل المعطيات.

8- **الدراسات السابقة:**

من خلال إطلاعنا إلى ما توصلنا إليه من مراجع، فقد تم الوقوف على بعض الدراسات و الأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع بصورة مختصرة و غير مباشرة، و التي نوضحها فيما يلي:

أ- دراسة بوجورفة بناصر، بعنوان: "علاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي - دراسة حالة الجزائر -"، هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" 2013-2014، حيث تعرض من خلال رسالته إلى العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي و حجم الفقر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، و ذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، فخلص من خلال التحليل إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

ب- دراسة أعمر بوزيد أمحمد، بعنوان "نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة -"، هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" 2011-2012، حيث تعرض من خلال رسالته إلى دراسة ظاهرة الفقر، وذلك لمحاولة الوقوف على محددات ظاهرة الفقر في الجزائر، فخلص إلى أن معدلات الفقر المسجلة تفيد بأن ظاهرة الفقر في الجزائر لازالت تحقق مستويات جد مرتفعة و خطيرة من شأنها أن تقوض الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد.

ت- دراسة بلعربي عبد القادر، بعنوان "الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي (دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية)"، هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" 2009-2010، حيث تعرض من خلال رسالته إلى دراسة العلاقة بين البطالة و القطاع غير الرسمي، و ذلك لإبراز حيوية و ديناميكية القطاع غير الرسمي في ضبط سوق العمالة و كبح جموح البطالة و تعديل الظروف الاقتصادية و الاجتماعي بما يضمن مصادر الرزق و يحفظ ماء الوجه، فخلص إلى طرح سبل إدراج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي

تماشيا مع وجهة نظر المقاربة التنموية المطالبة بالادماج، انطلاقا من دراسة قياسية على مستوى ولاية تلمسان الحضرية.

ث- دراسة قارة ملاك، بعنوان "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس و السنغال -"، هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي بجامعة منتوري "قسنطينة" 2009-2010، حيث تعرض من خلال رسالته إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و ذلك للتعرض إلى العوامل التي أدت إلى انتشاره و تناميه، بالإضافة إلى مدى فعالية الآليات و الأساليب المتخذة للتعامل معه و حضيت بتشجيع من قبل المنظمات الدولية منها: الستغال، تونس و المكسيك، فخلص إلى أن الإجراءات و التدابير المتخذة للتقليل من حدت القطاع غير الرسمي ليست كافية بالنظر إلى أرقام و مؤشرات الإحصائيات المخيفة، مما يستلزم إعادة البحث في الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري و التي ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة.

9- صعوبات الموضوع:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة في حساسية المؤسسات التي لجأنا إليها لتقديم بعض المعلومات ذات الطابع السري و المهني الخاص بنشاطها، بالإضافة إلى أن دراسة القطاع غير الرسمي بالدول النامية و بالأخص في الجزائر بخصوصية منفردة من حيث جمع المعلومات بسبب صعوبة التقرب من الأفراد الناشطين في القطاع غير الرسمي كما كانت في كثير من الحالات خطرة و شبه مستحيلة و لم تكن لتكون ممكنة لو لا بعض الوساطة التي سمحت لنا من التقرب من العينة، كما تردد الأفراد عن الاجابة خوفا منهم للتعرض من مضايقات الأمنية التي تتسبب في فرار الباعة المتجولين الأمر الذي يعقد من عملية استجوابهم و جمع المعلومات المراد التوصل إليها؛ إذ قمت بتوزيع 200 إستمارة و قد حصلت على 119 استمارة فقط. كما أن هناك صعوبة أخرى تخص قراءة القطاع غير الرسمي و التي تبقى تقريبية و بعيدة عن الدقة و إلا فقد هذا الأخير ميزته الرئيسية المتمثلة في اللارسمية، و للخروج من المأزق تم الاستعانة بعدد من المحققين الذين سبق لهم العمل في هذا المجال، حسب ما سمحت به الإمكانيات المالية.

10- تقسيمات الموضوع:

حتى نتمكن من معرفة العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي تم تقسيم موضوعنا إلى قسمين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي. أما النظري فخصصناه لمساءلة المفاهيم المركزية لعملنا و هو يتجزأ إلى ثلاثة فصول.

فيتعلق الفصل الأول المعنون: بالفقر في الجزائر، ببحث عن ظاهرة الفقر؛ أي التعريف و النظرة التاريخية للفقر، و النظريات المهتمة بتفسير تلك الظاهرة و أسبابها و أنواعها، و أساسيات حولها بما فيها

قياسها ومؤشراتها، كما تطرقنا إلى الفقر و المنظمات العالمية، و كذلك إستراتيجيات الهيئات الدولية للقضاء عليه، لنخلص بعدها إلى ظاهرة الفقر في الدول العربية و الجزائر؛ إذ تناولنا الفقر في الدول العربية و سياسات مكافحته، و كذا ثنائية الفقر و البطالة و استراتيجية محاربة الأول في الدول العربية، و أبعاد الفقر في الجزائر.

بينما الفصل الثاني تحت عنوان: القطاع غير الرسمي في الجزائر، فتناولنا فيه مقدمة عامة حول القطاع غير الرسمي؛ أي تعريفه و النظريات المهتمة به، أسبابه، مجالاته، معاييره، خصائصه، و تصنيفاته، والقطاع غير الرسمي و طرق تقديره؛ بما فيها إشكالية القطاع غير الرسمي، والظواهر المحيطة به وتحليلاتها، و طرق تقدير القطاع غير الرسمي، كما تعرضنا فيه للقطاع غير الرسمي والجزائر؛ بمعنى مراحل إنتشار القطاع غير الرسمي و حجمه في دول العالم، مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر ودوافعه و مظاهره، و المتغيرات المؤثرة في القطاع غير الرسمي و حجمه في الجزائر.

في حين أن الفصل الثالث و الذي عنوانه مساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر، فتطرقنا فيه إلى دور الدولة في القطاع غير الرسمي و آثاره، حيث تضمن دور الدولة في هذا القطاع، و الآثار المترتبة عنه، و كذا القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي، كما تناولنا الفقر و القطاع غير الرسمي كظاهرة حضرية، بحيث تطرقنا فيه إلى الفقر و أسبابه و أنماطه، القطاع غير الرسمي الحضري، والفقر و القطاع غير الرسمي الحضري، و في الأخير نتطرق إلى العلاقة بين الفقر والقطاع غير الرسمي في الجزائر، إذ اشتمل على أثر القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، التعامل مع القطاع غير الرسمي في الجزائر، و علاقة القطاع غير الرسمي بالفقر و البطالة.

أما الفصل الرابع أي الجانب التطبيقي المدرج تحت عنوان الفقر و القطاع غير الرسمي في ولاية بشار- دراسة قياسية -، فقد عالجنا فيه مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في التقليل من الفقر في ولاية بشار، وهذا من خلال دراسة قياسية امتدت حوالي 6 أشهر من 23 أفريل 2014 حتى 11 أكتوبر 2014، حيث إعتمدنا على الاستمارة لأنها تمدنا بأكبر قدر من المعلومات عن طريق معالجة SPSS طبعة 17.00 و هذا البرنامج يمكننا من دراسة المعلومات النوعية و الكمية فجاءت الاستمارة بمختلف أشكالها متضمنة 27 سؤال كمحاولة منا لإتمام الموضوع للإجابة على الاشكالية و الفرضيات المعتمدة.

الفصل الأول
الفقر في الجزائر

تمهيد

إن الفقر ليس بجديد على المجتمعات الإنسانية، لا من حيث البعد الزمني و لا المكاني. و هو موجود في كل المجتمعات على الرغم من اختلاف وتيرة تطوره و تقدمه. و حسب الدراسات فإن الاهتمام بالفقر كظاهرة يعود إلى ما سمي في القرن 16 بقانون "إليزابت" لرعاية الفقراء في بريطانيا إلا أن الواقع يعكس حقيقة الأمر، كون أن جذور الفكرة قديمة و هي نابعة من عمق و قلب المجتمعات الإسلامية، بحيث أن سبحانه و تعالى يوصي بنا خير بإعطاء الصدقة و الزكاة للفقراء و المساكين، و ابن السبيل. و هناك عدد كبير من الآيات القرأنية التي تحث على هذا، كما تدعو إلى المساواة الاجتماعية و روح التكافل و التعاون فيقول صلى الله عليه و سلم « ليس منا من بات شبعان و جاره جائع و هو يعلم ». إلى غير ذلك من الأحاديث و كلها أمثلة تدل على أن الاهتمام بالفقر جاء قبل مجيء قانون "إليزابت"، و قبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 11 ديسمبر 1948. و الذي يحث على حق الفرد في الحياة الكريمة المتمثلة في الملبس و المسكن الصحي و الغذاء المناسب و التعلم و العلاج .... إلخ أما فيما يخص منظمة العمل الدولية فلقد حددت المستويات الأدنى للمعيشة كما حددت الكيفية التي تحدد بها هذه المستويات سنة 1964. عشر سنوات من بعد تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية إشباع الحاجات الضرورية للإنسان و المتمثلة في (التغذية، المسكن، الصحة و التعليم). و اعتبرت أن أية جهود مبذولة لا تسعى إلى تحقيق هذه الحاجات هي جهود غير تنموية.

ومما سبق ذكره سوف نتناول هذا الفصل ضمن ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ظاهرة الفقر

المبحث الثاني: أساسيات حول الفقر

المبحث الثالث: السياسة الجزائرية للحد من الفقر

المبحث الأول: ظاهرة الفقر

إحتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي، فالفقر ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد و إنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع، و يعتبر الفقر مصدر المشكلات التي يعاني منها الأفراد في أي مجتمع كصعوبة المعيشة و غيرها.[1] و ليس من السهل تعريف ظاهرة الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات المادية و غير المادية التي تؤثر و تتأثر بها.

المطلب الأول: التعريف و النظرة التاريخية للفقر

يختلف تعريف ظاهرة الفقر باختلاف المنظار الذي نظر به لهذه الظاهرة. فالفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة و بقدر عدد البشر و توقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر.

أولا: تعريف الفقر:

مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الإجتماعية التي تتميز بحملها مضامين و دلالات فلسفية و معرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، و التي لم تلق إجماعا تاما حولها، فمفهوم الفقر قد إختلف في تحديده المفكرون و الخبراء، و يبدو الإختلاف بينا بين علماء الإقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، و علماء الإجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الإجتماعية. و تأسيسا على هذا، يسود جدل كبير بين الدارسين والمهتمين أن مفهوم الفقر و تحديده و إستخداماته يتم بناء على خلفيات فكرية و أيديولوجية؛ و لذلك لم يشهد الإجماع حوله، لإستخداماته المختلفة في سياقات متباينة و تحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، و عليه يبقى مفهوما نسبيا يجب التعامل معه من هذا المنظور. و لهذا نلاحظ تنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر بحصرها في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمي و تارات أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي. و لكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية و المعنوية للفرد، و ذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الإتكالية، القدرية، الخمول، كثرة النسل ... إلخ.

و ضمن هذا السياق، نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر و الحرمان و التهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية)، معتبرة أن الفقير هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة.[2]

---

[1] Renaud Gaucher, psychologie de l'argent et économie (abolirons-nous la pauvreté dans les pays riches ?), Paris: l'harmattan, 2011, p: 29.

[2] قيرة إسماعيل، سلاطنية بلقاسم، و آخرون، عولمة الفقر (المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء و المحرومين)، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003، ص ص: 17-18.

يحدد البنك الدولي للتنمية في تقريره لسنة 1994، تصورا واضحا (و إن كان كميا) لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الإجتماعية من تعليم و صحة و تغذية، و ذلك إلى جانب المفهوم الإقتصادي للدخل المنخفض. و يبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية. و أن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد. و ما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم. و الجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء و الأطفال، وبخاصة الإناث منهم. و ينهي التقرير تحليله بالإستنتاجات الآتية:

1- أن النمو الإقتصادي أمر ضروري، و لو أنه غير كافي، لمكافحة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها. فمن الصعب إتخاذ خطوات كثيرة في القضاء على الفقر، في ظروف ركود إقتصادي عام.

2- النمو الإقتصادي وحده لا يكفي، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف تحسين حال الفقراء.

3- إن تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، حيث تدل معطيات الواقع أنه رغم عدم تناسب المؤشرات الإجتماعية كالتعليم ... إلخ[1] في أغلب الأحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومي للفرد)، إلا أن هذه المؤشرات تصل قرب قمتها بعد حوالي 1.500 دولار للفرد سنويا. و مع ذلك، فالملاحظ أن إتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء.[2]

و مهما يكن، فإن كل المحاولات التعريفية بالرغم من تنوعها و تعددها، يمكن تقسيمها وفقا لمجموعتين: تستند الأولى في تعريفها للفقر على محددات كمية؛ في حين تركز الثانية على محددات كيفية.

إذ أن هناك من ينظر إلى هذه الظاهرة - الفقر - في ضوء عيش الكفاف كالدخل و الحاجات المطلوبة إجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء ... إلخ. و هناك من يعتبره بمثابة إحباط وظيفي للبناء الإجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المتخلفة بالمدينة. أو أنه - كما يذهب "عبد الباسط عبد المعطي" - حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، و التمييز بين أنماط العمل إلى يدوي و عقلي، و تحديد الأمور بناء على ذلك.[3]

---

[1] توهامي إبراهيم، ڤيرة إسماعيل، و آخرون، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، الجزائر "قسنطينة": مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص: 121.

[2] قيرة إسماعيل، سلاطنية بلقاسم، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[3] Lelart Michel, de la finance informelle à la microfinance, paris "France": éditions des archives contemporaines, 2005, p: 65.

و يفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية و التوزيعية المرتبطة بإستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك و التي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع. و هناك من علماء الإجتماع من يعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في بعض المظاهر العيانية الدائرية التأثير و التأثر (حلقة مفرغة)، كنقص التغذية و إنتشار الأمراض؛ و هذا يعني أن الفقراء هم أولئك الذين يعيشون ظروفا سكنية مترديةو و يعانون من أسوأ الأحوال الصحية و المعيشية.[1] و في مقابل هذا الطرح، هناك من الدارسين من يؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية فقط، و إنما هو مركب من المواقف المجسدة للتبعية Dependance و نقص الإعتماد على الذات، ففي هذا الإتجاه يربط "LOMNITZ" حالة الفقر بالوضع غير المناسب الذي يحتله الفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم و التدريب المهني السيئ أو الوضع الإجتماعي المتدني، و قنوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم في كل الحالات فرص الحصول على دخل أكثر ربحية وإستقرارية، و هذا ما يجعلهم يناضلون من أجل الإندماج في النظام السوسيو إقتصادي الكلي، من أجل الحصول على دخل وبأية طريقة كانت، و بالتالي المحافظة على بقائهم. إن هذا الإندماج المفروض على الفقراء هو ما يجعلهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الكلي، و الذي ليس بوسعهم تغييره، إذ أن هدفهم الوحيد هو العمل من أجل البقاء، إنهم ببساطة ضحايا الإستغلال و اللامساواة. اللذين تفاقمت حدتهما أكثر مع الإكتساح السريع للعولمة. و لتجاوز هذا الواقع أو التخفيف من وطأته، ترتفع الأصوات عبر أنحاء العالم. فمثلا، كانت قناعة مفجري الإحتجاجات في سياتل SEATTLE ضد منظمة التجارة العالمية، أن التجارة الحرة ليست سوى خرافة، و أن الفقراء و أصحاب الضمير يجب أن يتحدوا لمواجهة العولمة.

و لقد رفعت هذه الإحتجاجات شعارات مناهضة للرأسمالية. و للعلم فقد تأسست منظمة التجارة العالمية سنة 1955 بهدف إزالة الحواجز التجارية و تخفيض التعريفة الجمركية و حل النزاعات التجارية. لكن مع إستمرار هذه المنظمة في فرض تصوراتها على الدول الأعضاء، أخذ القلق يساور الكثيرين من أن هناك شيئا خطيرا يجري أمام أعينهم نتيجة للقوانين التي تحكم التجارة العالمية. فقد أخذ يتضح بجلاء أن الخاسر الأكبر هم فقراء العالم. و بينما تبرر المنظمة سياساتها بأن التجارة تساعد البلدان الفقيرة على النمو. فإن الحقائق المفزعة تؤكد أن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية آخذ في الإنخفاض بمعدلات خطيرة؛ و هو ما أفضى إلى نتائج مدمرة.[2]

[1] محمد علي وردم باتر، العولمة و مستقبل الأرض، الطبعة العربية الأولى، الأردن "عمان": الأهلية الأردنية الهامشية، 2003، ص: 79.

[2] قيرة إسماعيل، سلاطنية بلقاسم، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

فإفريقيا مثلا جنوب الصحراء أصبحت اليوم أفقر مما كانت قبل ثلاثين عاما، و أن هناك ثلاثة بلايين إنسان يعيش كل منهم على أقل من دولارين يوميا. إن فشل قمة "سياتل" و المعارضة الشرسة التي واجهتها تعود بالدرجة الأولى، إلى الإهمال الواضح من أقوياء العالم للجوانب الإجتماعية. و تفاديا لجوانب النقص تلك، أقرت الأمم المتحدة لاحقا مؤتمر سويسرا للتنمية الإجتماعية، لعله يضفي إرتياحا جماهيريا أوسع تجاه العولمة. غير أن خريطة الفقر لم تنكمش، و إنما بقيت في إتساع مطرد.

يرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية و النوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الأساسية. و حتى لو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه[1] التي تنعكس سلبا على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.[2]

و منهم من يرجعها إلى الطبيعة، و عدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنويا. و بالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية فلا يمكن اعتبارها سببا في الفقر. و من هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية هي المسؤولة عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان و تنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء، المجموعة غير القادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش حياة كريمة[3] مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، مثل الشعور بالحرمان، الإحساس بالضعف و قهر النفس.[4] وهذا ما يسبب انخفاض المستويات الصحية و التعليمية ... إلخ.[5]

---

[1] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2002-2003، ص: 85.

[2] فتحي عبد المجيد أحمد، أحمد العراقي بشار، التضخم و آليات تأثيره في معدلات الفقر، بحوث اقتصادية عربية، 2008، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 42، القاهرة، ص: 07.

[3] محمد الرفاعي حسن، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب و الحلول)، سوريا "دمشق": دار النفاس للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص: 13.

[4] محمد عبد الحميد صالح، أزمة البطالة (دراسة مقارنة (مصر - السعودية - الكويت))، الطبعة الأولى، بدون ذكر البلد: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2011، ص: 60.

[5] عبد الشفيع عيسى محمد، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية، بحوث اقتصادية عربية، 2010، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 50، القاهرة، ص: 101.

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر، أولهما يتعلق بحد الكفاف و الثاني بالحرمان:

1- مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف:

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن و ملبس ... إلخ، و يلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم، لا بالتركيب النوعي و العمر لأفراد الأسرة. كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في تحديد أساسيات الفرد من جهة، و من جهة أخرى أنه يتجاهل أسعار المواد و قيمتها و نوعيتها. كما لا يراعي الظروف الاجتماعية، النفسية و الصحية للإنسان.

2- الفقر و الحرمان النسبي:

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع، و أسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال و مشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة، مثل الأعياد، الأفراح و الأقراح. و جوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات، تقل بسبب التقصان أو قلة دخله.

و يعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل، في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد و حضوره في المناسبات المختلفة.

و في نفس السياق تقول "Deepa Narayan": أن الفقر و الشقاء يعنيان عدم توفير الرفاهية المادية وانعدام الأمن و العزلة الاجتماعية و الضيق النفسي، و عدم توافر حرية الاختيار. فيصبح الأفراد فقراء. عندها تتم مقارنتهم بأفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات. و لكن وضعيتهم هي أحسن أي بمعنى أن هناك أفراد جد فقراء، و آخرون فقراء إلا أن هذا لا يمنع أن يكون كلاهما أكثر الفئات عرضة لضعف الصحة، البطالة، ... إلخ.

هذا ما أثبتته فعلا إحدى الدراسات الأمريكية عندما قامت بتقديم تقريرها لهيئة الكونجرس و للجمعية الأمريكية للوقاية من أمراض القلب الموجودة بسان أونطونيو (تكساس). تؤكد أبحاث هذه الدراسة أن النوبات القلبية لا تعود أسبابها بالضرورة إلى الأمراض الوراثية، أو الأخطار التقليدية المعروفة. و إنما قد تكون للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و نمط الحياة يد في ذلك، هذا ما صرح به الدكتور "Larry Goldstein" من جامعة "DUKE"، و جاءت هذه التصريحات عقب أبحاث و تتبعات دامت أكثر من 23 سنة لحوالي 10059 عامل يبلغ سن كل واحد فيهم 40 سنة. و لقد توفي منهم 364 عامل، عموما كانت الاستجوابات تتعلق بنقطتين: المشاكل العائلية و المالية. فبالنسبة من كان يعاني من مشاكل عائلية خطيرة 4,6% و 4,5% كانت لديهم مشاكل عائلية معتدلة، و ما نسبته 3,3% لم تكن لهم مشاكل عائلية. في حين أن ما نسبته 4,7% كانوا في حاجة ماسة للأموال، و 3,7% من العمال كانوا في مسيرة.[1]

[1] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85-87.

فكانت النتيجة التي خرج بها "Dr. David Tanne" هي أن العمال الفقراء الذين تتعسر وضعيتهم قد يهملون الاهتمام بأنفسهم و بصحتهم بسبب قلة المغنم. و يشارك في هذا تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الضغوطات النفسية. مما يتسبب في اضطراب أوعيتهم الدموية الأمر الذي يحدث أزمة قلبية و عليه فهو يقول "soyer heureux et ne vous inquiétez pas". من هنا نستنتج أن الفقر يؤثر على الصحة. و عليه فإن كل التعاريف السابقة يدور فحواها حول مفهوم واحد، ألا و هو عجز فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء، اللباس، المسكن و الرعاية الصحية التي تضمن الحياة الكريمة. و هذا ما يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل (01): الاحتياجات الأساسية للمجتمع

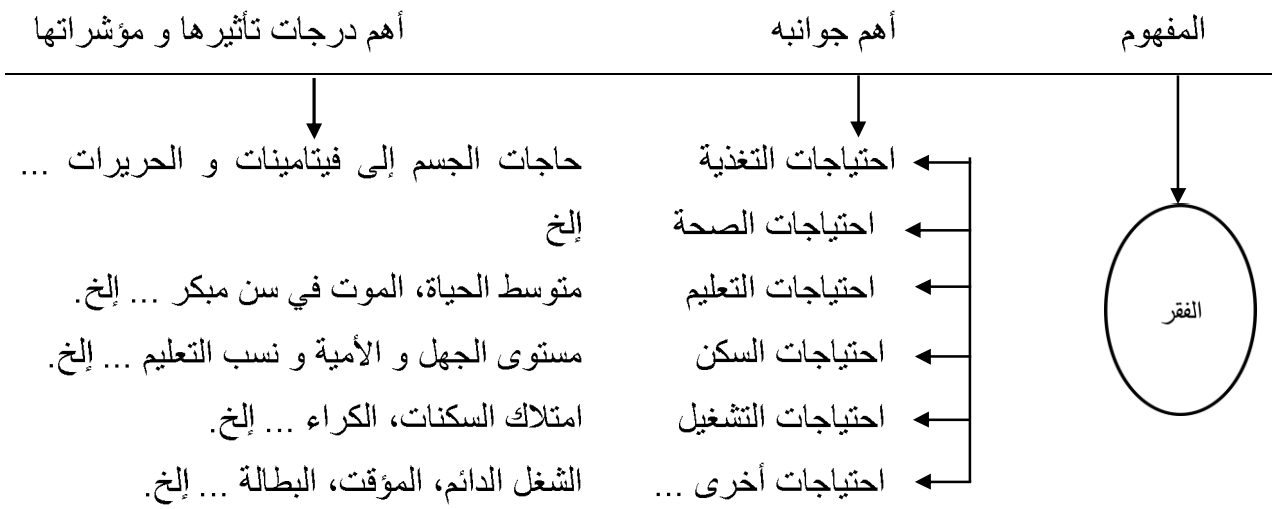

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد " تلمسان "، 2002-2003، ص: 88.

و حسب " The Concise Oxford Dictionary" فإن الفقر هي صفة للشخص الذي لديه نقص في الأموال و الوسائل المادية التي تسمح له بالعيش اللائق.

كما يرى المؤرخ "Michel Mollat" أن الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف و التبعية، و بالحرمان من وسائل مادية و معنوية تغير حسب الفترات الزمنية والمكان و المجتمعات، هذه الوسائل تعد المصدر للقوة و الاعتبار الاجتماعي.[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، القاهرة "مصر": المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص: 03.

[2] بوجورفة بناصر، علاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 08.

في ظل هذه الظروف، الفقير لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة الآخرين، هذا التعريف من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المهمشين و المقصيين، و هو خاص لكل مكان و زمان فلا يتعلق بجهة معينة و لا بمجتمع خاص.

و يعطي "Adam Smith" (1776) في كتابه ثروة الأمم "Richesse des Nations" تعريفا غير مباشر للفقر و يقول:« فعلا في معظم مناطق أوروبا، العامل الأجير يستحي أن يظهر في وسط عامة الناس بدون قميص مصنوع من النسيج أو الكتان ».

كما تعتبر دراسة "Rowntree" (1901)، من أولى الدراسات التي اهتمت بالعراقيل التي تقف كحجرة عثرة لإعطاء تعريف لظاهرة الفقر. حيث اهتم كثيرا بالفقر النقدي أو فقر الدخل، و هذا انطلاقا من أن الفرد يجب أن تتوفر لديه قيمة من الدخل تساعده على اقتناء حاجاته الأساسية.

و يعرف الكاتب "Hans Singer" الفقر على أنه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها لكن سهل علينا مخاطبتها و هو يشبه ظاهرة الفقر بزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها.

من جهته، صاحب جائزة نوبل للاقتصاد للعام 1998 "Amartya Sen" ذهب في تعريفه للفقر إلى أبعد من أن يكون الدخل هو السبب الوحيد، ليدخل في هذا المفهوم كل من التعليم و الصحة ليؤكد قائلا:« أنه توجد حجة قوية تعطي الأولوية للإمكانيات، و من هذا المنطلق فالفقر يعتبر حالة من الحرمان للحاجيات الأساسية أكثر منه حالة حرمان من دخل عال ». أما حسب "Hagenaars" (1986) فإن الفقر بصفة عامة هو الحالة التي تكون فيها الحاجيات غير كافية لإشباع الرغبات.

و حاول "Fields" (1994) إعطاء تعريف أكثر دقة و أكثر تفصيلا للفقر، حيث عرفه كالتالي: « الفقر هو عدم إمكانية الفرد أو العائلة الحصول على أدنى الموارد الواجبة لإشباع الحاجيات الأساسية ».

في حين يرى "Lipton" (1996) أنه في أي مرحلة من الزمن، لا يعد الإنسان فقيرا إلا إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية. و يعرف كل من "Martin و Larivière" (1997) الفقر بأنه:« حالة حرمان من المواد الأولية لمدة زمنية طويلة، الأمر الذي لا يساعد للبقاء على العيش ».

و يقول الباحثان "Atkinson و Bourguignon" (1999) أن الفقراء هم أولئك الأشخاص الذين لديهم موارد غير كافية و شدة فقرهم تتعلق بشدة هذا العجز في الموارد. في حين أعطى "Anyck. D" (1999) شرحا بسيط للفقر يقول فيه: « الفقير هو الذي لا يستطيع إشباع حاجياته الأساسية ».

هذه التعاريف المتعددة تدل على التطور المتزايد و الاهتمام الفكري الذي حاز عليه مفهوم الفقر الأمر الذي جعل هذا الأخير غني بالتعاريف و المفاهيم. و يمكن ملاحظة هذا التطور من خلال التعاريف المقدمة من قبل البنك الدولي الذي لم يمتنع كل مرة بإدخال فكرة و محدد جديد في تعريفه للفقر.[1]

[1] بوجورفة بناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 08-10.

ففي الثمانينات كانت المقاربة النقدية هي المستعملة من قبل البنك الدولي أما في سنة 1990 و من خلال تقريره حول التنمية في العالم، أدخل في تعريفه للفقر محددات تتعلق بنقص مستوى التعليم و الصحة، و في تقريره لسنة 2001 أصبح مفهوم الفقر يشمل عدة جوانب ليتوسع و يضم بعض المفاهيم كالخطر والمجازفة و عدم القدرة و عدم توفر الامكانات و انعدام القدرة على التعبير و المشاركة في الحياة الاجتماعية.[1]

ثانيا: النظرة التاريخية للفقر:

يعد الفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس و السياسات الإقتصادية المختلفة. وبالرغم من إن الفقر ليس له حدود جغرافية، و لا يحده بعد زماني معروف، إلا أن لهذه الظاهرة خصوصيتها المجتمعية الإقليمية و يكتنفها بعد زماني يمتد عمقا مع التاريخ الإنساني، و بذلك فإن دراسة الفقر تتطلب دراسة جذوره التاريخية لنتمكن من إعطاء الظاهرة أبعادها (الإقتصادية، الإجتماعية) و تحديد آثارها مستقبليا. و بالتالي فإن معالجة جذور المشكلة دائما هي أنجح وسيلة، فالكتابة عن الفقر يعني أن تستذكر تاريخا حافلا بالتفاوت و الظلم. فالفقر و الغنى وجدا قبل أن يكتب التاريخ. و كذلك نجد إن المقولة التاريخية و التي مفادها إن هناك حربا واحدة مستمرة لم تتوقف منذ بدء الخليقة هي حرب الفقراء و الأغنياء، فكل الحروب لابد أن تضع أوزارها يوما إلا حرب الفقراء. و عليه فإن الفقر متأصل في البنى الإجتماعية و ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في وجود نظام عالمي يتميز بإنقساماته البنيوية إلى تشكيلات إجتماعية غنية وأخرى مختلفة و فقيرة. و نجد أن مشكلات الفقر و الجوع والأمراض كانت هي الخلفية التاريخية حتى نهاية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى إستكانة معظم البشرية له و الإعتراف بوجوده و تعاملت معه كواقع قائم إضطرت إلى أن تتعايش معه دون أن يفكر أحد أنه حالة قابلة للمعالجة أو الحل. وتاريخ الفقر العالمي تاريخ مفعم بالآلام و البؤس و الشقاء و لا يستثنى الحال تاريخ الفقر في الوطن العربي، فبعد عقدين من التنمية و بعد تلك الجهود التي بذلتها هذه الدول في مجال الإرتقاء بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية والتخلص من المعالم القاسية و السيئة، إذ إنصبت الجهود على تغير جذري لأوضاع التخلف و تناقضاته التي ورثتها هذه الدول غداة حصولها على الإستقلال السياسي.

و كذلك فقد حدد واقع تجربتها التاريخية عددا من خياراتها السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في العقود الثلاثة التي أعقبت حصولها على الإستقلال.[2]

[1] حسيني عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر و المجتمع (دراسة في علم الإجتماع)، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2007، ص: 69.

[2] داود محمد العذاري عدنان، زوير مخلف الدعمي هدى، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الأردن "عمان": دار جرير للنشر و التوزيع، 2010، ص ص: 29-31.

فقد أسفر إنهيار أسعار النفط و الركود العالمي في الثمانينات عن تباطؤ كبير في النمو الإقتصادي لمعظم الدول العربية، و ضخامة الديون الخارجية و إرتفاع عجز الميزانيات و الضعف المؤسف للقطاع العام وضعف تجربة القطاع الخاص. و لقد برز في السبعينات و بسبب رؤوس الأموال النفطية تمايز بين دول عربية غنية و أخرى فقيرة. و مع حلول الثمانينات برزت إلى الواجهة الإختلالات الإقتصادية الكلية في العديد من الدول العربية إذ عانت من تدهور الأسعار العالمية للنفط و عوائده و من ركود عالمي و شامل. وبحلول منتصف الثمانينات كان لمعالجة الإختلالات الهيكلية في معظم الإقتصاديات في الوطن العربي الأهمية القصوى لبرامج التصحيح الهيكلي (برامج الإستقرار الإقتصادي)، و مع نهاية الثمانينات سجلت معظم الدول العربية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا معدلات نمو منخفظة أو سلبية و قد نجم عن ذلك زيادة في مستويات الفقر. لذلك فإن عمليات التثبت و التكيف الهيكلي التي طبقت في عديد من الدول العربية في النصف الثاني من الثمانينات و مطلع التسعينات قد تركت آثارا على المستويات الفقيرة من السكان وباتت تعاني من إرتفاع معدلات الفقر و تدهور في الخدمات الإجتماعية. و بالرغم من إن الإقتصاديات العربية قد حققت منذ بداية الستينات و حتى نهاية الثمانينات، معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعتبر نموا بحسب الفكر التنموي التقليدي، إلا أن ذلك لم يترتب عليه تحسن ملموس في مستوى الرفاه الأساسي الحقيقي للمجتمع في الوطن العربي. و لم يضمن إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى.

المطلب الثاني: نظريات الفقر و أسبابه و أنواعه

باعتبار الفقر ظاهرة متشعبة شغلت بال العديد من الاقتصاديين الأمر الذي أدى بهم إلى وضع نظريات لها، و تنجم ظاهرة الفقر عن عوامل داخلية و إقليمية، و لها أنواع عدة.

أولا: نظريات الفقر:

إن تطور ظاهرة الفقر و تسارع انتشاره، أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي و المحلي و ظهور نظريات مفسرة له.

1- مدرسة والفارست "Welfariste":

أهم نقطة وردت في إقتراحات هذه المدرسة و المتعلقة بالفقر ما سمته بـ: bien être الوجود اللائق، وجوهر هذه النقطة يعتبر أن الفقر موجود في أي مجتمع، بمجرد أن يعجز أفراد هذا المجتمع عن تحقيق مستوى معين من bien être économique و الذي يضمن بدوره الحد الأدنى من الإحتياجات المعقولة في نفس المجتمع. و بالرغم من صعوبة مستوى bien être نظرا لإختلاف مستوياته، بإختلاف الأفراد إلا أن المدرسة قد تمكنت من إحتلال الريادة بإقتراحها لهذا المفهوم.[1]

[1] شنودة سمعان، التنمية الإقتصادية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1968، ص: 10.

2- مدرسة الإحتياجات الرئيسية Besoins de base:

تشير تحليلات هذه المدرسة أنه بمجرد أن تصبح الحاجة ضرورية، فإن الرغبة الملحة على إشباعها، تجعل منها حاجة رئيسية Besoins de base، لهذا فإن المدرسة تحصر جملة من الإحتياجات الرئيسية في الماء، السكن، الملبس، التعليم، الصحة و النقل. غير أن الملاحظ في هذه الإحتياجات أنها تعدت في حقيقتها كل ما هو ضروري للعيش. و الذي يمكن حصره في الحاجة إلى الغذاء، المسكن و الملبس.

3- مدرسة الإمكانات Capabilités:

تحاليل هذه المدرسة جاءت متمركزة حول نقطة الإمكانات البشرية، و من روادها صاحب النظرية الشاملة، و الذي إعتمد نقطة نوعية الحياة بعيدا على "SEN. A". إمتلاك لوسائل الرفاهية، من أجل هذا فإن المدرسة ترى في الفرد الفقير كل من تعذر عليه، أو لا يمتلك إمكانية تحقيق ما سمته بـ funétionings و الذي يمكن أن يختلف من فرد إلى آخر، و الذي يمكن حصره في الغذاء، الملبس الحسن والمسكن اللائق.

أما في ما يتعلق بجانب الإحتياجات الإجتماعية، كالمشاركة الفعلية في الحياة الإجتماعية فإن "SEN"، يضرب مثال الدراجة مركزا على النقل، أو التنقل فيقول فعلا إن الدراجة وسيلة تنقل و رفاهية و لها عدة مناطق، كان لا يستطيع أن يصلها على رجله. و هذا ما يمنح لهذا الفرد فرصة الشعور بالفرحة عندما يحقق غايته.

4- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به و هذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى. إذ عن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع الأغنياء يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض الفقراء أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر. إلا أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدول النامية يشير على أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، و تبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل و تنتهي بانخفاض مستوى التعليم.[1]

[1] Faroukhi Amine, perception de la pauvreté par les agriculteurs bénéficiaires des soutiens publics FNRDA, revue economie & management: regards croises sur les objectifs du millénaire pour le développement (OMD): pauvreté, éducation, sante, ressources naturelles, 2010, Avril, publication de la faculté des sciences économiques commerciales et de gestion (En collaboration avec les réseaux des chercheurs de l'Agence Universitaire pour la Francophonie-AUF-siège Paris), N^0 10, p: 70.

و هناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي فالعلاقة بين الفقر و مستوى الاستثمار و المتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة و هي من النظريات التي ذاع صيتها خلال العقود الماضية.[1]

5- النظرية المالثوسية في تفسير الفقر:

إن تزايد عدد السكان له تأثير على ازدياد الفقر و هذا يشكل لب نظرية مالثوس و التي ترتبط ارتباطا قويا بقضايا التخلف و الفقر و تدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان فالرؤية المالثوسية التي خرج بها روبرت مالثوس تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء إذ لم يعرقل نموه موانع و من ثم فإن مشكلات الجوع و البطالة و الفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل مكان و زمان و في كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان أي إن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.[2]

6- التفسير الماركسي:

فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج. و تسيطر عليها و بذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة و هكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي و بتعبير أخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أو خارجه نجد إن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه.

إذا إن تشخيص أوضاعهم الواقعية و تغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي و تعدية البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات و ليس في التفكير الأكاديمي و سن السياسات المختلفة.

و بما أن الفقر يعد ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و سياسية، لذلك تناول الباحثون معالجة الفقر حسب تخصصاتهم، نجد أن الدراسات التي تناولت الفقر اختلفت في تحديدها لأسبابه.[3]

---

[1] Faroukhi Amine, op. ct, p: 72.

[2] الشلوي وفاء، بدايات ظاهرة الفقر، أسبابه و نظريات المفسرة له، الموقع https://www.google.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/08.

[3] الشمري أسماء، بدايات ظاهرة الفقر، أسبابه و نظريات المفسرة له، الموقع https://www.google.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/08.

و من بين الاتجاهات النظرية أيضا التي فسرت هذه الظاهرة:

أ- المنظور الفردي لتفسير الفقر: تبلور هذا الاتجاه في تفسير الفقر بمنظور فردي، في أفكار بعض فلاسفة و علماء الغرب، و أثر بالتالي على نظم الرعاية الاجتماعية الغربية، و لعل البداية الحقيقة لهذه الأفكار تتمثل في الاتجاهات نحو العمل التي يشار إليها عادة باسم الأخلاق البروتستانتية، و التي انتشرت إلى معظم البلدان الغربية نتيجة لدعم العديد من علماء الاقتصاد و السكان و الوراثة و التحليل النفسي، أمثال "آدم سميث A. Smith" و "توماس مالتس T. Malthus" و "تشارلس داروين C. Darwin" و "هربرت سبنسر H. Spencer" و "سيجموند فرويد S. Freud". و لقد ركزت تلك الأفكار على الاعتقاد بأن الناجحين و الأثرياء هم من اختارهم الرب لمكافأتهم في الأرض نظرا لصلاحهم، كما أن الفقراء إنما يلقون جزاءهم العادل من الله و لا حاجة لمساعدتهم أو الإفراط في الإحسان إليهم. و بناء على ذلك فقد تم التعامل مع الفقراء و العاطلين عن العمل كآثمين عديمي الأخلاق، كما قادت إلى تطبيق الاختبارات المختلفة على الفقراء لمعرفة رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه و مواردهم المالية، و التمييز بالتالي بين من يستحق الإعانة. و انطلاقا من هذا الفكر، نجد أن عالم الاجتماع "هربت سبنسر" في القرن التاسع عشر وجه لومه للفقراء باعتبار أنهم هم من يتسبب في الفقر، حيث إتهم الفقراء بأنهم يتميزون بصفة الكسل، و رأى أن من لا يرغب بالعمل يجب أن لا يأكل. فهو هنا ربط الفقر بسمات شخصية سيئة لدى الأفراد.

و هذا الاتجاه الفردي لتفسير الفقر رغم قدمه إلا أنه ما زال سائدا حتى اليوم، و لكنه يتجه نحو الاضمحلال، فبناء على المسح الذي قامت به هيئة التحقيق الأوروبية European Commission لدراسة اتجاهات الأفراد حول أسباب الفقر، فقد وجدت أنه في عام 1976م كان هناك حوالي 43% من الأفراد يضعون اللوم على الفقراء، بينما انخفضت النسبة في عام 1989م حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يلومون الفقراء على فقرهم 18%، بالإضافة إلى أن الدراسة أوضحت أن بريطانيا كانت من أكثر الدول التي ارتفعت فيها نسبة الأفراد الذين يرجعون الفقر إلى أسباب فردية تكمن في سمات معينة لدى الفقراء.

و من أسباب نمو هذا المنظور تأثره بالأوضاع السياسية التي تحكم الدول، ففي بريطانيا في عهد "مارجريت تاتشر" و حزب المحافظين، كان الاتجاه السائد هو فكرة أن تقديم المنفعة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية سيساهم في نمو و بناء ثقافة الإتكالية، و هنا نرى أن عالم الاجتماع "دايفيد مارسلاند David Marsland" وصف المنظور الفردي لتفسير الفقر بأنه ما هو إلا (لوم الضحية) كما في كتابات المؤلف الأمريكي "ويليام راين William Ryan".[1]

[1] النظريات المفسرة للفقر، الموقع http://www.ohchr.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/09.

كما عارض "بيل جوردان Bill Jordan" رأي "مارسلاند" حيث يرى أن لوم برامج الرعاية الاجتماعية بأنها هي سبب الفقر هو شيء خاطئ، فهو يرى أن الطريق الأفضل لمواجهة الفقر يكون من خلال تقديم برنامج عالمي للرعاية الاجتماعية يساهم في رفع كل شخص إلى المستوى الملائم و المقبول للحياة، كما أن هذه البرامج تساهم في تحرير الأفراد من الإتكالية. و شاركه كل من "داين Dean" و"تايلور جوبي Taylor-Gooby" في هذا الرأي حيث قاما بدراسة عام 1992م، على حوالي 80 فردا من طالبي الضمان الاجتماعي في لندن، ووجدوا:

1- أن الأغلبية العظمى من طالبي الإعانة يرغبون في العمل.

2- أن المشكلات المرتبطة بنظام الفوائد و الإعانة أحبطت الأفراد الباحثين عن العمل كالشعور بالوصمة، وأن قيمة الإعانة بأي شكل من أشكالها هي أقل مما يمكن الحصول عليه عن طريق العمل.

3- أنه رغم تلك العوائق فإنها لم تؤد إلى نمو ثقافة الإتكالية لدى الأفراد، فهؤلاء الأفراد يرغبون في الحصول على حياتهم الخاصة و النظر إلى إعانات الدولة كمصدر أخير للمساعدة.

و انطلاقا من وجهات النظر المتنوعة التي سبق طرحها في تناول منظور التفسير الفردي للفقر، فرغم أن هذا الاتجاه يدفع بالفقراء للبحث عن العمل و كسب معيشتهم من جهدهم الخاص و يؤكد أهمية قيمة العمل في حياة الفرد. إلا أن هذا الاتجاه في ذات الوقت يحمل الكثير من اللوم للفقراء، الذي يتضمن نوعا من التجني عليهم، والمساهمة في حرمانهم من الحصول على الإعانات المستحقة لهم، و بالتالي يناقض في مضمونه المنظور الإسلامي، الذي يرى أن للفقير حقا معلوما في أموال الأغنياء، فريضة الزكاة و الصدقة و مختلف الإعانات. فهنا عند تبني مثل هذا الاتجاه لابد من تحليله بشكل دقيق، و اعتباره جزءا مكملا مع لاتجاهات فكرية أخرى تناولت الفقر وحددت أسبابه، و أن لا يتخذ كاتجاه وحيد و مسلم نه لعلاج و مواجهة مشكلة الفقر.

ب- **المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر:** وفقا لهذا التصور فإن التركيبة الطبقية و الاجتماعية للمجتمع، و توزيع القوى و الإمكانات الاجتماعية فيه، هي التي تجعل من فرد ما غنيا و آخر فقيرا متدني الدخل و الإمكانات، فهذا الاتجاه يصور الفقر على أنه نتيجة لتحيز سياسات حكومات بشكل كلي أو جزئي تجاه أصحاب رؤوس الأموال، و إهمالها الفقراء، بل إن المجتمع نفسه و ما فيه من خلل و ضعف في فعالياته و أنشطته التنموية و الاجتماعية و السياسية هي التي تقيم أو تكرس الفوارق بين الأفراد و بين المناطق.[1]

[1] حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "التحليل الاقتصادي"، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص: 23-24.

و يرجع علماء الاجتماع الوظيفيون الفقر إلى أنه خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي قد أفرز إمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كاف فيهبط مستوى معيشتهم. كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية التي نادت بتخفيض مخصصات الرعابة الاجتماعية، و هنا يرى هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكتسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع و أنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته لمجتمع ككل. و هذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية، ففي إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة inequality في سياق تحليل التدرج الاجتماعي social stratification، حيث ينظر للتفاوت في الثروة و القوة و المكانة بصفتها إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، و يتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث هي:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية و المهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، و الطموح، و الإبداع، و المثابرة، و الخبرة و غيرها).
- تفاوت أهمية الأدوار و المهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي و تحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية و حيوية لوجود المجتمع و استمراره من غيرها من الوظائف.
- حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية و المهارات المكتسبة في أن يشغل الوظائف الأرقى و يحصلوا على دخول مادية و غير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى و الدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، و أن محاولة التمرد عليه هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. و من هؤلاء الوظفيين من ذهب إلى أن الفقر هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي.

و يقدم لنا "بارفيز بيران Parviz Piran" في دراسته لأحد أحياء مدينة "زهران" في إيران، تفسيرا للفقر، الذي اعتبره نتيجة لتفاعل بين عمليات البناءات و الأنظمة و المنظمات و أخيرا الأحداث اليومية، وهذه الدراسة لا تختلف كثيرا عما طرح في المدارس الأمريكية، حيث وضع "بيران" ثلاثة مستويات لتحليل ظاهرة الفقر، أولها مستوى تحليل الوحدات الصغرى "microscopic" كدراسة الأسرة و الأحداث الشخصية، و من خلال هذا المستوى فقط لا يمكن تفسير الخلفية و العوامل المسؤولة عن ظهور "الحدث event"، و يقصد بالحدث هنا الفقر.[1]

[1] Saad Nagi, poverty in Egypt (human needs and institutional capacities), Boston: lexington books, 2001, p: 30.

و يرى أنه لكي نصل إلى تفسير واف فيما يتعلق بظاهرة الفقر، فيجب الأخذ بالحسبان دراسة العمليات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و الأنظمة و المنظمات في المجتمع، و هذا هو مستوى التحليل الثاني ويطلق عليه مستوى تحليل النظم "messoscopic"، أما المستوى الثالث فهو مستوى تحليل الوحدات الكبرى "macroscopic"، الذي يدرس البناء الاجتماعي لنفس المجتمع و أبعاده التاريخية. و لقد أكد "بيران" من خلال دراسته أيضا، أنه لابد من اتباع مدخلين مهمين لتحديد أسباب الفقر و التخطيط لمواجهته، من خلال استخدام مدخل "الملاحظة بالمشاركة" و "المدخل التنموي" فمن خلال المدخل الأول يمكن التعمق في فهم العوامل التي تساهم في استمرار الفقر، و كيف ينظر الفقير لنفسه، بينما يوضح لنا المدخل الثاني مسببات الفقر المتداخلة التي منها البيئة و الإسكان و الصحة و الدخل و التعليم، التي يجب دراستها وتتبعها.

نستنتج مما سبق أن المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر، يتخذ عدة أنماط للتفكير و التفسير، حيث نلاحظ أنه نتيجة لاختلاف توجهات و تخصصات العلماء الذين انطلقوا في تفسيرهم للفقر من هذا المنظور البنائي الاجتماعي فإنهم يرجعون الفقر إلى عدة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية التي ترى أن أساس مشكلات الفقر هو سوء في توزيع العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. كما يشتركون في معارضتهم للوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، و هم بالتالي يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها و تقديم المساعدات المناسبة لهم.[1]

ت- **المنظور الإسلامي لتفسير الفقر:** ينظر الدين الإسلامي للفقر بصفته مشكلة دينية و اجتماعية تدفع بالمرء إلى المذلة و المعصية والجريمة، فقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وسلم من الفقر، و قال: "اللهم إني أعوذ بك من الفقر و القلة و الذلة، وأعوذ بك من أظلم أو أظلم"، و قال: "إن الرجل إذا غرم-استدان- حدث فكذب، و وعد فأخلف"، بل قد يؤدي إلى قتل النفس البريئة و لو كانت من صلب الرجل، قال تعالى: «و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا » (سورة الإسراء: آية 31). كما أن ذكر الفقر و الفقراء ورد في القرآن في ثلاث عشرة آية من آيات القرآن، كلها تعلن صراحة التصدي للفقر مع بيان مفهومه و إعلان حقوق الفقراء في الزكاة و الصدقة.

و لقد نظر الإسلام للفقر و الفقراء بمنظور مخالف لكافة النظريات الأخرى التي فسرت الفقر، فنجده يختلف مع المنظور الفردي الذي يلوم الفقراء على فقرهم، فالإسلام يكرم الفقراء و الضعفاء، ففيهم قال عليه الصلاة و السلام: "رب أشعث مدفوع الباب، لو أقسم على الله لأبره".[2]

---

[1] Atif Kishk Mohamed, a study on poverty resources degradation in rural areas, Cairo: mirett for information, 1999, p: 35.

[2] أسعد راجي، شكري ملك، الفقر و استراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1999، ص: 23.

كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لرجل جالس عنده: "ما رأيك في هذا؟" فقال: "رجل من أشراف الناس، هذا و الله حري إن خطب أن ينكح و إن شفع أن يشفع، و إن قال يسمع". فسكت رسول الله عليه الصلاة و السلام، ثم مر رجل، فقال عليه السلام: "و ما رأيك في هذا الرجل؟" فقال: يا رسول الله هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، و إذا شفع لا يشفع، و إن قال أن لا يسمع لقوله". فقال عليه الصلاة و السلام: "هذا خير من ملء الأرض مثل هذا". و هنا يتضح أن الإسلام لا يصنف الفقراء وفق لسمات معينة يعاملهم على أساسها، بل ينظر إليهم على أنهم أعضاء في المجتمع لا يختلفون عن الآخرين بشيء؛ فمقياس التفاضل هنا هو التقوى.

كذلك فإن مفهوم الملكية في الفقه الإسلامي، يختلف كثيرا عنها في الفكر الليبرالي الرأسمالي و كذلك الفكر الشيوعي، فالإسلام يقرر أن الكون و ما فيه ملك لله تعالى و جاء ذلك صريحا في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم. فالملك الحقيقي للمال لله وحده، و ما أفراد المجتمع إلا وكلاء في هذا المال عن الجماعة و أن حيازته إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكا، و لذا أوجب الله فريضة الزكاة، و حدد مصارفها على الفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين في سبيل الله و ابن السبيل.

ث- **المنظور التكاملي في تفسير الفقر:** وفقا لهذا التصور فإن الفقر ظاهرة متعددة الأسباب، متشابكة العوامل و متفاعلة على كل المستويات سواء في حدوث الفقر و في استمراره، و أنه لا يمكن اختزال تلك العوامل وقوفا عند أي مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية (الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، النظم الاجتماعية).

فنظريات العلوم الاجتماعية الحديثة تقوم على فهم المجتمعات و الظواهر الاجتماعية و المشكلات الاجتماعية من منظور "نسقي"، يقوم على أن كل مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية يتأثر في كل الأحوال بما يعلوه من أنساق أكبر كما يؤثر فيما دونه من أنساق فرعية.

و في الوقت الراهن نلاحظ أن كثيرا من المنظمات الدولية تلتزم باستخدام المنهج التكاملي في دراسة أسباب الفقر و في وضع استراتيجيات معالجته، فشكوك المخططين الاقتصاديين تزايدت يوما بعد يوم حول إمكانية الاعتماد على "النمو الاقتصادي" وحده لفهم و حل مشكلة الفقر، بعد أن ثبت أن النمو الاقتصادي في العالم النامي على مدى عقود من الزمن لو يؤد إلا إلى القليل من الفائدة للفقراء، و رغم أن معدل الدخل في العالم الثالث قد ازداد بدرجة كبيرة وصلت إلى 50% منذ عام 1960، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس إيجابا على الفقراء، لأن الزيادة جاءت موزعة بطريقة غير عادلة، و تبين أن الفقراء يزدادون عددا نسبة في العالم النامي.[1]

[1] كريم كريمة، الفقر و توزيع الدخل في مصر، القاهرة: منتدى العالم الثالث، 1994، ص: 27.

مما يؤكد صحة القول: إن النمو الاقتصادي المرتفع و المتراكم ليس بالضرورة ذا مردود اجتماعي، ومع مطلع السبيعنيات الميلادية في القرن الماضي أخذت أدبيات التنمية تتحول عن بؤرة التركيز على النمو الاقتصادي، بحيث تحولت مفاهيم التنمية من مفهوم النمو الاقتصادية القائم على التصنيع و تكوين رأس المال الثابت، إلى عملية التنمية البشرية، و التنمية الاجتماعية، و التنمية المستدامة، و معالجة المشاكل الاجتماعية و على رأسها الفقر و البطالة، و ظهر في إطار ذلك الدعوة إلى تبني "نموذج التنمية المتمركزة حول مكافحة الفقر".[1]

7- نظرية الفقر الناجم عن التباينات الجغرافية:

تتمحور هذه النظرية على حقيقة أن السكان الذين يعيشون في المناطق تفتقر إلى الوسائل الضرورية للوصول إلى تحقيق مستوى معيشي لائق. حيث أكد شو "Shaw" المفكر البريطاني صاحب هذه النظرية على أن للموقع الجغرافي و عدم توفر المؤهلات و الظروف المحفزة أثرا مباشرا في المزيد من الفقر.

و بالتالي فإن النتائج السلبية للفقر تؤدي إلى ازدياد معدلات الجريمة و ضعف الخدمات الاجتماعية.

حيث أكدت هذه النظرية على جانب معين يمكن اعتباره احد المشاكل المزمنة التي تواجهها البلدان النامية و لاسيما الفقيرة منها حيث يتمثل في الموارد البشرية ذات المستوى العالي في التحصيل العلمي والمهارات العملية فإنها تبدأ بالانتقال إلى المناطق الفنية فهذا يؤدي إلى فقدان تلك الثروة التي كانت بالإمكان أن تسهم إلى حد بعيد في معالجة مشكلة الفقر و هذا يؤدي إلى تراجع فرص العمل و تدني مستوى الأجور إضافة إلى تضاؤل و انعدام المحفزات في العمل و السعي إلى تجاوز هذه الحالة.[2]

8- مدرسة الرفاهية THE WALFAIST SCHOOL:

و يكتسب الدخل في هذا التيار أهمية باعتباره يساعد في الحد من الفقر، و يعتمد هذا التيار على استعماله كقياس للرفاهية، و هي ما تسمى بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل، و هو ينظر للأفراد كمنتفعين من عملية التنمية، و من ثم فإن التنمية وفقا له تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الزيادة كما أنه يهتم بزيادة الإنفاق على الصحة و التعليم و التغذية و بغض النظر عن المستفيدين.

و لقد قام كلا من رافيون و ليبتون 1995 بإعطاء تعريف للفقر النقدي باعتباره أساسا لهذا التيار على أنه يمكن القول أن الفقر يتواجد في مجتمع معين إذا أحتوي هذا المجتمع على فرد أو مجموعة أفرادا لم يصلوا مستوى الرفاه الاقتصادي.[3]

---

[1] ليلة على، دور المنظمات الأهلية و مكافحة الفقر، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002، ص ص: 11-12.

[2] نظريات الفقر، الموقع http://adabbook.yoo7.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/11/27.

[3] ولد أبوه ولد عبدو الهادي، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "تحليل اقتصادي"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2006-2007، ص: 46.

و بحسب مقاييس المجتمع سواءا كان مقبولا أو أدنى "نظرية الرفاهية" تعتبر المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي و يتم حساب عدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد على تجديد خط الفقر، هذا الأخير يمكن أن يحدد عن الطريق الدخل، أو عن طريق الاستهلاك وكل من يقع دون هذا العتبة يعتبر فقيرا.

و يستند هذا التيار لمبدأين أساسيين:

الأول: يتمثل في أن الأفراد هم وحدهم هم الذين يعرفون ما يشبع حاجتهم و يحقق رغباتهم مما يتطلب إشراك المعنيين من أجل التوصل إلى مآربهم و من ثم البناء عليهما.

الثاني: فيتمثل في حياد الدولة و عدم التدخل من طرفها في الشؤون الاقتصادية "مبدأ اليد الخفية لآدم سميث".

و هذا التيار أكتسب شهرة واسعة و انتشرت استنتاجاته نتيجة لسهولته و ذلك من خلال اعتماده بالدرجة الأولى على مفهوم الاحتياج الحيوي besoin vital مقاسا بالحريرات/اليوم "ليشمل الاحتياجات الأخرى كالسكن و الصحة و التعليم كشروط للحياة، و هذه الاستنتاجات رغم ما أخذ عليها كاستعمالها لمتغيرات إجمالية كالدخل و الإنفاق و الاستهلاك فإنها تستعمل بكثرة من طرف البنك الدولي.

9- تيار الحاجيات الأساسية the basic need school:

تفيدنا استنتاجات هذا التيار إلى أن الحاجة الماسة إلى مجموعة متجزئة من السلع و الخدمات لإشباع رغبات الفرد، تؤول إلى حاجة رئيسية أو قاعدية besoin de base.

و يشير "LIPTON" إلى أن هذه الحاجيات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يسمى بالوجود اللائق، أي أنها لا تتعدى سد الحاجيات بما يضمن الحياة فقط وصولا إلى حياة كريمة، تركز فقط على الحاجيات الأساسية بغض النظر عن المنفعة.

و حسب هذا التيار فالفقر نتاج الحرمان من الوسائل المادية التي تضمن الإيفاء بحد أدنى لما يحتاجه الفرد من الحاجيات الغذائية، هذه الأخيرة تشمل حاجيات الطعام و الخدمات الصحية الضرورية و التعليم والتشغيل و المشاركة في الحياة الاجتماعية، أما عدم تلبية هذه الحاجيات فتؤدي إلى حالة من الإقصاء الاجتماعية، لذا أطلق على هذا النوع من الفقر بالإضافة إلى فقر الحاجيات الضرورية بفقر الحياة.

و هذا التيار يركز على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية و الخدمات الأساسية، و من الواضح أنه ينظر للفقراء على أنهم مشكلة و أن الحكومة و المخططين الفنيين هم الحل لهذه المشكلة.

و هذه النظرة تتسم بنواقص منها، الأخطاء التي قد تنتج عن التحليل و التخطيط، كما أن اختلاف الاحتياجات الأساسية بحسب السن و الجنس و نوعية و مستوى نشاط الفرد.[1]

[1] ولد أبوه ولد عبدو الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47.

و يركز هذا التيار على تلبية و إشباع الاحتياجات الأساسية كهدف أساسي للسياسات الحد من الفقر، و لا يربطها برفع المداخيل و هذا التركيز يستند إلى ثلاث حجج:

- لاحتياجات الضرورية كالتعليم و الصحة و النظافة، ليس من الصعب تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية بدلا عن تلبيتها بالمداخل المرتفعة إلا أن تلبية عن طريق الخدمات الحكومية هو أيضا يختلف بحسب الدولة و كذا بحسب السياسات التي تتبعها حكومة معينة.

- عدم استغلال الأفراد تلك الزيادة في مداخليهم لأجل تلبية و إشباع و تحسين احتياجاتهم في الغذاء و التعليم و الصحة ... إلخ.

- عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل العائلات.

10- تيار أو مقاربة الإمكانات the capability school:

و هو ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك كمثل رأس المال المادي و الأرض، و هو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة و التعليم و التغذية و التدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار، و من ثم يحكم جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشؤي مع معدل تكلفة رأس المال".

مما يعني أن الإنسان ينظر إليه هذا التيار كوسيلة فقط و ليس هدفا، و رائد هذا التيار هو سن "SEN" وكان من خلال نظرته العامة يحاول أن يطور مفهوم الفقر و ذلك من اعتماده على الموارد و الإمكانات البشرية. و قد أستطاع أن يجمع بين كل التيارات من خلال الرفاهية إلى الخصوصية إلى الإمكانات ثم إلى الوظيفة وصولا إلى المنفعة، و منه الفقر حسب هذا المدرسة ما هو إلا نتيجة لعدم إمكانية الفرد من استغلال الفرصة المتاحة له، بسبب نقص في إمكانياته البشرية الناتج عن صحة غير سليمة، و تعليم غير كافي ووسوء التغذية ... إلخ.

و مما يزيد هذا التيار رواجا أن أستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراساته و دورياته.[1]

ثانيا: أسباب الفقر:

إن ظهور الفقر و إستمراره في أي مجتمع من المجتمعات يعود إلى عوامل إقتصادية، سياسية، إجتماعية.[2]

[1] بن عياد محمد سمير، التحليل القياسي لظاهرة الفقر بمناطق الغرب الجزائري (باستخدام نظرية متعددة الأبعاد - نموذج مقترح و دراسة قياسية -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص ص: 40-41.

[2] Laffut Michel, Roy Marie-Renée, pauvreté et exclusion sociale, 1e édition, Bruxelles: de boeck, 2007, p: 34.

و فيما يلي عرض موجز لهذه العوامل و المؤثرات:

1- العوامل الداخلية:

و من أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- **الأسباب الديموغرافية:** طبيعة النمو السكاني و حجمه، إذ تزداد ظاهرة الفقر، حجما وحدة في العادة إذا لم تتجاوز نسبة النمو الإقتصادي بشكل ملموس نسبة النمو السكاني.

و هذا ما إتسمت به الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في معظم الأحيان منذ منتصف الثمانينات و حتى الآن من تزايد في عدد السكان دون الزيادة في الوتيرة الإقتصادية.

ب- **الأسباب الإقتصادية:** و تتمثل في:

ضيق القاعدة الإقتصادية: يؤدي ضيق قاعدة الإقتصاد من حيث محدودية الموارد الطبيعية و نقص المياه وضألة حجم الأراضي الزراعية و إنخفاض الصادرات إلى تعرض الإقتصاد لهزات مؤثرة و تراجع ملموس للنمو الإقتصادي نتيجة عوامل داخلية و خارجية مختلفة كالمديونية مثلا.

سياسات التصحيح الهيكلي: ترتبط سياسات التصحيح الإقتصادي في كثير من الأحيان بإجراءات تزيد من البطالة و الضيق الإقتصادي.

و من هذه الإجراءات مثلا تقليص الإنفاق الحكومي و الحد من الإستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع العام و تحرير الأسعار و غير ذلك من الإجراءات التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر.

السياسات المالية و النقدية: و من أهم هذه السياسات و التي كان لابد منها من منظور إقتصادي تخفيض عملة البلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار، و بالتالي إرتفاع الأعباء المعيشية على المواطن، و إنزلاق فئات سكانة إلى ما دون خط الفقر كان نتيجة ذلك.

الإجراءات الضريبية: على الرغم من أن السياسات و التشريعات الضريبية للدولة تتسم بشكل عام بالعدالة الإجتماعية و العمل على إعادة توزيع الثروة، إلا أن القدرات المؤسسية في المؤسسة الحكومية تحول دون التطبيق الفعال للتشريعات، مما يؤدي ما يسمى بالتهرب الضريبي بالتالي فهو يقلص من القدرات الحكومية على الإستثمار و الإنفاق و تطوير الخدمات و زيادة فرص العمل و يزيد من إنتشار ظاهرة الفقر.

ت- **أسباب إدارية:** و تتمثل فيما يلي:

الفساد: من المعلوم أن المظهر الرئيسي للفساد هو الإثراء غير المشروع، عن طريق إنشاء القنوات السرية التي تنساب من خلالها أموال المجتمع إلى فئة محدودة من المواطنين، و حرمان فئات أخرى من منافعها.[1]

[1] عبد الشفيع عيسى محمد، نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات و مقاربة كمية)، بحوث اقتصادية عربية، 2009، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 46، القاهرة، ص: 43.

تدني مساهمة المرأة في التنمية: تشكل المرأة من قوة العمل نسبة منخفضة بكل المقاييس، و تنعكس سلبا على دخل الأسرة. و مازالت نسبة ملموسة من المجتمعات تنظر بتحفظ لعمل المرأة مما يفتح الباب أمام العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة، و يزيد من حدة الفقر للأسرة نتيجة لقلة الدخول الوافدة إليها.

ضعف المؤسسات القائمة على تنظيم الفقراء: يجب الإعتراف بضعف فعالية المؤسسات التنظيمية المختلفة القائمة حاليا بتنظيم الفقراء بما فيه الكفاية، لتمكينهم من تحليل و تقصي و فهم ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية، و لتوحيد الجهود و توفير الموارد الداعمة لتحقيق الأهداف المشتركة و العمل الجماعي لتلبية المتطلبات العملية و الفورية اللازمة للبقاء و لتأمين الدخل المناسب و سبل العيش الكريمة و المستديمة.

2- العوامل الإقليمية:

و من أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- **النزاعات الإقليمية:** أدت النزاعات الإقليمية، و الحروب الأهلية إلى تداعيات إقتصادية و تقليص فرص العمل في السوق بالنسبة للفرد الباحث عن العمل.

ب- **النزوح الريفي:** تشير التقديرات إلى أن ثلث النمو السكاني العالمي تقريبا كان نتيجة للنزوح الريفي ولا يخفى ما لذلك من آثار إقتصادية و إجتماعية سلبية، ليس أقل أهمية من زيادة البطالة و إرتفاع نسبة الفقر.

ت- **تعثر التكتلات الإقتصادية:** على الرغم من إنشاء منظمة عربية لأغراض الوحدة الإقتصادية منذ الخمسينات في القرن العشرين إلا أن الإنجازات في هذا المجال كانت متواضعة. و لم يتحقق حتى الآن هدف السوق العربية المشتركة و ما يرافقها من فتح الأسواق العربية للإستثمارات العربية و إنتساب حركة العمالة وفق منهجية معتمدة حسب مواطن الإستثمارات بما يساهم في تقليص حجم البطالة فيها، فالتعاون العربي يمكن أن يحقق قيمة إضافية إذا ما تم التركيز على عدد قليل من مراكز التميز المتخصصة.

3- العوامل الدولية:

و تتمثل في:

أ- **الركود الإقتصادي العالمي:** أثر في الإقتصاديات الصغيرة التي تحتاج إلى وقت أطول و جهود أكثر. إضافة إلى التغلب على الصعوبات المرافقة للركود الإقتصادي، و هي صعوبات تنعكس سلبا على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية، و منها معدل دخل الفرد و فرص العمل والفقر و غير ذلك.[1]

[1] محمود عبد السلام مصطفى، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 (أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)")، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، 2003، مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية و السياسات الاقتصادية في الأقطار العربية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد: 06، العدد: 01، الكويت، ص: 52.

ب- **إنخفاض أسعار النفط:** إن لإنخفاض أسعار النفط الأثر الكبير على النمو الإقتصادي العالمي بصفة عامة، و على الدول المنتجة له بصفة خاصة. حيث يتراجع نموها الإقتصادي و بالتالي إنكماش فرص العمل، بالإضافة إلى العجز في الخزينة.

ت- **إنخفاض المعونات الدولية:** تقلصت المعونات الدولية للدولة الفقيرة بشكل ملموس خلال العقدين الماضيين، و كان لذلك أثرا سلبيا على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية إلى أن أصبحت هذه الدول ذات مديونية عالية.[1]

ثالثا: أنواع الفقر:

للفقر أنواع تتمثل في:

1- الفقر المطلق:

هناك معيار نقدي محدد، متى توفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية، من الغذاء، الملبس، المسكن، التعليم و الصحة، و متى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيرا بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين، يسمى بحد الفقر.

و لهذا فإن خط الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان. و هو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان، الغذائية و غير الغذائية، و لقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالإمكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل؛ أولهما: يشترط حدوث نمو اقتصادي. أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر، أما الثاني فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخيل.

2- الفقر النسبي Relative:

و هو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد و الأسر، و يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، و خط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من 10% أو 20% في المجتمع، و من الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي و غير فقير بالمفهوم المطلق.

3- الفقر المدقع:

و هو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات، و المقدرة بـ: 2200 حريرة / يوم للفرد العادي.[2]

[1] أسباب الفقر، الموقع http://ar.wikipedia.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/03/12.

[2] طلعت إبراهيم، البطالة و الجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص: 232.

و تختلف هذه الكمية باختلاف العمر و الجنس و طبيعة النشاط و النمط الاستهلاكي المتبع.

4- الفقر المؤقت - الاجتهادي:

و هو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، و تكون العائلة فقيرة مؤقتا. إذا تدهورت قدرتها الشرائية و تراجع مستواها المعيشي. بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. و هذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم، فالأشخاص المعنيين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، و عليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي يرجع إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

5- الفقر متعدد الأبعاد La pauvreté est pluridimensionnelle ou plurielle:

أين يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية و ثقافية، بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب. و إنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة، السكن و الوضعية الاجتماعية ككل. فعامة ما يكون الفقير في حالة عدم معرفة و عدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء و تتدهور أكثر فأكثر.

6- الفقر ظاهرة متصاعدة:

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة و متغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة و عندما يكون الفقر مؤقتا، يصبح من الممكن القضاء عليها و معالجتها، و عليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات وحسب نسبتها، و إنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء بمعنى حساب درجة الانحراف poverty gap ما بين الدخل المحقق و الفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل déficit revenu.

المطلب الثالث: مظاهر و إتجاهات الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم و أقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات و قرأتها النظريات الاقتصادية و الاجتماعية، و للفقر مظاهر و اتجاهات معينة.

أولا: مظاهر الفقر:

كما توصلنا من خلال التعاريف السابقة أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد قد تتجلى من خلال مجموعة من المؤشرات الواقعية، و أهمها:

1- البطالة:

يبدو جليا، أن العولمة الإقتصادية كما تتجسد واقعيا هي ليست سوى مجرد مرحلة من تطور الرأسمالية، حيث يسود نمط العولمة بواسطة السوق.[1]

[1] Bénassy-Quéré Agnès, Cœuré Benoît, et autres, politique économique, 3e édition, Bruxelles: De Boeck, 2012, p: 713.

و ضمن هذا السياق فإن هدف العولمة الإقتصادية تحويل العالم إلى عالم يهتم بالإقتصاد أكثر من إهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق و القيم الإنسانية التي هي في تراجع تدريجي تاركة المجال للعلاقات السلعية و الربحية النفعية؛ و أصبحت لا تولي أي إهتمام بالموارد البشرية التي لا تستجيب لتلك المبادئ. فإذا ما خصصنا حديثنا عن عالم الشغل، فإن لقائل أن يقول أن من أثمن مكاسب العولمة التقدم التقني، و لا يختلف إثنان حول هذه الحقيقة؛ لكن آثارها السلبية هي أيضا حقيقية. فإذا كان هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة، بل قد يتسبب في القضاء على بعضها إستجابة لما يتطلبه التقدم التكنومعلوماتي الهائل. و نتيجة للقوة المتعاظمة للإقتصاد المعولم القائم على الإحتكار التكنولوجي و المالي و المعلوماتي من طرف أقلية. فإن القوة التفاوضية للعمال و ممثليهم قد إنكمشت إلى حدودها الدنيا، بحيث أصبحت العولمة هي بمثابة العدو اللدود للعمال. حيث صار إكتساب التكنولوجيا العالية في أغلب الأحوال يتم على حساب مناصب العمل، و في هذا الإطار يقول المثل الإنكليزي: worker when a machine moves in, a moves out أي عندما تدخل آلة يغادر عامل. يبدو جليا أن عدد العمال المطرودين و فرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الإتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث تضطر الكثير من الشركات الكبرى في الدول الصناعية إلى غلق أبوابها و تسريح عمالها أما بالنسبة لما يحدث في باقي البلدان الأخرى فحدث و لا حرج. و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إنضمام فئات جديدة من العمال إلى عالم البطالة و من ثم الفقر .

و اللافت للانتباه، أن البطالة عندما تصيب عاملا واحدا، فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها؛ إذ أنه في الأغلب يتكفل فرد واحد بإعالة الأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصا في العالم النامي.

و مما لاشك فيه أن التورط المستمر - الذي تؤطره نظرية قطع الدومينو - في فتح الأبواب أمام التجارة الحرة بإسم حرية السوق و أممية رأس المال قد أدى إلى إنضمام الكثيرين من الفئات المدينية الدنيا والمتوسطة إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها من الفقر و العوز و البطالة و إنتشار الجريمة و المتاجرة في كل الممنوعات من مخدرات و أسلحة و سيارات مسروقة، و حتى المتاجرة بالأطفال أو الأعضاء البشرية، و ما إلى ذلك. و إعتبارا من منتصف الثمانينيات إزداد إنتاج المخدرات غير المشروعة بصورة حادة في أنحاء العالم. وفي هذا السياق يذهب "الحبيب الجنحاني" إلى القول بأنه قد ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية.[1]

[1] Maillefert Muriel, l'économie du travail (concepts, débats et analyses), 2e édition, Paris: studyrama, 2004, p: 49.

إن هذه الحالة المتزايدة الإتساع هي نتيجة صارخة لإستفحال ظاهرة البطالة و الفقر بين فئات إجتماعية عريضة، و هي نتيجة منطقية للسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدول و المؤسسات الضخمة. و التي تفرضها ظاهرة العولمة؛[1] أين أصبح الإقتصاد هو المهيمن على كل مجالات الحياة. و أصبحت المؤسسات الكبرى تهدد إقتصادات دولا كثيرة، و ذلك لأنها تفوق في قوتها قوة الكثير من الدول فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، و كذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات العالم، فالإقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفع فئات إجتماعية متعددة إلى حافة الفقر و التهميش، و خلق مناخ ملائم لنمو حركات إجتماعية وسياسية متطرفة، تستغل في كثر من الأحيان من طرف متطرفين قوميا أو سياسيا أو دينيا.

2- إتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء:

إن أثرياء العالم و أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعودوا يفكرون في إتساع الهوة بين الفئات الإجتماعية، و إزدياد جحافل العاطلين عن العمل و ما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر، و إنما همهم الأول و الأخير هو تطوير تقنيات تؤهلهم لمزيد من الثراء و الحماية من المخاطر. إذ نجد تسابقا على أشده بين المؤسسات و الدول على إكتساح الساحة الإقتصادية في غياب قواعد المنافسة الشريفة، و ذلك يتم على حساب الكثيرين، لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى و الأكثر فقرا.

نجد أن متوسط الدخل في الإتحاد الأوروبي قد بلغ 45 ألف دولار في السنة، بينما هو في بعض الدول الأفريقية و الآسيوية لا يتجاوز 200 دولار في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل.

فمثلا عمال جني القهوة للشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية و إفريقيا لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم، كما يزداد توظيف الأطفال ممن لا تتعدى أعمارهم 15 سنة و ذلك حتى لا يدفعون لهم أكثر من دولار واحد يوميا. و تأييدا لهذه الحقائق يؤكد كل من "مارا بونيفش" و "أندرو موريسون" أن: «فجوة الدخول بين الدول الفقيرة و الدول الغنية قد إتسعت بصورة أشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين. فالسنوات العشرون المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة كذلك. حيث إزداد تباين الأجور في أمريكا اللاتينية و الكتلة السوفييتية السابقة و معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ... إلخ و ولد الإنتقال العسير من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق في الإتحاد الروسي و غيره من دول شرق أوروبا أسرع توسيع لفجوة تفاوت الدخول يتم تسجيله حتى الآن».[2]

[1] Banque Mondiale, mondialisation, développement et pauvreté (bâtir une économie intégrée), Paris "France": éditions ESKA, 2002, p: 01.

[2] عمر محي الدين، التخلف و التنمية، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص: 23.

و المتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الارقام، أن البلدان المتقدمة تملك 80% من الدخل العالمي، و هي تمثل 20% من سكان العالم، و المشكلة لا تكمن في مجرد إتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، و إنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالإتحاد الأوروبي يعد أكثر من 50 مليون فقير، و تجاوز عدد العاطلين عن العمل عتبة الـ 20 مليون عاطلا سنة 1997. و هكذا أصبحت أجهزة الإقتصاد المعولم تعيد إنتاج أعدادا متزايدة من البطالين و بخاصة من فئة الشباب أو المسرحين من المهاجرين. " لقد دخل العالم مرحلة مجتمع الخمس، إذ أن 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84,7% من الناتج الإجمالي في العالم، و على 84,2% من التجارة الدولية، و يمتلك سكانها 85,5% من مجموع مدخرات العالم، و رافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم، هي أممية رأس المال، و لكنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة و الأوراق المالية، فقد إعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك بأن العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان، و هو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، و قد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية. إنهم قادرون بإتباع أساليب مختلفة - مثل إغلاق حنفيات الإستثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور و تنهار - على تحريك الإنتفاضات الشعبية لتأتي على الأخضر و اليابس.

و شواهد التاريخ واقعية تقدم الكثير من الأحداث من هذا النوع، من ذلك مثلا ما حدث في المكسيك سنة 1995، أو في دول شرق آسيا سنة 1999؛ حيث خضعت قوى مالية جبارة كقوة الولايات المتحدة الأمريكية و قوة المؤسسات المالية الأوروبية و العالمية أو حتى معجزة ما يعرف بالنمور الآسيوية، أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها، تنسجها و تخيطها أيادي خفية، إنها أيادي عمالقة أو إمبراطوريات السوق المالية.

و في هذا الصدد يصرح تيتماير رئيس المصرف المركزي الألماني أمام المشاركين في منتدى دافوس سنة 1996، بأن غالبية الساسة أصبحوا خاضعين لرقابة و سيطرة و هيمنة الخبراء في شؤون أسواق المال. هؤلاء الأخيرين الذين لا يولون أي إعتبار للحسابات السياسية أو الإنتخابية لرجال السياسة، إنهم بمثابة المحكمين الحقيقيين الذين "يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، و بفرض أسعار فائدة أعلى" متى ما رأوا ذلك ملائما. و الحاصل، أن عالم المال يضم الطيبين و غير الطيبين، و أصبح الفرز صعبا بين الفئتين، و بذلك تداخلت الممارسات الإقتصادية الموضوعية مع تلك الكفيلية القائمة على الحيل والتهرب الضريبي ومضاربات الواحات الضريبية و الإستفادة من قوانين التشجيع على الإستثمار، في ظل الخوصصة التي تتطلبها العولمة.[1]

[1] عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-24.

و بذلك فقد ضاع الأمل في تحقيق مجتمع الرفاه حتى في المجتمعات الغربية نفسها، أما في مجتمعات العالم الثالث فحدث و لا حرج، فبعد اللهث في إستيراد النموذج الليبرالي المدعوم بقوة من الهيئات والمنظمات المالية و التجارية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية ... إلخ) و التخلي عن كل ما هو غير ذلك سواء كان خصوصيا أم عاما، تبين أن الوصفة السحرية لم تحقق شيئا، وإستمرت المشاكل من بطالة و فقر و مجاعة، بل أنها قد إزدادت تعقيدا، إذ سرعان ما خابت الآمال وإنكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، و المضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الإجتماعية الضعيفة، و على حساب الدول نفسها.

3- تشويه البنى التقليدية:

ربما يأتي في مقدمة ما تعنيه عملية رسملة العالم، تسخير آليات جهنمية لتشويه البنى التقليدية التي تميز بلدان العالم النامي و بخاصة الدول العربية، حيث تحرص أشد الحرص على تغريب الإنسان فيها و عزمه عن قضاياه و إدخال الضعف لديه و التشكيك في جميع قناعاته الوطنية و القومية و الإيديولوجية و الدينية.

و ذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى و النخب المسيطرة على القرية الكونية، و إضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها. و من ثم تعتبر العولمة من أخطر التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، و تجعله إنسانا مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب و مراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على إستهلاك ما لا يصنعه مما تشكل لديه من قيم الإتكالية و التواكل، و التطلع إلى إقتناء السلع الإستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الإستهلاك على المستوى العالمي، و من ثم الربح و فقط المزيد من الربح، بإعتباره الهدف الرئيسي أمام الرأسماليين.

و لا خلاف في أن النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التشكل لا يختلف كثيرا من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظرا لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، و توزيع منتجاته، و تأمين إستقرار أوضاعه، و وصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده. إلا أن الأوضاع لا تستمر دائما على هذا النحو، إذ تحدث أزمات من فترة لأخرى، و قد تكون حادة في كثير من الأحيان. و في كل الحالات تجرف هذه الأزمات أمامها أناسا كثيرين، و خصوصا من أولئك الذين يحتلون قاعدة الهرم الإجتماعي.[1]

[1] Wodon Qeentin, marketing contre pauvreté, Paris: éditions ouvrières, 1993, p: 18.

4- الإنفجار السكاني:

تعتبر ظاهرة الإنفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عولمة الفقر، بحيث أنها قد أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره، و تعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري وتتلخص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل حوالي 6 مليارات من البشر الآخذين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة. هذا التزايد الإنفجاري - المالتوسي - سوف يجعل الأرض مزدحمة بالسكان كما لم تكن مزدحمة في أي وقت آخر من التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطا على الموارد و البيئة، و يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة و أن العدد الأكبر من الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر و البؤس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر و الفقراء في العالم، و التي برزت مؤخرا لتتصدر قائمة أوليات المجتمع الدولي. فالعالم الذي يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء، هو أكثر فقرا منه في أي وقت مضى. و نسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، كما أن الفقراء هم أكثر فقرا من حيث الدرجة، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا و مركبا، ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة.

أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم، من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا و تسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه.

5- الصراعات و الحروب:

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر هو الصراعات و الحروب أو التهديد بها سواء منها الداخلية أو الإقليمية، التي تنشب من حين لآخر و تعاني منها دول و مناطق عديدة من العالم الثالث.

حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك؛ أما بالنسبة للنزاعات المسلحة فعواقبها أشد وطأة. ففي هذا الخصوص تؤكد الشواهد التاريخية و الواقعية أن مثل هذه النزاعات والحروب سواء كانت داخلية (السودان) أو بينية (أثيوبيا و إيرتيريا)، تترك أثارها السلبية الوخيمة؛ فمن مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، تتفاقم مشاكل كثيرة: الأزمة الإقتصادية، تزايد حدة الفوارق الإجتماعية و الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، تدني أوضاع التنمية البشرية، و بخاصة فيما يتعلق بالتعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الإجتماعية، و مما يفاقم أكثر من هذه الوضعية هو الإنفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية.[1]

[1] غسان بدر الدين، جدلية التخلف و التنمية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة، 1993، ص: 35.

حقيقة الأمر، أن الفاقة بإعتبارها إحدى المظاهر السلبية التي تفرضها العولمة، تساهم بصورة صريحة في إشتداد رقعة العنف و إتساع نطاقه. فالفقر المدقع قد يدفع إلى العنف المسلح، و الشواهد التاريخية الكثيرة تؤيد ذلك، فقد حدث هذا في الصومال و رواندا و أثيوبيا و كانت نتيجة تلك الصراعات ملايين الضحايا وإرتفاع مذهل في عدد الفقراء (البؤساء و المحرومين). إنه كلما إتسعت دائرة الفقر في منطقة من العالم لأسباب داخلية أو خارجية كلما برزت الصراعات و النزاعات و الحروب الجهوية بين الدول المتجاورة (أثيوبيا و إريتيريا). و هو ما يجعل غالبية هذه البلدان تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها الوطنية للتسليح و ذلك على حساب الصحة و التربية و التعليم و الخدمات الضرورية الأخرى؛ و هذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة. و لعل الصورة الأكثر قتامة عند هذا الحد تتمثل في حرمان الكثيرين من الإستفادة من الخدمات الصحية و التي من شأنها الإصابة بالأمراض الفتاكة و هلاك الكثيرين؛ إذ يجمع الخبراء أن الأوبئة تقتل بمعدلات تفوق ما تسببت فيه الحربان العالميتان.

6- التهميش و الحرمان:

إذا كانت العولمة بمفهومها الليبرالي تزيد من تكريس ظاهرة الفقر، فإنها تفرض على الكثيرين من أبناء العالم النامي و بخاصة النساء و الأطفال الإنضمام الإجباري إلى عالم الفقراء. و الكثير من الشواهد المستمدة من واقع مثل هذه البلدان تدعم هذه الحقيقة. فبالنسبة للعالم العربي نلاحظ أن أولى الحقائق الرقمة التي يجب تأكيدها هنا هي أن 60 مليون عربي يعانون من الأمية و 73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية، و عدم حصول ثلثي هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية.

و في هذا الصدد، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا عن السكان و الموارد الغذائية و البيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة و الكساد و إتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية و التخلف التقني، و فقدان الأمن الغذائي و المائي. و لقد إستغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17% من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4,6% من مجموع سكان العالم.[1]

ثانيا: إتجاهات الفقر:

إن ظاهرة الفقر ظاهرة تاريخية، و للفقر توجهات يمكن حصرها في التوجهات الفردية و الإجتماعية والدينية .

[1] إبراهيم منصور أحمد، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص: 38-40.

1- التوجهات الفردية:

و تفسر هذه التوجهات ظاهرة الفقر بكونها ظاهرة فردية و أن أسبابها ذاتية تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم. و هم المسؤولون عن فقرهم و ليس المجتمع و يستنتج من هذه التوجهات إن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الإهتمام بالفرد و تحسين قدراته و مكانته من خلال الإهتمام بالموارد البشرية.

و هذا يعني إن مسألة الفقر قد أخذت مسألة (أفراد فقراء) يجب الوصول إليهم لمساعدتهم في إجتياز خط الفقر و ليست مسألة بلدان فقيرة تولد الفقر من خلال أنماط إنتاجها و إستهلاكها و توزيعها.

2- التوجهات الإجتماعية:

و تؤول هذه التوجهات إلى المجتمع من خلال هيكلة الطبقي و علاقة و توزيع القوى و التمكين الإجتماعي و هي جميعها تجعل من فرد ما غنيا و أخر فقيرا متدني الدخل و الإمكانيات و إن المسؤول عن وجود هذه الظاهرة و إستمرارها ليس الفقراء أنفسهم بل المجتمع و مما فيه من خلل و ضعف و تحيز في فعالياته و أنشطته التنموية و الإجتماعية و السياسية، و التي تجعل من كل هذه سببا في حصول فوارقا وتفاوتا بين الأفراد و بين المناطق ريفيا و حضرا. و وفقا لهذه التوجهات فإن الإستراتيجيات و سياسات التدخل الناجح لها الأثر البالغ في بنية المجتمع و مكوناته و إستثمار أنشطته المختلفة لصالح الفقراء. فالتدخل أولا يجب أن يتجه إلى المجتمع قبل الفرد.

إلا إن جملة المعارضين ترى التوجهات المعزولة غير كافية لتفسير الفقر و تحيد الإستراتيجيات والسياسات التدخلية. مما دفعهم إلى إنتهاج نهج مشترك يجمع بين التوجهات الفردية و التوجهات الإجتماعية.

3- التوجهات الدينية:

و تؤول هذه الإتجاهات في تفسير ظاهرة الفقر على أن الفقر و الغنى قدر مقدور بإسترشادهم إلى الآيات البينات من أقواله ذو الجلال و الإكرام سبحانه و تعالى بسم الله الرحمن الرحيم « و في السماء رزقكم و ما توعدون » (سورة الذاريات: آية 22). و قال تعالى: « الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء سبحانه و تعالى عما يشركون » (سورة الروم: آية 40).

و في هذه الحالة فإن أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الإنسان و عن قدرة المجتمع معا. إلا أن الأخذ بالأسباب و الوسائل الموصلة إلى الثروة أمر مطلوب و مرغوب. و هذا يعني أن يكون هنالك فهم صحيح للقضاء و القدر بشأن الفقر، إذ أن تعلق الفقراء بهذه الحجة باطل و يتنافى مع الأمر بالسعي و الأخذ بالأسباب، لذلك فالفهم الصحيح تم بالتوازن بين الموارد الإقتصادية و حاجات البشر و هذا عكس الندرة التي يتبجح بها الإقتصاد الوضعي.[1]

[1] داود محمد العذاري عدنان، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34.

و يثبت هذا القول النص القرآني « و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون (19) و جعلنا لكم فيها معايش و من لستم له برازقين (20) و إن من شيء إلا عندنا خزائنه، و ما ننزله إلا بقدر معلوم (21) » (سورة الحجر).

إذ يبين هذا النص التوازن بين الحاجات و الموارد الإقتصادية و كذلك التوازن بين حاجات الفرد الإقتصادية بعضها مع بعض و هذا ينفي مشكلة الندرة في الرزق آنيا و مستقبليا.

كذلك فإنه من غير الممكن دراسة أسباب الفقر و وسائل علاجه بمعزل عن نمط الملكية السائدة في المجتمع، فبموجب الإستخلاف يمكن لصاحب الملكية توظيفها لمعالجة مشكلات المجتمع و منها الفقر.

فقد حدد الإسلام وظيفة المال العام و الخاص، فالمال مال الله و الإنسان مسؤول عن هذه الوديعة لديه ويجب عليه أن يتصرف بها بما يناسب تلك الوظيفة التي جعلت لها و للفقراء حق في مال الأغنياء يجب أن يعطوه دون من أو أذى، فالزكاة و الخمس فريضتيين ماليتين، لم تشرعا لأجل إشباع الحاجات الأساسية فحسب، و إنما شرعتا أيضا لمعالجة الفقر و الإرتفاع بالفقر إلى المستوى المعيشي للأغنياء و ذلك لتحقيق التوازن الإجتماعي، فقد قام الإسلام من ناحيتيين بالعمل لتحقيق هذا الهدف بضغط مستوى المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف و بضغط المستوى من أسفل بالإرتفاع بالأفراد الذي يعيشون مستوى منخفضا من المعيشة إلى مستوى أرفع. و للإنسان الحق في العمل و الكسب المشروع مساهمة منه في إعمار الأرض.[1]

المبحث الثاني: أساسيات حول الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، و هي قضية مألوفة و متناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، و اجتماعية، لجميع الشعوب و الحضارات، و المجتمعات، و في جميع العصور.

المطلب الأول: قياس الفقر و مؤشراته

للفقر طرق يقاس بها، كما له مؤشرات تعنى بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي تعاني منها هاته الشريحة المحرومة من المجتمع المعني.[2]

أولا: كيفية قياس الفقر:

يرى الإخصائيون أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب كون أن الوقوف على جل المكونات التي تعبر على هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين.[3]

---

[1] داود محمد العذاري عدنان، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-36.

[2] الوالي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر - دراسة حالة بلدية بشار -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "التحليل الاقتصادي"، المركز الجامعي بشار، 2006-2007، ص: 33.

[3] بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد (المفاهيم الاقتصادية الأساسية)، ترجمة: موفق مصطفى، الجزائر "بن عكنون": ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص: 99.

و ما يزيد الأمر تعقيدا صعوبة التحقق من الإحصائيات الدالة على الفقر، أما بالنسبة لأساليب قياس الفقر فهي تختلف باختلاف المفهوم المراد دراسته، كالمفهوم الاجتماعي المتمثل في الشعور بالإحباط و الإقصاء أو العزلة ... إلخ، ليبقى المفهوم الأكثر استعمالا في القياس هو انخفاض مستوى المعيشة الذي يحتوي على مؤشرات اجتماعية و اقتصادية. فالمؤشرات الاجتماعية تتمثل في معدل العمر المتوقع عند الولادة، معدل الوفيات للأطفال دون سن 15، معدل الالتحاق بمقاعد الدراسة، معدل الغرف و نسبة الأطباء لعدد السكان ... إلى غير ذلك من المؤشرات الصحية و التعليمية.[1] أما المؤشرات الاقتصادية فيشير بعض المفكرين أن الدول التي يكون فيها متوسط الدخل الفردي ضعيف، هي دول فقيرة، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، كون أن الكثير من الدول النفطية لها متوسط دخل فردي عال جدا، و مع ذلك فهي ليست دول متقدمة، بل و إنما تبقى مصنفة ضمن قائمة الدول الفقيرة، لهذا فإن التنمية و التقدم لا يعنيان زيادة الدخل. لأن زيادته لا تعني تحسن المستوى الصحي و الثقافي ... إلخ.

الجدول (01): يشير إلى الدخل الفردي لمجموعة من الدول الفقيرة حسب السلم المعتمد من طرف البنك العالمي لسنة 1998

البلد	متوسط الدخل
* الإمارات - قطر - الكويت - السعودية - الباهاماس و سنغافورة	يتعدى 9.361 دولار
* الجزائر - تونس - المغرب - العراق و إيران.	محصور ما بين 761 و 3.030 دولار
* عمان - البحرين - ليبيا.	محصور ما بين 3.031 و 9.360 دولار

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: " اقتصاد التنمية "، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"،2002-2003، ص: 92.

فالمؤشرات الاقتصادية تشمل على معدل دخل و إنفاق الفرد (الأسرة) السنوي و متوسط الفرد من الدخل الوطني الخام (**PNB/H**). و كلا المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية يساعد في تحديد نوعية الفقراء و يعتبر مؤشر **HDI** من بين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD**. و يشير تقرير الأمم المتحدة لسنة 1997 أن الجزائر احتلت المرتبة 82 بـ: 0,737 نقطة. و ذلك بناء على معطيات 1994 و تحتل الجزائر المرتبة 106 حسب ترتيب 2002.[2]

[1] بول أ. ساموبلسون، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[2] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

1- مؤشر التنمية البشرية (HDI - IDH):

و هو متوسط حسابي يأخذ بالحسبان مؤشران يمثلان الجانب الاجتماعي، و الآخر يمثل الجانب الاقتصادي.

أ- **طول العمر:** و هو يمثل متوسط طول العمر المتوقع عند الولادة.

ب- **المعرفة:** و هي عبارة عن تركيبة تجمع بين معدل إلمام الكبار بالقراءة و الكتابة (محو الأمية). ونسب الالتحاق بالدراسة و على مختلف الأطوار و المستويات.

ت- **مستوى المعيشة:** و هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي على أساس تكافئ القدرات الشرائية.

2- كيفية حساب HDI و SHDI:

يحسب **HDI** على أساس أنه المتوسط الحسابي ليتم تمثل مؤشر من المؤشرات السالفة الذكر. أين يتم تحويلها إلى قيم عددية تكون محصورة ما بين حد أعلى و أدنى. و هذه القيم هي محددة عالميا، و يظهر هذا كالأتي:

أ- **العمر المتوقع عند الولادة:** محدد كما يلي:

- الحد الأدنى: و هو 25 سنة و يقابله الصفر (0).
- الحد الأعلى: و هو 85 سنة و يقابله الواحد (1).

و الفرق بين الحدين يعطينا 60 سنة

الأمر الذي يجعلنا نقول أن كل سنة في معدل العمر المتوقع عند الولادة: 1/60 = 0,0161 نقطة.

مثال: بلد معدل العمر فيه المتوقع عند الولادة = 55 سنة فإن الحساب العددي لهذا المعدل يكون كالتالي:

(55 - 25) × 0,0167 = 0,5 نقطة.

ب- **بالنسبة للتعليم:** محدد كما يلي:

أدنى معدل محدد هو 0% و يقابله (0) صفر مقطة.

أقصى معدل محدد هو 100% و يقابله (1) تقطة واحدة، و أيضا معدل 70% و يقابله (0,7) نقطة.[1]

[1] الوالي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص:92-93.

الجدول (02): يشير إلى الترتيب العالمي لـ 175 دولة بناء على مؤشر IDH

مؤشر التنمية البشرية 1997 (IDH: حسب معلومات 1994)

الرقم	البلد	المؤشر	الرقم	البلد	المؤشر	الرقم	البلد	المؤشر
1	كندا	0,960	60	ماليزيا	0,832	119	المغرب	0,566
2	فرنسا	0,946	61	جزر موريس	0,831	120	القابون	0,562
3	نورفاج	0,943	62	بيلوروسيا	0,806	121	الفيتنام	0,557
4	الولايات المتحدة	0,942	63	بليز	0,806	122	جزر سليمان	0,556
5	إسلاندا	0,942	64	ليبيا	0,801	123	الرأس الأخضر	0,547
6	هولندا	0,940	65	لبنان	0,794	124	فانواتو	0,547
7	اليابان	0,940	66	موريشام	0,792	125	ساوتومي	0,534
8	فلندا	0,940	67	روسيا	0,792	126	العراق	0,531
9	زلندا الجديدة	0,837	68	البرازيل	0,783	127	نيكاراقوا	0,530
10	السويد	0,936	69	بولغاريا	0,780	128	بابوازي	0,525
11	إسبانيا	0,934	70	إيران	0,780	129	زمبابوي	0,513
12	النمسا	0,932	71	أستونيا	0,776	130	القونقو	0,500
13	بلجيكا	0,932	72	ليكوانور	0,775	131	مايتمار	0,475
14	أستراليا	0,931	73	العربية السعودية	0,774	132	غانا	0,468
15	إنجلتيرا	0,931	74	تركيا	0,772	133	الكامرون	0,468
16	سويسرا	0,930	75	كوريا الشمالية (الجمهورية	0,765	134	كينيا	0,463
17	إرلندا	0,929		الشعبية الكورية)		135	غينيا الإستوائية	0,462
18	دانيمارك	0,927	76	لوتوانيا	0,762	136	لاوس	0,459
19	ألمانيا	0,924	77	كرواتيا	0,760	137	لوزوتو	0,457
20	اليونان	0,923	78	سوريا	0,755	138	الهند	0,446
21	إيطاليا	0,921	79	رومانيا	0,748	139	باكستان	0,445
22	هونغ كونغ	0,914	80	ماسيدونيا	0,748	140	جزر الكمور	0,412
23	إسرائيل	0,913	81	تونس	0,748	141	نجيريا	0,393
24	قبرص	0,907	82	الجزائر	0,737	142	الزاير	0,381
25	باربادا	0,907	83	جمايكا	0,736	143	زامبيا	0,369
26	سنغافورة	0,900	84	الأردن	0,730	144	البنغلاداش	0,368
27	ليكسمبروغ	0,899	85	تورمانيستان	0,723	145	كودفوار	0,368
28	باهاماس	0,894	86	كوبا	0,723	146	البينين	0,368
29	أنتيقا و باربادا	0,892	87	جمهورية الدومينيكان	0,718	147	طوقو	0,365
30	الشيلي	0,891	88	عمان	0,718	148	اليمن	0,361
31	البرتغال	0,890	89	البيرو	0,717	149	طانزانيا	0,359
32	كوريا	0,890	90	إفريقيا الجنوبية	0,716	150	موريتانيا	0,355
33	جمهورية كوستاريكا	0,889	91	سريلنكا	0,711	151	جمهورية إفريقيا الوسطى	0,355
34	مالتا	0,887	92	ليتونيا	0,711	152	مداغشقار	0,350
35	سلوفينيا	0,886	93	كزاخستان	0,709	153	الكومبودج	0,348
36	الأرجنتين	0,884	94	البرافواي	0,706	154	النيبال	0,347
37	الأرغواي	0,883	85	أوكرانيا	0,689	155	بوتان	0,338
38	بروني	0,882	96	ساموا الغربية	0,684	156	هايتي	0,338
39	جمهورية تشيك	0,882	97	بوستوانا	0,673	157	أنقولا	0,335
40	ترينيتي-تويابقو	0,880	98	القابون	0,672	158	السودان	0,333
41	جمهورية دومينيك	0,873	99	أندونسيا	0,668	159	أوغندا	0,328
42	سلوفاكيا	0,873	100	أوزباكستان	0,662	160	السنيغال	0,326
43	البحرين	0,870	101	مونغوليا	0,661	161	المالاوي	0,320
44	الإمارات العربية المتحدة	0,866	102	ألبانيا	0,655	162	جيبوتي	0,319
45	باناما	0,864	103	أرمينيا	0,651	163	غينيا سباغو	0,291
46	فيجي	0,863	104	قويانا	0,649	164	تشاد	0,288
47	فنزويلا	0,861	105	جورجيا	0,637	165	غامبيا	0,281
48	هونڤاريا	0,857	106	أزبتيجان	0,636	166	الموزنبيق	0,281
49	سانت-كيتس و نيفيس	0,853	107	كراخستان	0,635	167	غينيا	0,271
50	المكسيك	0,853	108	جمهورية الصين الشعبية	0,626	168	إريتريا	0,269
51	كلومبيا	0,848	109	مصر	0,614	169	البروندي	0,247
52	سانت لوسي	0,845	110	مولدوفيا	0,612	170	إثيوبيا	0,244
53	الكويت	0,844	111	مالديف	0,611	171	مالي	0,229
54	فروندا	0,843	112	السلفادور	0,592	172	بوركينافاسو	0,221
55	قطر	0,840	113	بولفيا	0,589	173	النيجر	0,206
56	سانت لوسي	0,838	114	سوازيلاند	0,582	174	روندا	0,187
57	سانت-فانسو	0,836	115	تجيكستان	0,580	175	سيريا ليون	0,176
58	بلونيا	0,834	116	الهوندوراس	0,575			
59	تايلاندا	0,833	117	القواتيمالا	0,572			
			118	ناميبيا	0,570			

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: " اقتصاد التنمية "، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"،2002-2003، ص: 94.

الجدول (03): يشير إلى الترتيب العالمي لـ 146 دولة حسب مؤشر SHDI مؤشر حسب خصوصية الجنس و التنمية البشرية 1977.

الرقم	البلد	المؤشر	الرقم	البلد	المؤشر	الرقم	البلد	المؤشر
1	كندا	0,939	49	بلغاريا	0,772	98	سوازيلاند	0,563
2	النرويج	0,934	50	المكسيك	0,770	99	بوليفيا	0,577
3	السويد	0,932	51	الكويت	0,769	100	مصر	0,555
4	إيسلندا	0,932	52	أستونيا	0,764	101	فيتنام	0,552
5	الولايات المتحدة الأمريكية	0,928	53	فيجي	0,763	102	الغابون	0,546
			54	جزيرة موريس	0,752	103	هندوراس	0,544
6	فرنسا	0,926	55	ليتوانيا	0,750	104	الرأس الأخضر	0,523
7	فنلندا	0,925	56	البحرين	0,742	105	المغرب	0,515
8	نيوزيلاندا	0,918	57	كرواتيا	0,741	106	نيكاراغوا	0,515
9	أستراليا	0,917	58	تركيا	0,737	107	غواتيمالا	0,510
10	الدنمارك	0,916	59	رومانيا	0,733	108	بابووازي	0,508
11	هولندا	0,901	60	البرازيل	0,728	109	زيمبابوي	0,503
12	اليابان	0,901	61	الإمارات العربية	0,727	110	ميانمار	0,469
13	المملكة المتحدة	0,896	62	ماصدونيا	0,729	111	غانا	0,459
14	بلجيكا	0,891	63	جامايكا	0,726	112	كينيا	0,458
15	النمسا	0,890	64	قطر	0,713	113	ليسوتو	0,446
16	ألمانيا	0,886	65	تركمستان	0,712	114	لاوس	0,444
17	بربلد	0,885	66	لبنان	0,708	115	الكاميرون	0,444
18	جزر البهاماس	0,880	67	ليتونيا	0,702	116	غينيا الإستوائية	0,441
19	إسبانيا	0,874	68	كوبا	0,699	117	العراق	0,433
20	سويسرا	0,874	69	كازخستان	0,698	118	الهند	0,419
21	اليونان	0,873	70	سري لانكا	0,694	119	جزر القمر	0,402
22	إسرائيل	0,872	71	جنوب إفريقيا	0,681	120	باكستان	0,392
23	إيطاليا	0,867	72	أوكرانيا	0,681	121	نيجيريا	0,272
24	سلوفينيا	0,866	73	الإكوادور	0,675	122	زامبيا	0,362
25	جمهورية تشيك	0,859	74	تونس	0,668	123	تنزانيا	0,352
26	سلوفاكيا	0,859	75	جمهورية الدومينيك	0,658	124	بنين	0,349
27	سنغافورة	0,853	76	بيرو	0,656	125	توغو	0,342
28	هونغ كونغ	0,582	77	ليبيا	0,655	126	ساحل العاج	0,341
29	إيرلندا	0,851	78	أوزبكستان	0,655	127	موريتانيا	0,341
30	البرتغال	0,850	79	بوتسوانا	0,652	128	بنغلاديش	0,339
31	أوروغواي	0,842	80	منغوليا	0,650	129	جمهورية إفريقيا الوسطى	0,338
32	ترينيتي-توباغو	0,841	81	الفلبين	0,650			
33	قبرص	0,837	82	باراغواي	0,649	130	هايتي	0,332
34	هنغاريا	0,837	83	أرمينيا	0,647	131	نيبال	0,321
35	الجمهورية الديمقراطية الكورية	0,826	84	سوريا	0,646	132	أوغندا	0,318
			85	ألبانيا	0,643	133	مالاوي	0,310
36	كوستاريكا	0,825	86	أندونيسيا	0,642	134	السنغال	0,309
37	بولنيا	0,818	87	جورجيا	0,630	135	السودان	0,306
38	لوكسمبورغ	0,813	88	قرغيزستان	0,628	136	غينيا بيساو	0,276
39	تايلاند	0,812	89	أزربيجان	0,628	137	تشاد	0,270
40	كولومبيا	0,811	90	جمهورية الصين	0,617	138	قامبيا	0,268
41	بناما	0,802	91	غيانا	0,615	139	موزمبيق	0,262
42	بيلاروسيا	0,792	92	الجزائر	0,614	140	غينيا	0,250
43	فنزويلا	0,792	93	مولدوفيا	0,608	141	بوروندي	0,233
44	تشيلي	0,785	94	المالديف	0,600	142	أثيوبيا	0,233
45	ماليزيا	0,782	95	المملكة السعودية	0,581	143	مالي	0,218
46	روسيا	0,778	96	طاجيكستان	0,575	144	بوركينافاسو	0,206
47	الأرجنتين	0,777	97	السلفادور	0,563	145	النيجر	0,193
48	مالطا	0,773				146	سيرا ليون	0,155

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2002-2003، ص: 95.

الجدول (04): قيم HDI عبر العالم

	1993	1994
العالم	0,746	0,764
الدول الصناعية	0,909	0,911
البلدان النامية	0,563	0,576
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,379	0,380

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"،2002-2003، ص: 96.

تفسير: تبين قراءة الجدول أن القيمة **HDI** قد تحسنت تقريبا في كل دول العالم.

كما يشير هذا الجدول إلى التغيير الطفيف الذي طرأ على بلدان العالم، خاصة تلك الدول التي كان فيها **HDI** منخفض. فهي تحرز الآن تقدمات معتبرة حتى تحقق معدلا مرتفعا في مؤشر **HDI**. و من بين الدول التي حققت تحسنات: مالي 53%، تشاد 45%. أما الدول التي كانت أقل تحسن رواندا 5%، زامبيا 3% الكونكو الديمقراطية 3%.

ت- **بالنسبة للدخل:** و يعتبر هذا العامل من أشد العوامل تعقيدا، بحيث أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاث مستويات للدخل في سلم محصور ما بين 200 و 40.000 دولار.

- المستوى 1 - مستوى عال: 0,8 نقطة على الأقل.
- المستوى 2 - مستوى متوسط: يأخذ قيمة محصورة ما بين 0,799 و 0,5 نقطة.
- المستوى 3 - مستوى منخفض: يأخذ قيمة أقل من 0,5 نقطة.

و بعد تحدي القيمة العددية لكل مؤشر من مؤشرات **HDI** نجري عملية حسابية بسيطة لإيجاد المتوسط الحسابي لها، و هو نفسه قيمة **HDI** الذي يكون محصورا ما بين (0) و الواحد (1).

فكلما اقترب من [1] نقول أن هذا يعكس حقيقة بلد غني أي أنه يتوافق مع تنمية بشرية مرتفعة.

و كلما اقترب من [0] نقول أن هذا يعكس حقيقة بلد فقير أي أنه يتوافق مع تنمية بشرية منخفضة.

و هناك مؤشر ثاني يشبه **HDI** و هو **SHDI** (مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس)، يأخذ نفس معايير **HDI** إلا أن الاختلاف يكمن في الفصل ما بين الجنسين، كما أن عند حساب معدل العمر المتوقع عند الولادة. فإن القيمة العددية لهذا المؤشر تحدد على أساس أن النساء يعشنا 5 سنوات أكثر من الرجال.

و حسب هذا المؤشر فإن الجزائر جاءت في المرتبة 92 حسب ترتيب 1992، و بـ 0,614 نقطة.[1]

[1] الوالي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96-97.

3- قياس الفقر النسبي:

و هو يعتمد على ثلاثة مراحل:

أ- اختيار مؤشر أو عدة مؤشرات اقتصادية.

ب- تعريف مستوى خط الفقر.

ت- التحديد الإحصائي لحجم السكان تحت هذا الخط كما أنه يستلزم شرطين:

- أن تكون ملاحظة الفقر و انعكاساته عبر مراحل زمنية، أي ملاحظة ديناميكية لأبعاد وجود الفقر نتيجة لصعوبات انتقالية و تحديد الفقر النسبي الثابت.
- تحديد و اختيار نوع الدخل الذي يكون على أساسه القياس، و عليه فإن أنواع الدخل التي يمكن أن يستند على أساسها القياس هي:

- الدخل النقدي: السنوي يساوي مجموع المداخيل النقدية في 12 شهر باستثناء الموارد الخاصة و ساعات العمل الحرة.

- الدخل الموسع: و هو الدخل السنوي + دخول في الطبيعة (إيجار)، موارد متاحة في الطبيعة (الشبكة الاجتماعية، تضامنات).

- الدخل الدائم: و هو يأخذ بعين الاعتبار الادخارات و مساعدات المحيط و إمكانيات الاقتراض.

- الثروة الاجتماعية: و تعرف بأنها القيمة الحالية للدخل الحاضر و آمال الدخول المستقبلية و معادل الأملاك الخاصة، على شكل ريع مدى الحياة، غير أنه في محيط غير متأكد منه فإن الدخول المستقبلية لا تعرض كلية حالة فقر مدقع حالي.

و على الرغم من الانتقادات الموجهة للدخل المتوسط، فإنه يبقى الأكثر ترجيحا في أن يكون مقياسا للفقر النسبي، فيكون الأفراد فقراء إذا كان دخلهم أقل من 1/2 متوسط الدخل. و يمكن اعتبار الأفراد فقراء نسبيا إذا كانوا ينتمون إلى الفئة التي تمثل 10% و التي يقل دخلهم عن 10 $/اليوم مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- مقارنة بين الفقر النسبي و المطلق:

لقد سبق و أن أشرنا أن قياس الفقر النسبي يستعمل في الدول المتقدمة العالية الدخل. و التي تتوفر على شبكات الضمان الاجتماعي القادرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للجميع.

في حين أن قياس الفقر المطلق يستعمل في الدول النامية الضعيفة الدخل الساعية قدما نحو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان.[1]

[1] الوالي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97-98.

كذلك فإن عملية وضع خط للفقر النسبي، و قياس النسبة المئوية للسكان الذين يكونون تحت هذا الخط يتم من خلال إجراء عمليات حسابية بسيطة. إذا ما قورنت بقياس الفقر المطلق الذي يتم من خلال عمليات حسابية معقدة. كما يستلزم الأمر إدماج متغيرات اجتماعية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية.

عموما فإن قياس الفقر المطلق و النسبي يستلزم وضع خط معين للفقر، يكون الأفراد فقراء إذا كانوا تحت حده، كما أن التطبيق العلمي لقياس الفقر يعتمد و بشكل عام على المؤشرات الاقتصادية، لحساب خط الفقر الذي يمكننا من استنباط ثلاث مؤشرات رئيسية للفقر و هي:

أ- **نسبة الفقر:** و هي تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالنسبة إلى مجموع السكان.

ب- **فجوة الفقر:** و هي تهتم بالكيفية التي تتم من خلالها رفع مداخيل الفقراء إلى مستوى خط الفقر من خلال قياس القيمة النقدية الإجمالية.

ت- **شدة الفقر:** أي بمعنى قياس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم.[1]

و يمكن تقسيم أساليب القياس كذلك حسب المفهوم إلى ثلاث مقاربات ألا و هي:

- المقاربة النقدية:

تعبر مقاربة الدخل عن مفهوم مستوى الحياة للفرد إذ يحدد الدخل قيود الميزانية التي تفرض على الفرد ما يستهلكه و ما لا يستهلكه. و يسميها البعض بالمنهج غير المباشر والطبيعي لقياس الفقر يستعمل في المجتمعات التي تكون فيها جميع السلع و الخدمات محل تبادل في السوق ليكون بذلك الدخل هو المعيار الإجمالي الذي يعبر عن قدرة الأفراد لاكتساب السلع و الخدمات. و تعتمد مقاربة الدخل على أسلوبين:

- آلية أسلوب الدخل المنفق أن الفرد يكون فقيرا إذا كان يكسب دخل أقل من Y وحدة نقدية (الفقر المطلق) أو يكسب دخل أقل من الدخل المتوسط لأفراد المجتمع (الفقر النسبي).

- أسلوب الاستهلاك فيعتمد على مقدار الإنفاق المخصص للمواد الأساسية مثل الطعام.

- مقاربة شروط الحياة:

و هي مختلفة عن المقاربة النقدية من حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار مظاهر الحرمان و العجز في جميع مجالات الحياة و كنتيجة لذلك فرقت بين وجهتين للفقر، الفقر المعيشي و يتعلق بالغذاء و المسكن و الصحة ..... إلخ. و بالتالي فمعيار التفرقة بين الفقير و غير الفقير بالنسبة لهذه المقاربة هو امتلاك مجمل الحاجات التي تسمح بالعيش فوق الحد الأدنى المقبول كمعيار للعيش في مجتمع معين. و هذا ما يسمى بالفقر المادي. أما من الناحية الاجتماعية: البطالة أو مهنة غير لائقة أو عدم القدرة على شراء هدايا.[2]

---

[1] علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، بيروت: دار الفكر اللبناني، 2006، ص: 98.

[2] يماني ليلى، دور السياسة الجبائية في الحد من الفقر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "المالية العامة"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2009-2010، ص ص: 135-136.

- المقاربة الذاتية:

لا تبحث هذه المقاربة عن تحديد ظروف المعيشة المقبولة موضوعيا بل تلجأ مباشرة إلى إحساس الفقير و إدراك المرء لحالته و ذلك من خلال طرح السؤال مباشرة عن دخله و عندما يجيب بإحساس لوجود نقص في أحد تلك الماديات أو كلها أي (أكل، لباس ..... إلخ). حيث صرح بأن دخله لا يكفيه أو أقل مما يريد فإنه حدد مستوى الدخل الضروري و الأدنى الذي يراه للعيش في مستوى من الرفاهية.

مؤشرات الفقر: تتمثل هذه المؤشرات في:

1- مؤشر عدد الرؤوس:

هو أبسط المقاييس لقياس الفقر و أكثرها شيوعا، يسميه البعض بالمؤشر الرقمي للفقر، و هو يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر أي إذا كان لدينا المجتمع ككل معبر عنه بـ: (N)، فإنه توجد نسبة من هذا المجتمع معبر عنها بـ (q) الذين لديهم دخل (Yi) أقل من مستوى خط الفقر المحدد سابقا (Z). تحديد هذا المؤشر لا يطرح أي مشكلة أو صعوبة، لأننا نعرف مسبقا مستوى خط الفقر ثم نقوم بترتيب مختلف مداخيل الأفراد أو الأسرة ترتيبا تصاعديا، ليقوم بعد ذلك خط الفقر (Z) بالفصل بين أفراد المجتمع، أي بين من هو فقير و غير فقير: $Y1 \leq Y2 \leq Y3 \leq \ldots \leq Yq < Z < Yq+1 \leq Yn$

و يمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية: $H=q-N$

H: مؤشر عدد الرؤوس.

q: عدد الأرفاد.

N: المجموع الكلي.

2- فجوة الفقر (Poverty Gap) (PG):

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق، فهو يحاول قياس الفجوة بين خط الفقر و دخل الفقير و يحدد هذا المقياس كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك بشكل تصاعدي أي أن الفئة الأفقر لديها y1 ثم الأقل فقرا لديها y2 ..... و هكذا حتى نحصل إلى الفئة الأقل فقرا و التي لديها ya و التي دخلها بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z. فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالآتي: $PG = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{4}(\frac{Z-Y^1}{Z})$ = I.H

مع: $I = \frac{Z-Y^q}{Z}$ و: $y^q = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{q} Yi$ حيث:[1]

I: معدل الفارق بين دخل الفقراء و خط الفقر.

yi: الدخل المتوسط للفقراء مع q: تمثل عدد الفقراء تحت خط الفقر.

Z: خط الفقر.

[1] يماني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص: 136-139.

هذا المؤشر يعطي لنا العجز المتوسط للفقراء في المجتمع بالمقارنة مع خط الفقر، مقسوما على عدد العائلات المتواجدة في المجتمع.

3- مؤشر F.G.T "Foster, Gréer, Thorbecke" (1984):

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عدد الفقراء و فجوة الفقر، لذلك يعد الأكثر استعمالا

$P_a = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{4}(\frac{Z-Y_i}{Z})\ \alpha$ مع: $\alpha \geq 0$ حيث:

α: تعبر عن درجة القلق و الانشغال و الاشمئزاز الناتج عن الفوارق النسبية التي تحول دون الوصول إلى خط الفقر Z.

n: العدد الكلي للأفراد أو العائلات.

q: عدد الأفراد أو العائلات الواقعة تحت عتبة الفقر.

Z: خط الفقر.

Y_i: دخل إو إنفاق من i من العائلات أو الأفراد الفقراء.

عمليا اقترحت ثلاث قياسات للفقر من قبل "Foster, Gréer, Thorbecke":

أولا: إذا كانت $\alpha = 0$، فإن P_0 يصبح ممثلا لمؤشر الفقر، أي مؤشر عدد الرؤوس H.

ثانيا: إذا كانت $\alpha = 1$، فإن P_1 يمثل مؤشر شدة الفقر، و بهذا فإن P_1 يأخذنا بعين الاعتبار درجة فقر الفقراء مع عددهم أي (I) مع (H)، إضافة إلى ذلك فإن P_1 يفيدون في عملية مكافحة الفقر.

أنه يعطينا نسبة للدخل الواجب تحويلها إلى الفقراء حتى يخرج من دائرة الفقر لبلوغ مستوى عتبة الفقر.

ثالثا: إذا كانت $\alpha = 2$ فإن P_2 تعبر عن فجوة الفقر.

في حقيقة الأمر P_1 لا يأخذ بعين الاعتبار فجوة الفقر أي توزيع المداخيل بين الفقراء، و هو السبب الذي يجعل الاقتصاديين عادة ما يأخذون قيمة α أكبر من 1 و عادة ما يكون $\alpha = 2$.

4- مؤشر "Sen" (1976):

يقترح Sen مؤشر للفقر يرتكز أساسا على التوفيق ما بين مؤشر عدد الرؤوس (H) و مؤشر فجوة الفقر (PG) مع معامل جيني (Gini) الذي يهدف في نفس الوقت إلى تقييم عدد الفقراء و تشخيص حالاتهم من الفقر و الحرمان. إن نقطة الإنطلاق بالنسبة لـ Sen تكمن في أن المؤشر (H) لا يقدم سوى عدد الفقراء وحتى يكون القياس صحيحا يجب أن يحترم نوعين من البديهيات أو المسلمات التي لا تقبل النقاش.

البديهية الأولى: مسلمة وحيدة التغير و الاتجاه (monotonicité): حيث إن تخفيض دخل شخص معين موجود تحت عتبة الفقر يجب أن يرفع من نسبة مقياس الفقر.[1]

[1] يماني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 139-141.

البديهية الثانية: مسلمة التحويل (transférabilité): حيث تحويل صافي من شخص يتواجد تحت عتبة الفقر إلى شخص آخر غني يتواجد فوق عتبة الفقر لابد أن يرفع من نسبة قياس الفقر.

مؤشر H لا يأخذ بعين الاعتبار هذه البديهيات لدينا $g = Z - Y_i$ حيث:

g_i: الفرق بين خط الفقر Z و دخل الفرد i من بين n فرد من المجموع s إذن:

$0 < g_i$ يعتبر الفرد فقيرا.

$0 > g_i$ لا يعتبر الفرد فقيرا.

في حقيقة الأمر Sen اقترح أربعة أنواع من البديهيات التي يجب أن تتوفر في كل قياس للفقر.

البديهية (E) العدالة النسبية (relative équity):

من أجل ثنائية (j ,i) إذا كان: $w_i (y) < w_j (y)$ فإن: $v_i (z, y) < v_j (z, y)$

البديهية (R) المدى الترتيبي للثقل (ordinal rank weight):

الثقل $v_j (z, y)$ في فضاء دخل الفرد i يساوي في ترتيب الرفاهية ما بين الأشخاص الفقراء.

البديهية (M) الرفاهية الرتبة (Monotonic Welfare):

من أجل كل ثنائية (j,i) و إذا كان: $y_i > y_j$ فإن $w_i (y) < w_j (y)$

البديهية (N) القيمة المعيارية للفقر (normalized poverty value):

إذا كان لجميع الفقراء نفس الدخل فإن P=I.H: من أجل عدد كبير من الفقراء، مؤشر P لـ Sen هو الوحيد الذي يجمع البديهيات R .M.N حيث: P=H [+ (1-I) GI]

G: معامل جيني

I: معدل فارق الدخل للفقراء

5- مؤشر SST "Sen, Shrrocks, Thom" (1995):

مؤشر **SST** طوره "Shrrocks" سنة 1995بعد أن اكتشف غياب البديهية الثانية التي تكلم عنها Sen عام 1976، و المتمثلة في مسلمة التحويلية (transférabilité)،[1] لأجل هذا اقترح تغيير مؤشر Sen من أجل قياس شدة الفقر.[2]

[1] Maliki Samir Baha-Eddine, quantification de la pauvrete urbaine et rurale en algérie (cas de la wilaya de tlemcen), mémoire de magister en sciences économiques, université Aboubekr Belcaid "Tlemcen", 2001-2002, p: 53.

[2] الفارس عبد الرزاق، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت "لبنان": مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص: 28.

يتمثل المبدأ المعتمد من قبل هذا المؤشر في كون القياس المقبول للفقر يجب أن يسجل ارتفاعا للفقر كلما تم تحويل للدخل من شخص تحت عتبة الفقر إلى شخص أكثر دخلا.[1]

معادلة SST تكتب على النحو الآتي:

$P(y , z)=H.PG.(1+g(x))$ حيث:

$P(y , z)$: تمثل مؤشر SST لـ n شخص.

Y: تمثل الدخل المتوسط

Z: خط الفقر

G(x): معامل جيني

PG: فجوة الفقر

إدخال اللوغاريتم النيبري يعطي المعادلة التالية: $Ln[p(y , z)] = Ln(H)+Ln(PG)+Ln[1+G(x)]$

و في سنة 1997 وضح الباحث Xu & Obserg أن قيمة (1+G(x)) هي صغيرة جدا مما يعني أن نسبة التغير في شدة الفقر تكون معادلة تقريبا لمجموع نسبي التغير في كل من H و PG.

المؤشرات المركبة: تتمثل في:

1- مؤشر الناتج القومي الخام:

إن قياس التطور الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) باستعمال الناتج القومي الخام أو الناتج القومي الخام الفردي لا يعبر تماما عن الواقع لظاهرة التنمية و بالتالي حالة ظاهرة الفقر بالنسبة للعديد من الدول خاصة تلك الدول التي تفتقر إلى نظام إحصائي و إعلامي يشك فيه.

و يرجع استعمال هذا المؤشر إلى البساطة التي تميزه عن باقي المؤشرات الأخرى.

2- مؤشر التنمية البشرية IDH (Indice de développement Humain):

للتطور الاقتصادي عدة عوامل مختلفة و متكاملة، و لهذا نجد أن (PNUD) قد إعتمد منذ سنة 1990 على مؤشر مركب **IDH** و هو يعد سنويا مع الأخذ في الحسبان المستوى الصحي و التعليمي و الدخل.

- حيث يتمثل المستوى الصحي في معدل أمل الحياة عند الولادة يختلف من بلد إلى آخر بل من فئة إلى أخرى و من جنس إلى آخر.

- المستوى التعليمي عند الكبار و عدد سنوات الدراسة (متوسط) حيث المعدل التعليمي يرجح بـ 3/2 وعدد سنوات الدراسة 1/3.[2]

[1] أعمر بوزيد أمحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012، ص: 105.

[2] يماني ليلى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 143-144.

- يتمثل مستوى الدخل في الدخل القومي الفردي مع مراعاة فارق القدرة الشرائية بين الدول و عدم خطية الرفاهية الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي، فإنه يعبر عن مستوى المعيشة.

و علميا، نقوم أولا بتقييم كل العوامل الثلاثة السابقة بواسطة سلم من صفر إلى واحد، حيث الصفر يعني أن البلد المعني يتمتع بالقيمة القصوى المشاهدة فيما يخص المتغير أو العنصر موضوع المعالجة، في حين أن الواحد يناسب أدنى قيمة مشاهدة له، و ثانيا نقوم بحساب الوسيط الحسابي لهذه العناصر الثلاثة المحصل عليها، ثم نطرح النتيجة من واحد، و النتيجة المحصل عليها تمثل مؤشر لنمو البشري (الاجتماعي) المركب و على أساس هذه النتيجة يمكن تحديد ترتيب لكل الدول.

3- مؤشر الفقر البشري (IPH) (Indice de la Panvreté Humain):

يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية، فإن هذا المؤشر يهتم بالتنمية و النمو فيما يخص المكونات الأساسية للتنمية البشرية، إذ يهتم أساسا بالاختلال و النقائص أو عناصر التنمية هذه.

و يتمثل الفقر البشري في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية و مستوى تعليمي مرضي و مستوى معيشي عام مقبول لحد ما.

4- الفقر و التفاوت:

ظاهرة التفاوت أو اللامساواة هي خاصية تتميز بها الدول السائرة نحو النمو **(PED)** لذا نجد أن هناك علاقة وطيدة ما بين التفاوت و الفقر، و إن كان ليس لهما نفس المعنى، حيث يمكن أن نجد مجتمع يتميز بتفاوت كبير سواء في توزيع الدخل أو نمط المعيشة مع إنعدام الفقر، إلا أننا لا يمكن أن نجد مجتمعا يكثر فيه الفقر بدون أن يصاحب ذلك تفاوت في توزيع الدخل.

- مؤشرات التفاوت:

تتمثل في:

معامل Gini:

معامل Gini يدل في معناه إلى أي مدى توزيع الدخل بين الأفراد و العائلات في بلد معين يبتعد عن التعادل المطلق، و من هذا المنطلق نتحصل على منحنى Lorenz الذي يضع في الصورة النسبة المئوية المتراكمة من الدخل الكلي و كذا العدد المتراكم للأشخاص الذين يحصلون على هذا الدخل إبتداءا من الأشخاص أو العائلات الأكثر فقرا. و معامل Gini يقيس المنطقة الواقعة ما بين منحنى Lorenz و خط إفتراضي الذي يمثل التعادل أو التساوي المطلق، مساحة هذه المنطقة يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التعادل المطلق، رقم 0 يمثل التعادل المطلق و الرقم 100 يمثل التفاوت المطلق.[1]

$$\text{بيان } G = \frac{A \text{ المنطقة}}{B \text{ المنطقة}}$$

[1] علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144-149.

G: يمثل المتوسط الجبري لمختلف الفروق بين المداخيل و الدخل المتوسط للمجتمع ككل و يكتب رياضيا:

$$G = \frac{1}{2_{n^2\,\mu}} \sum_{i=1}^{n} |\quad|$$

حيثμ : يمثل الدخل المتوسط للفقراء.

n: العدد الكلي للأفراد

yi و yj: هي مداخيل الأفراد j,i على التوالي.

مؤشر Theil (T): بعد أن نتفقد مؤشر التفاوت لـ "Dalton" (1920)، جاء "Atkinson" (1970) بمؤشر جديد معادلته هي:

$$\frac{ye}{\mu} = 1 - \frac{1}{1-\varepsilon}\ \mathrm{A} = 1 - \left[\frac{1}{\mathrm{n}} \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{n}} \left(\frac{\mathrm{yi}}{\mu}\right)^{1-\varepsilon}\right]$$

Ye: تمثل ما يعادل من الدخل الموزع بالتساوي.

ε[1]: متوسط المنفعة العددية للدخل.

μ: متوسط المداخيل و الإنفاق.

هذا المؤشر يدل على أن مستوى الرفاهية الاجتماعية المصاحبة لعملية توزيع الدخل بين الأفراد يكون مكافئ لتوزيع الدخل.

ε يمكن أن يأخذ النقاط التالية:

ε = 0 فإن دالة المنفعة تأخذ شكل خطي، و كنتيجة لذلك فإن صيرورة الرفاه الاجتماعي لا تأخذ بالحسبان التفاوت.

- إذا كان المؤشر يصبح: $\mathrm{A} = 1 - \frac{\mathrm{ye}}{\mu}$، $\mathrm{Yg}\left[\prod_{i=1}^{n} y^i\right]\frac{1}{n}$

- إذا كان ε يؤول إلى ∞: الرفاهية الاجتماعية تتعلق بالفرد الأكثر فقرا في المجتمع في هذه الحالة يجب التخلي عن العمل بالدخل المتاح لأجل تحقيق العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع.

- مفهوم خط الفقر:

تعد عتبة الفقر مقياس للدخل و الاستهلاك و هو يفرق بين الفقراء و غير الفقراء و يصلح ليكون مقياس المستوى المعيشي، و بالتالي عند هذا الخط ينقسم المجتمع إلى قسمين فقراء و ما دون خط الفقر و غير الفقراء فوق خط الفقر.[1]

[1] علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149-151.

و نستخدم أسلوبين:

أ- **أسلوب السلة المختارة و المنشأة:** و فيها يحدد تكلفة سد احتياجات تلك السلة المختارة من قبل مختصون بأدنى الأسعار و أقل التكاليف.

ب- **أسلوب السلة الفعلية:** تعتمد في أسلوبها دراسات النفقات و دخل الأسرة حيث يكون فيها الإنفاق والاستهلاك و الدخل الحقيقي لأسرة معينة و نحسب تكلفة السلة حسب الأسعار الجارية.

خط الفقر المدقع: و هو أدنى مستوى من توافر الإمكانيات المادية التي تساوي التكلفة الدنيا للحاجات الأساسية من السلع الغذائية و التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة و يتحدد هذا النوع بالحالة التي لا يستطيع الفرد عبر دخله أن يشبع حاجاته الغذائية.

خط الفقر المطلق: يرتكز على فكرة بسيطة باعتبار الفقراء هم كل الأفراد الذين يملكون الدخل الكافي لإرضاء الحاجات الأساسية **[غذاء - لباس - سكن - صحة]**.

خط الفقر النسبي: تنطلق فكرة تحديد الخط النسبي من فكرة أن الأفراد الفقراء هم المقصيين من النمط المعيشي الأدنى في المجتمع، يتغير مستواه مع تغيير العادات الاجتماعية و يصحح كل خمس سنوات.

إن تحديد عتبة الفقر النسبي ترتكز على فكرة أن الأفراد الفقراء هم من لا يوفرون موارد للعيش في المستوى المعيشي المعتبر كحد أدنى في المجتمع، هذه الموارد ليست الموارد الغذائية فقط، لكن موارد أخرى غير مادية. و يحدد خط الفقر النسبي بالمقارنة مع المستوى المعيشي لمجموع الأفراد، قيمة هذه العتبة تزداد مع المستوى المعيشي المتوسط، و بالتالي خط الفقر النسبي يعتبر المحدد لعدم المساواة.

خط الفقر الذاتي: المقاييس الذاتية تهدف إلى ترك كل فرد تحديد مستوى الرفاهية الذي يجعله يعيش فوق عتبة الفقر. كما أشار كل من **"Ravallion"** و **"Lokshin"** سنة **1998** أن المقاييس التي تعتمد على تحاليل منفعة الأفراد، تعتبر أحسن مقاييس لقياس رفاهية هؤلاء الأفراد إذ يمكن إنشاء خط الفقر الذاتي بمقارنة قيمة الإنفاقات الفعلية المحققة مع القيمة المصرحة من قبل كل فرد أو عائلة كحد أدنى من أجل العيش برفاهية، في هذه الحالة العتبة تتغير من فرد إلى آخر على حسب اختياراته و بالتالي خط الفقر الذاتي هو مستوى الدخل الذي يمكن الأسرة أو الفرد من تلبية الاحتياجات المعيشية الضرورية، و يحدد بواسطة الأسرة أو الفرد، و هو يعطي مقياس لإحساس الفرد بالفقر.[1]

المطلب الثاني: الفقر و المنظمات العالمية

لقد ساهمت العولمة في اتساع رقعة الفقر عبر العالم. و الذي بدوره له آثار سلبية؛ تؤدي إلى تفاقم الوضع و تدهوره أكثر. و لمكافحته إتخذت المنظمات العالمية عدة أساليب و اجراءات.

[1] أعمر بوزيد أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 151-153.

أولا: حد الفقر:

إن حد الفقر يختلف من مجتمع إلى آخر من سنة إلى أخرى، و لقد حدد البنك العالمي حد الفقر بدولار واحد في اليوم على مستوى العالم. و بدولارين في أمريكا اللاتينية، و أربع دولارات في دول شرق أوروبا، و بحدود 15 دولار في أمريكا و الدول الصناعية.

و هناك عدة طرق تمكننا من تحديد الفقر في الدول المتخلفة:

1- حسب تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء (Coast of basic needs):

و يتحدد حد الفقر هنا على أساس تكلفة الغذاء لفئات العمر الأساسية و الجنس و مجموعات الأنشطة إلى جانب العناصر الأساسية غير الغذائية.[1]

و يتم حد تكلفة الغذاء الأساسي باستخدام أقل أنواع الغذاء أسعارا، ووفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الضرورية من الغذاء.

2- حسب الطاقة الغذائية (food energy):

و هنا يكون حد الفقر مساويا للإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية الغذاء القادرة على إمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة، و غير مقابل إنفاقه الاستهلاكي.

3- حسب نسبة الغذاء (food share):

و يكون ذلك بتحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي.

أولا: آثار الفقر:

للفقر آثار تتمثل فيما يلي:

1- تفشي الأمراض الإجتماعية و إنخفاض المستوى الصحي:

إن إنتشار الفقر أدت إلى تفشي جملة من الأمراض الإجتماعية نذكر منها:

أ- **الجريمة:** برزت مشكلة الجريمة بشكل واسع في السنوات العشر الماضية في العديد من المجتمعات وتشير البيانات إلى أن حجمها تضاعف ثلاث مرات بين عامي 1990-1998 أي بزيادة 11,6% سنويا.

ب- **تنامي ظاهرة التسول:** يعتبر التسول مظهرا من مظاهر الفقر و زيادة عدد المتسولين يعبر إلى درجة كبيرة عن مدى تفشي هذه الظاهرة.

ت- **الإنحلال الخلقي و تعاطي المخدرات و تداولها:** كلها ظواهر إجتماعية يساهم الفقر و ما يرافقه من ظروف أسرية و صحية في تغذيتها، و مما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن عدد الجرائم المرتبطة بإنحراف الأحداث تضاعف مرتين خلال عقد السبعينات، و بمعدل زيادة سنوي مقداره 7%.[2]

---

[1] أعمر بوزيد أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148-150.

[2] آثار الفقر، الموقع http://www.tunisiecollege.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/03/12.

و ينجم عن إنخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة بما في ذلك إرتفاع نسبة الإعاقات، نتيجة عوامل مختلفة و منها بشكل رئيسي ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمة الصحية اللازمة في غياب التأمين الصحي الشامل.[1]

2- الأمية و تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي و تشغيل الأطفال:

إن المجتمعات الفقيرة تعرف إرتفاعا متزايدا في معدلات الأمية و الجهل بسبب قلة الوعي و عدم توفير إمكانيات للقضاء على ذلك كما نلاحظ أن الأسرة الفقيرة تعاني من إنخفاض و تراجع مستمر لنسبة التمدرس الخاصة لأبنائها إلى جانب إرتفاع التسرب المدرسي و هذه الخاصية تشترك فيها جل البلدان تقريبا حسب الدراسات التي أعدت هنا و هناك نسجل التوقف عن الدراسة في أوساط التلاميذ الفقراء في السنوات الأولى من الدراسة و هذا للتدني العائد العملي و المهني للتعليم، و كذا عدم القدرة على توفير المصاريف المترتبة عن الدراسة، و بالتالي دفع الأفراد إلى التوجه للقطاع غير الرسمي.

كما أن الإحتياج يدفع الفقراء للزج بأطفالهم إلى معترك الحياة العملية في سن مبكر، و قد أثبتت الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة أن تشغيل الأطفال القصر أخذت في مسار الإنتشار بصورة مذهلة بسبب الفقر. إضافة إلى ذلك فقد عرفت البلدان الفقيرة تفشي البناءات القصديرية أو المساكن غير الصحية على نطاق واسع و هذا بسبب عدم القدرة على توفير المال الذي يسمح لها بحيازة مسكن لها لائق.[2]

ثانيا: الفقر و انفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة:

فبمقدار ما ساهمت العولمة في انصهار القارات الخمس، بقدر ما ساهمت في فتح المجال أمام قوانين النيولبيرالية الأمريكية، التي أصبحت تسير عملية اتخاذ القرارات الأساسية، و تفرضها على العالم عامة وعلى الدول النامية خاصة، و نعني بذلك الهيمنة الأمريكية، و كما هو معروف لدى الأوساط المالية أنه عندما "يعطس بنك أمريكا فإن العالم يصاب بالزكام". لذلك فإن العولمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي عالمي، مصحوب بتقدم تقني و بتحولات نظم الإنتاج و أسواق العمل فاتحة المجال أمام سيطرة قوى السوق، التي تؤدي إلى خلق جو منافسة شرسة.[3]

---

[1] Chambers Robert, développement rural (la pauvreté cachée), traduit de l'anglais par Olivieri Guitemie et Maldonado Oscar, 1re édition, Paris: éditions karthala, 1990, p: 183.

[2] كاظم الزبيدي حسن، الفقر في العراق (مقاربة من منظور التنمية البشرية)، الفقر و شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، 2007، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 38، ص: 105.

[3] علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

فالمنافسة هي سلاح ذو حدين، فمن جهة ترفع من الكفاءة الإنتاجية و من جهة أخرى، فهي تعمل على تخفيض مستويات الأجور و رفع معدلات البطالة و امتداد قطر الفقر، و أمام هذا الامتداد و تراجع حصص الدعم، و تحرير أسعار السلع، يصبح الناس أكثر افتقارا من أي وقت مضى. و الدليل على ذلك ما جاء في مؤتمر "Okinawa" في جوان 2000، و الذي أبرز مخاوفه من العولمة، لأن الغلبة ستكون حتما للأقوى وستبقى دائما و ذلك كون أن:

- من يشهد سوء التغذية هي دول العالم الثالث.
- إن من ترتفع عنده نسب الوفيات هي دول العالم الثالث.
- إن من يعرف أكبر عدد من المتشردين حوالي 100 ألف شاب دون مأوى، هي دول العالم الثالث.

ليبقى المؤكد هو أن العولمة قد تطفلت و اعتدت على الحقوق الاجتماعية فأثرت بذلك على الفقراء البسطاء، الذين أصبحوا يعانون من غياب الدعم و تقلص الأجور، و سحب الضمانات، و الخدمات الاجتماعية، و التي وصلت إلى غاية التسريح ... إلخ، هذا ما جاء في بنود العولمة ليس بهدف التصحيح وإعادة هيكلة، و إنما بهدف المحافظة على حظوظ الثراء لأقوى المنافسين في العالم، آفما آن للجزائر أن تستيقظ من غفلتها، بأن تدخل السباق و حتى إن لم و لن تصل مع الأوائل. على الأقل لا تكون حقل تجارب، فبعدما كان الفقراء يتغذون من بقايا الطعام، أصبحوا اليوم يصارعون من أجل الفتات الذي أصبحت فرص الظفر به تقل و تتضاءل حتى داخل الدول المتقدمة نفسها.

و الدليل على هذا هو ارتفاع نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بنسبة تبلغ 11,3%، لتبلغ النسبة في إجمالها 11,7%، و هي تعادل مجموع 33 مليون أمريكي ممن يعيشون تحت خط الفقر من أصل 285 مليون. إذن فعدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من أصل تبلغ 6,8 مليون. و ترجع أسباب الفقر في أمريكا على زيادة نسب البطالة و تراجع الدخل بنسبة 2,2 % حسب إحصائيات **SDCA** لسنة 2002. وأيضا حسب تصريحات "دانيال وانغرغ" "Daniel Weingerg" المسؤول عن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية. و على الرغم من هذا فإن الهوة لا زالت ترتفع و تعلو كل يوم، ما بين الدول المتقدمة و المتخلفة و المنحنى يشير إلى الفارق بين الدول الغنية و الفقيرة.[1]

[1] الفارس عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113-114.

الشكل (02): تزايد الفقر ما بين الدول الغنية و الدول الفقيرة

PIB حسب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية في 1995

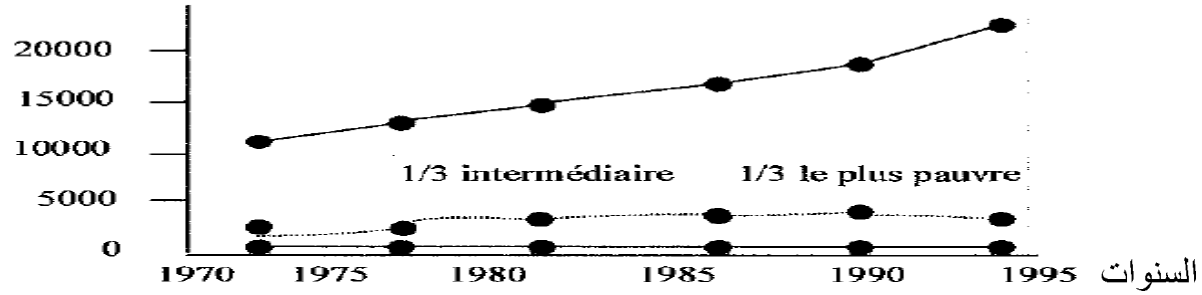

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"،2002-2003، ص: 115.

و إن كان الفارق الاقتصادي قد تحقق، فإن الهوة الرقمية بما تملك من وسائل اتصال و معلومات. بإمكانها أن تعمق الفارق، خاصة بعدما تم ابتكار مفتاح التفسير المتضمن 109 بايت حيث ربحت الإنسانية 500 سنة من الحساب. و عليه فإن ما ينبغي أن نعيه هو أن هذه التكنولوجية المتقدمة، بقدر ما بإمكانها تحقيق تقدم الدول المتخلفة باختزال 500 سنة في 4 أشهر، بإمكانها تكريس تخلفها بـ: 500 سنة للوراء في 4 أشهر. بحيث أن مجال الهوة الرقمية تزداد في كل دقيقة و ثانية. بل في كل جزء من الثانية. إذن بعدما تحققت الهوة الاقتصادية و تعمقت بعدد السنوات و الشرخ الرقمي، أصبح يزداد بعدد الثواني. يصبح فقراء المادة، فقراء معلوماتيا أيضا. فإذا كانت نتائج العولمة معروفة مسبقا، لماذا لا نفكر معا في إنقاذ ما تبقى من القطاع العام. بدلا من خوصصته كاملان خاصة في الجزائر كون أن الحكمة تستدعي ذلك من خلال تحسين ربحية المشاريع العامة. و إزالة القيود عليها، مع وضع نظام حوافز يعين القطاع العام على الاستمرارية. وهذا ما يسمح للدولة بأن تحفظ نوعا ما هيبتها، على مجرى الحياة الاقتصادية. و ذلك باعتبار أن ظروف أمريكا أو باقي الدول المتقدمة ليست بمثل ظروف الجزائر.

ثانيا: المنظمات العالمية و تحديات الفقر:

إذا القينا نظرة على طرق مكافحة الفقر في بداية هذا القرن، فإننا نتبين نتائج مخيفة. فبقدر ما إستطاعت بعض الدول تسجيل تحسنات كبيرة في مجال مواجهة الفقر، مثل الصين و دول أخرى من آسيا الشرقية. تبقى بعض الدول الأخرى، تسجل تراجعات في نفس المجال، فهي لا زالت تسبح في محيط الفقر.

و تشير تقديرات و تقييمات البنك العالمي، أنه في حالة تغير الظواهر الحالية. تغييرا جذريا، فإنه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها بالإجماع. و المتمثلة في تخفيض ½ عدد الفقراء.[1]

[1] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113-114.

و مما يزيد من صعوبة المهمة، هو بطئ تطور معدلات النمو و سرعة تطور نمو السكان، فينتظر زيادة في عدد سكان العالم بمليار شخص. خلال الثلاثون سنة المقبلة. و معظمهم سيولدون في دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق سيرورة التنمية، و عليه فجميع المؤتمرات العالمية التي قد عقدت، و التي ستعقد سوف تثير حتما إشكالية الإتفاق على تخفيض الفقر و من المؤتمرات التي إنعقدت نذكر:

1- تصريحات كوبنهاقن في 1995/05:

لقد جاءت على أثر القمة العالمية للتنمية، التي تم بعثها في هذا المؤتمر. إثارة مشكلة الفقر في العالم، وضرورة القضاء عليها مما جعل المنظمة الدولية توافق على ضرورة معالجة المشاكل الرئيسية للنمو الإجتماعي في العالم.

2- منضمة المساعدة على التنمية (IDA) 1996:

أصدرت الإستراتيجية الواجب إتباعها خلال القرن 21م. و تتطلب هذه الإستراتيجية تكثيف الجهود الجماعية، لتحقيق أهداف التنمية.

3- مؤتمر كولون 1999:

الدول العظمى الثمانية **G.B**، توافق على إقتراح تخفيض مديونية الدول الفقيرة. بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

4- المجلس السنوي للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي 1999:

بعدما تم الإتفاق على حتمية تخفيف مديونية الدول الفقيرة، جاء هذا المجلس لوضع إستراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في الدول التي تستفيد من مساعدات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

5- مؤتمر قمة الأرض 2002:

ففي هذا المؤتمر "قمة الأرض" فإن الجزائر لم تنحاز إلى الأوروبيين، كما أنها لم تكن ضد الأمريكان. غير أنها كانت مؤيدة لشعار "من أجل تعامل منصق ما بين أصحاب الشمال و أصحاب الجنوب".

خاصة في ما يتعلق بجانب الصحة و توزيع المياه و محاربة الفقر و إلغاء الديون، و تمويل التنمية. خاصة بعد تصريح رئيس إفريقيا الجنوبية "Thabo Mbeke": "إننا نريد الآن أفعال مجسدة لتحقيق تنمية دائمة تستفيد منها الشرائح الفقيرة في العالم". « ce que nous voulons maintenant, ce sont des actions pratiques pour garantir que le développement durable bénéficie aux pauvres du monde »[1].

[1] Prahalad C.K, 4 milliards de nouveaux consommateurs (vaincre la pauvreté grâce au profit), traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Borgeaud Emily, Paris "France": pearson education, 2004, p: 106.

و هذا لا يتم إلا بمساعدة الدول الغنية، للدول الفقيرة. و في نفس السياق جاءت مداخلة الرئيس الإكواتوري فبعدما تعرض لمقالة بيتر باور "Piter Power" القائلة أنه " إذا كان من شأن المساعدات الأجنبية، مساعدة الدول الضعيفة للخروج من حلقة الفقر. ما كان للدول الغنية أن تتطور و تنمو "، قال: حقا إن الدول الغنية لم تستلم مساعدات من غيرها، و لكن لا تنسى أنها كانت فيما مضى دول مستعمرة، و لقد نهبت ما نهبت من غيرها. و عليه فإن كانت هذه الدول تماطل في مساعدة الدول الفقيرة بإلغاء البعض من ديونها، أو مسحها تماما مع تقديم مساعدات معتبرة تبعث الأمل على كبح الفقر. فلا جدوى من المساعدات التي لا تسمن و لا تغني من جوع، خاصة و إن الإحصائيات و التقارير الدولية لسنة 2000. تأكد أن الدول النامية تدفع ما قيمته 200 مليار دولار أمريكي لتسديد ديونها، في حين أن حجم المساعدات التنموية لا تتعدى 45 مليار دولار أمريكي. و هنا جاءت مداخلة الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" أن الدول الغنية أو المنضمات العالمية إن مسحت ديون الدول الفقيرة فهي تمسح ديون تلك الدول التي تأكدت من أنها في فقر مظلم، و لن تعرف منه قائمة. و بذلك فلن تستطيع دفع ديونها أبدا، و عليه فإننا نقول أنه لا مجال للمناورة، خاصة من خلال التصريحات المغالطة و المضللة. مع العلم أن الرأي السياسي لم يشير إلى محاربة الفقر يمر من فوق جسر إسمه التنمية الإقتصادية المستدامة، و عليه فإن الدول محتاجة إلى أي دولار لتحقيق هذا الشرط، و إذا تحقق الإلغاء الفعلي لديون هذه الدول فإنها ستتمكن حتما من تقليل حجم الهوة و المسافة فيما بينها و بين الدول الغنية.

و في نفس القمة أشترط ضرورة المحافظة على البيئة، و عليه أقترح إستبدال الطاقة النووية والبترول ... إلخ بالطاقة الشمسية و هنا تظهر حلقة مفرغة مستقبلية تمثل عقبة جديدة على الدول النامية. أن تعرف كيف تواجهها و تتخطاها كون أن مصادر إيراداتها و دخولها ترتكز على تجارة المحروقات. و مع ذلك فلم تستطع مواجهة الفقر، و لم تتمكن من ضمان أمنها الغذائي. فكيف بها إذن أن تستبدل هذا المصدر أو أنها فقدته تماما؟

و هكذا يبقى علينا أن نقول أن ما أثير في قمة الأرض، حول إشكاليات مواجهة الفقر، لم تختلف عن ما جاء في القمات السابقة قمة ريوديجانيرو، كوبنهاقن 1995 أو كيناوا 2000، أو قمة مونتيري مارس 2002. إلا أن الدول المتقدمة بقيت تفكر في كيفيات تعظيم أرباحها، من خلال الإستغلال العقلاني لدول العالم الثالث تحت يد التنمية المستديمة.[1]

[1] Prahalad C.K, op. ct, p: 107.

المطلب الثالث: إستراتيجيات الهيئات الدولية للقضاء على الفقر

لقد وضعت الهيئات الدولية إستراتيجيات لمحاولة القضاء على الفقر أو حتى التخفيض من حدته، و ذلك من خلال جهود عدة.

1- الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDGs):

أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و عددها 189 دولة خلال قمة الألفية للأمم المتحدة التي عقدت في سبتمبر 2000 إلتزامها مجددا بالعمل نحو تحقيق عالم تحظى فيه إزالة الفقر و إستدامة عملية التنمية بأولوية قصوى. و قد أقر 147 من رؤساء الدول إعلان الألفية و أجازه بالإجماع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. وافق الجميع على الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي إنبثقت من إتفاقيات و قرارات المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الماضي كإطار لقياس مدى تقدم عملية التنمية. هذا وتوجه هذه الأهداف جهود المجتمع العالمي نحو تحقيق تحسن كبير و ملموس في حياة الشعوب، فهي تضع محكات لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية و إنما أيضا للبلدان الغنية التي تساهم في تمويل المشروعات الإنمائية و كذا المؤسسات متعددة الأطراف التي تعين البلدان على تنفيذها.

و أهداف التنمية للألفية الجديدة الثمانية هي:[1]

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع.

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في الفترة 1990 - 2015
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في الفترة 1990 - 2015.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي.

- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.

- إزالة التفاوت بين الجنسين جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدارالثلثين، في الفترة 1990 - 2015.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأم.

- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع، في الفترة 1990 - 2015.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز و الملاريا و غيرهما من الأمراض.

- وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015.
- وقف إنتشار الملاريا و غيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

[1] بوجورفة بناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص:43-45.

الهدف السابع: كفالة الإستدامة البيئية.

- دمج مبادئ التنمية المستديمة في السياسات و البرامج القطرية و إنحسار فقدان الموارد البيئية.

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.

- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 في معيشة ما لا يقل عن 100 من سكان الأحياء الفقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- المضي في إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالإنفتاح و التقيد بالقواعد و القابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.

- معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

- معالجة الإحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية و الدول النامية الصغيرة.

- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية بإتخاذ تدابير على المستويين الوطني و الدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

- التعاون مع البلدان النامية لوضع و تنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا و منتجا.

- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، و بخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2- جهود الهيئات الدولية للقضاء على الفقر:

قام كل من منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بمجموعة من القرارات للتخفيف أو للقضاء على ظاهرة الفقر.

أ- **جهود منظمة الأمم المتحدة:** تلخص جهود الأمم المتحدة في القرارات التي خرجت بها في **مؤتمرها الأول للقضاء على الفقر** المنعقد في **1997** في:

1- التأكيد على أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إلى تحقيقه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو القضاء على الفقر المدقع و تخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق إتخاذ إجراءات وطنية حاسمة، و التعاون الدولي في تنفيذ جميع قرارات و مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة و جميع الإتفاقات و الإلتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الكبرى و مؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة منذ عام 1990 من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، تنفيذا كاملا و فعالا.[1]

[1] بوجورفة بناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-47.

2- تؤكد من جديد أنه ينبغي إبلاء إهتمام خاص، في سياق العام الذي يرمي إلى القضاء على الفقر، لطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد و للظروف و السياسات التي تؤدي في الإطارين الوطني و الدولي للقضاء عليه، والتي يتعين أن تكون غايتها تحقيق الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي لمن يعيشون في الفقر، و تعزيز جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و حمايتها للكافة بما فيها الحق في التنمية.

3- تؤكد من جديد أيضا أنه ينبغي معالجة أسباب الفقر في سياق الإستراتيجيات القطاعية، كالإستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، و الأمن الغذائي و السكان و الهجرة و الصحة، و المأوى، و تنمية الموارد البشرية بما في ذلك التعليم، و المياه العذبة بما في ذلك المياه النقية و مرافق الصرف الصحي، و التنمية الريفية،[1] والعمالة المنتجة، و في سياق الإحتياجات الخاصة للفئات المحرومة، بحيث تستهدف زيادة الفرص والخيارات لمن يعيشون في الفقر، و تمكينهم من بناء عناصر قوتهم و ممتلكاتهم تحقيقا لإندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.

4- تؤكد من جديد كذلك وجوب أن تقوم الحكومات، و منظمة الأمم المتحدة، و لاسيما الصناديق و البرامج و الوكالات ذات الصلة، بإتباع سياسة فعالة و واضحة من أجل إدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم أنشطتها الرئيسية و إستخدام التحليلات المتصلة بنوع الجنس كأداة تستهدف إدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في عمليات تخطيط و تنفيذ السياسات و البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر.

5- تؤكد أن التنمية الريفية في البلدان النامية تظل ذات أهمية رئيسية إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، و أن هذه التنمية تشمل في أكثر الأحيان الإصلاح الزراعي، و الإستثمار في البنية الأساسية، وتوسيع نطاق الوساطة المالية الريفية بهدف كفالة الأمن الغذائي، و كفالة تطبيق أسعار منصفة لتوفير حوافز الإستثمار الزراعي، و زيادة الإنتاجية، بما في ذلك إنتاجية القطاع غير الرسمي.*

6- تؤكد أيضا ضرورة التصدي في جميع البلدان للفقر في المناطق الحضرية، بسبل منها تعزيز موارد الرزق المستدامة لفقراء الحضر عن طريق توفير أو زيادة فرص التدريب و التعليم و الخدمات الأخرى التي تساعدكم في الحصول على العمل، و على الأخص للمرأة و الشباب و العاطلين عن العمل و الذين يعانون البطالة المقنعة.

7- تقرر أن يتميز الإحتفال كل عام **باليوم العالمي للقضاء على الفقر في 17 أكتوبر**، بالتركيز على المواضيع التي تختارها الجمعية العامة لذلك العام.[2]

---

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر - برنامج التجديد الريفي 2006-2013 -، مذكرة تخرج لنيل شاهدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 19.

* سنتطرق بشيء من التفصيل إلى القطاع غير الرسمي في الفصل الثاني.

[2] بوجورفة بناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

8- تجدد توصياتها بأن تقوم جميع الحكومات بوضع إستراتيجيات و سياسات متكاملة للقضاء على الفقر أو بتعزيز إستراتيجياتها و سياساتها في هذا المجال، و تنفيذ خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر بأسلوب يقوم على المشاركة لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر على نحو يشمل إتخاذ إجراءات على الأصعدة المحلية والوطنية و دون الإقليمية و الدولية، و تؤكد على وجوب أن تحدد هذه الخطط أو البرنامج، داخل كل سياق وطني، إستراتيجيات و أهداف و غايات ميسورة و محددة زمنيا لغرض إجراء خفض ملموس في الفقر عموما، و من أجل القضاء على الفقر المدقع.

9- تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تأكيد الإلتزامات المتعهد بها لكي يتحقق في أقرب وقت ممكن الهدف المتفق عليه و هو تخصيص 7% من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تسعى، حيثما يتفق على ذلك، في حدود ذلك الهدف، إلى تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15% و0,20% من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

10- تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى التنفيذ الكامل و الفعال لجميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء المديونية عن البلدان النامية، بما في ذلك قواعد نابولي، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و على مواصلة بذل الجهود في هذا الميدان من أجل المساهمة في التوصل إلى حل دائم لمشاكل مديونية البلدان النامية، و تشجيع الجهات المانحة على كفالة التمويل الكافي لهذه الآليات أو المبادرات، لاسيما في البلدان الإفريقية و في أقل البلدان نموا، و من ثم دعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

11- تحيط علما بمختلف المبادرات الدولية للتمويل الصغير التي إتخذت في السنوات الأخيرة، مثل مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن العاصمة في الفترة من 2 إلى 4 فبراير 1997، والفريق الإستشاري المعني بتقديم المساعدة إلى ذوي الفقر المدقع، و تدعو جميع الحكومات، و منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات **بريتون وودز** (Istitutions de Bretton Woods)، و المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، و القطاع الخاص، و الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، إلى التركيز على أهمية زيادة إمكانيات الحصول على الإئتمانات الصغيرة و الخدمات المالية المرتبطة بها لتوفير فرص مزاولة الأعمال الحرة و الأنشطة المدرة للدخل للذين يعيشون في فقر، لاسيما النساء في البلدان النامية، وبخاصة في إفريقيا و في أقل البلدان نموا، و إلى دعم البرامج و الإجراءات المتعلقة بذلك.[1]

[1] Soulama Souleymane, micro-finance, pauvreté et développement, Montréal "Canada": éditions des archives contemporaines, 2005, p: 119.

12- تدعو المجلس التنفيذي لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النظر في توسيع المشاريع المضطلع بها في إطار المبادرة الخاصة بالإستراتيجيات المتعلقة بالفقر بحيث تشمل جميع البلدان النامية بغية جعل المبادرة موجهة بدقة نحو تحقيق أهداف القضاء على الفقر الواردة في الإلتزامات المتعددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية، و تعزيز المساعدة في وضع خطط و برامج وإستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر، لاسيما في البلدان الإفريقية إلى المساهمة في هذه المبادرة.

13- تطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تولي أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانيتها و برامجها المتعلقة بالمساعدة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، و تدعو الصناديق و البرامج و الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، و لاسيما البلدان الإفريقية و أقل البلدان نموا، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر.

14- تؤكد من جديد أهمية الإتفاق على إلتزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النامية بتخصيص ما متوسطه 20%، من المساعدة الإنمائية الرسمية و 20% من الميزانيات الوطنية، على تعزيز إمكانيات الحصول على الخدمات الإجتماعية الأساسية بإعتباره شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضرورة جعله جزءا متمما لأي إستراتيجية تهدف إلى القضاء على الفقر.

تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدوراتها في الفترة ما بين 1997 - 2006 بندا عنوانه "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر".[1]

ب- **جهود صندوق النقد الدولي FMI:** لقد كان لصندوق النقد الدولي قناعة منذ البداية بأن الفقر المنتشر في أجزاء كثيرة من العالم يهدد الإستقرار المالي على المستوى العالمي و إن ذلك يمثل قضية بالغة الأهمية بالنسبة له، و الصندوق ليس وكالة للمساعدات كما أنه ليس المنظمة الرئيسية للحد من الفقر في العالم و لكن عليه أن يلعب دورا داعما أكبر من أي وقت مضى.

ففي سنة **1987** لم يكن القلق و الإهتمام بآثار عدم الإستقرار المالي على الفقراء بالأمر الجديد على صندوق النقد الدولي. و لكنه لم يكن قد أخذ بعد مكانه في دائرة الضوء و بؤرته في ذلك أن جوهانزويتيفين المدير العام الخامس لصندوق النقد الدولي حث المؤسسة أي الصندوق على أن تتجه إلى الإقراض طويل الأجل للدول النامية، و أنشأ "صندوق الائتمان" كأداة للإقراض بشروط ميسرة للدول الأكثر فقرا.[2]

[1] Soulama Souleymane, op. ct, p: 120.

[2] النجار أحمد السيد، الفقر في الوطن العربي، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص: 51.

و جاء خلفه "جاك دي لاروزيير" فعزز صلة صندوق النقد الدولي حول قضايا الفقر مع البنك الدولي والأمم المتحدة و وضع خطة تسهيل التكييف الهيكلي كوسيلة لإعادة تدوير أقساط ديون صندوق الإستئمان إلى الدول المحتاجة، و مساندة السياسات الإقتصادية في هذه البلدان فما كان مطلوبا في عام **1987** هو الإلزام من جانب صندوق النقد الدولي بمساعدة الدول على وضع برامجها السياسية بوسائل تحمي الفقراء من تحمل عبء التكيف و بجذب الأموال الجديدة لتكتمل بها موارد تسهيل التكيف الهيكلي التي لم تعد كافية، فزاد المجلس التنفيذي موارد صندوق النقد الدولي للقروض ذات الفائدة المنخفضة إلى ثلاثة أمثاله و أنشأ تسجيل التصحيح الهيكلي المعزز، و أصبح تحويل هذا التسجيل إلى مصدر أساسي و دائم للتمويل بشروط ميسرة كوسيلة لدعم التنفيذ الفعال للسياسات و لحفز تدفقات المساعدات الثنائية. كما إستطاع صندوق النقد أن يقنع أكثر من أربعين بلدا من البلدان النامية و كذلك الدول المانحة من الدول بأن تقدم المنح و القروض للصندوق الإستئماني لتسهيل التكييف الهيكلي، المعزز كما حث المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على أن يزيد من نطاق فرص الحصول على الأموال حتى يمكن لتسهيل التكييف الهيكلي المعزز أن يقدم إسهاما أكبر في تمويل برامج التكييف في الدول الفقيرة. كذلك فإن إصراره على أن تسهيل التكييف الهيكلي المعزز و مشروطية سياسته جزءا أساسيا من عملية تخفيف عبء الدين، خاصة أن بلدان نامية عديدة خلال السبعينيات و أوائل الثمانينات زادت قروضها زيادة كبيرة، في حين قامت البلدان المتوسطة الدخل بالإقتراض عبر التمويل الخاص، فإقترضت مباشرة من حكومات أخرى أو هيئات إئتمان تصدير رسمية أو حصلت على قروض خاصة بضمان تلك الهيئات. و قد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات إقتصادية من شأنها تعزيز النمو و رفع مستويات المعيشة، و ذلك بتقديم المشورة و المساعدة الفنية و الدعم المالي. فنجد بين عامي **1986 و 1999**، حصل **56** بلدا يبلغ مجموع سكانها **3,2** مليار على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقا **لتسهيل التصحيح الهيكلي (SAF)** و خليفته **التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي** (اللذين أنشئا لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء) في جهوده الرامية إلى تحقيق نمو إقتصادي أقوى و تحسين أوضاع ميزان المدفوعات.

وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهاما ملموسا في جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل، و لكن كثيرا من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي. و قد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات و المنظمات الدولية و غيرها بإجراء عملية إعادة بحث مكثفة لإستراتيجيات التنمية و الديون في السنوات الأخيرة، و تم بعدها الإتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان.[1]

[1] النجار أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52-53.

و في الإجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي في عام **1999**، إعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجا جديدا ينص على جعل **سياسات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة و تخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق و البنك للبلدان الأعضاء**. و يجسد هذا الإتجاه منهجا أكثر إعتمادا من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الإقتصادية التي يدعمها الصندوق. من شأن سياسات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة أن تضمن إعطاء أولوية قصوى لإحتياجات الفقراء في إطار المناقشات المعنية بالسياسة العامة، خاصة في حالة إتساع قاعدة المشاركة في صياغة السياسة بما في ذلك مشاركة عناصر من المجتمع المدني. و فضلا عن ذلك، يمكن لسياسات الحد من الفقر أن تضع البلدان "في موقع القيادة" لتسيير عملية التنمية فيها على أساس رؤية واضحة المعالم لمستقبلها و خطة منظمة لتحقيق أهدافها. و يستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التي تسترشد بها عملية وضع سياسات الحد من الفقر، و هذه المبادئ هي:

- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية و رؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقيق النمو الإقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدة الفقر، و زيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية.
- من الإعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية و الحد من الفقر، و الإستراتيجية المتبعة لتحقيقها، و التوجه المعتمد في تطبيقها.
- يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاونا وثيقا في هذا الميدان.
- ينبغي التركيز بشكل واضح على النتائج.

و طبيعي أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية و ضحاها، ذلك أن تحولا بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع، بما في ذلك الفقراء، و بناء قدرة كل بلد على الإستجابة لإحتياجات جميع المواطنين. و لن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك إلتزام طويل الأجل من جانب الحكومات و شركائها. و للمساعدة في تحقيق ذلك، تقوم البلدان المشاركة بإعداد خطة شاملة ضمن **تقرير إستراتيجية الحد من الفقر (PRSP)**. و تيسر هذه الخطة الكلية على المجتمع الدولي - بما في ذلك صندوق النقد الدولي - تقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية.[1]

[1] النجار أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53-55.

ت- **جهود البنك العالمي:** البنك الدولي هو المؤسسة الإقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي، فهو يهتم بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء، و لذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الإستثمارات، و سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص، و كما يهتم بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الإقتراض من أسواق المال. و لذلك فهو يكمل مهام صندوق النقد الدولي. حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم و تقليل عجز الميزانية، وتصحيح سعر الصرف، بإعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط و الطويل، و من هنا تتضح العلاقة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.[1]

دور البنك في محاربة الفقر:

يدعم البنك الدولي عملية خلق مناخ جيد للإستثمار الذي يساعد في تعزيز النمو، لتحقيق هدف خفض أعداد الفقراء.[2] و في ذات الوقت، يستثمر البنك الدولي في زيادة فرص الأفراد للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. و كذلك المساواة بين الجنسين تعزز النمو الإقتصادي و تقلل أعداد الفقراء، ولهذا يعتبر تحقيق هذه المساواة جزءا لا يتجزأ من رسالة البنك الدولي في تخفيض أعداد الفقراء. يمكن أن يتحسن مناخ الإستثمار عبر سياسات الإقتصاد الكلي المستقرة، و البيئة العالمية المفتوحة للتجارة، و حسن نظام الإدارة العامة، و المؤسسات الخالية من الفساد و البيروقراطية المفرطة، و البنية الأساسية ذات الجودة العالية.

و لقد أظهرت البحوث التي قام بها البنك الدولي، بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة من العمل مع البلدان المختلفة، وجود إرتباط وطيد بين حسن نظام الإدارة العامة و تحقيق التنمية و تخفيض أعداد الفقراء.[3]

---

[1] توفيق النجفي سالم، سليمان سلطان داوود، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي و الفقر في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية، 2009، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 47، ص: 34.

[2] Halvorson-Quevedo Raundi, Schneider Hartmut, combattre la pauvreté dans le monde (stratégies et études de cas), Paris "France": les éditions de l'ocde, 2000, p: 28.

[3] محمد العيسوي عبد الرحمن، تحليل ظاهرة الفقر (دراسة في علم النفس الاجتماعي)، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت": منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص: 329.

و لهذا شهد نظام الإدارة العامة و إصلاح القطاع العام تطورا نتيجة لإرتباطات القروض التي بلغت 2,5 مليار دولار تقريبا في السنة المالية 2003. و تعد الدعوة لتشجيع مبادرة الحكومة الإلكترونية من بين أحدث المبادرات في هذا المجال، و هي المبادرة التي توفر إمكانية هائلة لتحسين أداء القطاع العام. ويؤدي تقديم الخدمات مباشرة للفقراء إلى تمكينهم إقتصاديا و إجتماعيا، حيث أنهم المتضررون الفعليون من عدم الكفاءة الإدارية و الفساد. فعلى سبيل المثال، هناك 7 ملايين مزارع في كارناتاكا في الهند ممن يمكنهم الآن الحصول على نسخ مطبوعة لصكوك ملكية الأراضي (و هي الصكوك المطلوبة مرتين أو ثلاث مرات في السنة للحصول على قروض بنكية)، و يمكن الحصول على هذه الصكوك عبر شبكة الإنترنت في خلال **10** دقائق من **177** كشك إداري مدار من قبل الحكومة، أو من الهيئات ذات الكفاءة التي تحصل الإيرادات.

يسعى البنك الدولي لتوفيق برامج المعونات مع الإستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فاعلية مشروعاته في البلدان النامية. و يتم ذلك عن طريق **إستراتيجية المساعدة القطرية (CAS)** و هي عبارة عن خطة عمل أعدها البنك الدولي بالتشاور مع الحكومات و أصحاب المصلحة الحقيقية و الشركاء الخارجيين لتدعيم النمو القابل للإستمرار و تخفيض أعداد الفقراء. و هناك مبادرة أخرى طرحتها تتمثل في **مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)** ، تستهدف تخفيض أعباء الديون الزائدة التي تواجهها أفقر بلدان العالم. و لقد أصبح **38** بلدا مؤهلا للحصول على مساعدات مبادرة **HIPC** بدءا من أفريل **2004**، و من بين سبعة عشر بلدا شملهم القرار سيحصل ثلاثة عشر بلدا على مساعدات لتخفيف الديون، بينما سيحصل خمسة عشر بلدا على مساعدات مؤقتة في المرحلة الإنتقالية.

3- مقاربة تحضير الوثائق الإستراتيجية لتخفيض الفقر DSRP:

في سنة **1999** أطلق كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي **المبادرة الواسعة النطاق لمكافحة الفقر**، التي تدخل في إطار ما يعرف بمساعدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية **(PPTE)**، و التي توجب على هذه الدول تحضير وثائق إستراتيجية لتخفيض الفقر **(DSRP)**، هذه الوثائق هي عبارة عن خريطة طريق، تهدف من ورائه إلى وضع تصور شامل لمشكلة الفقر، و من المفروض أن يشترك في إعداد هذا المخطط بالإضافة إلى الحكومات كل من الجهات المانحة و المجتمعات المحلية و المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. و توضح تلك الوثائق برامج طويلة الأجل لتخفيض أعداد الفقراء، مرتبة وفق أولويات محددة حسبما يضعها البلد المعني.

كما توفر هذه الوثائق قاعدة لإستراتيجيات مساعدات البنك الدولي، و إطار عمل لتنسيق المشروعات من مجتمع الجهات المانحة الأوسع نطاقا، و لقد أعد قرابة ستون بلدا من البلدان المنخفضة الدخل إستراتيجيات كاملة إبتداء من أوت **2004**.[1]

[1] محمد العيسوي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص:56-57.

الجدول (05): البلدان المشتركة في إستراتيجية تخفيض الفقر DSRP

إفرقيا (34)	أمريكا الوسطى و الجنوبية (4)
أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتنيا، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، ساو تومي، السنغال، سيراليون، تنزانيا، تشاد، توغو، زامبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى.	بوليفيا، غويانا، هندوراس، نيكاراغوا
	أسيا (15)
	أرمينيا، أذربيجان، كمبوديا، جورجيا، أندونيسيا، وقرغيزستان، لاوس، منغوليا، نيبال، باكستان، سري لانكا، طاجيكستان، تيمور الشرقية، فيتنام، اليمن
	أوروبا الشرقية (4)
	ألبانيا، البوسنة، مقدونيا، مولدوفيا

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص ص: 58.

4- إستراتيجيات الديون لتخفيض أعداد الفقراء (HIPC):

إن المبادرة (مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) هي إنجاز رئيسي، فهي تتعامل مع الديون بطريقة شاملة لتتيح للبلدان إمكانية التخلص من ديون لا يمكن الإستمرار في تحملها.

في عام **1996** دشن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي برنامجا غير مسبوق لتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل أفقر البلدان. و قد نشأت هذه المبادرة نتيجة القلق من أن مستويات المديونية الزائدة لهذه البلدان تعوق النمو الإقتصادي، و تكبح جهود تخفيض أعداد الفقراء.

و قد تضمن البرنامج، الذي أطلق عليه مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إتفاقا بين كافة المقرضين الدوليين الرئيسيين على منح فرصة جديدة لتلك البلدان، التي كانت تكافح لمواجهة عبء مديونيتها. و في عام **1999** جرى تعزيز هذه المبادرة لتخفيف المديونية بطريقة أسرع عن مجموعة أكبر من البلدان المستحقة، و لزيادة صلات البرنامج بجهود تخفيض أعداد الفقراء المستمرة في تلك البلدان.

و حتى اليوم، حصل **27** بلدا على مستويات ملحوظة من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج، الذي يتوقع أن يصل في نهاية المطاف إلى مبلغ مقداره **54** مليار دولار أمريكي. و قد إلتزم البنك الدولي بتقديم نحو **13** مليار دولار أمريكي خلال العقدين القادمين لتخفيف عبء خدمة ديون البلدان السبعة و العشرين التي جرت الموافقة عليها حتى الآن.[1]

[1] محمد العيسوي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص:57-59.

أنشئت إدارة الديون بالبنك الدولي في شهر أوت **2004**. و تستفيد الإدارة الجديدة من العمل الذي قامت به مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. و هي تخدم عدة أغراض تشمل تطبيق الإطار الجديد لإستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض، و التطبيق المتواصل لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يرجع معظم عبء الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تستهدفها مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى سنوات سبعينيات و ثمانينيات القرن العشرين. و قد إقترض كثير من البلدان النامية لتمويل مشروعات محلية إعتمادا على الطفرة في أسعار السلع، إعتقادا منها أن الأسعار المرتفعة و أرباح التصدير ستستمر. و لكن صدمة أسعار البترول و الركود العالمي في أواخر السبعينيات و أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تسببا في هبوط أسعار السلع إلى مستوى منخفض دام طويلا، فوجدت تلك البلدان نفسها تواجه أزمة في خدمة الديون. و إستمرت البلدان المقرضة خلال سنوات الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن العشرين في تمويل إصلاحات في السياسات على أمل أن تتمكن تلك البلدان من أن تشق طريقها للخروج من تلك المشكلات. و لكن، لعدة أسباب تشمل قرارات متعلقة بالسياسات للحكومات المعنية، فإن توقعات زيادة النمو لم تتحقق. و بحلول سنة **1992**، واجهت البلدان الثلاثة و الثلاثون المعرفة بأنها الأكثر مديونية بين البلدان ذات الدخل المنخفض، أزمة شديدة في خدمة الديون. و في السنوات العشر حتى سنة **1992**، تدهورت صافي القيمة الحالية لنسبة المديونية إلى الصادرات إلى **620%** بدلا من **266%** قبل ذلك بعشر سنوات. و الحد الحالي لتخفيف عبء الديون بموجب مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو صافي قيمة حالية لنسبة المديونية إلى الصادرات تبلغ **150%** أو صافي قيمة حالية لنسبة المديونية إلى العائدات تبلغ **250%**.

أ- <u>كيف تعمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:</u> تحدد مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوقت الحاضر **38** بلدا، يوجد **32** منها في إفريقيا جنوب الصحراء، بإعتبارها تستحق الحصول على تخفيف أعباء الديون. و كان البرنامج الأصلي يتطلب أن يكون لكل بلد سجل مدته ثلاث سنوات من الأداء القوي في سلسلة من الإجراءات مثل برامج الإستقرار الإقتصادي، و إصلاحات القطاع العام (و تشمل إعادة هيكلة أو خصخصة المشروعات الخاسرة المملوكة للدولة)، و توجيه الإنفاق العام لتخفيض أعداد الفقراء، و الصحة، و التعليم قبل أن تقبل لتخفيف عبء الديون.

و لكن في سنة **1999**، جرى تقصير متطلبات السجل الزمني بصورة ملحوظة لتمكين البلدان من القيام بجهود الإصلاح داخل إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و جرت إتاحة تخفيف عبء الديون المرتبط بذلك فورا للبلدان المؤهلة. و يشار إلى ذلك بأنها البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار.[1]

[1] محمد العيسوي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص:59-61.

و عند نقطة القرار، تتعهد حكومات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بإدخال سلسلة من الإصلاحات الهامة.

و تتضمن تلك الإصلاحات سياسات سليمة للإقتصاد الكلي و إجراءات تساعد على تحقيق تخفيضات ملموسة في مستويات الفقر. و يجب على البلدان أن تعد أوراقا بشأن سياسة تخفيض أعداد الفقراء - و هي عملية تشمل إستشارات واسعة النطاق مع الفئات المجتعية و المنظمات غير الحكومية و مجموعات المانحين بشأن الأولويات المستقبلية للسياسات العامة التي تستهدف تخفيض أعداد الفقراء. إن بيئة مستقرة للإقتصاد الكلي تدعم الإصلاحات المحبذة للنمو التي تجري في تلك المناطق، مثل إيجاد نظام قضائي سليم، و إنشاء نظام مالي يعتمد عليه و يمكن من المحاسبة على الأعمال، و تقوية نمو معتمد على الذات في القطاع الخاص. و توضع خطط تفصيلية لتحسين قدرة الجمهور على الحصول على الخدمات العامة ولتحسين نوعية هذه الخدمات و كذلك تحسين نوعية حياة الفقراء. و من المعتقد أن الإستشارات واسعة النطاق ستسفر على الأرجح عن حشد المساندة لسياسات الإصلاح الجديدة و تعزيز فرص البلد في إيجاد مستقبل أفضل و أكثر قدرة على الإستمرار للنمو الإقتصادي و تخفيض أعداد الفقراء.

- ثمار المبادرة: تأهيل **38** بلدا للحصول على مساعدة مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في سبتمبر **2004**. حيث وصلت **14** من هذه البلدان إلى نقطة "الإنجاز" و هي تتلقى تخفيضا للديون غير قابل للإلغاء. و وصل **13** بلدا إلى نقاط "إتخاذ القرار" لكل منها و هي تتلقى تخفيضا مؤقتا. و وصلت حديثا كل من أثيوبيا و النيجر و السنغال و غانا إلى نقاط الإنجاز الخاصة بها.

و قد إبتليت أغلب البلدان الأحد عشر بمصاعب إجتماعية مستمرة مثل الصراعات المدنية المتواصلة والنزاعات المسلحة عبر الحدود و تحديات أنظمة الإدارة العامة و مشكلات المتأخرات الكبيرة.

إن الإستعارض الذي أجرته جهة المراقبة الداخلية بالبنك الدولي و صندوق FMI لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و هي إدارة تقييم العمليات، قد وجد أن المبادرة قد مكنت من تحقيق إنفاق أكبر على البرامج الإجتماعية و أنشطة تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المشاركة. و لكنها دعت إلى مزيد من الشفافية و الواقعية في التحليل الإقتصادي المتطلع للمستقبل الذي يستخدم في إعداد توقعات مستويات الديون و النمو.

كما أن هناك أيضا حاجة إلى إدارة توقعات ما يمكن أن تحققه المبادرة بطريقة مباشرة وعلاقتها بالجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها البنك الدولي و المجتمع الدولي لمساعدة تلك البلدان على تحقيق النمو و تخفيض أعداد الفقراء، بصورة قابلة للإستمرار.[1]

[1] جيفري د. ساكس، نهاية الفقر (الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر)، ترجمة أمين الجمل أحمد، الطبعة العربية الأولى، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2007، ص ص: 61-62.

ب- **الإطار الجديد لإستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون:** طرح إقتراح بشأن إطار جديد لإستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض في فبراير **2004**. و يقدم ذلك الإطار أساسا سليما لإدماج إستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون بطريقة متطلعة للمستقبل ضمن قرارات الإقراض التي يتخذها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و شركاء التنمية الآخرون. إن تطوير ذلك الإطار هو خطوة هامة لضمان إشتراك المقترضين و المقرضين في منهج مشترك لتقليل خطر إثقال البلدان ذات الدخل المنخفض بالديون، مع تيسير الحصول على التمويل للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بشروط ميسرة بصورة ملائمة. و بصفة إجمالية، فإن الإطار يؤكد أن الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل تتحمل المسؤولية الأولى عن المحافظة على إستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون، و يعني ذلك أن تلك البلدان يجب أن تتبنى سياسات و مؤسسات أفضل من أجل زيادة النمو و إدارة الديون بحرص و إتخاذ إجراءات لزيادة مرونتها تجاه الصدمات الخارجية. و يرتكز المنهج الجديد للمساعدة إلى ضمان إستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض على المبدأين الهامين التاليين:

1- أن يتناسب الإقتراض الجديد مع قدرة البلد المعني على تحمل الدين، و يعتمد ذلك بدوره على قدرته على إستخدام الموارد بفعالية للتنمية و التطور، و على مدى حساسيتها تجاه الصدمات.

2- تقديم الموارد في صورة منح بدلا من قروض، في حدود إستخدام الموارد الإضافية، التي تتجاوز قدرة أحد البلدان على تحمل الديون، لتحقيق النمو و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

و قبل ذلك الإطار المقترح، لم تكن إرشادات سابقة لبلدان ذات الدخل المنخفض و دائنيها الرسميين أن يتبعوها لإتخاذ إجراءات تفاعلية في برامجها للإقتراض/الإقراض لتحقيق إستمرارية تحمل أعباء الديون.[1]

المبحث الثالث: ظاهرة الفقر في الدول العربية و الجزائر

إن الدول العربية عامة و الجزائر خاصة كغيرهما من دول العالم، لم يكونا بمنأى من مشكلة الفقر حيث تعرضا لجملة من الصدمات الداخلية و الخارجية انعكست بحدة على مستوى معيشة السكان التي تراجعت إلى حد كبير و توسعت معها ظاهرة الفقر بحوالي الضعف، و لمواجهة الفقر سطرا إستراتيجية لمكافحته.

المطلب الأول: الفقر في الدول العربية و سياسات مكافحته

إن الفقر أصبح واحدا من أهم المهددات الحقيقية للإستقرار الإقتصادي و الأمني و الإجتماعي في العالم، و هي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها و طبيعتها.

[1] جيفري د. ساكس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-317.

أولا: قضية الفقر في العالم:

قضية الفقر تعتبر قضية محرجة و مؤسفة تنتشر و تتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم و بطريقة مخيفة و مضطردة. و هو لا يقل في حدته عن أخطار أخرى يواجهها العالم مثل أخطار انفجارات الأسلحة النووية. كما أنه يشكل تحديا أخلاقيا للإنسانية و جميع الدول، إذ بسببه تتزايد مظاهر العنف السياسي، والذي يتزايد مع تزايد أعداد الفقراء في العالم و مع تزايد النمو غير المتساوي بين الدول، و ما يتسبب عنه من إحباطات اجتماعية و اقتصادية يعاني منها مباشرة الفقراء في معظم الدول الفقيرة. إن قضية الفقر و ما لها من تراكم اجتماعي و ثقافي واقتصادي و حضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة و شعوبها التي تعاني من مستويات مختلفة و متباينة من الفقر، و لكنها تؤثر و تنتشر في جميع الدول في العالم مما يؤثر على مستقبل الإنسانية بشكل عام. وتزداد حدة مشكلة الفقر إذا لاحظنا أن انتشارها لا يتوقف في ازديادها في الدول الفقيرة و لكنه يتزايد أيضا في الدول المتقدمة و الغنية، حيث نجد - على حسب الإحصاءات المتوافرة عن الولايات المتحدة الأمريكية - وجود شخص واحد من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت خط الفقر وخاصة بين المواطنين من السود، مما أدى إلى ازدياد ظواهر مخيفة و مخزية مثل ظواهر انتشار العنف والجريمة و التشرد و البطالة و زيادة التناسل بين الطبقات الفقيرة.

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد و انتشار الفقر، فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية، و تتزايد أيضا بسببه الهوة بين الأغنياء و الفقراء، مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفضل تتوافر فيه الحياة الكريمة للأفراد،[1] و خاصة فيما يتعلق منها بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم و الصحة و المأكل و المشرب .. إلخ.

و يشكل تحقيق توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء في البلدان النامية تحديا كبيرا، و خاصة في البلاد التي لا يزال الجوع و وفاة الرضع منتشرين بها بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية و ضعف الرعاية الصحية، مع ازدياد و طول الأعمار المتوقعة بصفة عامة بسبب انتشار برامج التطعيم ضد الأمراض وتوافر التكنولوجيا الصحية المتقدمة في كثير من المناطق، مما أدى إلى تضاعف مشكلة الفقر.[2]

[1] سراج الدين إسماعيل، يوسف محسن، الفقر و الأزمة الاقتصادية، القاهرة: دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، 1997، ص ص: 25-26.

[2] محمد الزواوي خالد، البطالة في الوطن العربي (المشكلة ... و الحل)، الطبعة الأولى، القاهرة "مصر": مجموعة النيل العربية، 2004، ص: 110.

حيث أصبحت المشكلة تنذر بعواقب و خيمة و بشكل لم يسبق له مثيل.[1] و لذلك وجب على جميع البلدان أن تتعامل مع هذه المشكلة و ما يتبعها من مخاطر في محاولة احتواء تفاقمها قبل فوات الأوان. و يدور النقاش منذ فترة طويلة بين الخبراء المتخصصين حول ما إذا كان الفقر سببا أو نتيجة للنمو السكاني. و على الرغم من وجود علاقة قوية بين الفقر و سرعة تزايد معدلات النمو السكاني إلا أن الدراسات لم تستطع أن تقدم دليلا على أن النمو السكاني هو سبب للفقر، و إنما أكدت على تعقد العلاقة.

و يرجع انتباه العالم في محاولاته لاحتواء مشكلة الفقر إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن، حيث شرعت الكثير من دول العالم في وضع برامج للتنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية. وكان الهدف الرئيسي لهذه الدول هو تضمين كل ما توافر من تكنولوجيا في الخطط الاجتماعية والاقتصادية التي حاولت من خلالها تحقيق الإنطلاق الاقتصادي، بقصد تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و في نفس الوقت توفير الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية للمحتاجين داخل كل بلد.

و مع تطور الانتباه العالمي لاحتواء مشكلة الفقر بدأت المؤسسات الدولية و الدول المانحة برامجها للمساعدات في هذا المجال. و من أبرز هذه الجهود نجد جهود البنك الدولي للإنشاء و التعمير و التي بدأت مع بداية التسعينيات من هذا القرن من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم، و ذلك من خلال تشجيع السياسات و برامج الاستثمار التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء بالقضاء على الجوع و تقليل نسب الوفيات بين الرضع و تعزيز الجهود المبذولة في مجالات التنمية الأساسية و خاصة في مجالات الصحة و التعليم. و حدث تحول أكبر خلال الفترة الأخيرة حيث ركز البنك الدولي جهودا أكبر للمساعدة في التقليل من حدة الفقر في العالم من خلال برامج القروض المتناهية الصغرى، و التي ترجمت كل الجهود إلى برامج عمل لترشيد الدول إلى أفضل الوسائل لحشد الطاقات لتقليل الفجوة بين الفقراء و الأغنياء، مع محاولة توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء.

فقد أوضحت ثلاث تقييمات لأوضاع الفقر الأساس لنهج تعاوني من أجل تخفيض أعداد الفقراء، يجمع بين المسؤولين في الدولة المعنية و بين البنك، من خلال دراسة أثر ظاهرة النمو الاقتصادي على تخفيض أعداد الفقراء. كما أدت هذه التقييمات الثلاثة و التي أجريت في مصر و الأردن و المغرب إلى توفير الأساس التحليلي اللازم لتحسين الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية و إقامة شبكات أكثر فعالية للأمان الاجتماعي. وكان تقييم أوضاع الفقر في مصر هو الأساس للإصلاحات الجارية في القطاع الصحي وقطاع تنمية الموارد البشرية إلى جانب إدخال تحسينات في شبكة الأمان الاجتماعي و في نظام معاشات التقاعد.[2]

[1] بن سليمان بن صالح النمرى خلف، الجرائم الإقتصادية و أثرها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص: 14.

[2] سراج الدين إسماعيل، يوسف محسن، مرجع سبق ذكره، ص: 27-30.

و تجرى معالجة أوجه القصور في المؤشرات الاجتماعية و التي أظهرها تقييم أوضاع الفقر في المغرب عن طريق إعداد سلسلة من المشروعات في المجالات الاجتماعية ذات الأولويات. و من مشروعات البنك لمعالجة قضية الفقر نجد المشروع الذي جرى في الأرجنتين و خصص له 100 مليون دولار، حيث يسعى المشروع لتوسيع نطاق تغطية الخدمات جيدة النوعية في مجالات الرعاية الصحية الأساسية و التغذية وتنمية الطفولة. و لازالت القضايا المتعلقة بالفقر و الموارد البشرية تسيطر على برامج البحوث في البنك مع التركيز على الروابط القائمة بين السياسة الاقتصادية و تخفيض أعداد الفقراء. و من البحوث التي جري تنفيذها دراسة أثر تحرير الأسعار على الفقراء في المناطق الريفية الصينية. كما يدرس بحث آخر كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية و القطاعية على الاستهلاك في الهند خلال السنوات من 1951 - 1990.

و من المتوقع أن يؤدي تحليل مجموعة من المعلومات المستمدة من دراسة الأسر الريفية في الصين إلى تحسين تفهم الطرق التي تتيح لهذه الأسر أن تتحرر من أغلال الفقر. و بصفة عامة فإن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ازدياد استخدام القدرة على العمل، و التي تشكل أكبر مورد متوفر لدى الفئات الفقيرة. كما أنه بسبب أن معظم الفقراء يتركزون في المناطق الريفية حيث الاعتماد الأكبر على الزراعة لكسب الرزق، لذلك فإن تخفيض الفقر في هذه المناطق يستلزم التركيز على السياسات التي تستهدف توسيع الإنتاج الزراعي، و زيادة فرص العمل، و تحقيق الدخل في القطاع الريفي غير الزراعي، و كذلك ضرورة تحسين أوضاع البيئة المواتية في المناطق الريفية من خلال الاستثمارات و الإصلاحات الضرورية في البيئة الأساسية و إصلاح مؤسسات الائتمان الريفي.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، وخاصة ما يتعلق بالتعليم و الصحة، و بتالي تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة.

إن معالجة قضايا المساواة بين الجنسين يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق تخفيض أعداد الفقراء، و لذلك من الضروري إدماج دور المرأة في عمليات التنمية من خلال تخفيض الفروق بين الجنسين و تعزيز مشاركة النساء في التنمية الاقتصادية. و من العوامل التي تساعد على تحسين أوضاع المرأة و إنتاجيتها نجد ما يلي:[1]

1- زيادة التحاق الفتيات بالمدارس، و كذا تحسين صحة المرأة.

2- زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية، و توسيع الخيارات المتاحة لها للعمل في قطاع الزراعة.

3- توفير الخدمات المالية و الائتمانية للنساء.

[1] Ribau Patrick, pauveté et coopération, revue economie et management: pauvreté et coopération, 2003, Mars, publication de la faculté des sciences economiques et de gestion, université Abou-Bekr Belkaid tlemcen, N^0 02, p: 37.

و لعل أفضل وسيلة لضمان عدم ترك المرأة على هامش عملية التنمية يتمثل في تحليل الدور النسبي والمسؤوليات بالنسبة للرجل و المرأة، مع إدماج الفهم الناتج عن هذا التحليل في تقييم المشروعات والبرامج المتعلقة بالتنمية، و يركز هذا النهج في التحليل على العلاقات بين الجنسين في إطار الأسرة و المجتمع المحلي و ليس على المرأة بمعزل عن بيئتها، أو ما يسمى بدور الجنسين في التنمية. و لقد واكبت هذه التحولات في سياسة البنك الدولي من أجل تخفيف المعاناة عن الفقراء سياسات جديدة تؤكد على ضرورة توفير مصادر التمويل للمشروعات التي تساعد على تخفيف الفقر و المعاناة التي يتعرض لها الفقراء.

بحيث أصبحت ليست مقصورة فقط على الحكومات بل امتدت لتشمل المنظمات غير الحكومية والتي تعمل في قطاعات التنمية و خاصة ما يتصل منها ببرامج رفع المعاناة عن الفقراء، و هو الأمر الذي سيساعد هذه المنظمات غير الحكومية في كثير من مناطق العالم في أن تقوم بدورها في هذا المجال. وتشير جميع الدلائل على أن المنظمات غير الحكومية يتعاظم دورها بحيث أصبح يمثل أهمية كبيرة في مجالات التنمية و رفع الظلم عن الفقراء، و لدرجة أن هذا الدور تزايد شأنه ليحتل أهمية أكبر من الدور الذي تقوم به الحكومات الرسمية حاليا.[1]

ثانيا: ظاهرة الفقر في الوطن العربي:

إن الفقر من الظواهر القديمة، و هي ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، و الوطن العربي هو الآخر يعاني من هذه الظاهرة التي كان وراء ظهورها أسباب، كما أخذ الوطن العربي إستراتيجيات لمكافحة الفقر.

ثانيا: جغرافية الفقر في الوطن العربي:

تواجه البلدان العربية في بداية القرن الواحد و العشرين جملة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، التي يعد قسم منها من موروثات القرن العشرين. و في البدء تتصدر ظاهرة الفقر المشهد الاجتماعي، وترافقها فجوة اللامساواة بين الفقراء و الأغنياء التي لا تزال تتسع.

و السبب الأهم لتلك الظاهرة يكمن في تخلي كثير من البلدان العربية عن دولة الرعاية الاجتماعية، تبعا لوصفات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي التي نفذتها معظم البلدان العربية و أدت إلى زيادة أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت خط الفقر. و إذا راجعنا النشرات و التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية التي تتابع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية رأينا أن تلك المؤشرات مقلقة جدا. إذ لا نلاحظ إحصاءات تشير إلى التقدم، بل إلى ظواهر توصف بالاستبداد و عدم الشفافية و الفساد. و هذه المؤشرات تعد دالة في قياس الفقر بصوره المختلفة.[2]

[1] سراج الدين إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

[2] التنير سمير، الفقر و الفساد في العالم العربي، الطبعة الأولى، بيروت "لبنان": دار الساقي، 2009، ص: 45.

و قد ارتفع معدل الفقر إلى ما يزيد عن ثلث السكان (34 - 36 في المئة). من هنا يجب الانطلاق إلى بناء استراتيجية تحد من ظاهرة الفقر ذات الجذور العميقة في التاريخ العربي. يعرف الفقر بأنه تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الفرد الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. على أن تعريف أمارتيا سن "Amartya Sen" هو الأكثر شمولا، إذ إن الفقر باعتقاده يتألف من « توليفة من الأفعال و الحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، و من ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته و لكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات و التوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد ». و قد تفاقمت بسبب تلك التبعية الاقتصادية للدول النامية إلى الغرب الصناعي و المتقدم. و إذا راجعنا الإحصاءات نرى أن البلدان المرتفعة الدخل، و التي لا تتجاوز نسبة سكانها 18 بالمئة من سكان العالم (عام 1950) قد حازت ما نسبته 67 بالمئة من الدخل العالمي، و في عام 1999 انخفضت نسبة سكان البلدان المتقدمة إلى 14,9% من سكان العالم، و لكن دخلهم ارتفع إلى 79 بالمئة من الناتج العالمي في السنة المذكورة. أما البلدان النامية منخفضة الدخل و التي تعد 67 بالمئة من سكان العالم، فقد حصلت على 15 بالمئة فقط من الناتج العالمي و ذلك في عام 1999. و إذا راجعنا عدد السكان نرى أن سكان البلدان المتقدمة يؤلفون 14,9% من سكان العالم، في حين أن النسبة الباقية (86,1%) هم سكان البلدان المخفضة الدخل. أما التطورات الاقتصادية الحالية فتشير إلى اتساع الفرق بين مستويات المعيشة في البلدان الرأسمالية مرتفعة الدخل و البلدان النامية منخفضة الدخل.

اتسعت اللامساواة في المقدرة الشرائية لأفراد المجتمع في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مقارنة بالبلدان الأوروبية المنضوية إلى منظمة التعاون و التنمية (**OECD**) و ذلك خلال آخر عقدين من القرن المنصرم، و هي الفترة التي شهدت ارتفاع نشاطات اقتصاد العولمة. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 9,7 بالمئة في مطلع عقد الثمانينيات و انخفض إلى 7,3 بالمئة في النصف الثاني من العقد المذكور، ثم إلى 6,8 بالمئة في النصف الثاني من عقد التسعينيات، و ذلك نسبة إلى نظيره في البلدان مرتفعة الدخل. و يشير ذلك كله إلى أن فجوة متوسط الدخول بين الدول الأوروبية الأغنى ونظيرتها الشرق أوسطية كانت آخذة بالاتساع خلال العقدين الماضيين.

و الفقر ليس له حدود إقليمية يحصر فيها، و اتساعه راجع ندرة الموارد الطبيعية، و سياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية، التي تضع نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.[1]

[1] توفيق النجفي سالم، الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه، بحوث اقتصادية عربية، 2007، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 38، ص: 08.

و تعرف بعض المناطق في الوطن العربي زيادة في ظاهرة الاقتصاد الثنائي (dualism) التي تساهم في زيادة الفروق في الدخل بين المدينة و الريف. إذا راجعنا التوزيع الجغرافي للفقر في الوطن العربي، نرى أنه الأكثر انتشارا في البلدان منخفضة الدخل و هي: السودان و الصومال و جيبوتي و موريتانيا واليمن. و هو ينخفض نسبيا في البلدان مرتفعة الدخل (النفطية). أما في البلدان العربية متوسطة الدخل فقد تباين توزيعه. و لما كان الفقر دالة معادلة للتنمية البشرية، أظهر الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقا لتوزعه في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط. و يظهر مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا في البلدان مرتفعة الدخل (البلدان النفطية) و انخفاضا في البلدان العربية منخفضة الدخل. و تظهر مختلف المؤشرات الاقتصادية أن الفقر يتسع في البلدان العربية الفقيرة. أما في البلدان النفطية آخذة بالانحسار (باستثناء العربية السعودية).

و في البلدان العربية متوسطة الدخل ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المدن. و يمكن إظهار ذلك باستعمال مصفوفة معقدة من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية. إن التباين في النظر إلى أهمية الفقر يعود إلى التباين في توزيع الدخل، و لاسيما ذلك الجزء الذي يسمى « الفائض » و الذي يتحقق من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية متوسطة الدخل، و من « الريع » في البلدان النفطية. و يقود الفقر إلى تفشي ثقافته، التي تؤدي في النهاية إلى إحساس غالبية المهمشين و لاسيما الشباب منهم بالغربة عن وطنهم وتطلعهم إلى الهجرة. كما يؤدي عدم المساواة إلى صراعات تقيد حركة المجتمع في سعيه إلى التقدم، بسبب استبعاد كتلة بشرية ضخمة هي الفقراء و التي تؤلف الغالبية من عدد السكان في أي بلد عربي (ما عدا البلدان النفطية). حين ينتشر الفقر على نطاق واسع جدا تسود ثقافته، و يصبح من بعد ذلك مستحيلا القضاء عليها. و في إطار اقتصاد السوق تصبح الفئات الرأسمالية هي المسيطرة على العملية الاقتصادية برمتها.

و في ظل العولمة القادمة رياحها من البلدان الصناعية المتقدمة سيطرت الطبقة الرأسمالية العربية القليلة العدد نسبيا على الحكم في أكثر البلدان العربية و طبقت مبادىء الليبرالية الجديدة و أفكارها. و بسبب ذلك انقسم المجتمع العربي إلى فئتين الأولى تسهم في تنمية الاقتصاد العالمي و تنامي احتكاراته، و الثانية قاصرة عن تنمية اقتصاداتها المحلية، و كلا الأمرين يؤديان في النهاية إلى توسيع آليات الفقر.[1]

ثالثا: محددات و أسباب الفقر في الوطن العربي:

إن تعدد تفسيرات الفقر يجعل من محدداته متعددة. و ما من شك في إن لهذه المحددات تأويلا في المجال الإقتصادي و هي تفسر لحد ما واقع الفقر في الوطن العربي.[2]

[1] توفيق النجفي سالم، الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-50.

[2] داود محمد العذاري عدنان، زوير مخلف الدعمي هدى، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

و لكون الفقر مشكلة ليست فردية و حسب و إنما هو وضع إجتماعي فإن البحث عن أسبابه يجب أن يتم في أماكن أخرى، داخل و خارج دائرة الفقر. فالمؤشرات و العوامل و التي ينظر إلها على إنها محددات الفقر و يطلق عليها أحيانا بـ: (الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للفقراء) يمكن حصرها فيما يلي:

1- إن نسبة الفقراء في الدول العربية في الريف أكبر من فقراء الحضر. و هذا التفاوت الكبير بين الريف والحضر يؤدي إلى زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر بإزدياد مضطرد.

2- وجود البطالة المنتشرة في المجتمع العربي بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء من ذوي الدخول المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل، و فقراء الوطن العربي يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر و التي تعود لأنماط سلوكية و عادات سلبية في المجتمع و بالتالي تؤدي إلى زيادة فقر الفئات ذات الدخل المنخفض، و إن التشخيص الصحيح للمحددات هو الشرط الضروري لوضع سياسات تنموية صحيحة لتخفيف الفقر و إن باب الإجتهاد يجب أن يظل مفتوحا لتشخيص المحددات في المجال الإقتصادي، إلا إن الأمر يجب أن لا يقف عند هذا الحد إذ تجدر الإشارة إلى إن محددات الفقر في الوطن العربي تنحصر في الإطار السياسي أولا و في إطار التنمية ثانيا. لذلك فإن مسألة تشخيص المحددات الرئيسية تكتسب أهمية بالغة. بسبب كونها تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الصحيحة. فإذا كانت المحددات في غير موضعها جاءت حصيلة السياسات المنتهجة للتخفيف من الفقر ضعيفة إذا لم تكن معدومة. و الفقر ظاهرة معقدة و متشابكة و ذات أبعاد متعددة منها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و لا يمكن حصرها في البعد الإقتصادي فحسب بل تلك المحددات لها تأثيراتها المختلفة و لهذا فإن المحددات يمكن حصرها في ما يأتي:

أ- <u>العوامل السكانية</u>: يعد النمو السكاني محددا أساسيا في هذه العوامل و سرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، إذ إن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية.

مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر و من أجل التوسع و الإصلاح الإقتصادي ظل النمو الإقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر و بالتالي تفوق معدلات النمو السكانية التي تعيق النمو الإقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى المعيشة و دعم برامج تخفيف الفقر مما يسبب في توسيع و تعميق الفقر و البطالة. و يعد النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعا و بشكل إستثنائي أعلى بـ: 55% من معدل النمو في بلدان الدخل المتوسط و المنخفض. و هناك أسباب عديدة لإرتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني منها فشل سياية تحديد النسل وكذلك الإرتفاع المضطرد لمتوسط العمر.[1]

[1] المومن عبد الكريم، سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "إقتصاد دولي"، جامعة وهران، 2008-2009، ص: 60.

ب- **العوامل الإقتصادية:** تتمثل العوامل الإقتصادية في المحددات الرئيسية الآتية:

- إنحياز نمط النمو المحقق إلى جانب الأغنياء و على حساب الفقراء.
- التباينات الواسعة في توزيع الدخل، و كذا تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف.
- العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.[1]

2- ترييع الإقتصاد العربي و تدهور أسعار النفط و البيئة القاصرة على تحقيق نمو إقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الإرتكازية و ضعف المنافذ العالمية للسوق نتيجة إرتباط أسواق السلع و الخدمات بمؤسسات و شركات و كارتلات عالمية تسببت بخلل في الهياكل الإقتصادية و إلتجأت الدول العربية إلى صندوق النقد الدولي و تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي و لتحسين التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري التجاري والدين الخارجي فضلا عن عوامل أخرى جعلت هذه الإجراءات تزيد في شدة الفقر في الوطن العربي.

ت- **العوامل السياسية:** لقد أسهم الإحتلال الصهيوني و سياساته القمعية و الإنتفاضة الفلسطينية إلى خفض المرتبات و زيادة البطالة في الضفة الغربية و غزة مما أدى إلى زيادة الإنخفاض في مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني و كذلك الحرب العراقية الإيرانية و من ثم حرب الخليج و ما تبعها من فرض الحصار على الشعب العراقي إذ بلغ الفقراء الذين يعانون من فقر مطلق في العراق نحو (10144830) فرد عام 1999. و كذلك النزاعات الطائفية في لبنان في عقد الثمانينات و غيرها أدت إلى إستنزاف موارد إقتصادية فضلا عن الخسائر البشرية و التي كانت محصلتها تزايد معدلات الفقر و شدته في المجتمعات العربية ولهذا فالحروب و الصراعات الأهلية أضحت من المحددات الهيكلية و الجوهرية للفقر.

ث- **العوامل الإجتماعية:** هذه العوامل تشارك العوامل الأخرى دورها في زيادة الفقر، وبالرغم من عدم محدديتها إلا أنه يمكن القول إن النقص في قدرة المؤسسات الإجتماعية سواء الحكومية أو غير الحكومية وتزايد الأمية و إنخفاض التعليم و التدريب المهني و الملائم مع متطلبات سوق العمل و بالتالي عدم توافر الأيدي العاملة الماهرة الفنية القادرة على الإنتاج مما أدى إلى تزايد البطالة و بالتالي إلى إنعدام الإستقرار الإجتماعي. و كذلك تحييد دور المرأة مما أدى إلى زيادة قدرة هذه العوامل في زيادة الفقر و كذلك إن نقص و ضعف الخدمات الصحية المقدمة في هذه المجتمعات تساهم بشكل تفاقم هذه المشكلة.[2]

[1] المومن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

[2] Cling Jean Pierre, Razafindrakoto Mireille, et autres, les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2e édition, Paris: économica, 2003, p: 109.

و من هذا فالفقر أمر لا يحدث بين ليلة وضحاها بل هو ناتج عملية طويلة تتظافر فيها عوامل عدة و التي تنصب في النهاية إلى حرمان المجتمع أو على الأقل إلى حرمان بعض الشرائح فيه، و الدول العربية لا تشذ عن هذه القاعدة. لهذا فإن معالجة الفقر تكون بمواجهة أسبابه الجذرية بإجراءات مانعة أفضل بكثير من مواجهة إتجاهاته و التي قد تؤدي إلى حدوث خسائر إقتصادية و إجتماعية لا يمكن تخمينها و بالتالي تسبب زيادة الفقر و قد إتخذت الدول العربية تدابير وقائية للحد من هذه المشكلة كتخفيض النمو السكاني و زيادة الإنفاق العام على الصحة و التعليم و البعض الآخر إتجه نحو سياسات التصحيح الهيكلي إلا أنها لم تكن كافية للتخفيف منه. و إن أغلب محاولات قياس الفقر تعتمد أساسا على خصائص هذه الظاهرة و ليس على العوامل المولدة لها و بالرغم من أهمية محاولات قياس الفقر بغية تحديد مستواه و تحليل خصائصه في البلدان المختلفة إلا أنه يبقى من المهم تحديد الأسباب المولدة للفقر بهدف صياغة السياسات المواجهة له. وهذا لا يعني إن تشخيص الأسباب بمعزل عن رؤية حقيقية لحجم الظاهرة و خصائصها و ذلك لضمان نجاح الحلول و المعالجات المقترحة و من الجدير بالملاحظة إن المعلومات الإحصائية المتوافرة لا تسمح بتشخيص حالة الفقر في الدول العربية بل إن أحد أوجه الفقر هو فقر المعلومات الدقيقة حول هذه الظاهرة. و إن ما يجب إدراكه دائما عند تحديد أسباب الفقر بأنه ليس نتاج عوامل محلية فحسب بل هو أيضا نتاج التقسيم الدولي للعمل، و من هذا المنطلق فإن تحديد أسباب الفقر يرجح إلى أسباب داخلية و خارجية:

الأسباب الداخلية: تتمثل في:

الأسباب الإقتصادية: و هي:

- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة.
- قلة فرص العمل.
- البيئة القاصرة عن تحقيق نمو إقتصادي مناسب، و كذا قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (إنعدام المنافذ إلى السوق).
- إنخفاض الأجور تحت خط الفقر.
- قاعدة الموارد المحدودة. (الطبيعة المالية).
- التحكم المحدود بالموارد.

الأسباب السياسية: و هي:[1]

- إنعدام الوعي بأهمية الإلتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.
- ضعف المشاركة الشعبية، و حالات إنهيار الإستقرار الداخلي و الحروب.
- إنعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.

[1] Cling Jean Pierre, op. ct, p: 110.

- البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية و الجماعات المحلية في التنمية مشاركة فاعلة.
- الفساد.

الأسباب الديمغرافية: و هي:

- إرتفاع معدل نمو السكان.
- إرتفاع معدل الإعالة.

الأسباب الإجتماعية: و هي:

- عدم كفاءة المؤسسات الإجتماعية (الحكومية و غير الحكومية).
- قلة الخدمات الإجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، التدريب المهني).
- الأمية و التعليم و التدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق، التمييز ضد المرأة.
- الحرمان العام، و العزلة الإجتماعية.
- التهميش الإجتماعي.
- إنعدام الإستقرار الإجتماعي.
- دائرة الفقر المفرغة.

الأسباب الخارجية: تتمثل الأسباب الخارجية في:

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية.
- تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية.
- عبء الدين.
- الحروب
- تدهور نسب التبادل التجاري، و كذا عولمة أسواق السلع و الخدمات.
- انعدام و عدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

و لابد من الملاحظة أي اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر. و لكن اتساع الظاهرة هو الأمر المقلق نظرا إلى ارتباطه بالعدالة الاقتصادية و الاجتماعية. و تعتبر السياسات الاقتصادية الموجهة لمصلحة الطبقة الغنية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. و أهم السياسات المسببة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة. و الذي يؤثر في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي على السواء، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة. و يعزى ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي العربي إذ لم تتجاوز نسبة النمو 1,2 بالمئة، و ذلك خلال الفترة من 1980 إلى 2000.[1]

[1] Cling Jean Pierre, op. ct, p p: 110-111.

إن زيادة فرص العمل تتطلب معدل نمو يتجاوز 5 بالمئة. و يكن لمعدلات النمو المرتفعة تخفيض معدل الفقر، و لكنها لن تحقق الرفاهية. و يشير أمارتيا سن إلى أن « ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة ». تؤدي بعض السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، و ذلك في العديد من البلدان العربية، و لاسيما منخفضة الدخل منها مثل السودان و اليمن. و يؤثر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية. و يؤدي تقييم العملات في بعض البلدان العربية إلى تباطؤ في معدلات النمو.

و قد توجهت سياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى خفض قيمة العملة. و في هذه الحالة يتضخم الدين الخارجي (مقيسا بالعملة المحلية) كما ترتفع أيضا قيمة خدمة الدين.

أما السياسات المالية للدولة فتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال آليات توزيع الدخل و من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة. و تؤدي الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لمصلحة رأس المال. كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية، كما أدى إلى تراجع الاستثمار. و هكذا تراجعت دولة الرعاية الاجتماعية، وفقا لسياسات الإنفاق المتبعة. و قد أدت الأزمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية إلى هروب رؤوس الأموال الدولية. و أسهمت تلك الأزمات في إنتاج الفقر، من خلال انخفاض الطلب على العمل، فضلا عن تدني الأجور. ترتب على السياسات الاقتصادية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط و المنخفض ضعف مساهمة الفقراء في هيكل السلطة. كما أن انحياز السلطة إلى الفئة الغنية دون الفقيرة أدى إلى اتساع مقاييس اللامساواة في كل البلدان العربية إجمالا.

و لا تقتصر أسباب انتشار الفقر على ندرة الموارد الطبيعية و على السياسات الاقتصادية للدولة بل تشمل أيضا اتجاهات الاقتصاد العالمي و المتغيرات الخارجية المؤثرة في ظاهرة الفقر، و لاسيما أن الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، و التجاوب مع أجواء العولمة التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. و أدى تطبيق تلك السياسات إلى نشوء أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر. كما أن تطبيق آليات الرأسمالية لابد له من إنتاج عوامل الفقر. و مع اتساع العولمة باتت إزالة الفقر أمرا صعبا جدا، لأن آليات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جدا. إن الليبرالية الجديدة هي الخلفية النظرية لخطاب المنظمات الدولية المتمثلة بالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية، و التي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. و قد نتج من تطبيق سياسات تلك المنظمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم مما أدى إلى اتساع دائرة اللامساواة و إعادة إنتاج الفقر في البلدان العربية النامية.[1]

[1] التنير سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص:52-54.

و تشير نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي من قبل المنظمات الدولية إلى أن هناك ارتباطا بين الانفتاح الاقتصادي و عدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل، في حين يحدث عكس ذلك في البلدان مرتفعة الدخل حيث تضيق فجوة اللامساواة.

و يشير بول كروغمان "Paul Krugman" إلى أن « التطورات الحديثة في المعرفة و التكنولوجيا، وما يرتبط بها من إعادة تقسيم للعمل الدولي، و التطورات الاجتماعية في مجال التوزيع و لاسيما في ذلك الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية و الرعاية الاجتماعية، قد ترتب عليها تراجع الطلب لذى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود ».

و يعد تحرير التجارة و التوسع في الانفتاح الاقتصادي إحدى آليات إنتاج الفقر على نطاق واسع، لأن البيئة الاقتصادية العربية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية و التنافسية. و ذلك أن البلدان العربية التي طبقت مبادئ الليبرالية الجديدة، أي الجانب الاقتصادي للعولمة، لا تملك القدرة على المنافسة لتصريف سلعها سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. و قد أدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة تراجع الشركات غير القادرة على المنافسة في الأسواق المذكورة. كما أدت السياسات الخاصة بالأسعار و الهادفة إلى التماثل مع الأسعار العالمية إلى رفع الدعم عن كثير من الأنشطة و الخدمات، و نجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار لم يكن بوسع الفقراء التجاوب معه و كانت النتيجة حرمانهم من بعض الحاجات الأساسية.

و الخلاصة أن اتساع ظاهرة الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة، دون النظر إلى الواقع و التاريخ الاقتصادية لتلك البلدان. و لعل الحد يكمن في اعتماد الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة، فليس محتما على كل اقتصاد عربي اتباع نظريات و توصيات لا تتفق ومسار حياة الاجتماعية فيه.

المطلب الثاني: ثنائية الفقر و البطالة و استراتيجية محاربة الفقر في الدول العربية

يعد الفقر من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول العربية، و الذي عرقل مسار التنمية لديها؛ الأمر الذي أدى بها إلى وضع عدة إستراتيجيات لمكافحته.

1- ثنائية الفقر و البطالة في الوطن العربي:

الفقر هو أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي. و مفهوم الفقر متعدد الوجوه، و هو يعني إلى حد بعيد نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للتمتع بحياة عادية. و من خصائص الفقر أيضا عدم الحصول على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية الأساسية و الحرمان الفيزيولوجي، و الحرمان السوسيولوجي.[1]

[1] التنير سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54-57.

و يرتبط الفقر أيضا بالإقصاء الاجتماعي الذي يعني ضياع الحقوق الذي يمنع الأشخاص من المشاركة كليا في مجتمعهم و تنميته. و يرتبط الفقر أيضا بالإنصاف الذي يعني توزيع الثروة ضمن مجموعة من السكان. و قد ساهم عدم الاستقرار السياسي و الصراعات الدولية و بطء النمو الاقتصادي في تقويض التنمية الاجتماعية في الوطن العربي. هذا فضلا عن أن تفشي البطالة و تزايد الهجرة يفضيان إلى اليأس والاضطراب الاجتماعي. و يقيم الفقر عادة اسنادا إلى الدخل أو الاستهلاك. و إذا كان ضعف الدل يقع في صلب هذا الموضوع، فإنه يتجلى أيضا في غياب الحقوق و في العجز و في الإقصاء و فقدان الكرامة.

و الفقر الاقتصادي، يعني في ما يعنيه، غياب السياسات المالية و النقدية الملائمة، و هذا أحد العناصر المهمة التي تؤي إلى زيادة الفقر. و يرتبط الفقر أيضا بضعف الرؤية الوطنية للتخفيف منه، و بنقص في آليات التنفيذ الملائمة.

و تعاني بلدان كثيرة في الوطن العربي العجز الحاد في الميزانية مثل مصر و المملكة العربية السعودية و اليمن. و بلغ عجز الميزان التجاري في مصر عام 2002 ما يقارب 7,5 مليارات دولار. و في السنة نفسها شهدت المملكة العربية السعودية أكبر عجز في ميزانيتها قدر بـ 12 مليار دولار (انقلب العجز الآن إلى فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط). و بلغ عجز الميزانية في اليمن 378 مليون دولار سنة 2003. علما بأن نفقاتها و عائداتها قدرت في تلك السنة بـ 4,107 مليارات دولار. و يساهم العجز المالي في بلدان الوطن العربي في خفض تراكم رأس المال و إضعاف الإنتاجية.

أما الفقر الاجتماعي فهو يقوم على معايير متعددة ترتبط بالتغيرات السكانية و عدم المساواة بين الأفراد، و خصوصا لجهة الحصول على خدمات الرعاية الصحية. فالتفاوت في نيل الخدمات الصحية يبدو أنه في ازدياد، عوضا من أن يتضاءل في بلدان كثيرة من الوطن العربي، خلافا لنظائرها في البلدان الغنية. و قد اتخذت بعض البلدان العربية إجراءات لتوفير خدمات رعاية صحية شبه مجانية للفقراء.

و لكن ذلك لا ينفي ضرورة تكثيف الجهود للحد من الفقر الاجتماعي. و يلاحظ أيضا أن ضعف البيئة الاجتماعية يعوق القدرة على تمويل الأنشطة الاجتماعية، و يمكن أن يؤدي في آخر المطاف إلى إقصاء شريحة كبرى من السكان. و نتيجة لذلك تزداد درجة تشكل الأقطاب في البنية الاجتماعية، مما يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي. إن الخوف من الوقوع في براثن الفقر ينم عن شعور بعدم الاستقرار و انعدام الأمن لدى المواطنين، و يعقد القضايا المرتبطة بالتخفيف من حدته.

كما أن ازدياد تمركز السكان في المدن يعقد مشكلة الفقر، إذ يؤدي إلى ارتفاع مفرط في عدد طالبي العمل الذين يتنافسون على وظائف متدنية المهارة.[1]

[1] Boukhobza M'hammed, ruptures et transformations sociales en Algérie, Alger: office des publications universitaires, 1989, volume 02, p: 342.

يرتفع معدل الفقر نسبيا في الجمهورية العربية السورية و عمان و مصر و المملكة العربية السعودية واليمن. كما أن الفقر البشري الذي يرتبط بعدد متنوع من العناصر، و لاسيما التعليم و الصحة و الدخل، يبلغ أعلى مستوياته في صفوف النساء في أغلب بلدان الوطن العربي. و يلاحظ أيضا أن صحة الأطفال دون الخامسة من العمر هي مشكلة كبرى في بعض تلك البلدان، و أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب و البالغين منخفضة و لا سيما في مصر و اليمن.

يقر المجتمع الدولي حاليا بعيوب تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على البلدان النامية. و كان الاعتقاد السائد هو ضرورة النظر إلى أية خسائر اجتماعية بوصفها نتائج فرعية مؤقتة و قصيرة الأجل سيتم تصحيحها عن طريق المكاسب التي سوف تتحقق نتيجة التحسينات الدائمة و الطويلة الأجل. ولكن لم يتحقق شيء من ذلك في الواقع. فاستعراض حالة البلدان في الوطن العربي التي مرت بتجربة التكيف الهيكلي يدل على أن أحوال الطبقتين المتوسطة و الدنيا و غيرهما من الفئات الضعيفة تزداد سوءا بصورة مذهلة، حيث أنه في الواقع و باعتراف البنك الدولي « عند تنفيذ برامج التكيف الهيكلي لم يلحظ اهتمام كبير بآثار تلك البرامج على الفقراء ».

و كانت أشد البلدان فقرا، و أكثر القطاعات فقرا، هي الأكثر تضررا من جراء تطبيق برنامج التكيف الهيكلي. و أدى ذلك إلى زيادة الفقر، و زيادة أوجه التفاوت و اللامساواة. و قد خضعت سياسة التكيف الهيكلي أخيرا لإعادة تقييم جذرية، مع وجود محاولات للتصدي لمسألة الفقر. و في ذلك يقول البنك الدولي: « و في حين بينت الأبحاث أن النمو العريض القاعدة هو أهم عامل في الحد من الفقر و الجوع، إلا أنه يمكن لكثير من التدخلات المحددة الأهداف و الفعالة التكاليف أن تعجل إلى حد كبير من الإقلال من الفقر والجوع، و لابد من تنفيذها جنبا إلى جنب مع سياسات النمو العريض القاعدة. و تحدد ظروف كل قطر على حدة، و السمات الخاصة للفقراء و التدخلات الأكثر ملاءمة. إن القضاء على الفقر يتطلب تضافر عنصرين مترابطين هما النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، بما في ذلك أوجه التقدم ذات الصلة بالسكان.

أما التحدي حاليا فيتمثل في محاولة تفادي المنحنى المقلوب (على شكل U) الذي تزداد فيه اللامساواة قبل أن تبدأ في التناقص، و تفادي استمرار الفقر المدقع كذلك، و يرى بعض الخبراء أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إشراك الفقراء مباشرة في هذه العملية. و حين النظر إلى خصائص سوق العمل في الوطن العربي نرى زيادة في البطالة و نقصا في العمالة، نتيجة لغياب الآليات اللازمة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة ونتيجة لفائض اليد العاملة القادمة من القطاعات المنكمشة، مثل القطاع الزراعي.[1]

[1] Boukhobza M'hammed, op. ct, p p: 342-343.

و تتفاوت معدلات البطالة في بلدان الوطن العربي تفاوتا هائلا. فقد وصل معدل البطالة في البحرين مثلا خلال الفترة 1996 - 2000 إلى 5,5 بالمئة، بينما بلغ هذا المعدل 15,3 بالمئة في الأردن و 25,5 بالمئة في فلسطين.

و هنا يتعين لفت انتباه الحكومات العربية إلى ضرورة اعتماد تعليم أساسي ملائم و استراتيجيات مناسبة للتدريب المهني. و تشمل الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي زيادة الدين الداخلي و الخارجي، و إلغاء التدابير الرامية إلى حماية الصناعة المحلية، و انخفاض معدلات النمو في عدد من القطاعات و لاسيما القطاع الزراعي، و ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض النمو الاقتصادي، و انخفاض قيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة.

و إضافة إلى ذلك أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي، و بخاصة في مصر و السعودية و اليمن، إلى إشباع أسواق الوظائف المحلية بسرعة. و لذلك لابد من إنشاء صناعات جديدة. فالتحول مثلا إلى النماذج التكنولوجية الاقتصادية أساسي لتسخير التكنولوجيا، و لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ثانيا: استراتيجية محاربة الفقر في الوطن العربي:

لم تؤد نشاطات المنظمات الدولية الاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى الحد من الفقر واللامساواة في البلدان النامية و لاسيما في البلدان العربية المنخفضة و المتوسطة الدخل، و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن تلك المنظمات تتبنى النظام الرأسمالي في صيغته الجديدة و هي الليبرالية المنفلتة من أي قيد. إن تلك الأجواء لا تتوافر في البلدان العربية التي لم تبلغ مرحلة متقدمة في تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، فضلا عن أن مضامين التوجهات و السياسات التي تشير المنظمات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية باتباعها تفضي حتما إلى الدخول في اقتصاد العولمة، على الرغم من أن ذلك الدخول إلى ذلك العالم المترامي الأطراف قد لا يكون في معظم الأحيان لمصلحة البلدان النامية و في مقدمتها البلدان العربية.

إن فرض نماذج للإصلاح من خارج البيئة العربية و المحلية قد يفضي إلى حدوث تناقض بين ما هو معتاد وتقليدي في الاقتصادات العربية و ما هو جديد تفرضه آليات العولمة. و تسعى الرأسمالية العالمية إلى فرض تكوينات جغرافية معينة في منطقة الشرق الأوسط تكون مرتبطة بمراكز صنع القرار الاقتصادي الدولي، في وقت تسعى الوطنية القومية لبعض الأنظمة العربية إلى معارضة تلك المسارات للرأسمالية العالمية و مناهضتها. و تعتبر تلك الأنشطة المعادية للعولمة علامة على تنامي الوعي القومي و الوطني. اعتمادا على ما تقدم فإن خفض الفقر و اللامساواة في الوطن العربي يتطلب من البلدان العربية وضع برامج إنمائية خاصة تنسجم مع البيئة الاقتصادية و الثقافية المحلية، و التمسك بدولة الرعاية الاجتماعية.[1]

[1] Boukhobza M'hammed, op. ct, p p: 343-344.

و هذا الشرط ضروري في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التجاري المتخلف الذي يسود معظم الاقتصادات العربية إلى الاقتصاد المتقدم المعتمد على الصناعة و المعرفة. و عند تبني ذلك الاختيار نرى أنه من الأفضل تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي. و لتحقيق ذلك كله على الشعوب العربية أن تفرض سيادة القانون و الحكم الصالح الذي بدونه تبقى السياسات و البرامج كافة بلا فائدة تذكر.

و لا يزال التكامل الاقتصادي العربي هدفا بعيد المنال على الرغم من جميع المحاولات التي جرت لتطويره من إنشاء السوق العربية المشتركة التي ظلت مشروعا على الورق، و الوحدة الاقتصادية العربية التي تسعى إحدى منظمات جامعة الدول العربية إلى نشر ثقافتها، و منطقة التجارة العربية الكبرى التي لا تزال محاولاتها في بدايتها. و لابد من الإشارة هنا إلى ارتفاع أرقام التجارة البينية في السنوات الأخيرة. إن المنطقة العربية يتوافر لها قدر كبير من متطلبات التكامل الاقتصادي. و عند تحقيق ذلك تتقارب مستويات الدخل و تتراجع ظاهرة اللامساواة. إن التباين في الموارد الاقتصادية على الصعيد القطري في الوطن العربي، يمكن تلك البلدان من الوصول إلى حالة من التكامل الاقتصادي تكفل تعاظم المنافع و خفض الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية.

و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيؤدي حتما إلى اتساع أسواق العمل، و ارتفاع قيمة الأجور في البلدان العربية المنخفضة الدخل. و يحدث ارتفاع الأجور خفضا في الفقر. و من ناحية أخرى يزداد النمو نتيجة الاستخدام المتفوق للموارد المتاحة وفقا لميزتها النسبية. كما أن تطوير التجارة العربية البينية سيؤدي حتما إلى تقليل التباين و اللامساواة في ما بين الأقطار العربية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن آليات التكامل الاقتصادي العربي، في حال تحققها لا تنسجم مع نظريات المؤسسات الاقتصادية الدولية، إذ إن الأهداف الاستراتيجية لتلك المؤسسات (البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية) هي فتح القسم الأكبر من العالم أمام الاستثمارات لأغراض التجارة. أما التكامل الاقتصادي العربي، فهو يركز على فتح المجال أمام رؤوس الأموال كي يتم انتقالها في المجال العربي أولا.

أما المنظمات الاقتصادية الدولية فهي تركز على تراكم رأس المال في البلدان الصناعية التي تتبنى الليبرالية الجديدة. و لا تأخذ تلك النظريات مسألة خفض الفقر في البلدان العربية بعين الاعتبار، إذ أن تركيزها يبقى على اعتبارات أخرى. و تتصل بمسألة خفض الفقر في البلدان العربية اعتبارات خفض الدين العام الخارجي. إذ أن تخفيف أعباء الدين الخارجي لابد من أن ينعكس خفضا للفقر و تحسينا للأوضاع الاجتماعية. و يمثل خفض الفقر نوعا من المساعدات الإنمائية للبلدان المنخفضة الدخل. ويقترن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالتوسع في المساعدات من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقرا.[1]

[1] توفيق النجفي سالم، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي، بغداد: بيت الحكمة، بدون سنة، ص ص: 64-66.

أما المساعدات الغذائية العينية من البلدان الصناعية الغنية إلى البلدان العربية الأشد فقرا فهي لا تأخذ بالاعتبار قضية خفض الفقر في تلك البلدان، بقدر ما تهدف إلى المحافظة على أسعار تلك السلع من قمح وذرة و ما شابه من المنتجات الغذائية، و ذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

و في حالة وجود فوائض في العرض في مجال الحبوب، كمثال، فإن بعض الكميات يجري اجتزاؤها وترسل كمساعدات ليس للبلدان التي تحتاج إليها بل إلى البلدان الموالية سياسيا لها. و قد شهدت تلك المساعدات تقلبات سواء من ناحية الحجم أو القيمة. و قد ارتبطت أساسا بالعلاقة بين أسعارها في مواقع الإنتاج و الأسعار العالمية، و الهدف هو تحقيق الربح الأقصى و ليس العائد المجزي.

شهدت المساعدات المقدمة من قبل 22 دولة من الدول المانحة إلى البلدان النامية تراجعا نسبيا خلال الربع الأخير من القرن العشرين. و قد سجلت تلك النسب الأرقام الآتية: 0,36 بالمئة من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول عام 1987، و تراجعت إلى 0,22 بالمئة عام 2001. و طرأ عليها تحسن نسبي عام 2004 فبلغت 0,45 بالمئة.

و لكن تلك المساعدات تبقى أقل من الرقم المستهدف و هو 0,7 بالمئة الذي حددته الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن. و يبقى على البلدان النامية و منها البلدان العربية وضع برامج لخفض الفقر و تقييد آليات إنتاجه. و في مقدمها توفير المناخات الملائمة لتدفق الاستثمار الخارجي سواء في شكل معونات أو قروض خارجية. و يخلص بعض الدراسات إلى استنتاجات مفادها أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تتلقى القدر الأكبر من المعونات من البلدان المانحة، و لكن خفض الفقر ليس هو السبب الرئيسي لتقديم تلك المعونات، بل هي على الأغلب مرتبطة بالاعتبارات السياسية لتلك الدول. كما أن يسطرة الولايات المتحدة الأميركية على البنك الدولي و صندوق النقد الدولي تلعب دورا حاسما في مسألة تقديم القروض للبلدان العربية المنخفضة الدخل و المتوسطة الدخل، و ذلك لعوامل التأييد السياسين و مدى القرب و البعد من توجهات السياسة الأميركية.

ثالثا: <u>السياسات الإقتصادية في الدول العربية و أثرها على الفقر</u>:

إن بإمكان السياسات الإقتصادية أن تكون فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب و إنما في اجتثاثه. ففي جميع أسباب الفقر التي يتفق عليها الباحثون يتبين الدور الممكن للسياسة العامة التي تنتهجها الحكومات لتوجه نشاطها أو نشاط الأفراد و نعني بها أسباب للفقر و تضم: سوء توزيع الدخل والثروات، سوء إدارة الموارد، السكان و البيئة، الفئات الإجتماعية المهمشة و النزاعات والحروب. و هذا يعني تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف تتفاقم فيه مشكلات وظائف التشغيل أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري.[1]

[1] النجفي سالم توفيق، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-87.

لذا فالفقر يعد مؤشر يدل على خيبة الحكومات في خياراته و تطبيقاتها للسياسات الإقتصادية. و مما زاد الطين بلة هو تقلص ظل دولة الرفهاه و إستبدالها بالدولة المنحازة للسوق و هذا أدى إلى ضمور الموارد العمومية المتاحة للإنفاق لضمان الأمن الإجتماعي مما يترتب عليه تفاقم البطالة و الفقر.

و بما أن الدول العربية ليست متجانسة في بنيتها الإقتصادية فإن هذا يؤدي إلى إختلاف السياسات الإقتصادية، و من هذا المنحى فقد صنفت الإقتصاديات العربية على معايير معينة وضعت أسسها الدول العربية و ضمن مؤسساتها الإقتصادية و في التقرير الإقتصادي العربي الصادر عن الجامعة العربية (1994) قد صنفت الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى تضم الدول الرئيسية المصدرة للنفط و التي تضم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر و العراق و الجماهيرية العربية الليبية، أما المجموعة الثانية فتضم باقي الدول العربية. و قد إتخذت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة سياسات إقتصادية من شأنها تعزيز إقتصادها إذ قلصت إنفاقها الحكومي بهدف تخفيف العجز في موازنتها و يحتمل فرض ضريبة صغيرة و بعض الرسوم على بعض الخدمات لزيادة عوائد الحكومية.

و إتخذت إضافة إلى ذلك سياسات التنويع الإقتصادي و تشجيع الصناعات الأخرى لتقليل الاعتماد على موارد النفط التي تشكل النسبة الاكبر من مجمل عوائد هذه الدول و نظرا للانخفاض في أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الموارد المالية أدت اتخاذ إجراءات اقتصادية ترتب عليها خفض عجز الموازنة باتخاذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الدول العربية الأخرى فهناك (6) دول طبقت برامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد و البنك الدوليين هي المغرب، موريتانيا، تونس، مصر، الأردن، الجزائر في سنوات (1983، 1985، 1991، 1992، 1994) على التعاقب و تبني دول عربية أخرى سياسات خاصة لتصحيح هياكلها الاقتصادية و من هذه الدول (سوريا، السودان، اليمن). إلا إن هناك دول عربية خرجت عن الوضع القائم بسبب الظروف التي ألمت بها و اثر بشكل أو أخر على فعالياتها الاقتصادية مثل العراق و الصومال. و يمكن القول إن الدول العربية اعتمدت على اتجاهين رئيسيين في سياساتها الاقتصادية في تأثيراتها على الفقر، الاتجاه الأول سعى نحو استخدامات محدودة و ذلك للوصول إلى دولة الرفاهية و المعتمدة على استرايجية الحاجات الأساسية التي تحاول عمل شيئين هما:[1]

أ- معالجة الفقر المطلق.

ب- سد الحاجات الأساسية المادية و الإجتماعية، و كذلك تحديد مستوى عوائد عناصر الإنتاج و الهدف من هذه السياسة تدنية مستوى الفقر.

[1] النجفي سالم توفيق، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 87-89.

أما الاتجاه الثاني من السياسات الاقتصادية هو الذي ساد في بعض الدول العربية و هي سياسة التصحيح الهيكلي أو برامج التكيف الهيكلي (structural adjustment programs) و عليه يمكن دراسة السياستين الآتيتين سياسة النمو الاقتصادية و سياسة الإصلاح الاقتصادي و أثارها لما لهما تأثير كبير على الفقر في الوطن العربي.

أ- الفقر و النمو الاقتصادي: إن واحدا من أهم مسلمات الليبرالية. هو ما يسمى (مفعول التساقط) و هو ثراء الأغنياء الذي سيصفي تلقائيا و تدريجيا ظاهرة الفقر لأن الغنى سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات و خلق فرص عمل كبيرة و بالتالي إلى تدني نسب البطالة و ما يترتب عليها من فقر لدى الذين لا يرغبون في العمل و المعوقين و الذي سيعالج من خلال الجمعيات الخيرية بتبرعات الأغنياء و الدولة هنا ليست راعية لكل ما سبق و إنما دورها ينحصر في حفظ النظام. و من الملاحظ في هذا إن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال رفع مستوى معيشة الأغنياء، و لكن الأسوء من هذا إن قضية التوزيع كثيرا ما يجري استبعادها من النقاش باعتبارها أقل أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل و قد برر هذا الاستبعاد (بنظرية التساقط إلى أسفل).

و يقول (الحق 1977) في كتابه "ستار الفقر" نحن نعرف بالفعل إن معدل النمو مقاسا بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي، كان باعثا على الاحترام في الستينات وبخاصة بالمعايير التاريخية. و نعرف أيضا إن بعض البلاد النامية قد حققت معدلا عاليا حقا للنمو و عبر فترة طويلة. و لكن هل احدث هذا المعدل أثرا عميقا في مشكلات الفقر الجماهيري؟ هل أسفر عن انخفاض في أكثر أشكال الفقر سواءا سوء التغذية المرض، الأمية، السكان الذين لا مأوى لهم، الإسكان القذر؟ هل كان يعني عمالة اكثر و مساواة اكبر في الفرص؟، إن النمو في الناتج القومي لا يتساقط ردادا على قاعدة المجتمع. لهذا فإن إعطاء الأولوية للنمو التدريجي الذي يقاس طبقا إلى الناتج القومي الإجمالي و الذي قد يترك في أعقابه ملايين الكوارث الاجتماعية. فمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لا تكفي للقضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر فالأمر لا يرتبط بالسياسات الاقتصادية المنتهجة في الدول العربية فعندما تكون هذه المعدلات المرتفعة في النمو لا يستفيد منه سوى الأغنياء في اتجاه تزايد الاستهلاك التفاخري و السعي للادخار خارج نشاط الاقتصاد الوطني. و بالتالي فالأمر لا يؤدي سوى إلى زيادة ثراء الأغنياء و زيادة الفقراء فقرا و بذلك تقل المنافع المتوقعة من النمو الاقتصادي الموجه لمعالجة الفقر.

ففي تقرير صدر في عام 2000 و هو أول تقرير مشترك بين هيئة الأمم المتحدة و البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الدولية تحت عنوان "عالم أفضل للجميع" "a better worldfor all" و الذي يسلط الضوء على موضوع الفقر على اعتباره أكبر تحد يواجه العالم.[1]

[1] النجفي سالم توفيق، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89-91.

و تقرير أخر صادر عن البنك الدولي أصدروه عن التنمية في العالم لعام 2001/2000 لموضوع مهاجمة الفقر "attacking poverty" و تشير بيانات هذين التقريرين إلى إن حوالي 2,8 مليار شخص يعيشون في الوقت الحالي على اقل من دولارين في اليوم.

و بالرغم من معدلات النمو العالية التي تم تحقيقها في الدول النامية خلال عقد التسعينات. فالدول العربية قد شهدت انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة المذكورة فقد سجلت دول كثيرة مصدرة للنفط نموا اقتصاديا سالبا كان مرده إلى هبوط أسعار النفط و إلى حرب الخليج، و سجلت ثلاث من دول الاسكوا هي الجمهورية العربية السورية و سلطنة عمان و جمهورية مصر العربية ارتفاعا في الدخل الفردي خلال التسعينات و قد ساهم هبوط مستويات الدخل و الركود الاقتصادي و تقليص الإنفاق على الرعاية الاجتماعية و النمو السكاني مجتمعة في تزايد الفقر خلال التسعينات.

و من الممكن أن نأخذ العلاقة بين النمو الاقتصادي و مستوى معيشة الفقراء من خلال ثلاث نواحي:

الناحية الأولى: إن ارتفاع معدل النمو قد لا يكون شرطا ضروريا لتحسين أحوال الفقراء إذ إن نمط النمو هو أيضا عامل مهم في تحديد النتيجة فتوقف النمو الاقتصادي يجعل كل شرائح المجتمع تعاني الأمر سواء من فقراء أو أغنياء على المدى الطويل. أما إذا كان معدل النمو معتدلا أي يتراوح بين مرتفع إلى مستوى 8% أو 10% و منخفضا إلى مستوى 4% أو 5% و بدون تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي فإن في مثل هذا المعدل المعتدل يمكن أن نتوقع تحسنا في أحوال الفقراء في المدى القصير و الطويل.

الناحية الثانية: على الرغم من اعتراف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في التقارير إن النمو ليس شرطا كافيا لتحسين أحوال الفقراء إلا أنه عامل مهم في الوصول إلى هذا الهدف. و كثيرا ما تشير التقارير إلى إن النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق بمفرده هذا التحسن في أحوال الفقراء و لو على المدى الطويل و تعتمد هذه الفكرة في الأساس إلى تجربة الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر و الجزء الأكبر من القرن العشرين وقد دعم هذا الاعتقاد استنتاجات "سيمون كوزنتيس" "Simon Kuznets" و التي يبين فيها إن تجارب التنمية في الغرب في توزيع الدخل يميل إلى الابتعاد عن المساواة في مراحل النمو الأولى و لكنه بعد مرحلة معينة يميل إلى المزيد من المساواة مما يساعد في زيادة الاعتقاد بنظرية (التساقط إلى الأسفل).

و لكن هذه الاستنتاجات حتى لو كانت وصفا صحيحا لتجارب النمو في الغرب، فإن الدول الأقل نموا لا يمكن لها أن تأخذ بهذه الاستنتاجات المبنية على بيانات كوزنتيس التاريخية و الإحصائية على إنها مؤشر موثوق لما سيأتي في المستقبل حتى للدول الغربية نفسها، و ذلك إن هناك أشياء كثيرة أخرى كانت تحدث في الوقت نفسه الذي كان يجري فيه النمو الاقتصادي نفسه.[1]

[1] السعيد حمدي علي، تجربة بنك الفقراء، الطبعة الثانية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007، ص ص: 91-94.

ربما يكون لها الفضل في تساقط ثمار النمو في أيدي الفقراء و ليس نتيجة للنمو الاقتصادي نفسه. و التي ربما لا يمكن تكرار هذه الأشياء في المستقبل بالنحو نفسه أو بالقوة نفسها فقد يكون نمو الحركات العمالية أو الاستعمار هو المسؤول اكثر من النمو الاقتصادي نفسه. و من ثم ربما كان على الدول النامية التي لا تتمتع بحركات عمالية لها بهذه الدرجة من القوة و لا تمتلك مستعمرات أن تنتظر مدة أطول بكثير مما انتظرته الدول الغربية التي سبقتها حتى تبدأ أثمار النمو بالتساقط إلى اسفل و قد دلت تجارب الدول الغربية نفسها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إن الذي يدفع إلى تساقط ثمرات النمو إلى اسفل قد يتوقف تماما، بل، ينعكس، فإذا بالنمو الاقتصادي إذا اقترن بسياسات الليبرالية الجديدة يصحبه تدهور في توزيع الدخل و زيادة حدة الفقر لدى شرائح مهمة من المجتمع بدلا من العكس.

الناحية الثالثة: دائما ما يتم التركيز في الكتابات و الدراسات على الأثر الإيجابي للنمو في أحوال الفقر ونادرا ما يذكر العكس أي اثر تحسن أحوال الفقراء في معدلات النمو و حتى لو ذكرت فلا تخطى بالقدر الذي تستحقه فإن ارتفاع مستوى الصحة و التعليم يمكن أن يكون له اثر ملحوظ في رفع معدل النمو نتيجة إلى رفع مستوى إنتاجية العمل.

كذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء و تحسين أحوالهم قد يؤدي أيضا إلى رفع معدل النمو عن طريق أخر غير رفع مستوى الإنتاجية. فمعدل نمو متوسط الدخل يتوقف بالطبع على كل من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي و معدل نمو السكان.

و هناك أسباب قوية للاعتقاد بأن معدل المواليد اكثر استجابة للارتفاع في مستوى المعيشة من استجابته للارتفاع في متوسط الدخل في الدولة ككل فزيادة الشعور بالاطمئنان مثلا لدى أصحاب الدخول المنخفضة في توفر دخل معقول لهم في الشيخوخة يمكن أن يساهم في تخفيض معدل المواليد لديهم اكثر مما يمكن أن يساهم فيه ارتفاع في متوسط دخل الدولة ككل مما قد لا يحقق منه الفقراء أي نفع لهذا فإن تحسن أحوال الفقراء يمكن أن يكون له الأثر في تحقيق معدلات نمو أعلى.

ب- الفقر و برامج التصحيح الهيكلي poverty and structural adjustment programs:

إن سياسات التكييف و التصحيح الهيكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تنتهج نموذجا مختلفا لرسم سياسات الاقتصاد الكلي الذي يراعى فيه تقليص معدلات النمو الاقتصادية و الاستثمار و العمالة وتقليص دور الدولة و زيادة كفاءة أداء الاقتصاد، و تحرير الأسواق و زيادة فاعليتها.[1]

[1] السعيد حمدي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94-95.

لذا فقد أفضت هذه السياسات إلى انتقال دور الحكومة إلى دور تصحيحي يرتكز على التحرير الاقتصادي و إصلاح القطاع العام و سياسات اقتصادية كلية استقرارية و نتيجة لهذه السياسات التي طبقت في عقد الثمانينات فإن الأوضاع الاقتصادية تدهورت و معها تباطأت معدلات النمو الاقتصادي و ارتفعت معدلات البطالة و التضخم و زاد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم.

على الرغم من نتائج السياسة التصحيحية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي إلا إن هناك اقتصاديات لا زالت تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية على المستوى القطاعي و الجزئي كالعجز المزمن في الميزان التجاري و الفجوة الادخارية و كذلك مشكلة البطالة و الفقر و التبرير لهذا كله إن نتائج الإصلاح لا تظهر إلا في المدى الطويل. فمنذ بداية الثمانينات أدت برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد و البنك الدوليين على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي إلى زيادة أعداد الفقراء في العالم و دول العالم الثالث بالذات و على خلاف اتفاقية (بريتون و ودز) التي كانت تهدف إلى إعادة البناء الاقتصادي. و تثبيت أسعار الصرف الأساسية.

نجد أن برنامج التكيف الهيكلي **(EAP)** يسهم بصورة كبيرة في زعزعة العملات الوطنية و في تدمير اقتصاديات البلدان النامية. كذلك يكون هذا البرنامج مرتبطا مباشرة بعملية ظهور الجوع في عصر العولمة لأنه يمنع بصورة منتظمة كل نشاط اقتصادي سواء كان حضريا أم ريفيا لا يخدم بشكل مباشر و مصالح النظام العالمي للسوق. و العمل على تجاوز العوائق السياسية و الاقتصادية التي تقف بوجه الإصلاح. ونلاحظ إن انخفاض الدعم من جملة الإنفاق العام في الثمانينات يعتبر ظاهرة عامة في معظم البلدان العربية تزامنت مع سياسات التصحيح الهيكلي و الإجراءات الخاصة بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالدعم للغذاء كان يشكل جزءا مهما من الإنفاق العام الجاري في كل من مصر و المغرب و بدرجة اقل في تونس و سوريا. ففي مصر نجد إن حصة الدعم أخذت بالانخفاض الملحوظ و غدت لا تستحوذ إلا على نسبة تتراوح بين 2% - 4% فالبلدان ذات الحجم السكاني الكبير أو التي يوجد فيها قطاع ريفي واسع يعد للدعم اثرا مهما في وصول الغذاء الأساسي إلى الفئات الفقيرة. وبغض النظر عن هذه الوجهة أو تلك في اثر الإصلاح الاقتصادي أو التغيير الهيكلي نرى آثاره السلبية تظهر من خلال تدهور أحوال الفقراء و محدودي الدخل و تردي إشباع الحاجات الأساسية و زيادة معدلات البطالة. وقد أشار تقرير البنك الدولي عام 1990 إلى إن التغيرات الهيكلية المتخذة ذات تأثيرات على الفقر في العديد من بلدان العالم الثالث. و أن ما بين 50 دولة نامية تعرضت لبرامج التكيف فإن 46 دولة منها شهدت تدهورا في جميع مؤشرات الفقر من بينها الدول العربية المغرب و السودان و الصومال و تونس.[1]

[1] السعيد حمدي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95-97.

أثر برامج الإصلاح الهيكلي على الفقر:

إن قضية الآثار التي تحدثها برامج التكيف الهيكلي و إجراءات التثبيت الاقتصادي في أحوال الفقراء هي قضية ابعد ما تكون عن الحسم، و هناك خلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه البرامج ذات آثار سلبية أم إيجابية على الفقراء سواء في المدى القصير أو الطويل. و بالتأكيد فإن الآثار السلبية التي تفرزها هذه السياسات هي اكبر و أهم من إيجابياتها و التي يمكن إيجازها بالآتي:

- إن السياسات المالية التي يطالب بها الصندوق أدت إلى الإضرار بفئات الفقيرة أو محدودة الدخل.
- كما إن تلك السياسات (سياسات التقشف المالي) حرمت الكثير من فرصة التعلم و من فرصة التطبيق.
- إن سياسات رفع الدعم عن قطاعات كاملة و بيع جزء كبير منها (القطاع العام) إلى القطاع الخاص ورهن حياة الفقراء إلى الأبد بأيدي هذا القطاع غير الكفوء في البلدان النامية.
- إن سياسات التحرير من التجارة الخارجية و رفع القيود إلى تقييم فئات المجتمع في الدولة إلى قسمين الأول مهتم برفاهية تطغى عليه صفة الاستهلاكية و الثاني واقع في مصيدة الجوع.
- إن تخفيض سعر الصرف أدى إلى تخفيض سعر درهم الفقراء و زيادة دولار الأغنياء (التضخم).
- إن زيادة معدلات الفائدة تؤثر على الاستهلاك و الاستثمار المتوقع.

و من هذا يتبين إن الذي يتحمل النتائج السلبية و الأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق **(FMI)** هم الفقراء فيزداد الفقراء فقرا و تزداد ثروة الأغنياء.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الفقر في الجزائر

إن السياسة الإستعمارية التي كانت في الجزائر قد أضعفت الوضع الإجتماعي التقليدي. و زادته سوء بطمس حقيقة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم.

أولا: جذور الفقر في الجزائر:

تعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الإستعمار الفرنسي، حيث مست من 65% إلى 75% من مجموع الشعب الجزائري آنذاك. و مع بداية عشرية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات إقتصادية و تقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22% عام 1995، مع تفشي ظاهرة الإرهاب التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن، هذا بالإضافة إلى تسريح شريحة كبيرة من العمال بدعوى الخوصصة، و من ثم اللحاق بالركب العالمي. فغداة الخمسينات كانت نسبة الفرنسيين في الجزائر حوالي المليون يتحكمون في الأراضي الخصبة و الأملاك، مما عكس التوزيع غير العادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة و الفلاحة، كان معدل إنتاجية هذين القطاعين يتراوح من 1% إلى 9%.[2]

[1] السعيد حمدي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 97-98.

[2] جذور الفقر في الجزائر، الموقع https://sites.google.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 1% من النسبة الإجمالية للسكان بدخل يتراوح 60% من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر حوالي 65% إلى 75% من إجمالي السكان. إن النظام الإستعماري حرم الشعب الجزائري من ثرواته و هويته و كذا حقوقه. و مع زيادة النمو الديموغرافي. فمن 1,4% سنة 1914 وصلت إلى 85,2 سنة 1954. هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود الإنتاج مما أدى إلى إشتداد حدة الفقر. و من ثم إرتفاع نسبة البطالة التي إرتفعت من نصف مليون سنة 1955 لتصل 850 ألف في نفس السنة هذه الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى المدن الكبرى من جهة و الهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى.

ثانيا: أبعاد الفقر في الجزائر:

تتمثل أبعاد الفقر في الجزائر فيما يلي:

1- الفقر المطلق و المجتمع:

أغلب الفقراء الواقعين تحت عتبة الفقر المطلق (الفقر الغذائي) هم في حقيقة الأمر يعيشون في واقع ريفي، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا أن الفقر لا يرتفع في المناطق غير الريفية. إن الأزمة الإقتصادية و تتابع الإصلاحات الإقتصادية تعتبر من الأسباب الجذرية للفقر.

حسب الخبراء فإن الفقر المطلق في الجزائر سيصل لكي يلمس 10 إلى 15% من المجتمع ككل.

من الدراسة الميدانية التي قام بها **PNUD** في الجزائر حول الفقر سنة 2000 و خلال مرور الخبراء في خمس مناطق المرشدة وجد أن معدل الفقر مرتفع بشكل رهيب يتراوح ما بين 53% إلى 93%.

إنطلاقا من سنوات التسعينات، نلاحظ في كل مرة ظهور فقراء جدد حيث أصبح الفقر لا يمس البطالين فقط، بل أصبح يتعلق بفئة واسعة من المجتمع خاصة تلك التي لها دخل ثابت و الأجراء و المتقاعدين، هذا الأمر قد أشار إليه المسح البياني حول الشغل، المداخيل الذي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات في الثلاثي الأول سنة 1996 أين كان 33% من الأجراء يتقاضون دخل أقل من 6.000,00 دج.

و هو مستوى يفوق بقليل الحد الأدنى للأجر المضمون في تلك الفترة، هذه الحالة كانت نتيجة فقدان وخسران جزء كبير من القدرة الشرائية بفعل التضخم الذي عرفته الجزائر خلال 1991 - 1998 مما جعل الأجور الحقيقية تسجل إنخفاضا واضحا في جميع القطاعات وصل إلى حد 35%.

2- التعليم:

من الواضح أن فترة التمدرس و التكوين هي عوامل من شأنها تسهيل عملية الإندماج المهني مما يمنح التعليم دورا أساسيا في مكافحة البطالة و بالتالي مكافحة الفقر حيث قامت الجزائر بعدة إستثمارات في مجال التعليم وجعلته مجانيا و إجباريا لكل الأطفال الذين يتراوح عمرهم من 6 إلى 16 سنة.[1]

[1] الفقر في الجزائر، الموقع http://www.algeriatimes.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

حيث نلاحظ أن معدل نمو السكان الذين عمرهم أكثر من 10 سنوات كان يعادل 74,6% في السنة 1966 ليصبح 32% سنة 1992. إن معدل التمدرس مرتفع بشيء قليل عند الفقراء 90% مقابل 89% عند غير الفقراء، هذا التفاوت يتضح بصورة جلية في حالة الفتيات حيث معدل تمدرسهمن يصل إلى 88% عند الفقراء مقابل 85% عند غير الفقراء.

3- الصحة:

في ميدان الصحة سجلت الجزائر عدة تحسينات تظهر من خلال المعدات الوطنية حيث نلاحظ أن مؤشر الخصوبة قد إنخفض من 7,4% إلى 2,6% سنة 1999.

هذا الأمر جعل النمو الديمغرافي يتباطأ لكي يستقر عند 1,6% سنويا بعدما كان يفوق 3% إلى أن التميز و الإختلاف بين الفقراء و غير الفقراء يبدأ في البروز إذا تعلق الأمر بالعلاج الخصوصي و الخاص.

أما فيما يخص توزيع المستخدمين و خاصة الأطباء الإخصائيون يبقى غير متساوي بتمركز قوي في الولايات التي تضم مستشفيات جامعية في 01- 01 - 1998 و حسب وزارة الصحة و السكان يوجد:

- طبيب واحد لـ 1123 ساكن.
- صيدلي واحد لـ 7818 ساكن.
- جراح أسنان واحد لـ 4033 قاطن.

متوسط العمر عند الولادة يعتبر مؤشر إجمالي للوضعية الصحية للسكان و هو ما عرف تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة.

4- ظروف الإسكان:

كما هو معلوم فإن السكن هو جانب مهم من جوانب الفقر البشري، ففي الجزائر و خاصة سنوات التسعينات أصبحت ظروف الإسكان جد صعبة و خاصة في المناطق المعزولة بسبب الإرهاب ففي الواقع أن طبيعة المسكن تعكس الحالة الإجتماعية و مستوى مدخول الساكن إلا أننا في الجزائر نجد حالات متناقضة بسبب الدعم المقدم من طرف الدولة في مجال كراء المساكن العمومية إضافة إلى غياب سوق عقاري كل هذه العوامل أدت إلى عدم إرتباط ظروف الإسكان مع مداخل السكان و عليه فإن طبيعة السكن ليست محدد من محددات الفقر في الجزائر.

5- الإقصاء:

و هو بعد غير مادي يمكننا من التمييز بين نوعين من الإقصاء هما:[1]

- الإقصاء الإقتصادي و الذي تعاني منه العائلات إذ يمنعها المشاركة بنشاط إقتصادي حقيقي أو نشاطات بمحض إرادتهم و بالتالي إستغلال طاقاتهم و إمكانياتهم الإنتاجية بصفة مثلى.

[1] أبعاد الفقر في الجزائر، الموقع http://www.giem.info، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

- و الإقصاء الناتج عن التهميش المدرسي و المعرفي و الإقصاء الناتج عن الحصر نتيجة لوجود عدة مناطق بعيدة و معزولة.

6- التبعية و الإتكال:

لقد مرت عدة سنوات كانت الدولة تلعب دورا الراعي و الحارس للسكان مما ولد لدى هؤلاء السكان روح الاتكال و الإنتظار من الدولة رغم التحولات الإقتصادية و الإجتماعية الجذرية التي يمر بها الإقتصاد الوطني حاليا إلا أن هذه الثقافة لم تتغير و أصبحت جانبا غير مادي للفقر.

ثالثا: أسباب الفقر في الجزائر:

تتمثل الأسباب في:

1- تفاقم البطالة:

تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر، فإزدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، و هذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية.

حيث إنتقلت من 6,12% سنة 1988 إلى 20,7% سنة 1991 و إلى 24,3% في 1993 ثم إلى 28,6% سنة 1997 و 29% سنة 2000 ناتج عن غياب إستثمارات جديدة ذات شأن سواء من ذات المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين و تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة (1994-30 جوان 1998) يزيد عن 360 ألف عامل.

2- نزاعات داخلية و الخارجية:

قد ساهم الصراع السياسي و النزاع الداخلي المسلح في الجزائر القائم منذ سنة 1992 بتعميق الفقر وإنتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:[1]

أ- ساهمم الصراع و التدهور الأمني في إحجام المستثمر المحلي و الأجنبي عن الإقبال على الإستثمار في الجزائر بصورة عامة و الإنتاج بصورة خاصة عدا المحروقات.

ب- سخرت السلطة الجزائرية كل إمكانياتها و جهودها لمختلف أسلاك الأمن لمقاومة الجماعات المسلحة.

ت- أدى تدهور الوضع الأمني إلى الهجرة نحو الخارج.

ث- قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية العامة منها و الخاصة مما أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمصادر رزقهم.

ج- أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100000 شخص و قدرهم آخرون بـ: 150000 و نتج عن ذلك فقدان مصادر الرزق للآلاف من الأسر بسبب موت المعيل.

[1] أبعاد و أسباب الفقر في الجزائر، الموقع http://kanz-redha.blogspot.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

3- برامج التصحيح الهيكلي:

يتمثل في الإصلاحات الذاتية الإقتصادية التي مرت بمرحلتين هما: مرحلة إعادة الهيكلة و مرحلة إستقلالية المؤسسة العمومية. و الإصلاحات الإقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات الدولية.

إذ واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الإقتصاد الوطني و تعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر و إزدياده و أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى التعليم ... إلخ.

4- الصدمات الخارجية:

تعرضت الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات أثرت على الناتج الوطني وعقدت أوضاع ميزان المدفوعات و من هذه العوامل:

- إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقة لديون مما زاد من تكلفة خدمة الديون الخارجية.
- تدهور شروط التبادل التجاري لدول النامية و سجلت أسعار البترول إنخفاض أدى إلى إنخفاض مداخيل صادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986.
- إشتداد الحماية في الدول الصناعية و ركود النمو الإقتصادي و ضعف نمو تجارة الدولية.

5- ضعف و تراجع المعدلات الإقتصادية:

أخذ الإقتصاد الجزائري يكشف عند الثمانينات عن علامات بارزة من التعب و العبء. و يظهر ذلك جليا من خلال ضعف و تراجع معدل نمو الإقتصادي خاصة في الفترة (1985 - 1995) مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة و تدهور مستويات المعيشة للمواطنين خاصة فئة الدنيا و يعود ذلك إلى الإختلافات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري. و قد أفرزت سياسات تقيد الأسعار و العمل بأسعار صرف مغال فيها للعملة الوطنية تشوهات واسعة في هيكل الأسعار و الحوافز. مما أضعف من كفاءة تخصيص الموارد و الإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الإستثمار و الإنتاج أدى إلى زيادة المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبء على ميزانية الدولة.[1]

رابعا: تزايد الاهتمام بالفقر في الجزائر:

الفقر في الجزائر يبرز كظاهرة سوسيو-اقتصادية مؤثرة خاصة في خضم التواجد البشري الذي طبعه الحرمان و ندرة العناصر المادية، و لعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الوضع الاجتماعي بدأ ينزف في منتصف الثمانينات بفعل انهيار سعر المحروقات.[2]

[1] أسباب الفقر في الجزائر، الموقع http://www.shatharat.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

[2] حصر وري نادية، تحليل و قياس الفقر في الجزائر - دراسة تطبيقية في ولاية سطيف -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "تحليل و استشراف اقتصادي"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009، ص: 50.

هذا الانهيار أدى إلى إزاحة النقاب على وجه النظريات التنموية التي كانت تتبعها الجزائر، و التي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد البشرية إلى الخارج، أما الاقتصادية فأصبحت تصب في صالح فئة قليلة من المجتمع.

إذ بلغ الفقر درجات عالية، حيث أنه طال أكثر من 12 مليون جزائري حسب إحصائيات 2000. الأمر الذي ساهم في امتداد خطر الفقر. و لازالت الأوضاع تتدهور وتزداد استياء حتى أصبح الفقر المدقع ينخر جسد المجتمع، و تسبب في زوال الطبقة الوسطى بعدما كانت نسبتها 80%. كل هذه الأحداث أرغمت الدولة على تبني سياسة اقتصادية و اجتماعية للحد من هذه الظاهرة فانطلقت في جملة إصلاحات محورها تقليل الإنفاق الحكومي و إعادة النظر في سياسة الدعم، و رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة. و على الرغم من أهمية هذه الإصلاحات إلا أنها كانت أكثر ضرا من نفعها. و يظهر ذلك من خلال بروز مظاهر الفقر كتنامي ظاهرة التسول، و استفحال سوء التغذية، هذا دون أن ننسى تفكك البنية. فأمام هذه الطامة، تم انتهاج سياسة جديدة تحت بند اسمه "الشبكة الاجتماعية". من أجل الحد أو معالجة بعض مشاكل الفئات الاجتماعية المحرومة. إلا أن ارتفاع معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل كان له تأثيراته على جميع المحاولات. خاصة بعد تراجع جميع المداخيل فأكثر من 52% من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من دولار في اليوم. و ما نسبته 40% منهم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. الأمر الذي عجل بتمزق شرايين المجتمع، و بدخول الاقتصاد قسم الجراحة، اختصاص تفكيك و تشتيت (**FMI**)، و من تم العناية المركزة (**BM**). عموما فإن الوصفة التي جاء بها (**pas**) كانت جد فعالة، خاصة عندما أضعفت الطبقة الأرضية للاقتصاد الجزائري. الذي أصبح عاجزا على المقاومة، خاصة بعد اتساع رقعة الفقر.[1]

الجدول (06): يبين عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالمليون نسمة و بالنسبة المئوية

	1987	1990	1993	1996	1998
الشرق الأوسط	9,3	5,7	5,0	5,0	5,5
وشمال إفريقيا	%4,3	%2,4	%1,9	%1,8	%1,9

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"،2002-2003، ص: 83.

[1] حصر وري نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص:82-83.

خامسا: إستراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر:

السؤال هو: مع تزايد حجم السكان هل بإمكان السياسة الإقتصادية، أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الإتجاهات الحديثة للإقتصاد العالمي و تحديات العولمة. هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الإستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجيات. كتراجع القطاع الفلاحي و الصناعي بـ 1,3% و 6,3% على التوالي. و تأكد إحصائيات **(FAO)** المنضمة العالمية للتغذية على أن 70% من سكان العالم لا يتعدى مستوى السعرات الحرارية عندهم 2000 حريرة / اليوم.

و هذا يعتبر دليلا واقعيا يعكس سوء التغذية و ضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث كما أن ما نسبته 25% من سكان الجزائر لا يتعدى معدل السعرات الحرارية عندهم 1500 حريرة / اليوم. وهذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر.

و الأمر جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر، بحيث أطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم إستراتيجيات فعالة. و هذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، و إتبعت برامج لتحسين ظروف الإستثمار، و تقديم المعونات للفقراء. و الدليل على ذلك العقود الذي تمت المصادقة عليها مع منضمة حقوق الإنسان، و حقوق الطفل إلى جانب إعتماد جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، و برامج التضامن الوطني و غيرها من البرامج التي جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع. من إعانات الدخول المدرسي و توزيع السكنات التساهمية، و خلق مناصب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية و تقديم مساعدات مالية للمعوزين. هذا على جانب البرامج الإجتماعية، مثل برامج الشبكة الإجتماعية، بلغ عدد المستفدين من كافة البرامج 12 مليون مستفيد. و أمام التصاعد المستمر للبطالة، و فقدان مناصب الشغل الممزوجة بحالات الإضطراب و اللااستقرار أصبحت قاعدة الإقتصاد الوطني هشة، و إرتفت نسب الفقر الناجم من تزايد البطالة، و أصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع، خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الإستهلاك. فإرتفع سعر الخبز إنتقل من 1,50 دج إلى 2,50 دج ليبلغ 4 دنانير سنة 1994. أما اليوم فهو في حدود 8 دج أما بالنسبة للحليب فبعدما كان يساوي 4 دج، بلغ 8 دج سنة 1996. أما اليوم فهو يباع بـ: 25 دج. و بإستمرار العملة الوطنية في الإنخفاض، إستمرت الأسعار في الإرتفاع.

فبعدما كان 1$ = 5 دج في 1988، أصبح اليوم 1 $ = 87 دج.

هذا الإرتفاع في الأسعار قابله إنخفاض في الأجر الحقيقي مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، و في بروز القطاع غير الرسمي.[1]

[1] مكافحة الفقر في الجزائر، الموقع http://www.siironline.org ، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/23.

و يؤكد وزير الإقتصاد الأسبق السيد "M. Hidouci" أن القدرة الشرائية قد تدنت بـ 25% و هذا ما أكده تقرير **PNUO** لسنة 2001، حيث إنتقلت من 4.500 $ للفرد سنة 1987، إلى أدنى من 2.000 $ سنة 1997، ثم إلى 1.350 $ سنة 1998. و في حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدين و المعوقين و الأرامل و حتى بعض العمال الأجراء ... إلخ قد تدنت بـ 3%، و أصبحت تقدر بـ 42% سنة 1995. و حسب خط الفقر الدولي المقدر بـ 500 $، فإن ما يقارب 25% من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء. و ذات المصدر يؤكد أن متوسط الفرد، أصبح في حدود 1.350 $ سنة 1997 بعدما كان يعادل 2.800 $ سنة 1997، ثم إنخفض بنسبة 6% ما بين 1997 و 2000 حسب تقرير **CNES** 2000 و كل هذه العوامل ساهمت في إنغماس الأفراد و العائلات في الفقر المطلق.

الجدول (07): يشير إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل و القطاع لسنة 1998

الدخل الشهري بالدج / العائد	القطاع العمومي				القطاع الخاص		المجموع	%
	إدارة	%	الإقتصادي	%	العدد	%		
أقل من 10.000,00دج	600000	50	441000	36,4	169240	13,6	12102440	42,3
10.000,00دج-16.000,00دج	444000	42	466200	44	148000	18	1058200	37
16.000,00دج-30.000,00دج	145000	25,6	340000	60	81560	14,4	566760	19,8
أكثر من 30.000,00دج	11000	44,4	126000	50,8	1200	4,8	24800	0,9
المجموع	1200000	42	1260000	44	400000	14	1860000	100

المصدر: بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2002-2003، ص: 105.

يشير الجدول إلى أنه على مستوى كل القطاعات و مجموع العمال، فإن ما نسبته 42,3% يحصلون على أقل من 10.000,00 دج/الشهر. في حين أن نسبة من يتحصل على أقل من 16.000,00 دج تساوي 79,3%. أما نسبة من يتحصل على دخل أعلى من 30.000,00 دج لا يتعدى 1%، و أكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو إتساع الفارق ما بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار و المقدرة بـ 25% و نسبة الزيادة في المداخيل ومقدرة بـ 19% ما بين ما بين الفترة الممتدة ما بين 1993-1996.[1]

[1] حصر وري نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-105.

و لقد كان لهذه الفوارق و التدهورات تأثيراتها من الناحية الإجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب على الزواج و تراجع مساحات الولادات و حدوث تغييرا في أنماط إستهلاك العائلات، حيث تراجعت بأكثر من 50% عما كانت عليه سابقا.

فتم الإستغناء عن اللحوم و الفواكه... إلخ و ذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها 20% و التي بعدما كانت تكتفي بصرف قرابة 65% من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل و لا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن 20% من الطبقة الأكثر ثراء، لا تصرف سوى 34% من الدخل على نفس الحاجيات.

و بإضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة السلفة أو الإقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من إقتناء ما يعينها على الإستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس.

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الاطفال و الشيوخ و حتى المرأة من الدخول إلى الحياة العملية (نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة ... إلخ). بغية التخفيف من الأزمة، و تقليم أظافر الفقر. لكن منطقة الإضطرابات zone du turbulence التي يوجد فيها الإقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللاضمان تلوح في الأفق، ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل و لكن دخله غير كاف، و منهم من لم يتحصل على دخله مثل عمال مؤسسة **BTP** الذين يفوق عددهم 60000 و لم يتمكنوا من صرف مستحقاتهم منذ 18 شهرا، أو عمال مؤسسة Recatuo و Eco**(Bt)** و Sotaxham والبالغ مجموع عمالها 880 عامل. و أمام تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال (**AFS/AIG**) و (**ICSR**) التي تختص بتسيير برنامج الحماية الإجتماعية لفئات العمر الثالث و المعوقين في إيطار الشبكة الإجتماعية. كما تم خلق (**ADS**) في سنة 1996 تحت الرعاية السامية لرئيس الحكومة، بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.

فبرنامج **AIG** مستمد من تجربة بولونية، و هو يتكفل بأرباب العائلات عديمي الدخل، الذين يبلغ مستوى أعمارهم 31 سنة. فالهدف منه هو إنقاذ الشبان من أرباب العائلات 1998. في حين أن مجموعهم يتعدى 500000 حسب تقديرات **ONS**، أما عدد المستفيدين كان 130300 و إلى جانب هذه المساعدات، تم إتباع سياسة التسيير الإجتماعي للبطالة بإعتبارها أحد مؤشرات الفقر.[1]

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث اترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "نقود و مالية"، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص: 105-107.

و ذلك بتحرير منصب العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد، و إعتماد تخفيض عدد ساعات العمل ... إلخ، إلا أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الفقر، كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في فضاء الفقر، خاصة العمال الضعيفي الأجر.

ثانيا: الجزائر بين اقتصاد السوق و الفقر:

إن هدف السياسات الاقتصادية المنتهجة، هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. و هذا لا يتحقق إلا إذا تم تحقيق معدلات نمو جيدة، تخدم السياسة الاجتماعية. و تفيد في مواجهة الفقر.

و هذا ما يقتضيه مجلس **BIRD** عندما قام بدراسة تجارب بعض الدول السائرة النمو، فاشترط استثمارا في رأس المال البشري و جزء قليل منه في قوة السوق. كون أن فتح الباب أمام آليات و ميكانيزمات السوق له آثار وخيمة على شعوب هذه الدول. من تفقير و ما شبه ذلك على المدى القصير خاصة، و أن تقرير الأمم المتحدة لا يبعث على الارتياح. بعدما أقر أن التنمية في العالم العربي في مواقع العجز، من حيث سلبيات أنماط التسيير. سواء من الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمارات و سوق الشغل، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي. فالجزائر أيضا هي سجينة التردد في إقرار سياسة اقتصادية إصلاحية، مما يتسبب في إحباط محاولات الإقلاع الاقتصادي. رغم الاحتياطات المالية المتوفرة، فكما هو معلوم سواء تعلق الأمر بالجزائر، أو بالدول النامية. فبمجرد أن تتحصل على الشهادة، فإنك تدخل عالم البطالة. اللهم إلا من رحم ربك، أو أنك قد تفقد وظيفتك بعد مسيرة خدمة طويلة. فتدفع بذلك ثمن قوتك و قوت أسرتك إن كنت متزوجا، نتيجة أخطاء ارتكبها الآخرون. من أجل كل هذا تم تعويض قانون الرحمة و العلاقات الإنسانية، بقانون جديد اسمه "المصلحة و المصلحة فقط" عنوان هذا القانون اقتصاد السوق. و الذي برز بحجة أن النمط الاقتصادي المتبنى حاليا قاصرا و غامضا، و لا يؤتي أكله في ظل الثقافة السلوكية الرسمية المتعددة الألوان و الأطوار التي أفضت إلى حالات اللاستقرار بكل ما تفرزه من تمزق اجتماعي رهيب. وهكذا كان لابد من تزكية مذهب الليبرالية، لتكون مرحلة اقتصاد السوق. مرحلة جد ضرورية حتى تصبح الخدمات المجانية مدفوعة الأجر مسبقا. و آية أخرى من آيات اقتصاد السوق و **PAS** تتجلى معالمها في إلغاء العلاج المجاني الذي تعود جذوره إلى سنة 1974، كذلك إلغاء تدعيمات سعر الدواء. كما أن لأزمة السكن حضها في ذلك من خلال مساهمتها في تراجع شروط الصحة بسبب انتشار السكنات القصديرية، فانتشرت الأمراض و الأوبئة.

عموما فإن الاقتصاد الجزائري قد دخل حالات المد و الجزر، خاصة بعدما أصيب بفيروس اسمه "**W.B**".**IMF** و هو فيروس يصعب إقلاعه أو معالجته، بعدد من الإصلاحات أو المساعدات، مثل تلك المتعلقة بالشبكة الاجتماعية.[1]

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106-110.

الخلاصة

إن ظاهرة الفقر من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها من أوجه مختلفة و متعددة؛ و أكثرها شيوعاو على: «أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية و الغذاء و الملبس و التعليم و كل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة».

و تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجها العالم بصفة عامة، و الوطن العربي بصفة خاصة، حيث لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة و ملازمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر poverty phenomenon.

و تعود بنا جذور الفقر إلى بداية التسعينات حسب تقارير المركز الوطني الاقتصاد و الاجتماعي، وتحاليل البنك العالمي لظاهرة الفقر في الجزائر و المستنتجة من نتائج الديوان الوطني للإحصائيات، وتشير هذه الدراسات و التقارير إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة قد بلغ 6,36 مليون فرد، أي أن 1/5 من المجتمع يعيش في دائرة الفقر، أما اليوم فإن العدد قد تضاعف بحيث أن الفقر أصبح يطيل 1/3 من الجزائريين. و يعود السبب في ذلك، إلى برامج التعديل الهيكلي الممزوجة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المطروحة، في قالب الإصلاحات التي أدت إلى اضطراب سوق العمل.

تبقى مسألة الفقر نسبيا من دولة إلى أخرى و مهما كانت أسبابه و ألا أنه مشكلة كبيرة تعاني منها أغلب أقطار العالم و تبذل كثير من الدول و المنظمات الأموال لمعالجة الفقر و اقتلاعه من جذوره و القضاء عليه نهائيا و حتى يمكن تحقيق ذلك لابد من تضافر جهود المؤسسات و الشركات و الجهات الرسمية، فالفقير يجب أن يعمل يأخذ بالأسباب لرفع مستوى معيشته بالعمل و الجهد لتحسين وضعه المادي أو العمل على فتح مشروع صغير يعينه على تلبية متطلبات المعيشة.

و لكي تتخلص و تتغلب الشعوب من دائرة الفقر هناك من توجه إلى العمل و الممارسة في القطاع غير الرسمي حتى يكسب دخلا أو يزيد من مدخوله أو لسبب آخر، و لهذا قمنا بدراسة القطاع غير الرسمي على مستوى الجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثاني
القطاع غير الرسمي في الجزائر

تمهيد

يعتبر القطاع غير الرسمي من المواضيع الاقتصادية المعقدة و التي أثارت الكثير من الجدل، ليس فقط كظاهرة يصعب دراستها من خلال النشاطات الكثيرة التي نضمها و إنما حتى على مستوى المفاهيم حيث لم يتفق الأخصائيون والباحثون على تقديم تعريف دقيق و شامل لظاهرة القطاع غير الرسمي، و كان الاتفاق الوحيد بينهم على تاريخ ظهور المفهوم لأول مرة و نؤكد هنا على ظهور المفهوم و ليس الظاهرة لأن الظاهرة موجودة منذ القدم مع ظهور النشاط الاقتصادي.

و يعرف بعض الباحتين القطاع غير الرسمي على أنه:« كل نشاط لا يدخل في دائرة القطاع الرسمي هو عبارة عن نشاط غير رسمي و العكس صحيح »، و هم بذلك يقومون بالتفريق بين القطاع الرسمي والقطاع غير رسمي، في حين يرى البعض الآخر منهم أنه لا يمكن التفريق بين هاذين القطاعين (صعوبة تفريق النشاطات الرسمية عن النشاطات غير رسمية)، حيث هناك تداخل و ترابط بينهم .

و قد احتل الحديث عن القطاع غير الرسمي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بعد التحولات و المتغيرات التي عصفت بالدول من كافة النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و قد ورد استخدام هذا المصطلح للمرة الأولى في تقرير بعثة منظمة العمل الدولية إلى كينيا عام 1972. و رغم الاهتمام الكبير بالقطاع غير الرسمي، إلا أنه لم يتراجع بل امتد في كل مكان.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى القطاع غير الرسمي، و سندعم فصلنا هذا بأشكال و جداول للتوضيح أكثر، و على هذا الأساس إرتأينا تقسيم هذا الفصل حسب الخطة التالية:

المبحث الأول: مقدمة عامة حول القطاع غير الرسمي

المبحث الثاني: القطاع غير الرسمي بين التنظير و طرق التقدير

المبحث الثالث: القطاع غير الرسمي و الجزائر

المبحث الأول: مقدمة عامة حول القطاع غير الرسمي

يعتبر تعريف القطاع غير الرسمي من الأمور المهمة و بالأخص في مجال الدراسات التطبيقية لهذا القطاع، لأنه بناء على هذا التعريف تتحدد و تسهل مهمة التقدير، كما لابد من معرفة متى ظهر القطاع غير الرسمي لمعرفة أسباب نشوئه، كما نجد إشكالية الفصل بين القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي.

المطلب الأول: مفاهيم حول القطاع غير الرسمي

في الواقع لا يمكن إعطاء تعريف دقيق و موحد للقطاع غير الرسمي يتناسب مع جميع الأوضاع و يحيط بجميع الجوانب، لذلك كانت هناك عدة تعاريف، و ظهر نتيجة أوضاع و ظروف معينة، و كذلك للقطاع غير الرسمي معايير و خصائص تميزه عن أي قطاع آخر.

أولا: تعريف القطاع غير الرسمي:

هناك عدة تعاريف للقطاع غير الرسمي أبرزها:

منظمة العمل الدولية التي إستمدت للقطاع غير الرسمي أفكارا من أفكار المدرسة البنيوية التي ظهرت في السبعينات، و من أفكار الخبير الإقتصادي كايت هارت، حيث ميزت بين ما هو منظم و ما هو غير منظم على العديد من المستويات و منها وحدات الإنتاج و العاملون في هذه الوحدات و الحماية الإجتماعية.

و قد عرف مكتب العمل الدولي هذا القطاع:« على أنه مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال أجراء و غير أجراء، و التي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي و تكنولوجي ضعيف، و يكمن هدفها في توفير مناصب شغل و مداخيل لأولئك الذين يعملون بها، و كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات و لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض إحترام التشريعات في المجال الضريبي والأجور الدنيا، و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل».[1]

و عليه يحاول مكتب العمل الدولي استنباط تعريف شامل يساعد المختص على قياس الظاهرة:

أ- **على المستوى الإحصائي:** يعتبر مكتب العمل الدولي القطاع غير الرسمي:« كمجمل وحدات الإنتاج التي تشكل عاملا ضمن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة **(SCN 93)** للقطاع المؤسساتي للأسر باعتبارها مؤسسات فردية ».[2]

---

[1] بريشي عبد الكريم، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص: 03.

[2] بودلال علي، تقييم كلي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مقاربة نقدية للإقتصاد الخفي -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "إقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2006-2007، ص ص: 16-17.

ب- **على المستوى العملي:** تكمل هذه المعايير بالخصائص الاقتصادية و الاجتماعية الآتية:« فهي وحدات تهذف إلى التشغيل الذاتي أو إلى إنشاء وظائف عائلية و البحث عن فرص لتحقيق المداخيل و هي ذات تنظيم ضعيف و تعمل على نطاق ضيق و بشكل مميز مع ضعف أو انعدام التقسيم بين العمل و الرأسمال باعتبارهما عوامل إنتاج. إن علاقات العمل إن وجدت، تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت و العلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية و الاجتماعية بدل أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات طبق للأصول الواجبة، و لا تملك محاسبة، و تتهرب من دفع الضرائب و التزامات الضمان الاجتماعي؛ و هذا ما يدمجها ضمن السرية، كون مداخيلها غير مصرح بها للسلطات الضريبية و الإدارة الرسمية.

في حين منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية:« ترى أن القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطات أخذ تصريح من الهيئات المختصة ».

من خلال هذه التعاريف نلاحظ وجود خلط في المفاهيم، بالنسبة للنشاط غير الشرعي، الذي هو دلالة لوجود قطاع غير رسمي، لذا يجب التمييز بين نوعين من النشاطات غير الرسمية:

أ- **نشاطات غير رسمية مؤقتا:** و هي نشاطات غير محظورة، و لكن القانون لا يسمح القيام بها مادام أصحابها لم يصرحوا بها، لذا مبدأ الرسمية يكون متوقف على التصريح و إتباع جميع التدابير القانونية.

ب- **نشاطات غير رسمية دائمة:** و هي نشاطات محظورة، و لا يسمح القانون القيام بها، حيث هنا لا جدوى للتصريح، و مثل ذلك المتاجرة في المخدرات، و تبيض الأموال.

بناءا على ما تقدم ذكره يمكن صياغة تعريف الإقتصاد غير الرسمي:« هو عبارة عن مجموعة من النشاطات الإقتصادية المحظورة مؤقتا، و التي يزاولنها الأفراد قصد الحصول على مداخيل، و تكون على نطاق ضيق جدا لإعتمادها على الموارد و المهارات الخاصة بالأفراد، حيث ينعدم فيها الإلتزام بالنصوص القانونية، كالتصريح بالنشاط، دفع الضرائب التأمين ... إلخ ».[1]

فلأول مرة استخدم مرادف غير الرسمي إشارة للبحث عن فرص تعظيم الربح، فمجموعة كبيرة من الأجراء في القطاع الرسمي يستخدمون نشاطات ثانوية غير رسمية بهذف مضاعفة الكسب و هذا ما يمثل أحد أشكال الأجر الإضافي المساعد على تخفيف أعباء انخفاض القدرة الشرائية و أيضا تحسين مستوياتهم المعيشية و الاجتماعية في آن واحد.[2]

[1] بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 04-05.

[2] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي - دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2009-2010، ص: 124.

أما بالنسبة للمكتب الدولي للعمل فإنه يعرف القطاع غير الرسمي على أنه:« مجموعة المؤسسات الصغيرة و غير الرأسمالية و التي تنمو بها النشاطات الخلاقة للمداخل »، يستنتج من هذا التعريف أنه يستند على سبع خصوصيات:

- سهولة الالتحاق بالنشاط؛ ضيق مجاله؛ استخدام الموارد المحلية؛ الامتلاك الأسري للمؤسسة؛ استخدام تقنيات كثيفة الاحتياج لليد عاملة، مهارة اليد العاملة المكتسبة خارج مجال التكوين الرسمي، توفر أسواق تنافسية خالية من الأنظمة و القوانين الضابطة.

فالجدل النظري غير الموضح و غير المثبت بالبديهيات التجريبية بسبب غياب تعريف دولي متفق عليه يفتح المجال أمام تهاطل الاجتهادات الرامية إلى تبني تعريف دولي مشترك و موحد حول القطاع غير الرسمي، تعريف تشترك و تنصهر فيه جميع الخصوصيات الممكنة لهذا القطاع، و في هذا الصدد هناك صفات أخرى أضيفت إلى الخصوصيات السبعة التي يتصف بها القطاع غير الرسمي و تتمثل أساسا في ليونة أو مرونة أوقات العمل التي يتميز بها هذا الأخير، أيضا انخفاض أسعار ما يقدمه من منتجات أو خدمات، بالإضافة إلى ضعف نسبة استخدام الطاقة في هذا القطاع مع غياب إمكانية اللجوء إلى استخدام القروض فيه.

أما الديوان الوطني للإحصاء فيعتبر قطاعا خارجا عن القانون و الذي تغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالإضافة إلى عدد العاملين 180 ... إلخ، كل هذه المرادفات لا تعني بالضرورة نفس المعنى و عليه و لإزالة الإبهام نعود إلى المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل المنعقد سنة 1993 الذي كان هدفه تفكيك مفهوم القطاع غير الرسمي من صورته المتعلقة بالمخالفة القانونية وسريته التي كان من خلالها يشق طريقه إلى الممارسة، كل هذا يجبرنا بالعودة إلى المناقشات التمهيدية للمؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 1987 و الذي حاول فيه ممثل دولة كينيا تفسير و تبيان تم البرهنة أن الأنشطة غير الرسمية التي يجري الحديث عنها لا يمكن اعتبارها كأنشطة سرية أو خفية داخل الدول النامية وإن كانت كذلك داخل الدول المتقدمة، مضيفاً ّنه في حالة الدول السائرة في طريق النمو لا يمكن الحديث عن اقتصاد السراديب، مما يعني الرفض الصريح لمصطلح moonlighting أو الممارسة على ضوء القمر وهو المصطلح المستخدم في الدول الرائدة، فالحجة المستخدمة أثنائها أن هذه الأنشطة في الدول المتخلفة تمارس عامة تحت ضوء الشمس in full sun معللا وجهة نظره باستخدام مصطلح swahili jue kali الذي يعني under the extreme sun و كلها مصطلحات تشير إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي بعيدا عن التستر و الاختباء تمارس بشكل عادي أمام نظر الدولة.[1]

[1] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي - دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مرجع سبق ذكره، ص ص: 125-126.

أيضا من بين الاجتهادات الأساسية لهذا المؤتمر اقتراح بدء العمل بإبعاد الفلاحة و الأنشطة الأولية من مجال القطاع غير الرسمي، على أن تتم معالجة هذه الأنشطة بشكل منفصل حتى تتوفر معلومات صحيحة ومقبولة ضمنيا عن القطاع غير الرسمي بعيدا عن المخاتلة و التضليل، كما اقترح خلال هذا المؤتمر إدراج الأنشطة الثانوية و تلك المتعددة في القطاع غير الرسمي مما يساعد في التذكير على أن هذا الأخير يوصف في العموم على أنه « جملة وحدات منتجة للسلع والخدمات الموجهة أساسا إلى خلق مناصب عمل وعوائد بالرغم من الضعف الذي يسوده من حيث تقسيم العمل و رأس المال وغياب علاقات العمل خاصة أثناء اكتساب طابع العمل لصفته الموسمية أو الظرفية »، بشكل مختصر حتى لا نبتعد عن محور دراستنا فإننا نقترح استخدام ثلاثة ألفاظ بعد تعريفها إشارة إلى ثلاثة أصناف من الاقتصاد غير الملاحظ كالاقتصاد غير القانوني، اقتصاد السراديب و القطاع غير الرسمي و هو ما يهمنا في تحليلنا و ذلك نظرا لشيوع استخدامها في كثير من الدراسات الأكاديمية:

أ- **الاقتصاد غير القانوني:** يمثل جملة أنشطة ممنوعة كتجارة المخدرات و التهريب، قد تكون هذه النشاطات غير ممنوعة إلا أنها تكون غير مصرح بها كإتمام الملابس الجاهزة و غير ذلك.

ب- **اقتصاد السراديب:** يخص أنشطة غير مشروعة، قد تكون مستترة كليا، أو جزء منها فقط و يعود هذا إلى عدة أسباب من بينها:

- التهرب الضريبي لتجنب بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة و ما شبه ذلك.
- الغش في المشاركات الاجتماعية بعدم التصريح بالمجموع الصحيح للعاملين.
- انتهاك بعض مقاييس العمل كالأجر الأدنى و عدد ساعات العمل .... إلخ، و عدم امتلاك السجل التجاري.

ت- **القطاع غير الرسمي:** كما كل التحاليل و الدراسات و إن إختلفت فإنها تجتمع حول خيوط القطاع غير الرسمي الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة، لذلك فهو يعد محطة إنتظار وملجأ للبطالين و المؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة و مفتقرة إلى الخبرة و هي تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة و قد تكون منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات و التجارة اللذان يعدان محط إهتمام الجميع لأنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي و قد يصل الفارق إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى، وهذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي عكس ما ورد في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الإفريقي السابع:« أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم ».[1]

[1] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي - دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مرجع سبق ذكره، ص ص: 126-127.

أما فيما يخص تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فقد حدده بالإضافة إلى ما سبق بثلاثة خصائص:

أ- أنها وظيفة غير مصرحة.

ب- أنها لا تستفيد من الإنتساب لصندوق الضمان الإجتماعي.

ت- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.

أما التعريف الإحصائي المقدم في المؤتمر الرابع عشر لإحصائي العمل الذي إعتبر القطاع غير الرسمي «مجموعة وحدات إنتاجية تشكل عنصرا في صلب نظام المحاسبة الوطنية للقطاع المؤسساتي العائلي في شكل مؤسسات فردية ». فالقطاع غير الرسمي إذا يحتوي على مؤسسات ذات حساب خاص كما أن أنشطته غير معدة بهذف التهرب الجبائي أو التملص من دفع المشاركات الإجتماعية، مؤسسات يقول عنها الاقتصادي "CHARMES" في أحد تعريفاته: « بأنها مؤسسات فردية تكون فيها الأصول و النفقات ومختلف الإلتزامات صعبة الفصل عن العائلات و ممتلكاتها »، فهو يميز في ذلك بين القطاع غير الرسمي المحصور أي المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الحرفية أو التجارة التقليدية ... إلخ، و القطاع غير الرسمي غير محدد الموضع (العمل بالمنازل ... إلخ)، من هنا يمكن إستنتاج تعريف للقطاع غير الرسمي نقول فيه أينما كان مكان العمل، و مهما كانت أهمية القيم المنقولة و مدة النشاط و طبيعة ممارسته، بشكل أساسي أو ثانوي فإن القطاع غير الرسمي يعرف كقطاع محتو على:

أ- مؤسسات غير رسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص و حتى المؤسسات غير المسجلة و الذين بإمكانهم توظيف عمال غير معوضين بأجور ظرفية أو موسمية متفق عليها لأسباب مهنية.

ب- مؤسسات الموظفين غير الرسميين الذين بإمكانهم توظيف أجير أو عدة أجراء بشكل دائم و الذين يشبعون ميزة واحدة أو جملة منها:

- حجم المنشأة أو المؤسسة الصغير نسبة إلى عدد العمال الناشطين بها.

- عدم تسجيل المؤسسة أو الأجراء ... إلخ.

في حين يقترح عددا من المختصين تصنيفات خاصة بهم بالنسبة للنشاطات غير الرسمية، و بشكل عام فإننا نهتم بذكر ثلاثة تصنيفات رئيسية تجتمع حول محور القطاع غير الرسمي:[1]

أ- الصنف الأول يخص ما دون القطاع المتعلق بالمؤسسات الجزئية الصغيرة و التي تمثل احدى العناصر الديناميكية القوية التي ترتبط في الأصل بالقطاع المهيكل من حيث المداولة وأغلبية هذه المؤسسات تعد مستقلة و ممونة للأسواق ضئيلة المداخل.

[1] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي - دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127-129.

ب- الصنف الثاني يخص ما دون القطاع le sous secteur المتعلق بالمؤسسات العائلية بحيث أن أغلب النشاطات تستلزم يد عاملة نسائية مقابل أجور بخسة.

ت- الصنف الثالث يخص ما دون القطاع الخاص بالخدمات المستقلة كعمليات البيع السريع و هي تحتاج إلى عمال باليوم يحدث هذا دون اشتراط كفاءات أو مهارات، و يبقى هذا النوع من النشاطات يشكل الحصة الكبيرة من القطاع غير الرسمي.

و أمام صعوبة المحاصرة بكل المقاييس السوسيو - إجتماعية و بالخصوص حجم و وضعية هذه الوحدات أمام القانون فإن المحاسبة الوطنية الجزائرية و كذلك الديوان الوطني للإحصاء يعتمدون جملة من المعايير سهلة القياس، تسهل من تحديد الناشيطين بالقطاع غير الرسمي كإعتماد معدل غير المساهمين و عدد المؤمنين الإجتماعيين غير الأجراء و أيضا عدد الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة. و حسب تقرير كينيا يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي **(BIT)** و دعمته منظمة العمل الدولية **(OIT)** إلى سنة 1972، و قد تمت صياغته على أساس نتائج و تحقيق أنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 "J.K.HART": يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا تميز بالخصائص التالية:

أ- سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود.

ب- الملكية العائلية للمؤسسة، و كذا الاعتماد على الموارد المحلية الخاصة.

ت- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج.

ث- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى 10 عمال).

ج- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.

ح- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن).

بالإضافة إلى هذه المعايير السبعة التي اعتمدها المكتب الدولي للعمل في تعريف القطاع غير الرسمي وضع ثلاث اتجاهات أخرى تحدد و تعرف النشاط غير الرسمي حسب وجهة نظر مختلف الباحثين كالتالي:

أ- **من وجهة نظر الباحثين الإحصائيين:** يعرفونه على أنه كل نشاط لا يمكن قياسه إحصائيا، أو لا يدخل في الإحصائيات الرسمية للدولة.

ب- **من وجهة نظر القانون و التشريع:** هو كل نشاط يمارس بصيغة خفية و خارج عن الإطار القانوني في ممارسته (عدم احترام القانون).[1]

[1] بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 12.

ت- **من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين:** هو كل نشاط وجد لسد النقص الموجود في القطاع الرسمي والذي عجز على توفيره مثل: توفير مناصب عمل، مدا خيل جيدة .. إلخ.

و قد ظهر النقاش مباشرة بعد تقرير كينيا سنة 1972 فظهرت أول وجهتي نظر مختلفتين لتحليل القطاع غير الرسمي ما بين الاقتصادي "K.Hart" و المكتب الدولي للعمل "**BIT**" ونلخص ذلك فيما يلي:

أ- بالنسبة لـ "K.Hart" فقد طرح مشكل الدخل أو العائد غير الرسمي كدخل إضافي و مكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي و ذلك أمام مشكل التضخم و ضعف المداخيل و بالتالي فقد أشار "K.Hart" هنا إلى التحليل على مستوى العائلات.

ب- من جهة أخرى فإن المكتب الدولي للعمل عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يظم مجموع وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص و المعايير خاصة التقنية منها، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير نشاط هذه الوحدات. و بالتالي فقد أشار **BIT** هنا إلى التحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية أي المؤسسة.

إذا لاحظنا هذين الإتجاهين في التحليل فسنجد أنهما قد استعملا فيما بعد كمصطلحين كبيرين لتحليل وقياس الإقتصاد غير الرسمي، و إذا تتبعنا الدراسات التي أقيمت فيما بعد فإننا سوف نجد الإتجاهين.

أ- فالإتجاه الأول (الذي يعتمد في تحليله على العائلات) يربط في تحليله ما بين ثلاث عناصر أساسية وهي: العمل غير الرسمي، الدخل و الفقر، حيث أن الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر رسمي و دخل ذو مصدر غير رسمي.

ب- أما الإتجاه الثاني (الذي يعتمد في تحليله على الوحدة الإنتاجية) تتمثل إيجابياته في سلبيات الإتجاه الأول، و قد إعتمدت معظم الحكومات و المؤسسات العالمية هذا المنهج بهذف قياس النشاطات غير الرسمية و درجة مساهمتها في **PIB**، كذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية غير الرسمية و ما بين المؤسسات الرسمية.

و حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل **(CIST)** يعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهذف خلق مناصب عمل ومداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات، تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

أ- ضعف مستوى التنظيم.

ب- عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال و العمل كعامل للإنتاج.

ت- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي و العلاقات العائلية و الإجتماعية.

ت- إقتصاد سلع ضعيف.

[1] بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-14.

أ- **المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل (CIST14):** إنعقد المؤتمر سنة 1987 و قد عرف القطاع غير الرسمي:« على أنه مجموعة من النشاطات الصغيرة و المستقلة تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلون على دخل أو لا (في حالة مؤسسة عائلية)، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم إقتصادي صغير، تكنولوجيا ضعيفة و لكنها تعمل بهذف توفير مناصب عمل و مداخيل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات. كما أن عمل هذه المؤسسات يكون دون تصديق من طرف السلطات والجهات المعنية و الرسمية، كما تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلتزم إحترام التشريعات الخاصة ».

ب- **المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل (CIST 15):** أنعقد هذا المؤتمر سنة 1993، و خرج بتوصيات أهمها الإعتماد على تعريف دولي شامل للقطاع غير الرسمي حسب مستويين:

- على المستوى الإحصائي: يعتبر مكتب العمل الدولي القطاع غير الرسمي:« كمجمل وحدات الإنتاج التي تشكل عاملا ضمن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة **(SCN93)** للقطاع المؤسساتي للأسر بإعتبارها مؤسسات فردية ».

- على المستوى العملي: تتميز هذه المعايير بالخصائص الإقتصادية و الإجتماعية الآتية:« فهي وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي أو إلى إنشاء وظائف عائلية و البحث عن فرص لتحقيق المداخيل و هي ذات تنظيم ضعيف و تعمل على نطاق ضيق و بشكل مميز مع ضعف أو إنعدام التقسيم بين العمل و رأسمال بإعتبارهما عوامل إنتاج إن علاقات العمل إن وجدت، تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت و العلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية و الإجتماعية بدل أن تقوم على إتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات طبق للأصول الواجبة ».

إقترح المؤتمر الدولي تعريفا آخر للقطاع غير الرسمي:« يعتبر القطاع غير الرسمي كقطاع تابع أو ثانوي للقطاع المؤسساتي للعائلات و المعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة، بمعنى أن مؤسسات القطاع غير الرسمي معرفة كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات، بالإعتماد على نظام المحاسبة للأمم المتحدة لـ 1993 فإن هذه المؤسسات الفردية قد عرفت كوحدات إنتاجية غير مفصلة عن العائلة ككل أو عضو من العائلة و الذي يقصد به مالك المؤسسة، و لا تحتوي هذه الوحدات على نظام محاسبي كامل الذي يسمح بالتمييز بصفة واضحة ما بين نشاطات الإنتاج التي تقوم بها المؤسسة و بين النشاطات التي يقوم بها مالك المؤسسة ». كما يعرف على أنه: « وحدة إقتصادية التي لا تلتزم جزئيا أو كليا بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها حتى يمكن وصف نشاطها بالرسمية ».[1]

[1] مسعودي مليكة، فعالية نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي لإنتقاء السياسة الإقتصادية التوازنية في سياق الاقتصاد الرسمي، دراسات، 2012، مجلة دورية محكمة، العدد: 17، جامعة عمار ثليجي، الجزائر "الأغواط"، ص: 213.

في القطاع المؤسساتي للعائلات القطاع غير الرسمي يضم:

أ- **المؤسسات غير الرسمية للأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص:** هي عبارة عن مؤسسات فردية تابعة لأفراد يعتبرون عمال و مالكين للمؤسسة في نفس الوقت و يقومون بتسييرها بمفردهم أو بالتضامن مع عائلات أخرى، كما يمكن أن تستعين بعمال خارج العائلة بصفة موسمية و ليس بصفة دائمة.

ب- **مؤسسات لأرباب عمل غير رسميين:** هي عبارة عن مؤسسات فردية مملوكة و مسيرة من طرف أصحاب العمل و هم من عائلة واحدة أو بالتضامن مع أفراد من عائلات أخرى و الذين يقومون بتوظيف عمال بصفة دائمة.

يمكن تعريف المؤسسات المستخدمين غير الرسميين من خلال معيارين:

- حجم الوحدات الإنتاجية: إن المعيار الذي تعتمد عليه أغلب الهيئات الإحصائية بدول العالم في تحديد النشاطات غير الرسمية هو معيار حجم نشاط المؤسسة، حيث أنه طبقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل فإن العدد الأقصى للعمال بالمؤسسة التي تنشط بالقطاع غير الرسمي هو (10) عمال، هذه الوحدات الإنتاجية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: مستقلة- من عاملين إلى خمسة عمال- من 6 إلى 10 عمال.

- عدم احترام القانون: يمكن رسم معالم القطاع غير الرسمي باعتماد معيار عدم إحترام القانون، إذ أن وحدات الإنتاج غير الرسمية هي تلك التي لا تحترم القانون (ممارسة المؤسسة نشاطات غير مشروعة).

و قد عرف المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي بالجزائر النشاط غير الرسمي على أنه عبارة عن عمليات الإنتاج و تبادل الخيرات و الخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والإجتماعية و التي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات و المحاسبة.

إضافة إلى ما ذكر ظهرت عدة تعاريف من طرف عدة باحثين فيما يخص القطاع غير الرسمي أهمها:

أ- يرى "Vito Tanzi" أن القطاع غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة عنها للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية.

ب- و يتفق "EDGARL FEIGE" مع "Tanzi" في تعريفه للقطاع غير الرسمي حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.[1]

يعتبر القطاع غير رسمي قديم النشأة و حسب الأستاذ "أحمد هني" فإن: « القطاع غير الرسمي ينحصر على جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عليها ».[2]

[1] بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-17.

[2] غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 76.

و يعرف على أنه:« مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل و السريع، التهرب من الضرائب و من المراقبة، مما يؤدي إلى إقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات و رفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي ».[1]

و يعود أول استعمال لهذه التسمية القطاع غير الرسمي (Secteur informel) للأنتروبولوجي **كايث هارت (Keith Hart, 1973)** و قد تم استعمالها لأول مرة باللغة الانجليزية (informel sector) ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية (secteur informel)، و هذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث قدم هارت تقريرا (تقرير كينيا)، أين استعمل تسمية "القطاع غير الرسمي" وهذا من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة، و بين الأعمال التي ترتكز على الأجر. بينما يرجع بعض الباحثين أقدمية أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات تحت شكل آخر هو "القطاع غير المنظم"، و الذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية. و تجدر الإشارة كذلك إلى نموذجي لويس **(Louis, 1954)** و هيرشمان **(Hirshmam, 1958)** اللذان كانا يريان بأن الاقتصاد المتطور ماهو إلا نمو لقطاع حديث و الذي يهذف إلى امتصاص العمل النابع من القطاع التقليدي.

في بداية الأمر، اعتبر المكتب الدولي للعمل **(BIT)** بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تحدد وفق سبعة معايير كما يلي:[2]

أ- سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي (غياب الحواجز عند الدخول في هذا القطاع).

ب- استعمال الموارد المحلية.

ت- ملكية عائلية للمؤسسة.

ث- استعمال تكنولوجيا تقليدية، يغلب عليها طابع اليد العاملة.

ج- الأسواق تكون تنافسية و بدون قواعد و قوانين.

ح- اللجوء إلى تكنولوجيا مكيفة تمتاز بحركة كبيرة من العمل.

---

[1] عقبة نصيره، مجدولين دهينة، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشارآة في الملتقى: المداخل القياسية لتحديد تشكيلة القطاع غير الرسمي على مجالات النشاط الاقتصادي، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري، الآثار و طرق المواجهة، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص: 02.

[2] قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس و السنغال -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: "الاقتصاد المالي"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2010-2009، ص ص: 11-12.

خ- مجال الأنشطة في هذا القطاع محصور.

و بعد بضعة سنوات، أدخل على مفهوم القطاع غير الرسمي عدة اعتبارات أخرى كحجم الأنشطة الممارسة فيه، وعلاقاتها مع السلطات العمومية، هيكلها التنظيمي، رقم أعمالها، ... إلخ.

و يعرف على أنه: « عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية الاجتماعية و الضريبية، بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية ».

«هو مجموعة الأنشطة التي تفلت للسياسة الاقتصادية، الاجتماعية، و بطبيعة الحال لكل قوانين الدولة».

« الإنتاج في القطاع غير الرسمي يتمثل في الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غير المنظمة تنتمي إلى القطاع المنزلي، و تكون غير مسجلة قانونيا ».

و حسب مضمون اقتصاد التنمية لدى نيوكينيزيين **(Néo-keynésienne)** فإن ديناميكية القطاع غير الرسمي تعود إلى مفهومين أساسيين هما:

- يعود سبب العجز في هيكلة خلق الشغل إلى عدم التوافق بين عرض العمل في المدن (زيادة نمو الديمغرافي، الهجرة نحو المدن، ... إلخ)، و الطلب عليه من قبل المؤسسات (التصنيع الناقص).
- عدم القدرة على تغطية نفقات الإنتاج الخاصة بالقوى العاملة و ذلك راجع لمعدل الأجر المطبق من قبل المؤسسات الخاصة و العمومية. هذا الفارق يتم عن طريق عوائد إضافية غير رسمية.

و بشكل عام، فإن القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة و هذا حسب البلد، و حسب المنطقة داخل نفس البلد و حتى المكان داخل نفس المدينة، و يشمل في العادة مختلف أنواع المؤسسات. فأنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة، و إعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من أنشطة تتميز برأسمال ضعيف و تذر عوائد قليلة و لا تحتاج إلى مهارات عالية. نوع آخر من هذه الأنشطة يحتاج إلى كمية معتبرة من عوامل الاستثمار.

كما نجد شكل آخر من أنشطة القطاع غير الرسمي، يغلب عليه الطابع التقليدي كالصناعات الحرفية، أو في مجال الخدمات. و تجدر الإشارة للقول بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تمارس بصفة خاصة من طرف أفراد يعملون لحساباتهم الخاصة، و هذا إما بشكل فردي أو بمساعدة عدد من الأفراد الذين ينتمون عادة إلى نفس عائلة صاحب المهنة. هناك فرق بين مفهوم القطاع غير الرسمي و الاقتصاد المخفي أو التحتي، فأنشطة القطاع غير الرسمي لا تمارس بالضرورة بقصد التملص من دفع الضريبة و الاشتراكات الاجتماعية، أو بغرض مخالفة القوانين سواء المتعلقة بالعمل أو بالإدارة.[1]

[1] Lautier Bruno, l’économie informelle dans le tiers monde, Paris: édition la découverte, 1994.

يمكن أيضا تعريف القطاع غير الرسمي حسب ما اقترح سنة **1993** في الملتقى الدولي الخامس عشر لإحصائيي العمل **(CIST):**« إن القطاع غير الرسمي لا يمس فقط شريحة الأجراء أي الأجراء الموظفون من قبل مؤسسات غير رسمية ».

و حسب نظام المحاسبة الوطنية، فإن القطاع غير الرسمي يحدد بالرجوع إلى وحدات الإنتاج المؤسساتي التي تتميز بـ:[1]

أ- ضعف مستوى التنظيم و إستعمال وسائل الإنتاج البدائية.

ب- عدم الفصل بين العمل، رأسمال و علاقات العمل القائمة أساسا على مناصب التشغيل العرضية أو على صلات القرابة الشخصية أو الاجتماعية بدلا من العقود الرسمية.

و من أجل توضيح الفرق بين مختلف أنواع القطاع غير الرسمي، إستعملنا المخطط التالي:

الشكل (03): الإقتصاد غير الرسمي

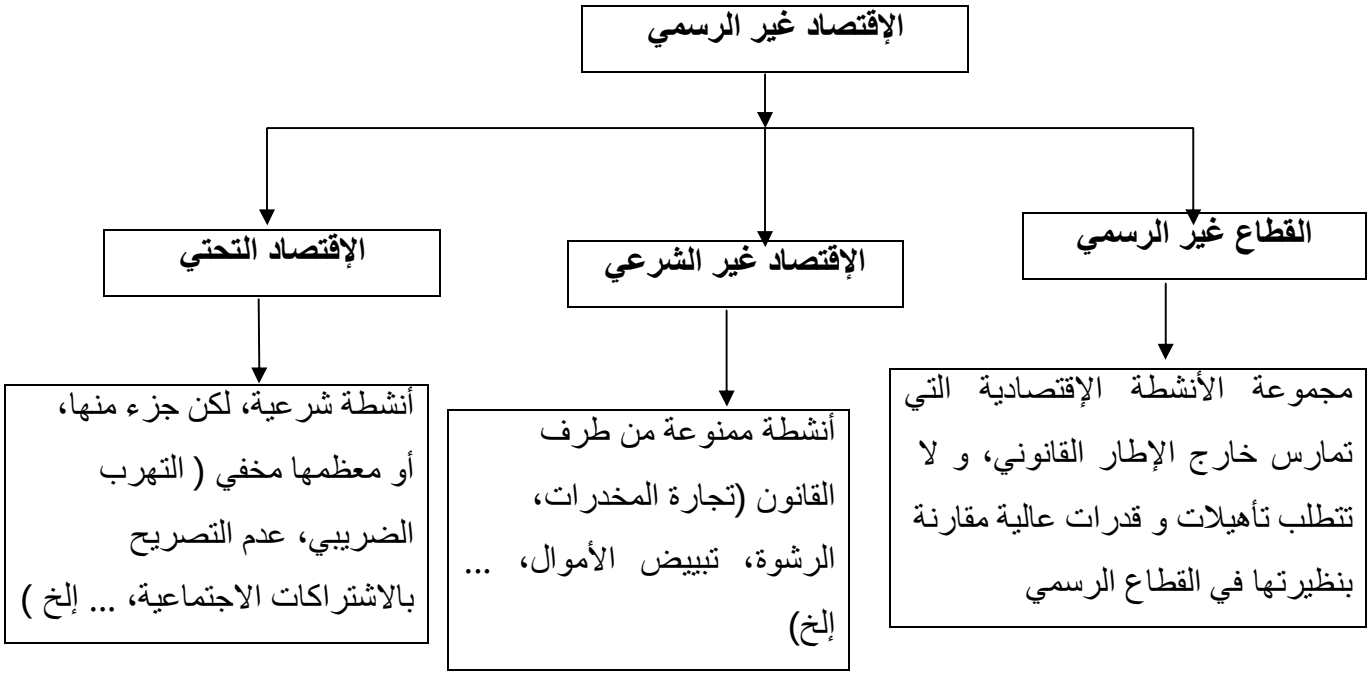

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس و السنغال)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: "الاقتصاد المالي"، جامعة منتوري "قسنطيمة"، 2009-2010، ص: 17.

و يبقى أن الهدف من كل ذلك هو خلق مناصب شغل و الحصول على عائد.[2]

[1] Lautier Bruno, op. ct, p p: 14-17.

[2] بونوة شعيب، عطار عبد الحفيظ، تعريف و تقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر من خلال الإحصائيات و الأبحاث الميدانية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، 2002، مارس، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، العدد: 01، ص: 186.

ثانيا: نشأة القطاع غير الرسمي:

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات لا لحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي و الدولة في حد ذاتها، حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم، لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، و بين الأفراد من ناحية ثانية. و بعد تنامي المجتمعات و كثرة الخلافات بين الأفراد، و عليه أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم و يحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة. و هنا ظهرت الدولة كحل إداري و تشريعي نشأت بالإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخليهم لفائدتها، و بعدد تعدد وظائفها و تزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية، و هذا عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة، و ذلك إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، و أن أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاطا غير قانوني يعاقب عليه القانون.[1]

ثالثا: نظريات القطاع غير الرسمي (النماذج المحللة للقطاع غير الرسمي):

بعد المهمة التي قام بها المكتب الدولي للعمل **BIT** حول التشغيل و التي عرفت بتقرير كينيا الشهير لسنة 1972 بدأ الاهتمام الأكاديمي بما عرف بالقطاع غير الرسمي، و ظهرت عدة دراسات ميدانية في مختلف دول العالم (دول نامية و متقدمة)، و اختلفت وجهات النظر حول الدفاع لوجود هذه النشاطات فظهرت عدة مقاربات و آراء لمختلف الاقتصاديين و الباحثين.

1- المذهب التدخلي (interrentionniste):

يقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات غير الرسمية، حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، و الغش الضريبي. كذلك عن طريق تهريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف. و تنطلق هذه النظرية من كون ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة هي التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية.[2]

[1] بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 02-03.

[2] Makabu Ma Nkenda Thimotée, MBA Martin, et autres, Le Secteur informel en milieu urbain en République Démocratique du Congo: Performances, insertion, perspectives. Principaux résultats de la phase 2 de l'enquête 1-2-3 2004-2005, développement Institutions & Analyses de Long Terme (DIAL), Paris, 2007, p: 14.

2- المذهب الحر (الليبرالي):

على عكس المذهب الأول، يقوم هذا المذهب على تشجيع النشاطات غير الرسمية. تنطلق هذه النظرية من كون الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلا تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، و ليس فقط في الميدان الجبائي إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية و ثقل القوانين.

كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات المجتمع وبالخصوص الطبقات المحرومة، و هذا ما يدفع للعمل خارج القانون.

3- نموذج "Lewis" (1954):

أشار "Lewis" في نموذجه إلى انتقال فائض اليد العاملة من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي متطور (من قطاع ريفي إلى قطاع حضاري).

إن نموذج "Lewis" (نموذج قاعدي) هو أحد أشهر النماذج الأولى لنظرية النمو، و التي ترتكز على التحول الهيكلي "structural transfort" و قد ظهرت على يد "Wabel lauréate" و " w.Arthur Lewis" في منتصف الخمسينات (1950)، ثم طورت من قبل "John fei" و"Gustav Ranis".

و تطور هذا النموذج ليصبح النظرية العامة لتطور فائض العمل في بلدان العالم الثالث (surplus - labor third world) خلال الفترة الممتدة بين 1960 و بداية السبعينات، حيث لاقى هذا النموذج عدة تأييد من الاقتصاديين.

4- نموذج "Todaro" (1969):

ترى فكرة هذا النموذج في البداية على أن الهجرة هي بالدرجة الأولى ظاهرة اقتصادية باعتبارها نابعة عن رغبة عقلانية للأفراد و نموذج "Todaro" يتضمن أن الهجرة تحدث كإجراء تابع بسبب الفوارق ما بين الريف و العمران إزاء عامل الدخل المتوقع أكثر من الدخل الخالي. و ذلك أن الأشخاص المهاجرين ينتظرون من هجرتهم فرص العمل اختيار بين القطاعين الريفي و المتمدن و ذلك حسب ما يرونه من مصلحة فيما يخص الدخل، فهم يختارون القطاع الذي يلبي لهم أكثر دخل.

5- نموذج "Lopez Mazumdar" (1970):

ينطلق هذا النموذج من فكرة "البحث عن عمل بالقطاع غير الرسمي إذا لم يكن بالامكان الحصول على عمل بالقطاع الرسمي"، و لقد انطلق "Lopez" من نموذج النزوح الريفي إلى المدن (نموذج Todaro 1969).[1]

[1] Graz Jean-Christophe, qui gouverne? le forum de davos et le pouvoir informel des clubs d’élites transnationales, CAIRN. INFO, 2003, Paris, vol.1, p p: 78-81.

و بموجب هذه الفكرة فإن الشخص الذي يقطن بالمدينة، و الذي يبحث عن عمل بالقطاع الرسمي، يلجأ آليا إلى العمل بالقطاع غير الرسمي في حال فشله في إيجاد عمل بالقطاع الرسمي.

6- نموذج "Lopez" لعام 1976:

ينطلق نموذج Lopez 1976 من كون الأشخاص النازحين من المناطق الريفية إلى المدن يكونون أمام ثلاث احتمالات:

- العمل بالقطاع الحديث.
- العمل بالقطاع غير الرسمي الحضري.
- الاستسلام للبطالة بالمدينة.

إن "Lopez" يكون قد حقق تطورا ملحوظا في المفاهيم، من خلال إقراره بوجود بطالة موازية مع العمل بالقطاع غير الرسمي الحضري.

لقد ادخل "Lopez" 1975 القطاع غير الرسمي في نموذجه و ذلك عن طريق معالجة ظاهرة النزوح الريفي في شقين:

أ- **المهجرون المؤقتين (موسميين):** الذين يعملون في قطاع غير رسمي و ليس لهم أية متطلبات.

ب- **المهاجرين المستقرين:** الذين يبحثون على عمل في القطاع غير رسمي و القابلين مؤقتا للبطالة المفتوحة.

7- القطاع غير الرسمي حسب تقرير كينيا:

ظهر مفهوم القطاع غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة أقيمت في كينيا و نشرت من طرف **(BIT)** سنة 1972، لا يزال المفهوم إلى يومنا هذا يحاط بأهمية كبيرة بعد الدراسات الشهيرة في مختلف البلدان.

لقد كان تقرير كينيا بمثابة الركيزة الأساسية لبداية التحدث عن مفهوم القطاع غير الرسمي، إذ يرى أن أكبر كتلة من العمال البطالين يمارسون نشاطات متعددة تمكنهم من العيش في ظروف صعبة.

إن رواد تقرير كينيا قاموا بمعاينة طبيعة النشاطات الممارسة في أغلب الأوقات من نفس الأشخاص بالإضافة إلى هذا فقد قام التقرير بإبراز علاقة العمال غير الرسميين مع باقي الاقتصاد الوطني على أساس مساهمتهم بسلع و خدمات في القطاع الرسمي.

في البداية قام "k . Hart" بتحليل ظاهرة القطاع غير الرسمي نتيجة للفرق الموجود بين ضعف مستوى الأجر الحقيقي و ارتفاع النفقات الضرورية للبقاء على قيد الحياة.[1]

[1] Lomme Roland, la réforme des transports publics urbains à l'épreuve de l'intégration du secteur informel, CAIRN. INFO, 2004, Paris, N^0 210, p p: 75-79.

و قد قامت منظمة العمل الدولية **(BIT)** و معهد PREALE فيما بعد باعتماد نظرة أخرى، و تحليل ظاهرة القطاع غير الرسمي كنتيجة حتمية لفائض اليد العاملة، و لم تكن هذه المقاربة بالموازات مع المقاربة السابقة. بل أزالتها نهائيا (أي مقاربة "k . Hart" 1970) و التي تعتمد على الحصول على الأجر الإضافي.[1]

خلال عشرية السبعينات تم الانتقال من مفهوم الهامشية (marginalité) إلى مفهوم القطاع غير الرسمي و أخذه كمرجع مفاهيمي للتعبير على النشاطات الهامشية إن تقرير كينيا جاء بتصورين للقطاع غير الرسمي، التصور الأول يتمثل في جمع النشاطات الهامشية و الباعة المتجولين و التصور الثاني يتمثل في أنشطة الإنتاج الصغيرة و الخدمات و التجارة ذات رأس مال صغير. و قد تضاعفت الدراسات تبعا لهذين التصورين مما نتج عنه عدم ظهور واضح للظاهرة. كذلك فإن عدم ملائمة المفاهيم و صغر حجم العينات جعلت النتائج غير معبرة عن الواقع.

8- نموذج "Fields" 1975:

يعتبر نموذج "Fields" نموذجا قاعديا لدراسة القطاع غير الرسمي و هذا لما عرف من تطور في المفاهيم و قد وضع "Fields"، من خلال نموذجه لعام 1975 الخصائص الأساسية للقطاع غير الرسمي وهي كالتالي:

أ- سهولة الالتحاق بالنشاط.

ب- القدرة على البحث عن عمل آخر بمناسبة ممارسة عمل بالقطاع غير الرسمي، إذ أن العمال بالقطاع غير الرسمي الحضري لهم حظوظ في إيجاد عمل بالقطاع الرسمي.

ت- إمكانية النجاح في البحث عن عمل بالقطاع الحديث، و أن العمال بالقطاع غير الرسمي الحديث، لديهم حظوظ وفيرة في إيجاد عمل في القطاع الرسمي أكثر من العمال بالقطاع التقليدي (الفلاحة).

9- نموذج "Fields" 1990:

انطلق "Fields" عام 1990 من فرضية استنتجها من بعض الدراسات الأنتربولوجية على أعقاب الدراسات النوعية التي قام بها بكوستاريكا و اندونيسيا، و هذا بعد الانتقادات التي وجهت لنموذجه عام 1945 حيث خلص إلى النتائج التالية:[2]

أ- تعدد النشاطات داخل القطاع الرسمي.

---

[1] Armelle Choplin, le foncier urbain en Afrique: entre informel et rationnel, l'exemple de Nouakchott (mauritanie), CAIRN. INFO, 2006, France, N^0 647, p p: 71-73.

[2] عطار عبد الحفيظ، القطاع غير الرسمي من خلال العمل غير الرسمي - دراسة العمل المنزلي نموذجا -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الثقافة الشعبية، التخصص: "أنتروبولوجيا"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2000-2001، ص: 56.

ب- المشاركة الإرادية في النشاطات غير الرسمية، بل إن الالتحاق بها صعب.

3- وجود علاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي لسوق العمل.

10- مقاربات أمريكا اللاتينية:

إن التطور الملاحظ لتعريف القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية يتمثل في أخذ أشكال الإنتاج كوحدة للتحليل، هذا أعطى تجديدا لمفاهيم تقرير كينيا، و لكن بدراسة أعمق من ذلك:

إن نمط الإنتاج مرتبط بمستوى تطور الإنتاج و كذلك بالعلاقات الاجتماعية، على عكس هذا فإن الإنتاج في القطاع غير الرسمي يعتمد على ضعف مستوى التنمية لمكانزمات الإنتاج التي تعتمد في حد ذاتها على رأس مال صغير، و تكنولوجيا ضعيفة و بسيطة، يد عاملة بصفة كبيرة. هذه هي المقاربة التي أخذت موضوع الدراسة الهامشية في أمريكا اللاتينية (Quijano 1974) و (Nun 1969,Cordo 1971) أين اعتمدت على عنصر السكان كموضوع للجدل و المناقشة.

في أمريكا اللاتينية كانت جذور القطاع غير الرسمي واضحة و حاضرة من خلال اليد العاملة المهاجرة من المدن الريفية نحو المدينة و التي لم تستطع الحصول على عمل في القطاع الرسمي (العصري) فإن غالبية السكان كان عليها ممارسة نشاطات غير رسمية للبقاء على قيد الحياة و ضمان مداخيل معيشية.

و إن عدم استطاعة القطاع الرسمي على امتصاص كل اليد العاملة المعروضة يمكن تحليله كما جاء به "Prébisch" و الذي سماه بنظام المركز و المحيط (centre et préphéric) نظام يوضح أن التفاوت في العلاقات الدولية و كذلك التطور التقني و التكنولوجي له دور رئيسي في الطلب على اليد العاملة.

و ظاهرة القطاع غير الرسمي موجودة في محيط هيكلي مختلف أين معدل النمو الديمغرافي في تزايد مستمر. و يتميز بتركز الموارد بشكل كبير أكثر من أي وقت مضى. بعض الباحثين مثل: "Souza1980" قاموا بتحليل عميق فيما يخص الاختلاف ما بين أنماط الإنتاج في القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي بالنسبة لـ "Souza" علاقات الإنتاج داخل المؤسسة مختلفة و الطموح الاقتصادي للمنتج غير الرسمي مختلف عن الطموح الاقتصادي للمنتج الرسمي، حيث أن المنتج غير الرسمي لا يبحث على تعظيم ربحه. وبما أن نمط الإنتاج الرسمي هو المسيطر في مختلف النشاطات فإن الإنتاج غير الرسمي يضم النشاطات التي لم يمسها التطور من جانب القطاع الرسمي (أي وجود نشاطات محتكرة من طرف القطاع غير الرسمي بسبب عدم تنميتها لا غير).[1]

[1] Morange Marianne, la persistance du logement locatif informel dans les villes d'Afrique du Sud, CAIRN. INFO, 2003, France, N^0 25, p p: 59-61.

و من ههنا كانت اللارسمية في أمريكا اللاتينية (informalité) محل دراسة خلال منتصف السبعينات و كان الجدل القائم حول تعريف ظاهرة القطاع غير الرسمي و السياسات المعالجة لها، و أهم التحاليل المقدمة حولها كانت من طرف البرنامج الجهوي للعمل لأمريكا اللاتينية الكراييب (Prealc) للمنظمة الدولية للعمل **(OIT)** حيث عرف القطاع غير الرسمي حسب ثلاث مقاربات يمكن توضيحها كما يلي:

أ- **المقاربة الهيكلية- النيوماركسية Structuraliste- Neo marxiste:** تعتبر هذه المقارنة العمل الرسمي خاصية هيكلية للنظام الرأسمالي و تعتمد على عنصري اللاشرعية في تعريف ظاهرة القطاع غير الرسمي، أبرز المفكرين لهذه المقارنة هم: "Alejandro Portes" و "Manuel Castels" حيث و حسب رأيهم فإن اللارسمية خاصية لا تخص اقتصاد دول العالم الثالث فقط بل حتى الدول المتقدمة.

ب- **المقاربة الازدواجية (Dualiste):** جاء بهذه المقاربة مركز (PREALC) و أهم المفكرين لها هم: "Victor Tokman" و "Souza Paulo" حيث حسب رأيهم فإن القطاع غير الرسمي يحتوي على التشغيل غير الكامل أي فائض العمال الذين لم يتقبلهم القطاع الرسمي أو لم يجدوا عملا في القطاع الحديث و ذلك راجع إلى عنصر سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي على عكسه في القطاع الرسمي خاصة من ناحية التعليم و تكوين رأسمال إذا تعتبر هذه المقاربة فائض اليد العاملة يمتصه القطاع غير الرسمي.

ت- **المقاربة الشرعية (Légaliste-Neolibrale):** أشهر مفكري هذه المقاربة هو " Hernando de Soto"، حيث يعتبر أن اللارسمية بشكل واسع هي كل النشاطات التي لا تحترم القانون و متابعة من طرف مختلف مصالح الدولة و يرجع العمل على هامش القانون إلى الضغط الجبائي الكبير.

تعتبر النظرة النيوليبرالية وحدة لتحليل كل النشاطات الاجتماعية عكس مركز (Prealc) الذي يعتمد على المؤسسات المنتجة و عكس المقاربة الهيكلية التي تعتمد على النشاطات المنتجة فقط.

و يعبر "De Soto" عن هذه الفكرة بكون حجم الدولة و تشريعاتها يمثلان عائقا أمام نمو و تطور أي نشاط اقتصادي ليتم في إطار رسمي و نرى الاقتصاد الرسمي يفلت من هذه العراقيل و التعقيدات لأنه اقتصاد مرن (Flexible) تتمثل في أهمية الاقتراحات التي خلص إليها حيث يقترح التخفيض من معدلات الضرائب، تبسيط و تنسيق التشريعات و التنظيمات و إن هذا لا يعني إلغاؤها كما يجب أيضا العمل على إزالة البيروقراطية و يؤكد "De Soto" أن المعيار الوحيد لتعريف «القانون الجيد» هو أن يكون جيد للمؤسسات.[1]

[1] Marianne Morange, op. ct, p p: 59-61.

في النهاية يجب الإشارة أن بساطة السياسات و العمليات التنظيمية و اللوائح القانونية من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف التشريع و لكن ذلك لا يكون له الأثر الكبير على مداخيل نشاط القطاع غير الرسمي لأن ذلك لا يغير شيئا من الأسباب الاقتصادية التي تحدد وجود هذه النشاطات غير الرسمية و هي: وجود فائض في اليد العاملة، صعوبة الالتحاق بالأسواق و الالتحاق بموارد الإنتاج (difficultés d'accès).

11- مقاربة نظام المحاسبة الوطنية (SCN 1993):

نظرا لتعدد المفاهيم و مصطلحات الاقتصاد غير الرسمي، اعتمدت الوحدة الأوروبية مفهوم جديد للدلالة على مختلف النشاطات و لقياس حجم **PIB** هو مصطلح « الاقتصاد غير ملاحظ » (غير مرئي)، و قد استعمل هذا المفهوم في نظام المحاسبة الوطنية **(SCN 1993)** و هو يضم أربعة أنشطة لا تدخل تحت رقابة مصالح الدولة (مصلحة الضرائب، ضمان اجتماعي) و هي كالآتي:

أ- **الإنتاج الخفي production souterraine:** عرف نظام المحاسبة الوطنية **(SCN 1993)** الإنتاج الخفي على أنه مجموعة النشاطات الإنتاجية الشرعية و لكن مقنعة (dissimulées) عن مصالح الدولة (مصلحة الضرائب، الضمان الاجتماعي) و ذلك للأسباب التالية:

- عدم دفع الضرائب على الدخل أو على القيمة المضافة أو ضرائب أخرى.
- عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية.
- التهرب من بعض اللوائح القانونية مثل الحد الأدنى للأجر، عدد ساعات العمل القصوى الحماية الصحية للعمال .... إلخ.
- من أجل التهرب من بعض الإجراءات الإدارية (التهرب من الاستجوابات الإحصائية و ملئ الاستمارات ... إلخ).

يجب الإشارة إلى أن هذا التعريف غير مطبق بصفة كاملة (لا يأخذ بغين الاعتبار 100%) بمعنى آخر يمكن وصف هذه المعايير بمفاهيم أخرى غير النشاطات الخفية.

هناك بعض الإشكال فيما يخص هذا التعريف، حيث يعتبر أن النشاطات الخفية هي فقط نشاطات إنتاجية في حين أن هناك نشاطات غير إنتاجية خفية (نقدية).

و يمكن حصر نشاطات الاقتصاد الخفي في ما يلي:

الغش الضريبي (fraude fiscal): و نقصد به المداخيل غيرا لمصرح بها كليا أو جزئيا من أجل التهرب من الجباية (المباشرة أو غير المباشرة).[1]

[1] Guichaoua Yvan, solidarité professionnelle et partage des risques parmi les travailleurs informels (une étude de cas à Abidjan), CAIRN. INFO, 2007, France, N^0 43, p p: 197-199.

تجارة الحقائب (commerce de navette): و نعني بها الأشخاص الذين يشترون السلع من الخارج بغرض بيعها في الأسواق المحلية أو في المحلات الصغيرة داخل البلد. عادة ما تكون هذه السلع غير مصرح بها جزئيا بهدف عدم دفع رسوم الاستيراد، يعتبر هذا النشاط ذو أهمية كبيرة في عدد من دول الانتقال في أوربا و آسيا.

مشتريات الاستعمال الخاص (transfrontaliers): نقصد بها النشاطات المتعلقة بشراء سلع من الخارج من قبل الفرد لوحده للحصول على أقل رسوم و استعمال هذه السلع لاستهلاكه الخاص، (عدم دفع رسوم التصدير). إذا كانت هذه السلع لا تظهر في الصادرات أو الواردات أو الاثنين معا، فإن هذا سوف يؤثر سلبا على إحصائيات التجارة الخارجية. مثلا إذا لم تظهر في الواردات فإن **PIB** للبلد المستورد يكون أكثر تقديرا و إذا لم تظهر في الصادرات فإن **PIB** للبلد المصدر يكون أقل تقديرا إذا كان هذا التقدير من جانب الاستهلاك.

المقايضة (le troc): هي عملية تبادل السلع أو الخدمات أو الأصول (عدم استعمال النقد) حسب مفهوم **(1993 SCN)** المقايضة هي عملية نقدية و قيمة التبادل يجب أن تكون مقدرة. واقعيا عمليات المقايضة الصغيرة الحجم لا تأخذ بعين الاعتبار من طرف المصالح الجبائية و مركز الإحصاءات.

هروب رؤوس الأموال (fuit de capitaux): حسب "Walley, Abalkim" فإن هروب الأموال يمكن أن يعرف بتحويل الأصول بالعملة الوطنية إلى أصول بالعملة الأجنبية في نفس البلد أو خارجه بعيدا عن إطار المعاملات العادية.

يمكن تحويل الأصول بعدة طرق من بينها التحويل نحو الخارج للأصول المالية بالعملة الصعبة.

- تراكم العملة الصعبة في الخارج بدون أرباح.
- مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية بهدف تجنب آثار التضخم.

ب- **الإنتاج غير الشرعي (production illicite ou illégale):** يرى **(1993 SCN)** أن النشاطات غير شرعية يجب أن تكون ضمن نظام المحاسبة الوطنية رغم وجود صعوبة في جمع معلومات خاصة بهذه الأنشطة. و قد عرف SCN الأنشطة غير الشرعية على أنها أنشطة ممنوعة قانونيا، أو تلك الأنشطة المشروعة و الممارسة من طرف أشخاص غير مرخص لهم بذلك، و تختلف تعاريف النشاط غير الشرعي من بلد إلى آخر فما يمكن اعتباره نشاط غير شرعي في بلدنا لا يعتبر نشاط غير شرعي في بلد آخر.[1]

[1] Rubi Tihana, « je me débrouille » l'économie informelle et le chômage en Croatie, CAIRN. INFO, 2013, France, vol. 43, p p: 220-221.

كما أنه لا يمكن وضع حد فاصل بين النشاطات الخفية و النشاطات غير شرعية بشكل دقيق في تقديرات **PIB**.

و يمكن تقسيم النشاطات غير شرعية حسب "Blads" 1983 كما يلي:

- إنتاج خيرات أو خدمات اقتصادية، حيث يكون البيع و التوزيع أو الاستهلاك ممنوعا بحكم القانون مثل: التهريب بالجملة و التجزئة كالسجائر و السلاح و الخمر و المواد الغذائية و الأشخاص.
- كل النشاطات الإنتاجية المشروعة و التي تصبح مشروعة عندما يمارسها أشخاص غير مرخص لهم بذلك مثل: ممارسة مهنة الطب بدون ترخيص، تنظيم ألعاب للحصول على أموال، إنتاج الخمر بدون ترخيص، الصيد و نزع الأشجار بدون رخصة، إنتاج و بيع السلع المقلدة كالساعات و أي سلع أخرى تباع تحت اسم ماركة مستعارة، إعادة إنتاج غير مصرح للأعمال الفنية الأصيلة كالأقراص المضغوطة **(CD)**.

ت- **الإنتاج غير الرسمي production informel:** تمثل النشاطات غير الرسمية في أغلب الأحيان السلع و الخدمات أين يكون الإنتاج و التوزيع شرعيين عكس النشاطات غير الشرعية. و لقد عرف **(CIST 15)** القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات تنتج سلع و خدمات من أجل خلق مناصب عمل و مداخيل للأشخاص المعنيين، هذه الوحدات تتميز بمستوى ضعيف من التنظيم، سلم عمليات صغير و محدود، قلة أو انعدام التسيير ما بين رأسمال و العمل كعامل إنتاج، علاقات العمل إن وجدت مرتكزة أساسا على العمل الموسمي، علاقات عمل عائلية أو اجتماعية عوض علاقات تعتمد على عقود العمل.

إن القطاع غير الرسمي يمثل قسما مهما من الاقتصاد خاصة على مستوى سوق العمل في عدد من الدول خاصة الاقتصاديات النامية و يلعب دورا مهما في خلق مناصب الشغل و تكوين مدا خيل في البلدان التي تحتوي على نمو ديمغرافي كبير، يلعب القطاع غير رسمي دورا مهما في امتصاص اليد العاملة خاصة في المناطق العمرانية (العصرية).

العمل في القطاع غير الرسمي هو إستراتيجية رئيسية للعيش خاصة في الدول التي لا تعرف حماية اجتماعية مثل الضمان على البطالة، و ضعف أجور التقاعد لتغطية تكاليف الحياة.

هناك ثلاث معايير لتعريف القطاع غير الرسمي معتمدة من طرف **(CIST 15)** و هي:[1]

- الهيكل القانوني للمؤسسة.
- الملكية القانونية.
- نوع المحاسبة المستعملة.

[1] Steck Jean-Fabien, la rue africaine, territoire de l'informel?, CAIRN. INFO, 2007-2006, France, N^0 66-67, p p: 76-78.

ث- **إنتاج العائلات لحاجاتها الخاصة:** السلع و الخدمات المنتجة من طرف العائلات لاستخداماتها الخاصة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج الداخلي في عدد من الدول و هي تحتوي على:

- السلع المنتجة من طرف العائلات للاستعمال النهائي، كذلك سلع منتجة للاستهلاك النهائي و تكوين رأسمال ثابت لحسابها الخاصة.

- خدمات السكن يستفيد منها ملاك هذه المساكن.

- خدمات منزلية مأجورة بمعنى آخر عمل أشخاص المنازل الذين يتقاضون أجر على هذه الخدمات. ويمكن تمييز نوعين من النشاطات:

الإنتاج الذاتي و العمل المنزلي: و يتعلق الأمر بنشاط غير مادي يتم داخل الوحدة العائلية و أن القيم المنتجة من طرف العائلة موجهة للاستهلاك الذاتي مما أن العمل المبذول لا يمثل سوى جزء من الوقت الكلي المتاح للعائلة كلما كانت العائلة أكبر كلما كان الوقت المبذول أقل. الإنتاج الذاتي و العمل المنزلي يتميز بالإضافة إلى كونه يمارس من طرف العائلة داخل المنزل بأنه يتم دون مقابل.

التعاون و التطوع (entraide et bénévolat): يمثل التعاون و التطوع شكلا خاصا من أسباب النشاط الإقتصادي غير عادي نظرا لكونه يقوم بتوزيع خيرات أو خدمات إقتصادية من دون مقابل نقدي وغالبا ماتكون نشاطات التعاون و التطوع على علاقات قرابة أو جوار و يمكن أن تتعداها ما عند المسلمين بالنسبة للتعاون (الصدقة، الزكاة). كما يمكن أن يقوم التعاون على مبدأ المعاملة بالمثل حتى و إن كانت المعاملة بالمثل لا تتم في نفس الوقت و مثال ذلك المساعدات التي تتم داخل العائلة الواحدة.

المطلب الثاني: أسباب و مجالات و معايير القطاع غير الرسمي

هناك عدة أسباب عملت على نشوء القطاع غير الرسمي، كما أن له ثلاث قطاعات ينشط فيها. و لتحديد هذا القطاع و ضع الباحثون المهتمون به مجموعة من المعايير.

أولا: أسباب انتشار القطاع غير الرسمي:

يمكن حصر أهم العوامل و الأسباب المؤدية إلى نمو حجم القطاع غير الرسمي فيما يلي:

1- ثقل الضرائب و النفقات الاجتماعية:

يعتبران من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي حيث أنه كلما كان الفارق كبير بين تكلفة اليد العاملة و العائد أو المداخيل أو الربح الصافي بعد طرح الضرائب كلما أدى ذلك إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي سواء بالتهرب الضريبي أو بممارسة نشاطات أخرى غير رسمية.[1]

[1] Barrault Lorenzo, former de bons représentants. les apprentissages militants formels et informels au sein d'une association de parents d'élèves, CAIRN. INFO, 2014, France, vol. 47, p p: 100-101.

و يؤدي ارتفاع العبئ الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة إلى تحويل بعض الأنشطة إلى القطاع غير الرسمي، تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة و بالتالي لا تدفع ضرائب. و يتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو القطاع غير الرسمي. إلا أن أهمية و درجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على القطاع غير الرسمي؟

إن خفض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على القطاع غير الرسمي، ذلك أن المتعاملين في القطاع غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفرا، و بالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقة ودفع الضريبة المطلوبة، و لكن يمكن التخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى القطاع غير الرسمي.

2- القوانين و التنظيمات العمومية (règlementations publiques):

تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد أحد أسباب ظهور القطاع غير الرسمي، حيث يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن القطاع غير الرسمي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب هذه القيود و القوانين و التنظيمات العمومية و التي تعرقل قيام نشاط اقتصادي.

و تفرض هذه النظم و القيود إما بهذف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد و ضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي. و إذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة و نظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة. كما قد تهدف هذه النظم إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة، و هو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة من هذه السلع و الخدمات، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصا بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع إلى دخول القطاع غير الرسمي و العمل بأجر أقل أو الإنتاج بسعر أقل دون تحمل الاستثمارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.[1]

[1] براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه، مظاهره، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "نقود و مالية"،جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 18.

إن عامل التنظيمات و اللوائح القانونية التي تفرضها السلطات العمومية من شأنها رفع تكاليف اليد العاملة لمؤسسات القطاع الرسمي، و لذلك يلجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى تحميل معظم التكاليف على العمال مما يدفع بهم للعمل في القطاع غير الرسمي ليس كقطاع بديل و لكن لزيادة مداخليهم تعويضا لعبئ التكاليف التي فرضت عليهم. و قد أظهرت عدة دراسات أقيمت في مختلف الدول أنه كلما كانت التنظيمات العمومية كبيرة و معقدة كلما كان حجم القطاع غير الرسمي كبير.

إن التنظيمات الخاصة بسوق العمل يؤثر بصورة كبيرة على حجم التكاليف لأصحاب المؤسسات من جهة و على حركة اليد العاملة من جهة أخرى، و بالتالي فإنه بتحليل و معالجة الإطار التشريعي والمؤسساتي للدول نجد أن هناك ثلاث أنواع من التشريعات و القوانين التنظيمية العامة و هي:

أ- التنظيمات التجارية أو الاقتصادية التي تحكم و تنظم إنشاء و استغلال المؤسسات.

ب- قوانين حق الملكية التي تسمح باستغلال الأصول و تحويلها إلى عناصر إنتاج.

ت- التشريعات الخاصة بالعمل و التي تحكم علاقات العمل (حقوق العمال، حماية العمال ... إلخ).

عند وجود تشريعات و قوانين معقدة فإن هذا يشجع تحويل النشاطات الاقتصادية إلى القطاع غير الرسمي هذا من جهة، و من جهة أخرى على وجود نشاط غير رسمي في القطاع الرسمي و يقصد بذلك تفشي ظاهرة الرشوة من أجل تسهيل تخفيض تكاليف التعاملات سواء من ناحية الوقت أو السعر تسهيل عملية الحصول على قرض ... إلخ. يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن تبسيط التشريعات و القوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي لا يعني إلغاؤها نهائيا و إنما تحديد هذه الإجراءات الروتينية و القوانين المعقدة وتسهيل التعاملات الخاصة بها مما يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي.

3- تحقيق النمو الاقتصادي و خلق مناصب عمل:

خلال السنوات الأخيرة هناك بعض الدول لم تحقق نمو اقتصادي أو كان نمو بمعدل ضعيف على عكس دول أخرى و التي حققت معدلات نمو كبيرة جدا من خلال حجم الاستثمارات الكبيرة، و لكنه عبارة عن نمو بدون خلق مناصب عمل، و في كلا الحالتين فإن عدد مناصب العمل المعروضة أقر بكثير من عدد مناصب العمل المطلوبة (عرض العمل أقل من الطلب على العمل)، مما أدى إلى البحث على مناصب عمل في القطاع غير الرسمي.[1]

[1] لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر (دراسة حالة - ولاية تيارت -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه، التخصص: "تسيير المالية العامة"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012، ص: 66.

بهدف تحقيق النمو الاقتصادي لجأت معظم الدول النامية إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على النشاط الاقتصادي لهذه الدول. و أصبحت هذه الشركات تقوم بالاستثمار في مجال الصناعة و التجارة بصفة خاصة مما أدى إلى إهمال قطاع الزراعة و الذي يضم بدوره أكبر نسبة من اليد العاملة قي هذه الدول، و عليه فإن هذه الشركات توظف اليد العاملة المؤهلة فقط.

4- دور المشروعات الصغيرة:

يعتبر القطاع غير الرسمي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة و من المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية.

و لهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة. لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

و يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيرا نسبيا.

5- البنية الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية:

هناك جملة أخرى من العوامل التي تساعد على زيادة رقعة القطاع غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي و المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية. مما لاشك فيه أن السياسات الاستقرار و التعديل الهيكلي (كسنوات الثمانيات و التسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر ... إلخ، كل هذا ساهم في زيادة و توسيع القطاع غير الرسمي.

و كما هو معلوم أن سياسات التعديل الهيكلي قد فرضت من طرف الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) حيث أنها لم تترك أي خيار للدول النامية، و لذلك أصبح هدف هذه المنظمات في السنوات الأخيرة هو محاربة الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية. إضافة إلى أثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة القطاع غير الرسمي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم القطاع غير الرسمي.[1]

[1] بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

6- أثر الفقر على زيادة حجم القطاع غير الرسمي:

من أكبر المشاغل و المشاكل التي تواجه العالم خلال السنوات الأخيرة هي تفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير و نموها بمعدلات كبيرة. كون الفرد فقيرا لا يعني بالضرورة أنه في حالة بطالة، من الممكن أن يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه، و بالتالي فإن زيادة حدة الفقر تزيد من حجم القطاع غير الرسمي. حيث أظهرت مختلف الدراسات أن هناك علاقة قوية تربط الفقر بالقطاع غير الرسمي، و أن الدول الأكثر فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من القطاع غير الرسمي.

و لكن العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي ليست بهذه البساطة حيث أنها تشمل على عدة تعقيدات:

أ- من خلال الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل **BIT** في مؤتمره لسنة 2002، بين أن العمل في النشاطات غير الرسمية لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على دخل ضعيف، حيث هناك بعض المداخيل في القطاع غير الرسمي أكبر من مداخيل الأفراد ذوي كفاءات و مؤهلات و الذين يعملون في القطاع الرسمي.

ب- كون الفرد يعمل في قطاع رسمي لا يعني بالضرورة أنه في مأمن من ظاهرة الفقر، لأن معظم هؤلاء العمال (في المؤسسات و الوظيف العمومي، و القطاع العام) يحققون مداخيل غير كافية للابتعاد عن درجة الفقر خاصة في الدول النامية و التي هي في مرحلة الانتقال.

ت- إن هذه العلاقة في الغالب تؤدي إلى حلقة مفرغة فإذا كانت ظاهرة الفقر تفرض على الأشخاص العمل في القطاع غير الرسمي لزيادة الدخل و بالمقابل فإن هذا الدخل المحقق غير كافي مما يؤدي إلى العودة إلى ظاهرة الفقر من جديد.

الفقر ← العمل في قطاع غير رسمي ← تحقيق مداخيل ضعيفة ← الفقر.

ث- نجد أن العلاقة بين الفقر و العمل في القطاع غير الرسمي أقوى عند النساء مقارنة بالرجال إضافة إلى هذا فإن فئة النساء تعمل في قطاعات غير رسمية ذات مداخيل منخفضة.

7- أثر النمو الديموغرافي على القطاع غير الرسمي:

عند تحليل نمو القطاع غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديموغرافي في الدول النامية حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة و التي لم يستوعبها سوق العمل. كما نجد أن خلال السنوات الأخيرة تزايد حجم النساء العاملات بمعدل أكبر من حجم الرجال في كل مناطق العالم.[1]

[1] الحاج عرابة، قاشي خالد، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الخفي الظاهرة، الأسباب، الآثار و طرق العلاج (نظرة شمولية)، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص ص: 08-09.

هناك عامل مهم ساعد في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي و هو النزوح الريفي المتزايد نحو المدن حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن و الباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم، و بالتالي أصبح خلق قطاع غير رسمي ضرورة ملحة لاستوعاب هذا الفائض في اليد العاملة.

8- أثر العولمة على القطاع غير الرسمي:

تشير أغلب الدراسات إلى أن العولمة عامل مهم في زيادة حجم القطاع غير الرسمي في مختلف الدول كما أنه من المهم معرفة الطريقة التي توفر بها عمليات العولمة فرص العمل لمختلف العمال، و يمكن أن تكون مؤشرات ذلك إيجابية كما يمكن أن تكون سلبية و ذلك حسب السياسة الوطنية أو الدولية، لذلك لا يجب التمييز بين مختلف عمليات العولمة و التي يقصد بها المبادلات التجارية للسلع و الخدمات الاستثمار الخارجي المباشر، زيادة نفقات رؤوس الأموال، الانتشار السريع للتكنولوجيا هذا من جهة و ما بين الهجرة الدولية لليد العاملة من جهة أخرى.

هذه العمليات للعولمة صححت من المعطيات العالية الاقتصادية حيث فتحت أسواق أكثر و ألغت الحدود ما بينها، زادت من الاندماج العالمي و من حدة المنافسة. و من ايجابيات العولمة أنها خلقت فرص عمل جديدة بالنسبة للعمال و أسواق جديدة بالنسبة لأصحاب المؤسسات. كذلك فإن عملية الاستثمار الخارجي المباشر عندما يكون موجه لخلق مؤسسات و شركات جديدة فإن هذا يزيد من فرص العمل، و قد ارتفعت نسبة العمال النشطين في كثير من اقتصاديات العالم التي عرفت هذا النوع من الاستثمارات.

يكون القطاع غير الرسمي مرتبط بالعولمة غالبا في الدول النامية أين تكون هذه الدول خارج الإندماج الإقتصادي العالمي، بمعنى أخر أن هذه الدول لا تشارك في عمليات العولمة و الذي يمنعها من الاستفادة من مزايا المبادلات التجارية، الاستثمارات الأجنبية، انتشار التكنولوجيا ... إلخ.

و قد لخص الباحثين (F. Schneider) و (D. Enste) أهم أسباب ظهور و نمو قطاع غير الرسمي في المخطط التالي المتمثل في الشكل (04).[1]

[1] بن بريكة زهرة، كدودة عادل، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، الظاهرة، أشكاله، قياسه، أسبابه و معالجته، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص ص: 04-05.

الشكل (04): أسباب ظهور و نمو قطاع غير الرسمي

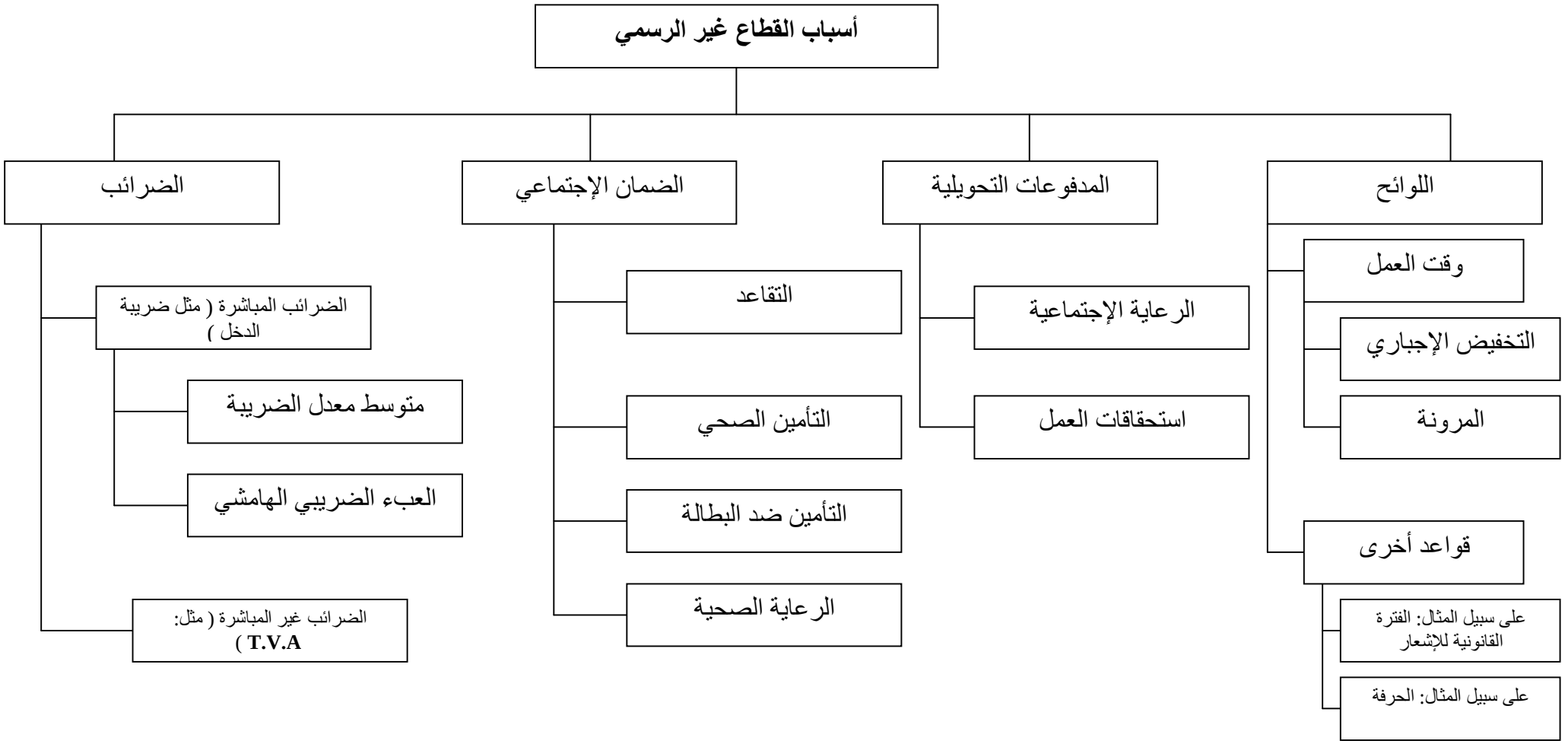

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص:26.

و كذلك من بين الأسباب المؤدية إلى ممارسة العمل غير الرسمي:

1- فشل معظم السياسات الهادفة إلى إعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية.

2- كثافة الإجراءات الإدارية و المماطلة في الموافقة إلى جانب التعسف و البيروقراطية.

3- قوانين الاستثمار و البيروقراطية، في هذا يضيف الاقتصادي: **"بونوة. ش"** قائلا أن: "غياب الإجراءات القانونية و المؤسساتية المتأقلمة مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني ساهمت في لعب الدور المحفز لامتداد القطاع غير الرسمي" خاصة النشاطات غير الرسمية التي لا تتوقف على تلك الممارسات الفردية أو الأسرية فالمسألة أكبر من ذلك و تتعداها لتشمل حتى خدمات المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمؤسسات الحرفية غير المسجلة في السجل التجاري، و تبرز هذه الأنشطة بشكل واضح في مجال البناء و الأشغال العامة، التجارة و الخدمات مما يتسبب في خلق مرونة كبيرة ما بين طبيعة الشغل و عدم استقرار هذا الأخير.

مما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور القطاع غير الرسمي إضافة إلى عاملي خلق مناصب شغل و مداخيل، و تغطية العجز الذي يعاني منه القطاع الرسمي، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا. لماذا القطاع غير الرسمي في تزايد مستمر؟

إن الدول التي تتمتع بمعدلات ضرائب منخفضة و قوانين أقل تعقيدا و بعيدة عن البيروقراطية التي تعرقل قيام نشاط اقتصادي هي في الغالب تتمتع بضعف حجم ظاهرة القطاع غير الرسمي.

ثانيا: مجالات القطاع غير الرسمي:

نجد الاقتصاد غير الرسمي ينتشر في ثلاثة قطاعات اقتصادية و هي:[1]

1- القطاع الفلاحي.

2- قطاع خدمات، كالخدمات المنزلية، الحرف المهنية مثل البناء التصليح، الدروس الخصوصية.

3- القطاع التجاري، إذ تتمثل الأنشطة التجارية غير الرسمية في التجار المتجولون، و التجارة الإلكترونية.

ثالثا: معايير القطاع غير الرسمي:

يكون النشاط غير رسميا حسب مكتب العمل الدولي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة التالية:[2]

أ- سهولة ممارسة النشاط غير الرسمي بالنظر إلى غياب الحواجز عند الدخول.

ب- استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، غياب القرض المؤسساتي).

[1] بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[2] برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاديات المالية و البنوك"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 11.

ت- الملكية العائلية للمؤسسة.

ث- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى 10 عمال).

ج- استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة (التوليفة ذات الكثافة العليا للعمل).

ح- التكوين و التأهيل متحصل عليه خارج النظام الرسمي للتكوين أي خارج النظام المدرسي.

خ- الأسواق حرة و تنافسية و غير منظمة.

و واصل الباحثين المهتمين بالموضوع، وضع معايير لتحديد القطاع غير الرسمي، كل باحث حسب ميدان تخصصه، و أهدافه و متطلباته الحالية و المستقبلية. **فكيث هارت** "Keith Hart" أكد على معيار اللاشرعية، في حين ركز **مازودار** "Mazumdar" على معيار انعدام الحماية الاجتماعية، و ويكس "Weeks" على معيار تنافسية الأسواق.

و اقترح برونو لوتيي "Bruno Lautier" جملة من المعايير لتحديد القطاع غير الرسمي، و هي كالآتي:[1]

أ- التشغيل في وحدات صغيرة الحجم أي أقل من 5 أو 10 عمال.

ب- غياب تنظيم حكومي يسير النشاط.

ت- مشاركة أفراد عائلة صاحب المؤسسة في نشاط الوحدة.

ث- أوقات و أيام العمل أقل جمودا (مرنة).

ج- عدم استعمال الكهرباء أو استعمالها استعمالا ضعيفا.

ح- عدم اللجوء لمصادر الإقراض الرسمية.

خ- في أغلب الأحيان يكون البيع مباشرة للمستهلك.

د- المستوى الضعيف و المتدني للتكوين و التعليم لأفراد الوحدة الإنتاجية.

ذ- غياب التجهيزات المتطورة.

ر- غياب نظام توحيد النمط للمنتجات و غياب رخص الإنتاج.

ز- بيع السلع في السوق الموازية.

س- تحضير المواد الغذائية دون مراعاة الشروط الصحية؛

ش- الأسعار المنخفضة للسلع و الخدمات.

ص- اللجوء للموارد المحلية.

ض- ضعف حواجز الدخول و ممارسة النشاط.

ط- غياب التنظيم في الأسواق.

[1] برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

ظ- ضعف الإنتاجية.

ع- غياب الحماية الإجتماعية.

غ- الأجر منخفض عن الأجر الأدنى المحدد قانونا.

ف- عدم استقرار المداخيل.

غير أن تحقيق جميع هذه المعايير في آن واحد صعب، و تبقى هذه المعايير نسبية تختلف من بلد لآخر.

و هذه المعايير تبقى غير كافية لتحديد الأنشطة غير الرسمية لأنها استثنت الأنشطة غير المشروعة.[1]

المطلب الثالث: خصائص و تصنيفات القطاع غير الرسمي

للقطاع غير الرسمي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن القطاع الرسمي كعدم الترخيص بالنشاط. ولقد صنف المختصون القطاع غير الرسمي إلى عدة تصنيفات.

أولا: خصائص القطاع غير الرسمي:

بالإستناد على مختلف التعاريف لظاهرة القطاع غير الرسمي يمكن إستخلاص خصائص هذا الأخير:

أ- **خاصية المشروعية و غير المشروعية:** لا يفرق الأعوان الفاعلين في الدائرة غير الرسمية بين ما هو مشروع و ما هو غير مشروع فقد يتم الإتجار في سلع مسروقة أو مخدرات أو تهريب و هي عبارة عن نشاطات غير مشروعة بقوة القانون. إلا أن القطاع غير الرسمي قد يمس أيضا نشاطات مشروعة كالأعمال الحرة غير مبلغ عنها لإدارة الضرائب أو القيام بأعمال تجارية دون سجل تجاري.

ب- **خاصية السرية:** بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية النشاط يضاف كل نشاط إنتاجي لسلع أو خدمات أو نشاط مالي غير مصرح به للجهات الوصية في الدولة ضمن دائرة القطاع غير الرسمي.

ت- **خاصية اللانظامية:** و نقصد بهذه الخاصية خروج هذا النوع من النشاطات عن اللوائح و القوانين المعمول بها في القطر الإقتصادي التي تنشط به مما يجعل حقوق و واجبات العاملين بهذا القطاع غير محددة و غير واضحة و خالية من أي نوع من أنواع الحماية الإجتماعية.

ث- خاصية الشمولية: و نقصد بهذه الخاصية وجود هذا النوع من القطاع في كافة الدول بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها حتى و إن وجد اختلاف في نسبة هذا القطاع بالنسبة لإجمالي الناتج القومي.[2]

---

[1] برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] رمضاني محمد، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشاركة: عرض أهم التجارب العالمية المستوعبة و المدمجة الاقتصاد غير رسمي، مداخلة بعنوان: التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناجح، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص: 07.

و الجدول التالي يوضح نسبة القطاع غير الرسمي في مجموع بلدان العالم مصنفة حسب درجة تقدمها:

الجدول (08): نسبة القطاع غير الرسمي إلى إجمالي الناتج القومي لفئات الدول

مجموع البلدان	نسبة القطاع غير رسمي من الناتج القومي %
البلدان النامية	%44 - %35
بلدان التحول الإقتصادي	%30 - %21
بلدان منظمة التعاون و التنمية	%16 - %14

المصدر: رمضاني محمد، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشاركة: عرض أهم التجارب العالمية المستوعبة و المدمجة الاقتصاد غير رسمي، مداخلة بعنوان: التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناجح، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20-21 نوفمبر 2007، ص: 08.

بالإضافة إلى مميزات أخرى تتمثل فيما يلي:

أ- يقوم على عدم الترخيص بالنشاط.

ب- عدم دفع الضرائب و المساهمات الاجتماعية لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

ت- انعدام احترام قوانين العمل، كالمحافظة على الأجور الدنيا، و ساعات العمل.

ث- يفتقر لمعايير الصحة و السلامة المهنية، و سهولة ممارسة النشاط الاقتصادي و سهولة الخروج منه.

أولا: تصنيفات القطاع غير الرسمي و أنواعه:

إن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست منعزلة عن المجتمع، رغم أن غالبيتها أنشطة تسير في قنوات بعيدة عن رقابة و تأثير الإدارة الاقتصادية للدولة، هذا لا يستلزم أن تكون أنشطته متجانسة بل هي مختلفة وتصنف إلى عدة تصنيفات.

1- تصنيفات الاقتصاد غير الرسمي حسب جملة من المعايير:

في إطار تعميق مفهوم و أبعاد القطاع غير الرسمي يمكن من منظور تحليلي الإشارة إلى أنواع القطاع غير الرسمي و مختلف تصنيفاته.

أ- **القطاع غير الرسمي حسب خصائص السوق:** يمكن تقسيم الأنشطة غير الرسمية وفقا لهذا المعيار إلى:

- أنشطة غير رسمية سلعية (نقدية): هي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات، و يمكن تبادلها من خلال الأسواق و تستخدم النقود كوسيط للمبادلة و هذه السلع و الخدمات، قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

أنشطة مشروعة: تشمل جميع الأنشطة التي يسمح القانون بممارستها و تشمل إنتاج و بيع السلع و الخدمات و المحققة بعمل مأجور.[1]

[1] رمضاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 07-08.

و هي تأخذ الشكلين التاليين:

العمل الأسود: يعد العمل غير المصرح به أو العمل بالسوق السوداء من أشكال القطاع غير الرسمي الأكثر تعقيدا و يعرف على أنه:« مجموع النشاطات المشروعة في حد ذاتها، لكن تتم بصفة خفية عن التشريع المنظم لعلاقات العمل و الضمان الاجتماعي، و كذا التشريع الجبائي ».

و بالرغم من تنوع نشاطات العمل غير المصرح به، إلا أنها تتميز بميزة مشتركة، هي أنها نشاطات ذات إمكانات و رأس مال محدودين، كما لا تتطلب مكانا محددا لممارستها، و ترجع أسبابها إلى:

- الدخل العائلي المنخفض، و ثقل الأعباء الاجتماعية و الضريبية.
- صعوبة أو استحالة إيجاد عمل رسمي، و تنظيم أوقات العمل.
- العادات الخاصة ببعض النشاطات كالدروس الخصوصية و الأشغال المنزلية إلى غير ذلك من العاملين في الخفاء بصفة إرادية أو إجبارية في نشاطات مشروعة.

التهرب الجبائي: تعد ظاهرة التهرب الجبائي ظاهرة قديمة تعود أصولها إلى ظهور الأنظمة الضريبية وتعرف على أنها: « كل خرق متعمد أو غير متعمد للقانون الجبائي، و يتمثل في جميع التوليفات القانونية، المحاسبية أو الطرق المادية التي تهذف إلى الإفلات من دفع الضريبة ».

و التهرب الجبائي يطرح مفهومان رئيسيان لعدم الالتزام بالضريبة، أحدهما يؤكد على الجانب القانوني له، و الآخر يؤكد أثاره على توليد الدخل.

المفهوم الأول يميز بين تجنب الضريبة و التهرب منها، و تجنب الضريبة مشروع باستعمال التحفيزات الموجودة في القانون، أما التهرب فهو غير مشروع باستعمال الطرق التدليسية.

أما المفهوم الثاني فلا يؤكد الفوارق بين التهرب و التجنب، ذلك لأن لكليهما نفس الآثار الاقتصادية على إيرادات الدولة، و على دخل دافعي الضرائب بعد دفع الضريبة و على العدالة الضريبية، و يمكن أن يعتبر الاتفاق طريقان بديلان لمواجهة أسعار الضرائب المرتفعة و الاثنان متداخلان لأن التجنب الكبير و الشائع للضرائب يمكن أن يزيد من التهرب الضريبي.

فالتجنب الجبائي يتم دون مخالفة المكلف لأحكام التشريع الضريبي القائم، و ذلك باستعمال الثغرات الموجودة في القانون الجبائي أو تغيير المكلف لسلوكه، و هناك تجنب آخر ينظمه المشرع لتحقيق أهداف معينة. أما التهرب الجبائي أو الغش الجبائي فيعرفه "Lucien Mehl" بأنه:« مخالفة القانون الجبائي الهدف منه الإفلات من الضريبة، و تخفيض الوعاء الضريبي ».[1]

[1] Adair Philippe, l'économie informelle, France: éditions anthropos, 1984, p p: 30-32.

و يتحقق التهرب الجبائي حسب "Lucien Mehl" بتوفر عنصرين أساسين:

- العنصر المادي: يخص تخفيض أساس الاقتطاع الضريبي، فتوفر العنصر المادي أساسي لعملية التهرب على العكس لن يكون هناك تهرب إذا كانت قاعدة تأسيس الضريبة أقل من مبلغها الحقيقي نتيجة تطبيق الأحكام القانونية أو نتيجة الاتفاق مع إدارة الضرائب - التقدير الجزافي - على أساس معلومات صحيحة قدمها المكلف، ففعل الغش مجسد في العنصر المادي و المتمثل في الطرق التدليسية.

و بصفة عامة يتمثل العنصر المادي في:

- تركيب محاسبي مبني على مسك محاسبة غير قانونية و غير تامة.
- تعظيم التكاليف الموجهة لتنظيم حالة عسر المؤسسة.
- التقليل من رقم الأعمال و إيرادات المؤسسة.
- بيع و شراء بدون فواتير، مقبوضات و شيكات غير مسجلة محاسبيا و عمليات جرد غير صحيحة، التقليل من الضريبة و إخفاء النشاط و الممتلكات، و ممارسة نشاط غير مصرح به.

و من هذه العناصر نجد أن العنصر المادي مبني على التصريحات الكاذبة أو الامتناع عن التصريح.

- العنصر المعنوي: و هو توفر القصد في محاولة التهرب، فالعنصر المعنوي يحدد طبيعة المخالفة و ذلك سواء بالطابع الإرادي للسهو، الإخفاء أو عن طريق أهمية الإخفاء و تكراره، فهو كل فعل يرتكب بسوء نية لتفادي الخضوع للضريبة فكل خطأ أو تملص لا إرادي من طرف المكلف لا يعتبر غشا لأنه بحسن نية.

و يعتبر التشريع الجبائي الجزائري الركن المعنوي لازما إلى جانب الركن المادي باعتباره مخالفة للقانون الجبائي.

أنشطة غير مشروعة: تشمل جميع الأنشطة التي يحظر القانون ممارستها و هي أنشطة تتميز بالطبيعة الإجرامية.

- أنشطة غير رسمية غير سلعية (غير نقدية): هي تلك الأنشطة التي يتمخض عنها سلعا و خدمات حقيقية لكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، إذ تستهلك ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة، أو يتم تبادلها بأساليب غير رسمية باستخدام نظام المقايضة و هي تشمل:

العمل المنزلي: و يتمثل في مجموعة النشاطات غير المادية، التي تتم داخل الوحدة العائلية و قد عرفه "Xavier Greffe" بأنه: « ذلك العمل الذي يمكن أن يقوم به شخص آخر مقابل أجر »، إذن فالعمل المنزلي نشاط غير مأجور، لكن يمكن معرفة مقابله بإحلال شخص آخر للقيام به و هذا العمل مرهون بعوامل هي: دخل العائلة، الوقت، الصحة و غيرها.[1]

[1] Heertje Arnold, Barthelemy Philippe, l'économie souterraine, France: édition économica, sans année, p p: 32-33.

و هذه العوامل هي التي تبين درجة إحلال الإنتاج و الخدمات المنزلية بالخدمات السوقية، أي لجوء العائلة إلى السوق لتلبية النشاطات المنزلية، و يختلف العمل المنزلي عن العمل في المنزل، و الذي تعرفه المنظمة العالمية للعمل على أنه: « إنتاج سلعة أو تقديم خدمة لحساب موظف أو مستخدم ثان في إطار اتفاق يحدد بأن مكان العمل يكون في مكان يختاره العامل، غالبا ما يكون المنزل، و بدون مراقبة مباشرة من الموظف أو المستخدم الثاني ».

إذن فالعمل في المنزل هو العمل الذي يقوم به الشخص لحساب شخص آخر في منزله، كما يمكن أن يكون من أجل إنتاج سلع و بيعها في السوق و يستثنى منه إنتاج السلع و الخدمات الخاصة بالاستهلاك الشخصي أو العائلي.

الأعمال الخيرية: يعد التعاون و التطوع من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع، و هو يتخطى حدود الأسرة الواحدة، و هو شكل من أشكال النشاط الاقتصادي غير السلعي و يشمل الخدمات بين أفراد أسرتين، و ليس بين أفراد الأسرة الواحدة، كما هو الحال في العمل المنزلي، كما يشمل الخدمات بين الجيران و أفراد المجموعات السكنية بصفة عامة، و هذه النشاطات يحكمها مبدأ المعاملة بالمثل فهي بذلك قريبة من المبادلة في الجهد و المال، فعلى سبيل المثال يقوم فرد من الأسرة (أ) بإعطاء دروس خصوصية لفرد من الأسرة (ب) و بالمقابل يقوم فرد من العائلة (ب) بالاعتناء بأطفال العائلة (أ) في أوقات عملهم. و الشكل التالي لـ S. smith يلخص هذا التصنيف بالإضافة إلى النشاطات الرسمية.[1]

الشكل (05): تصنيف القطاع غير الرسمي حسب S. smith بالإضافة إلى النشاطات الرسمية

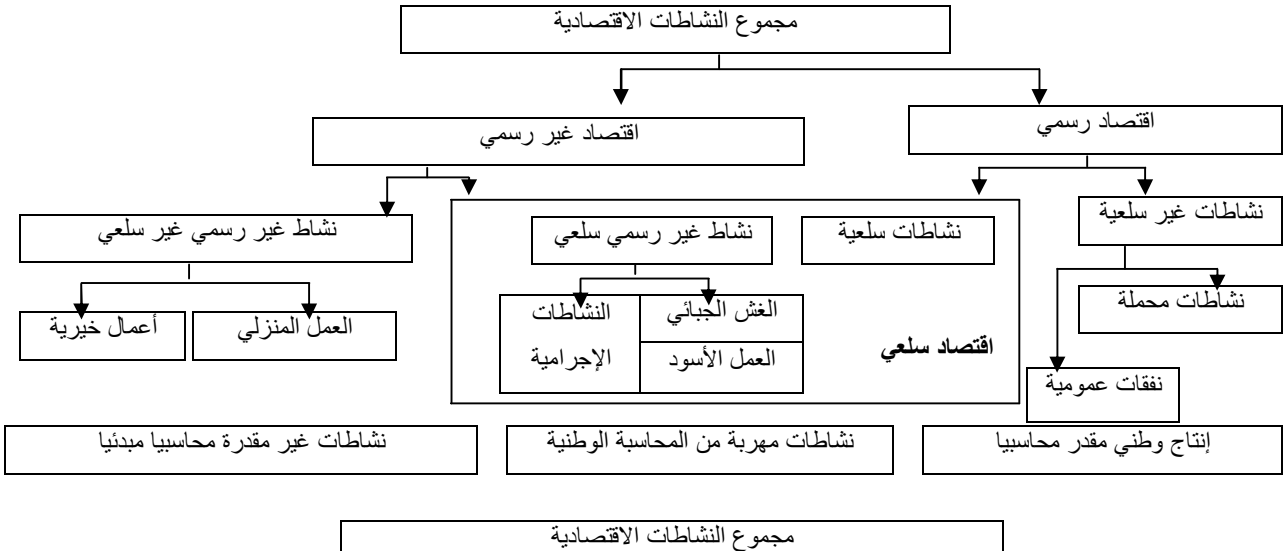

المصدر: برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 35.

[1] Heertje Arnold, Barthelemy Philippe, op. ct, p p: 34-35.

ب- **القطاع غير الرسمي حسب معيار المشروعية:** و هو معيار اجتماعي قانوني، مؤداه أن النظام القانوني للدولة يلعب دورا حيويا في توجيه النشاط الاقتصادي، و تبعا لذلك تصنف أنشطة القطاع غير الرسمي وفقا لخصائصها القانونية و يتم التصنيف على النحو التالي:

- قطاع غير رسمي أنشطته مشروعة: و هو يتكون من أنشطة اقتصادية مشروعة في حد ذاتها لكنها لا تظهر في الحسابات الوطنية و هي تنقسم بدورها إلى:

مجموعة الأعمال الإضافية: يحقق العمل لفترتين أو الجمع بين أكثر من وظيفة دخولا مكتسبة خارج العمل الأصلي للشخص، و يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الموظفين و العمال المهرة في أنشطة "سوق العمل غير الرسمية". و تدور اقتصاديات الجمع بين أكثر من وظيفة حول ما يسمى بمعدل الإحلال بين وقت الفراغ وبين الحصول على دخل إضافي من سوق العمل غير الرسمية. أما فيما يتعلق بسلوك الأفراد اتجاه تخصيص الوقت بين الوظيفة الأصلية و الوظيفة الثانوية، فإن ذلك يتوقف على عوامل أهمها:

- مدى ديمومة الوظيفة الثانوية.
- درجة التذبذب في متوسط الدخل من الوظيفة الثانوية.
- أهمية المكاسب الاجتماعية التي قد يفقدها الفرد من الوظيفة الأساسية كالعطل، ... إلخ.

مجموعة الإنتاج الشرعي غير المعلن: و هي أنشطة اقتصادية تنتج سلعا و خدمات مشروعة، يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية.

- الاقتصاد غير الرسمي أنشطته غير مشروعة: يتضمن هذا الصنف الأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات غير مشروعة قانونيا و اجتماعيا.

و يمكن توضيح هذا التصنيف من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل (06): تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب معيار المشروعية

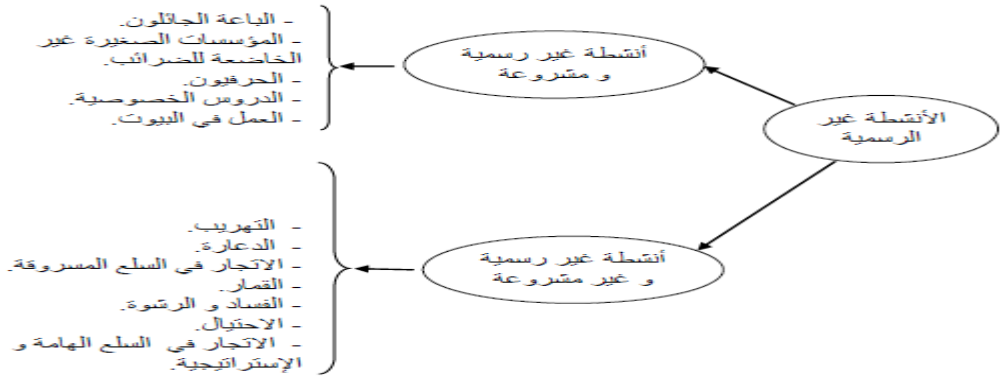

المصدر: إسماعيل قيره و آخرون، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2004، ص: 101.

[1] برحمون حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35-37.

ت- **القطاع غير الرسمي حسب معيار درجة التصريح:** إن القيام بأي نشاط يتطلب القيام بجملة من الإجراءات من بينها التصريح لدى الجهات المختصة و في حال عدم التصريح بهذا النشاط فإنه يدخل ضمن القطاع غير الرسمي، و ضمن هذا الاقتصاد نكون أمام حالتين من التصريح:

- عدم التصريح كليا.
- تصريح جزئي.

- القطاع غير الرسمي البحت: يتشكل من مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة، حيث ممارسة أي نشاط يستلزم التصريح، و في الجزائر يتطلب ممارسة أي نشاط القيام بالتصريحات التالية:

- التصريح الإداري (السجل التجاري، رخصة البلدية).
- التصريح الجبائي (التصريح بوجود النشاط لدى مصالح الضرائب).
- التصريح لدى الضمان الاجتماعي.

و عليه ممارسة أي نشاط دون الالتزام الكلي بجميع الإجراءات و التصريحات السابقة يعتبر مشاركة في الاقتصاد غير الرسمي البحت، و هذا الصنف من الاقتصاد غير الرسمي يضم الأنشطة الشرعية و غير الشرعية.

- القطاع غير الرسمي المصرح به جزئيا: هذا الصنف يضم النشاطات التي يتم التصريح بها لدى جهة معينة و عدم التصريح لدى جهة أخرى، و بالنسبة للجزائر يعتبر هذا النوع جد مهيمن على القطاع الخاص حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين، ويضم هذا النوع الغش الجبائي، الغش الجمركي، الغش الاجتماعي، و قد يكون الشخص سجل لدى جميع الجهات لكنه يتهرب من دفع جزء من التزاماته الجبائية، الجمركية، الاجتماعية.

ث- القطاع غير الرسمي للإنتاج و التوزيع: إن وجود قطاع غير رسمي مرتبط بوجود سوق ثانية، و هذه السوق تكون بجانب السوق الرسمية المنظمة إداريا، و يمكن أن تظهر بأحد الشكلين التاليين:

- الأولى تكون الأسعار فيها أعلى من أسعار السوق المنظمة إداريا.
- الثانية تكون الأسعار فيها أقل من أسعار السوق المنظمة إداريا.

في كلتا الحالتين الهذف الرئيسي من القطاع غير الرسمي تكوين دخل لا يخضع للضرائب و لا للقوانين و اللوائح المنظمة للاقتصاد، فهو طريقة لإعادة توزيع الدخول المنظمة من قبل السلطات العمومية. ففي ظل جمود الأسعار و ثبات العرض (احتكار أو حماية من طرف الدولة) في هذه الحالة تبرز ظاهرتين:[1]

- عرض غير رسمي: أي إنتاج غير رسمي للسلع و الخدمات المحتكرة عرضها من قبل الدولة، و هذا ينتج سوقا موازيا تعرض فيها المنتجات بسعر أقل من أسعار السوق الرسمية.

[1] Heertje Arnold, Barthelemy Philippe, op. ct, p p: 38-39.

و في هذه الحالة يتجه الأفراد والمؤسسات للعمل غير المصرح به، و الإنتاج الخفي في ظل يسر وسهولة الحصول على عناصر الإنتاج الضرورية.

- طلب غير رسمي: إذا كانت التنظيمات و القوانين صارمة جدا، بحيث لا يستطيع الأفراد و المؤسسات العمل و الإنتاج في الخفاء، و بالتالي لا يمكن التأثير على السوق بالزيادة، لاستحالة الحصول على عناصر الإنتاج المحتكرة من قبل الدولة، ففي هذه الحالة يتجهون إلى السوق المنظمة لشراء السلع و الخدمات المعروضة ليس لغرض استهلاكها و إنما لغرض إعادة بيعها في السوق غير الرسمية بأسعار تفوق سعرها في السوق الرسمي، فامتصاص الطلب يكون عن طريق الارتفاع في الأسعار في السوق غير الرسمية عن السوق الرسمية.

و يرى أحمد هني "Ahmed Henni" أن العرض غير الرسمي يكون في الدول ذات اقتصاد حر، حيث يكون من السهل الحصول على عناصر الإنتاج، أما الحالة الثانية - طلب غير رسمي - فيظهر في الدول ذات الاقتصاد الموجه أين لا يمكن الحصول على عناصر الإنتاج.

و عليه فالاقتصاد غير الرسمي يأخذ المظهرين التاليين:

- الإنتاج غير الرسمي: يشمل العمل غير المصرح به، الورشات غير الرسمية التي لا تحترم القوانين والتنظيمات، و هذا النوع يخلق قيمة مضافة و ينتشر هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد الحر.

- أما المظهر الثاني: فيظهر في التوزيع (إعادة بيع، التهريب بين سوقين في نفس الاقتصاد)، لا يضيف أي قيمة مضافة، بل يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي بدون مقابل في الإنتاج.

2- تصنيف القطاع غير الرسمي حسب بعض المنظمات الدولية:

بعض المنظمات اتخذت تصنيفات دون الأخذ في عين الاعتبار أي معيار من المعايير السابقة.

أ- **تصنيف نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (1993):** صنف هذا القطاع إلى ثلاث أصناف و هي:

- الاقتصاد غير الشرعي: و يضم النشاطات غير المشروعة الممنوعة قانونا أو النشاطات القانونية.

لكن يمارسها أشخاص بدون ترخيص، حيث ممارستها تمثل انتهاكا لقانون العقوبات، و يصنف نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (1993) هذا الاقتصاد غير الشرعي إلى:

- إنتاج السلع و الخدمات التي يمنع القانون إنتاجها و بيعها و توزيعها و حيازتها. و هذا النوع يمارس في الدول النامية و في بعض الدول المتقدمة كإيطاليا، فالسلطات على علم بممارسته لكن لا تتدخل و ذلك لأسباب اقتصادية، في صالح المجتمع.[1]

[1] غوتي بخشي، طيبي بومدين، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص ص: 05-06.

- كل نشاط إنتاجي مشروع و أصبح غير مشروع إبتداءا من الوقت الذي أصبح يمارس من طرف منتجين أو أشخاص غير مرخص لهم، مثل ممارسة الطب و بيع الأدوية من طرف أشخاص غير مرخص لهم.
- إنتاج و بيع السلع المقلدة، أي تحت علامة مزورة و بدون ترخيص أو إذن من الشركة الأصلية، و كذا القرصنة بالنسبة للبرمجيات و أشرطة الفيديو، ... إلخ.
- التهريب خاصة فيما يخص التبغ و الكحول و الأسلحة، بالإضافة إلى الجرائم المأجورة، التجسس.
- الاقتصاد الخفي (الباطني): و يتضمن نشاطات شرعية و قانونية غير أن جزءا من الإنتاج أو كله يتم إخفاؤه عن السلطات العامة لأغراض متعددة أهمها:
- التهرب من الضريبة على الدخل، و من الرسم على القيمة المضافة أو من رسوم أخرى من خلال التصريح الجزئي بالإنتاج أو الدخل، و الغش في الاشتراكات الاجتماعية و التصريح الجزئي بالتشغيل.
- انتهاك معايير العمل التي حددها القانون، و بوجه عام عدم احترام جميع الإجراءات الإدارية.
- القطاع غير الرسمي المعاشي: إن هذا النوع من النشاط يلعب دورا هاما في الدول النامية، خاصة في البلدان ذات نمو سكاني مرتفع و معدل تحضر مرتفع، فالقطاع غير الرسمي المعاشي قادر على امتصاص معظم الزيادة في القوة العاملة في المناطق الحضرية، و هذا النوع يعتبر عنصرا أساسا في إستراتيجية البقاء. و يشمل هذا النوع وحدات الإنتاج المؤسساتية غير المصرح بها و التي تتميز بـ:
- ضعف مستوى التنظيم.
- وسائل إنتاج بدائية، و ضعف أو عدم الفصل بين العمل و رأس المال.
- علاقات العمل قائمة أساسا على مناصب شغل عرضية و على العلاقات الاجتماعية و صلات القرابة بدلا من العقود الرسمية.

بالإضافة إلى البائعين الصغار و الحرفيين الصغار الباحثين عن قوت العيش.

و هذا النوع من الاقتصاد معظم الدول النامية ليس لديها الوسائل الكافية لتطبيق اللوائح الخاصة به.

ب- **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:** تصنفه إلى أربعة أصناف و هي:[1]

- الاقتصاد غير الشرعي.
- الاقتصاد الخفي.
- الاقتصاد غير الرسمي المعاشي.
- الإنتاج للاستخدام (الاستهلاك) النهائي.

[1] بودلال علي، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مداخلة بعنوان: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته و أثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، جامعة البليدة، يومي 21 - 22 مارس 2002، ص: 07.

الأصناف الثلاث الأولى هي نفسها الأصناف التي وضعها نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (1993)، أما الإنتاج للاستخدام النهائي، فيوجد في جميع الدول لكن بدرجات متفاوتة، و ينتشر بشكل كبير في البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية. و يعرف الإنتاج للاستخدام المنزلي بأنه مجموع السلع و الخدمات المنتجة من قبل أفراد الأسرة و المخصصة للاستخدام النهائي الخاص.

ت- **تصنيف القطاع غير الرسمي وفق المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي:** أثبتت الدراسات التي أنجزت في عدة دول نامية أن الاقتصاد غير الرسمي يتمركز في قطاع الخدمات، و بدرجة أقل في قطاع التجارة و قطاع البناء، و أغلب وحداته تكون مؤسسات صغيرة الحجم. و هنا يتعلق الأمر بميادين لا تحتاج إلى تكوين العمال و رأس مال هام، و لا استثمار و لا عتاد كبير. و في الجزائر يكاد القطاع غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي، الخدماتي، لذا يتميز هذا الاقتصاد بتنوع كبير مما يجعل من مهمة حصر كافة أشكاله مهمة صعبة. و عليه فلم يتم حصر مجالات الاقتصاد غير الرسمي بصفة كاملة، و قد تم إعداد تصنيف للقطاع غير رسمي وفق تصنيف للنشاطات، المؤسسات و الوظائف و هي:

- النشاط غير الرسمي: يعد النشاط غير رسميا إذا تميز بمعيار أو عدة معايير:

- نشاط غير مسجل لدى صندوق الضمان الاجتماعي، و لدى مصالح الضرائب و في الإدارة العامة و لدى مصالح الإحصاء.

- نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.

- نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.

- نشاطات غير قانونية.

- نشاطات محظورة.

- نشاطات متنقلة غير مرخص بها.

- نشاطات لكسب العيش ليس لها تأثير على الوعاء الجبائي و الاشتراكات الاجتماعية.

- نشاطات مسيرة بشكل تقليدي.

- نشاطات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي البحت (عدم التصريح بصفة كلية).

- المؤسسة غير الرسمية: هي وحدة لإنتاج السلع و الخدمات التجارية، و هي تتميز بصغر حجمها و عدم احترام القوانين و التنظيمات ذات الصلة بإنشائها و تشغيلها و استغلالها، و يتعلق الأمر بالمستويات التالية:[1]

- عائلية، حرفية (التمويل الذاتي و استعمال مساعدات عائلية)، و كذا محدودة الإنتاج و محدودة الربح.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي: أوهام و حقائق، الدورة الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004، ص ص: 04-06.

- لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة و الأمن، و لها نمط تسيير تقليدي و قديم.
- تمون بالمواد الأولية و بالقروض لدى السوق الموازية.

و في الغالب توظف أقل من 10 عاملين و يغلب عليهم صفة العاملين بدون أجر من أفراد الأسرة وأصحاب العمل و بالنسبة لحسابات المؤسسة في الغالب لا يوجد فصل بين حسابات المالك و المؤسسة.

- الإنتاج غير الرسمي: و هو إنتاج سلع و خدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج و الأمن و رداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق و تخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص و للسوق.
- العامل غير الرسمي: و هو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد من تشريع العمل، و قد يكون هذا العامل:
- عاملا بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجر و غير مصرح بها، أو عاملا مهمشا.
- مساعدا عائليا، متمرنا يتقاضى أجرة جزئية.
- كل عامل يمارس نشاطا يعتبر غير مشروع.
- كل عاملا يمارس نشاط يعتبر غير مصرح به.
- كل عامل يمارس خارج ساعات العمل، نشاطا ثانويا غير مصرح به (دهان، ميكانيكي، بناء، ... إلخ).
- المدرس الذي يقدم دروس دعم غير رسمية و يتقاضى عنها أجرة.
- الطبيب و الممرض اللذان يقومان بفحوصات و يحقنان المرضى في مساكنهم.
- المتخصص الذي ينجز أشغال استشارة.
- غير العامل الذي يمارس أعمالا تكميلية و يصرح بأنه عاطل عن العمل.

المبحث الثاني: القطاع غير الرسمي و طرق تقديره

هناك جدل قائم حول ظاهرة القطاع غير الرسمي من جميع النواحي فكل اقتصادي يقوم بتفسير هذه الظاهرة من وجهة نظر معينة، و له مجموعة من الظواهر المحيطة به، كما أن دراسة هذا القطاع يتطلب معرفة حجم الظاهرة، و في هذا الشأن ظهرت عدة مقاربات و طرق لتقدير حجمها.

المطلب الأول: إشكالية القطاع غير الرسمي

نظريا يمكن اعتبار تعريف الاقتصاد غير الرسمي كل ما لا يدخل في دائرة الاقتصاد الرسمي و العكس صحيح، و القليل من المحللين من يضع هذا التعريف محل جدل و تساؤل كبيرين، هذا التناقض بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي يطرح نوعين من المشاكل:[1]

- صعوبة أو استحالة تفريق النشاطات غير الرسمية عن النشاطات الرسمية بصفة مطلقة.
- صعوبة تفريق الأصول غير الرسمية عن الأصول الرسمية.

[1] Xavier Greffe, Archambault Edith, l'économie non officielle, France: éditions la découverte, 1987, p p : 44-46.

1- صعوبة التفرقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي:

إذا افترضنا نظريا إمكانية التفرقة بين القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي، فإن اختبار هذه النظرية على أرض الواقع تعطي في كثير من الأحيان عكس ذلك، حيث هناك عدة وحدات إنتاجية مصرح بها لدى مصالح الضرائب و السجل التجاري و لكن لا تصرح باليد العاملة المتوفرة لديها بمعنى آخر يد عاملة غير مصرح بها لدى مصالح الحماية الاجتماعية و مصلحة التأمين، و بالتالي نجد في هذه الحالة أن هناك احترام القانون من جهة و هي حالة قطاع رسمي. و من جهة أخرى نجد مخالفة القانون فيما يخص عدم التصريح باليد العاملة و هنا نحن أمام حالة قطاع غير رسمي. إذا أسقطنا هذه النظرية على جانب الأصول نجد أن أغلب اليد العاملة تكون مزدوجة ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

و بالتالي عوض أن تكون لدينا تفرقة ما بين النشاطات الرسمية و النشاطات غير الرسمية من جهة والتفرقة بين الأصول الرسمية والأصول غير الرسمية من جهة أخرى. و كذلك الفصل بين هذين النوعين في حد ذاتهما كما يوضحه الشكل التالي (الشكل 07) فإنه لدينا تداخل ما بين هذين التقسيمين:

الشكل (07): ارتباط القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي

نشاطات غير رسمية Activités informelles	نشاطات رسمية Activités formelles
أصول غير رسمية Actifs informelles	أصول رسمية Actifs formelles

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 45.

من خلال ما ذكر نجد أن هناك تداخل ما بين النشاطات الرسمية والنشاطات غير الرسمية (حالة المؤسسة تدفع بصفة جزئية الاقتطاعات الاجتماعية، حالة تاجر أو بائع متجول مسجل لدى مصالح الحماية الاجتماعية و لكن لا يدفع الضرائب). هناك أيضا تداخل ما بين الأصول الرسمية و الأصول غير الرسمية سواء كان ذلك داخل نفس النشاطات أو من خلال ازدواجية النشاط.

إذا كانت النشاطات غير الرسمية (بمعنى النشاطات التي لا تحترم أي قاعدة قانونية) موجودة بشكل كبير (و المتمثلة في النشاطات الصغيرة الحرفية، المؤسسات الصغيرة، الباعة المتجولين)، فإن النشاطات الرسمية التي تحترم القانون و تطبقه بالمعنى الكامل قليلة جدا إن لم تكن منعدمة حتى داخل الإدارات العمومية. أما حالة الأصول الرسمية فهي متواجدة بشكل كبير داخل الإدارات العمومية و المؤسسات، والتي تتمثل في المداخيل المصرحة مثلا (des revenus déclarés) كما ينص القانون. [1]

[1] Xavier Greffe, Archambault Edith, op. ct, p: 46.

2- لا تماثل القطاع غير الرسمي (l'hétérogénéité):

يرى الكثير من الأخصائيين اليوم على أن القطاع غير الرسمي قطاع غير متماثل، فقد كتب "Tokmane" أحد اكبر الأخصائيين في ميدان الاقتصاد غير الرسمي و هو أيضا مدير برنامج «**PREALC**» (البرنامج الجهوي للعمل في أمريكا اللاتينية و دول الكراييب) لدى البنك العالمي للعمل **(BIT)** يقول: على العكس تماما مما كان متداولا قبل 20 سنة حول الصورة المعطاة للاقتصاد غير الرسمي كقطاع متجانس، قد أصبح اليوم واضح على أن هذا القطاع يضم الكثير من القطاعات (segments)، ولكن رغم ما ذكر يبقى التحليل نفسه: بما انه يوجد قطاع رسمي فبالمقابل يوجد قطاع غير رسمي، و بالتالي فإننا ننطلق من فكرة وجود قطاع غير رسمي موحد لنصل إلى فكرة وجود عدة قطاعات (segments) تكون هذا القطاع و الذي يمكن توضيحه في الشكل التالي: (رقم 08).

الشكل (08): قطاعات (segment) القطاع غير رسمي

القطاع غير الرسمي	القطاع الرسمي
القطاع 1: SEGMENT **مثال: المؤسسات الصغيرة الصناعية**	عام PUBLIC
القطاع 2: SEGMENT **مثال: الباعة المتجولين**	
القطاع 3: SEGMENT **مثال: العمل المنزلي**	خاص PRIVE
القطاع 4: SEGMENT **مثال: النشاطات الحرفية الصغيرة**	

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 47.

نصل الآن إلى العلاقة التي تربط القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي، و هنا من الضروري الإجابة على السؤال التالي: هل هناك قطاع رسمي مطلق بمعنى الكلمة؟ بمعنى أخر هل يوجد قطاع رسمي خال من النشاطات غير الرسمية؟ يعرف البعض القطاع الرسمي (العصري) "moderne" على أنه القطاع الذي يظم الخصائص التالية:[1]

1- حجم النشاط الاقتصادي كبير نسبيا، و كذا استعمال تقنيات متطورة و حديثة.

2- التصريح لدى السلطات و مصالح الدولة بالنشاط الممارس.

[1] Xavier Greffe, Archambault Edith, op. ct, p p: 46-47.

3- وضع اليد العاملة في إطار قانوني.

و بالتالي الوحدات الإنتاجية التي لا تحتوي على هذه الخصائص تدخل في القطاع غير الرسمي. و لكن رغم ما ذكر فهل يوجد قطاع رسمي خال من النشاطات غير الرسمية؟ و هل يوجد قطاع غير رسمي خال من النشاطات؟ و ما هي العلاقة التي يمكن أن تجمع القطاعين؟ لتوضيح ذلك تقدم الأمثلة التالية:

الشكل (09): الروابط التي تجمع القطاعين (رسمي و غير رسمي)

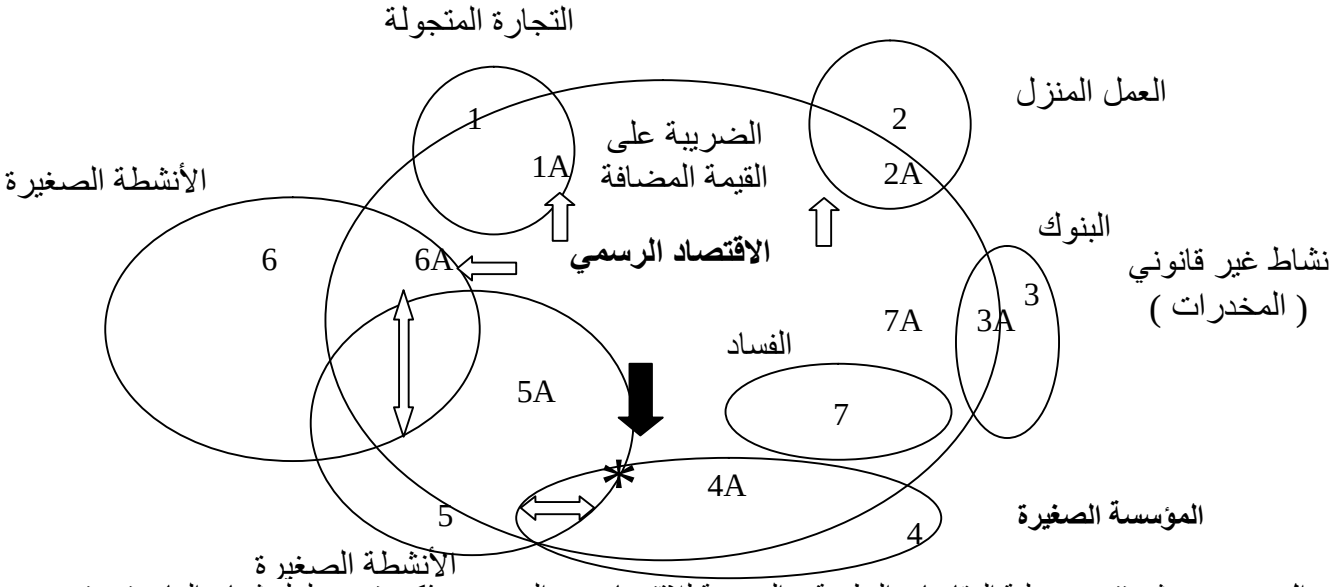

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 48.

التفسير:

الشكل أعلاه يعطينا الحالات التي يمكن أن تجمع بين (القطاع الرسمي و غير الرسمي) و هي كالتالي:[1]

1- لا تكون قطاعات (segment) القطاع غير الرسمي دائما في حالة اللارسمية l'informalité، بل يمكن إن تكون في حالة رسمية حتى و إن كانت صغيرة جدا مثل حالة رقم 3.

أ- إذا كان 2 يمثل حالة العمل المنزلي في صيغته النشاط غير رسمي فإن 2 A تمثل تصريح بعض الأعمال المنزلية لدى مصالح الحالية الاجتماعية و كذلك في العقود المبرمة ما بين صاحب العمل و العمال في صيغة النشاط الرسمي.

ب- كذلك إذا كان 1 يعبر عن الباعة المتجولون (ambulant) بصيغة نشاط غير رسمي فإنهم يشاركون بنسبة في النشاط الرسمي عن طريق دفعهم الرسوم من خلال شراءهم للسلع التي يتاجرون بها.

[1] Xavier Greffe, Archambault Edith, op. ct, p p: 47-49.

ت- حتى النشاطات غير الشرعية (حالة 3) لها نصيب في الاقتصاد الرسمي مثلا: أصحاب تجارة المخدرات (قطاع غير رسمي) هم بحاجة إلى بنوك (اقتصاد رسمي) لتوظيف أموالهم (تبييض الأموال) أو استثمارها في مشاريع اقتصادية. وهذا ما توضحه حالة 3.

2- إذا أخذنا الحالة المعاكسة أي انطلقنا من الاقتصاد الرسمي و الموضح في الحالة 7A فإنه يحتوي أيضا على حالات من النشاطات غير الرسمية مثل الرشوة، ... إلخ . هذه النشاطات موضحة بحالة 7.

3- هناك عدة قطاعات من الاقتصاد غير الرسمي [1 و 1 A (التجارات الصغيرة)، 2 و 2 A (الأعمال المنزلية)،3 و 3A (النشاطات غير الشرعية)] لا تجمعهم روابط مشتركة و بالتالي لا يكونون قطاع فيما بينهم (secteur) على العكس من ذلك فإن لكل منهم علاقة بالاقتصاد الرسمي (و الممثلة بالسهم ⇦). وهذه العلاقات هي التي تسمح بفهم كل هذا القطاع (segment). مثلا: 2 و 2A (الأعمال المنزلية) مرتبطة ب7A (بمعنى الأعمال المنزلية لها علاقات بمداخيل الطبقات المتوسطة المأجورة)، حيث أن العمال الذين يحصلون على مداخيل ضعيفة من الاقتصاد الرسمي يلجأون للعمل في القطاع غير الرسمي لتحسين مداخيلهم.

4- هناك علاقات معقدة بين القطاعات (segments) القطاع غير الرسمي (و الموضح في السهم⇔) من جهة، ومن جهة أخرى بين هذه القطاعات و القطاع الرسمي مثلا: إذا أخذنا (6 و 6A) تمثل نشاطات البناء و (5 و A 5) تمثل النشاطات العمرانية (معظمها نشاطات صيانة و تصليح كالنجار - السباك - الكهربائي - الحداد ... إلخ). و هي نشاطات غير رسمية. فإننا نلاحظ:

أ- أن التداخل بين هذين القطاعين (segments) غير معدوم و المتمثل في وجود بعض الحرفيين الذين يعملون في القطاعين معا.

ب- هناك علاقة تكامل بين القطاعين، حيث أن نشاطات الصيانة و التصليح تساهم في نشاطات البناء، وأخيرا فإن هذه القطاعات (des segment) غير الرسمية لها علاقة مع الاقتصاد الرسمي (نشاط المؤسسة الصغيرة غير مصرح بها مرتبطة بصفة غير مباشرة بسياسة القرض العمومي).

5- معظم قطاعات الاقتصاد غير الرسمي في حالة منافسة مع الاقتصاد الرسمي مثلا: إذا أخذنا (4 و 4 A) تمثل المؤسسات المصغرة التي تنتج السلع الاستهلاكية، فهي منافسة لمؤسسات القطاع الرسمي فيما يخص عمليات البيع لقطاع (segment) النشاطات العمرانية الصغيرة (5 و 5 A) هذه المنافسة موضحة في الشكل (6) بالسهم (⇦*) و تتضح هذه المنافسة بشكل أفضل عند الباعة المتجولون (1 و 1A).[1]

[1] Mahon Pascal, l'économie souterraine: le cas Italien, Suisse: éditions réalités sociales, 1989, p p: 50-51.

ثالثا: إشكالية الأخذ بمعيار الحجم و معيار القانون (taille, Légalité):

إن الأخذ بهذين المعيارين في تعريف وحدات القطاع غير الرسمي لا يعطي الوجه الحقيقي لطبيعة هذه النشاطات (رسمية أو غير رسمية) سواء بالنسبة لمعيار الحجم (la taille) أو معيار القانون.

1- **معيار حجم نشاط المؤسسة:**

إن الطريقة التي تظهر أنها سهلة نوعا ما، و التي تعتمدها أغلب الهيئات الإحصائية بدول العالم في تحديد النشاطات غير رسمية تعتمد على معيار واحد و هو حجم نشاطات المؤسسة. بالرغم من أن هذا المعيار يظهر ملائما لحد ما، إلا أنه لا يزال محل جدل و نقاش قائم ما بين المختصين للقطاع غير الرسمي سواء من ناحية الأخذ به كمعيار أو تحديد سقف متفق عليه لعمال المؤسسة و الذي يعتمد عليه لتحديد النشاطات غير الرسمية و النشاطات الرسمية، إن الأخذ بهذا المعيار يطرح الكثير من المشاكل والتساؤلات:[1]

أ- اعتمدت عدة دول هذا المعيار بدرجات مختلفة و هذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء مقارنات حول حجم النشاط غير الرسمي بين الدول، حيث تعتبر بعض الدول النشاطات التي تحتوي على عدد عمال أقل من 10 فهي نشاطات غير رسمية كسيريلانكا.

ب- يوجد بعض النشاطات العصرية الرسمية، خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات تعمل بمستوى ضعيف من العمال (أقل من 10 عمال)، و باستعمال معيار الحجم فإن مثل هذه النشاطات تعتبر نشاطات غير رسمية و لكنها مسجلة بصفة نظامية لدى المصالح المختصة، فكيف يمكن الأخذ بهذا المعيار في هذه الحالة؟

ت- إن معيار الحجم لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة و نوعية النشاط، مثلا: مصنع لسيارات يعمل بـ: 10 عمال يعتبر وحدة صغيرة الحجم نظرا لنشاطها الكبير، بينما يعتبر محلا للحلويات يعمل بنفس العدد من العمال كبيرا جدا. و بالتالي فإن هذا المعيار عندما يعتبر النشاط الأول رسميا و النشاط الثاني غير رسمي لم يستطع فعلا رسم معالم النشاط غير الرسمي بدقة.

ث- العمال المستقلون و اللذين يعملون لمصالحهم الخاصة (عمل ذاتي)على مستوى وحدات الإنتاج يجب أن نميزهم عن وحدات الإنتاج الأخرى ذات الحجم المعتبر من حيث عدد العمال، إذ إن المحاسبة الوطنية تدرجهم ضمن قسم العائلات. و بالتالي فإنه على مستوى وحدات الإنتاج هذه، نظام العمال يدعو إلى التمييز بين اليد العاملة المأجورة، و اليد العاملة غير مأجورة.

ج- ليس بالضرورة أن يكون الباعة المتجولين يعملون لحسابهم الخاص فمعظم الأحيان نجد أنهم تابعين لمحلات كبيرة و لها نشاط واسع و بالتالي فإن حجم أو عدد العمال لا يعبر دائما على حجم نشاط المؤسسة.

[1] Mahon Pascal, op. ct, p: 51.

خلاصة القول أنه لا يمكن الأخذ بمعيار الحجم بتحديد المؤسسات التي تنشط في القطاع الرسمي والمؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي و ذلك بسبب تعدد النشاطات و تشعبها.

ب- **معيار القانون (la légalité):**

يمكن أيضا رسم معالم الاقتصاد غير الرسمي باعتماد معيار عدم احترام القانون، إذ أن وحدات الإنتاج غير الرسمية هي تلك التي لا تحترم القانون، غير أنه لابد من التمييز في هذا المجال بين النشاطات المشروعة و النشاطات غير المشروعة و هذا حسب طبيعة النشاط و نظام المداخل؛ حيث أن النشاطات المشروعة لا تعتبر مخالفة للقانون، و كل ما في الأمر هو عدم احترامها للقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، أما النشاطات غير المشروعة فهي تعتبر محظورة في حد ذاتها، و يعاقب عليها القانون.

هناك أيضا صعوبة في الأخذ بهذا المعيار للحكم على النشاطات، و ذلك للأسباب التالية:

- يوجد في العالم الكثير من المؤسسات الكبيرة و التي تنشط بصفة رسمية و لكن لها نشاطات أخرى غير شرعية، إذن هل نحكم عن مؤسسة ما بأنها غير رسمية بتطبيق معيار القانون على هيكل المؤسسة أو على النشاط الممارس؟

- كيف نحكم على مؤسسة بأنها غير رسمية بعدم احترامها لقانون واحد أو لمجموعة من القوانين أو للقوانين كلها؟ هناك بعض المؤسسات التي تقوم بدفع بعض الرسوم و البعض الآخر لا يقوم بدفعها. و كيف يمكن اعتبار هذه المؤسسة أنها تحترم بعض القوانين و لا تحترم البعض الآخر؟

إذن المشكل الذي يطرح عند استخدام هذا المعيار هو معرفة القانون الذي لم يحترم، فيمكن أن يتعلق الأمر بالتشريع الجنائي (دفع الضرائب و الرسوم)، التشريع المتعلق بالعمل، النظافة، الأمن ... وغيره، وبالتالي فإن عدم الاحترام النسقي للقانون و ليس الضرفي هو الذي من شأنه إضفاء الصفة غير الرسمية على أي نشاط.

يلخص "B. Lautier" مشكل الأخذ بمعيار القانون بقوله: "السؤال المطروح ليس في اختيار قانون أو عدة قوانين لكن معرفة إذا كان هذا الاختيار يسمح بتعريف مجموعة من النشاطات التي لها خصائص متقاربة". و بصفة عامة يأخذ بمعيار عدم تسجيل المؤسسة لدى المصالح المعنية للدولة كمعيار قانوني للتفرق ما بين المؤسسات التي تنشط في قطاع رسمي و المؤسسات التي تنشط في قطاع غير رسمي.[1]

[1] Mahon Pascal, op. ct, p p: 51-52.

و في ما يلي سنقدم مثال توضيحي لحالة الجزائر في ما يخص الأخذ بمعيار حجم النشاط و معيار احترام القانون لتحديد النشاطات الاقتصادية غير الرسمية. و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (09): تقريرات العمل غير الرسمي في الجزائر حسب عدة معايير

	1992	1997	2001
الحجم أقل من 10 عمال	1232000 (%28,9)	1542000 (%33,1)	1868000 (%39,4)
حماية اجتماعية غير مصرحة	1134000 (%26,6)	1408000 (%30,2)	1648000 (%34,7)
تسجيل جزئي		(%19,2) 896.000	
بدون تسجيل		(%12,3) 572.000	
مؤسسات فردية	1657000 (%38,9)	1991000 (%42,7)	2266000 (%74,7)
عمل غير فلاحي	4264000	4660000	4747000

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 53.

من خلال معطيات الدراسة حول العمل لسنة 1997 نلاحظ أن: 50% من المؤسسات ليست مسجلة و50% من المؤسسات لا تدفع ضرائب، و 35% من المؤسسات يدفعون جزءا من الضرائب فقط، و50% من العمل غير الفلاحي تشغله مؤسسات عدد عمالها أقل من 10 عمال، و 68% من أصحاب العمل المستقلين و العمال لا تشارك في اقتطاعات الحماية الاجتماعية أصحاب العمل المستقلين (auto-emploi) يمثلون 91,5% من مجموع المؤسسات، و المؤسسات التي تضم من (1-4) عمال دائمين تمثل 7% والمؤسسات التي تضم 5 عمال دائمين فأكثر تمثل 1%، و 30% من نشاطات أصحاب العمل المستقلين تمارس خارج المؤسسة (الباعة المتجولون - أعمال منزلية).

نلاحظ إذن أن هناك تطور واضح في نمو وحدات الإنتاج غير المسجلة من خلال هذين المعيارين يمكن للمؤسسة أن تكون غير رسمية من خلال معيار الحجم أقل من 10 عمال و تكون مسجلة و لكن غير مصرح بها لدى الحماية الاجتماعية.[1]

[1] Mahon Pascal, op. ct, p p: 52-54.

المطلب الثاني: الظواهر المحيطة بالقطاع غير الرسمي و تحليلاتها

تحيط بالقطاع غير الرسمي عدة ظواهر كالعمل الخفي، الفساد، تقليد العلامات التجارية، و تبييض الأموال.

1- العمل المخفي (travail clandestin):

العمل المخفي، العمل غير الشرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة، ... إلخ، تعتبر من أهم أشكال العمل المخفي عن السلطات و الهيئات المعنية، و هو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم.

حسب النظرية الاقتصادية في الغش الضريبي و المطورة من عدة باحثين كالباحث قاري بيكر **"Gary Becker"**، فقد أعطى بعض التوضيحات حول السؤال التالي: ماهي العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار لممارسة العمل المخفي؟ و قد كانت الإجابة على هذا السؤال كمايلي: "يعتبر العمل المخفي من بين الأنشطة التي تتطلب المجازفة، لأن هناك احتمال غير ضعيف هو حالة اكتشاف المصالح الضريبية لهذا العمل، و بالتالي ما يتحمله صاحبه من عقوبات و غرامات. من جهة أخرى، يسمح مثل هذا النوع من العمل بتخفيض العبء الضريبي و بالتالي زيادة الدخل مع الاحتفاظ بالامتيازات الاجتماعية" .

نستطيع أن نقول بأن العمل المخفي يشبه لعبة اليناصيب في مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: الفرد يتخذ قرار حول حجم الكلي لساعات العمل المراد تحقيقه.

- **في المرحلة الثانية:** الفرد يتخذ قرار المخاطرة باختيار تحويل جزء من هاته الساعات إلى عمل مخفي.

أ- **من هو صاحب العمل المخفي؟:** هو كالتالي:

- أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بالعمل الدائم الممارس من طرف عمالهم.

- أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بكل الساعات الإضافية المنجزة.

- الخواص الذين يوظفون لحسابهم عمال مؤقتين.

ب- **من الذى يعمل في العمل المخفي؟:** هم كالتالي:[1]

- المتقاعدين، و البطالين الذين يحاولون رفع دخولهم و منحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها.

[1] Roubaud François, l'économie informelle au Mexique, France: karathala orstom, 1994, p p: 19-20.

- الأجانب و المهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم.
- الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف، و كذلك العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا، أو غير مصرح بها كالطبيب و الممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناهم.
- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية.
- الأشخاص المعوقون: غالبا ما ينظر إليهم كفئة مهمشة في المجتمع، فالبرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهذف إلى الإدماج الاجتماعي و المهني لهم، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية.
- فئة الأطفال: إن ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات غير الرسمية أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة.
- ممارسة الأنشطة غير الرسمية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة و المرأة الريفية.

2- الفساد (corruption):

سوف نتطرق إلى تعريف الفساد، ظروفه، أشكاله، و آثاره فيما يلي:

أ- **تعريف الفساد:** تتميز الرشوة بالشمولية أي أنها تمارس من جهتين: العارض و الطالب، على أن يأخذ كل منهما حصته. توجد عدة تعاريف للرشوة، أحدها معترف به على الساحة الدولية (تستعمله منظمة الشفافية الدولية) **:**« الرشوة هي تجاوز قوانين السلطات العمومية أو الخاصة من أجل قضاء المصالح الشخصية ». نجد في بعض البلدان القانون الجنائي يميز بين: رشوة عاملة، و رشوة عاطلة، فالأولى تتضمن عرض أو البحث للحصول على المال أو الضمان، أو مزايا مقابل الخدمة الممنوحة. أما الثانية فتظهر عندما يتلقى الشخص هدية أو المال أو المزايا التي من أجلها يقبل أن يقضي حاجة الطرف الثاني، و في هذه الحالة تتوفر صفة المساومة. ويمكن تلخيص أهم مميزات الرشوة بما يلي:

- وسيلة للحصول على شيء ما، و كذلك فقدان الشفافية في العمل.
- البحث غير الشرعي على المصلحة الشخصية.
- اللجوء الابتزاز، و تجاوز الحدود المهنية.

يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، إذ يلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة.[1]

[1] Roubaud François, op. ct, p: 20.

ب- **الظروف الملائمة للفساد:** يمكن ذكر أهمها:

- غياب الديمقراطية أو عجزها، و انعدام الشفافية في الحكومة مما يؤثر على صنع القرار.

- ضعف المساءلة و انعدام الإدارة المالية الملائمة، و هيمنة القطاع العام على الاستثمارات الكبرى.

- ضعف سلطة القانون.

ت- **أشكال الفساد:** إن أشكال الفساد الأكثر شيوعا هي:

- الرشوة (Pot-de-vin): حسب منظمة الشفافية الدولية **(TI)**، يدفع هذا النوع من الرشوة من أجل:

- الحصول على موارد ناذرة، أو من أجل عدم دفع نفقات.

- الحصول على خدمة غير ناذرة، بطرق ملتوية، و في هذه الحالة يلجأ الراشي إلى الأعوان الإداريين.

- الحصول على وثائق هامة.

- التعامل بالإجراءات الإدارية: يهذف إلى الاستفادة من بعض التحيزات عند تطبيق الإجراءات الإدارية.

- الابتزاز: هو قيام المسؤول السياسي شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية.

ث- **الآثار السلبية التي يخلفها الفساد:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص دخول الإيرادات الضريبية و إيرادات أخرى إلى خزينة الدولة، و هذا بسبب انتشار الرشوة.

- الاتجاه السلبي للنمو: فالرشوة تبطئ النمو الاقتصادي و الاجتماعي، مما يخلف آثارا سلبية على النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية.

- تخلف الرشوة آثارا سلبية على الاستثمارات، و كذا تضعف الجهاز القانوني و الرقابي للدولة.

3- تقليد العلامات التجارية (la contrefaçon):

سوف نتطرق إلى تعرف تقليد العلامات التجارية و أنواعها فيما يلي:

أ- **تعريف تقليد العلامات التجارية:** إن عبارة **(contrefaçon)** مأخوذة من كلمة لاتينية **(contrefaçere)** و التي تعني إعادة الإنتاج بالتقليد.[1]

[1] Roubaud François, op. ct, p p: 21-22.

أما في المعنى العام فهذه العبارة تعني التقليد الاحتيالي الذي يلحق أضرارا بالمالك الحقيقي للشيء المصنوع الأصلي. و تجدر الإشارة إلى التفرقة بين المصطلحين: تقليد العلامات التجارية والقرصنة **(piraterie)**؛ فالأولى تتعلق بمساس حقوق الملكية الصناعية، أما الثانية فتتعلق بمساس حقوق المؤلف.

و حسب التعريف المعطى من طرف **(National Anti Contrefaçon):**« فإن تقليد العلامات التجارية يعتبر بمثابة محاولة عمدية و مقصودة لغش المستهلكين و ذلك عن طريق تقليد و بيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة و النوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية **».**

ب- **أنواع تقليد العلامات التجارية:** تتمثل الأنواع في:

- التقليد الاحتيالي للعلامة: و يقصد به إعادة إنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوعا من الالتباس في ذهن المستهلك خاصة عندما لا يجد المنتوجين متوفرين في آن واحد. و قد يكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه الاسمي و الذي نقصد به التشابه في كتابة العلامة أو التشابه في نغمة الكلمة، مثلا في الألبسة الرياضية التشابه يكون بين **ADIDAS** و **ABIBAS**.

- التقليد المطابق للعلامة: يطابق إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة، وذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية، و أحيانا لا يلاحظ الفرق واضحا بين العلامتين.

ت- **آثار تقليد العلامات التجارية:** إن نتائج تقليد العلامات التجارية تكون ثقيلة على:

- المؤسسات**:** تخلق تقليد العلامات التجارية لدى المؤسسات منافسة غير شرعية التي تؤدي إلى خسارة في السوق بالنسبة للمؤسسات المقلدة من جهة، و من جهة أخرى فإن رداءة جودة المنتج المتأتي من هذا التقليد يشوه صورة العلامات التجارية للمنتجات الأصلية. إضافة إلى ذلك فإنه يسلب المؤسسات أرباحها.

- المستهلك: يعتبر تقليد العلامات التجارية غشا في الجودة إذ أن المظهر الأصلي لهذه المنتجات يتناقص مع مرور الوقت لأنه يعتمد على تصنيع ذو قاعدة تحتوي على مادة أولية رديئة الجودة، ... إلخ، ثم توزع هذه المنتجات عبر قنوات غير رسمية و التي عن طريقها تصل إلى المستهلك الذي يكون آخر الضحايا. [1]

[1] Roubaud François, op. ct, p p: 22-24.

ث- **مكافحة تقليد العلامات التجارية:** تتجلى في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى الأدوار التحسيسية التي تقوم بها المؤسسات، و يمكن ذكر أهم المجهودات المبذولة في هذا الميدان:

- الاتفاقيات الدولية لمحاربة تقليد العلامات التجارية: تتمثل في:

المنظمة العالمية للملكية الثقافية (OMPI): تضم 179 بلد، مهمتها الأساسية هي حماية حقوق ملاك الحقوق الثقافية في بلدهم، و في العالم كله.

الاتفاقية المتعلقة بحماية الفنون الأدبية: هي عبارة عن وكالة خاصة بالأمم المتحدة تدير 23 معاهدة الأكثر أهمية في إدارة التجارة العالمية، و في عام 1996 قامت هذه الوكالة بإمضاء اتفاقية رسمية مع المنظمة العالمية للتجارة.

لقد قامت هذه المنظمات العالمية و بغرض محاربة التقليد بإنشاء قاعدة المعلومات خاصة بالحوادث، الأمراض و الوفيات التي لها صلة بالمواد المزيفة.

- دور المؤسسات و الشركات: تقوم المؤسسات و الشركات في مختلف أنحاء العالم بجملة من المجهودات من أجل المساهمة في مكافحة تقليد العلامات التجارية و القرصنة نذكر منها:

- تقاسم المعلومات بين المهنيين، السلطات العمومية، و الأشخاص المعنيين بتطبيق القوانين، بالإضافة إلى الجمعيات الخاصة بالمستهلكين.

- قيام الجمعيات المهنية بوضع قواعد معلوماتية حول تقليد العلامات التجارية و الأخطار التي تنجم عنها مما يسمح بتوعية المستهلك، و خلق داخل المؤسسة ذاتها جهة مسؤولة عن الملكية الصناعية، كما أن هذه الجهة تقوم أيضا بمتابعة قضائية أمام المحاكم في حالة وجود نزاع مرتبط بتقليد العلامة.

- قيام هذه المؤسسات بحملة توعية للمستهلك ضد التقليد و مساوئه عن طريق استخدام وسائل الإعلام.

- اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد CNAC: تأسست هذه الهيئة الفرنسية عام 1994، تهذف إلى تنسيق عمليات مكافحة التقليد بين المصالح الحكومية، بغض النظر عن القوانين المخصصة لمكافحة هذه الآفة.[1]

[1] Berrou Jean-Philippe, XClaire Gondard-Delcroi, dynamique des réseaux sociaux et résilience socio-économique des micro-entrepreneurs informels en milieu urbain Africain, CAIRN. INFO, 2011, France, N^0 156, p p: 75-76.

تتشكل هذه اللجنة من عدة هيئات و منظمات مثل: وزارة الدفاع، ... إلخ، بالإضافة إلى هيئات غير حكومية: كجمعيات حماية المستهلكين، كما تضم أيضا هذه الجمعية ممثلي الصناعيين و رجال الأعمال لأشهر الماركات الصناعية الفرنسية. تتجلى مهام اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد فيما يلي:

- تعزيز مكافحة التقليد على المستوى الأوروبي و الدولي، و تحسيس المستهلك حول أخطار التقليد.
- مساعدة الصناعيين و رجال الأعمال على فهم مختلف القوانين و التشريعات المتعلقة بالبلدان الأجنبية.
- إدخال إجراءات وتقنيات متطورة لمكافحة التقليد.

في المخطط العملي لهذه اللجنة و المتعلق بسنتي 2003-2004، تم وضع خطوات متطورة لمكافحة التقليد نذكر أهمها:

- التوعية من خلال الاتصال و التدريب: يتجلى ذلك خاصة في تقديم تدريبات حديثة للمهنيين خاصة المختصين في مكافحة التقليد، بالإضافة إلى تقديم تكوين خاص في الجامعات و شتى فروع التعليم العالي و المتعلقة بمجال حقوق الملكية الفكرية و الصناعية، و القيام بإجراء أيام تحسيسية و ملتقيات منتظمة.

كما قامت أيضا هذه اللجنة بإجراء تكوينا عن بعد لكل شخص يهمه الأمر في هذا المجال، و إنشاء موقع انترنيت خاص بها يحتوي على جميع المعلومات حول: قوانين حماية الملكية، ... إلخ.

- تعزيز تطبيق القانون: عن طريق ما يلي:

- تعزيز القانون الجنائي: كتمديد مدة السحن، مضاعفة الغرامات الجنائية لإعطائها صفة الردع، ... إلخ.

- تعزيز القانون المدني: تغيير أساليب تقييم الضرر ومنح التعويضات.

- تحسين العمل القضائي و الحكومي، و توفير إمكانيات مالية ومادية و بشرية.

- تحسين عمل الإدارة ووضع تنظيم أفضل لتوسيع مجال الخبرة في مكافحة التقليد.

- تعزيز التعاون الدولي: عن طريق:[1]

- تعزيز التشريعات الأوروبية.

[1] Gouvrévitch Jean Paul, l'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, France : imprimerie Carne Daw, 2002, p p: 26-27.

- تطوير التعاون الثنائي.

- توطيد العلاقات مع مختلف البلدان من أجل تبادل الخبرات و اكتساب المهارات في كيفية محاربة التقليد.

4- تبييض الأموال (blanchiment d'argent):

سوف نتطرق إلى تعريف تبييض الأموال، مراحله، أسبابه، و مكافحته فيما يلي:

أ- **تعريف تبييض الأموال:** قبل هذا يجب الإشارة إلى الفرق بين مفهوم تبييض الأموال و غسيل الأموال:

- مفهوم غسيل الأموال: عرفت تجارة المخدرات انتشارا و رواجا كبيرين إذ يتم المتاجرة بها في أسواق خاصة فيجري بيعها يوميا بكميات هائلة، و نظرا للرائحة التي تتميز بها المخدرات تجعلها تلتصق تلقائيا بالأموال المدفوعة ثمنا لها، و بالتالي يصبح الورق النقدي له رائحة تميزه عن النقد الورقي العادي.

و تفاديا لانكشاف أصحاب هذه الأموال لدى إيداعهم لها في البنوك يقومون بغسلها و تنظيفها من روائح المخدرات حتى لا ينكشف سرها مستعملين بذلك إما الغسيل بعملية التبخير، أو بعض المواد المزيلة لروائحها، ليصبح في الأخير الورق النقدي ليس له أية رائحة و بالتالي يمكن إيداعه في البنك بأمان.

ثم تطور هذا المفهوم ليصبح يعني استعمال وسائل مالية و حيل من أجل إضفاء شرعية قانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة.

- مفهوم تبييض الأموال: يعني استخدام حيل و وسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية كالرشوة، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا و قانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي، بغرض الخروج من المساءلة القانونية و بالتالي تضليل الجهات الأمنية المراقبة.

و يعرف المجلس الأوروبي تبييض الأموال كما يلي:« هو تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال شرعية، أين يعاد استثمارها في قطاعات شرعية، أو يستعملونها لأغراض شخصية ».

ب- **مراحل التبييض:** تتم في ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: التوظيف: الهدف من هذه المرحلة هو وضع أموال غير مشروعة داخل النظام المالي الذي يعتمد أساسا في تجزئة هذه المبالغ إلى مبالغ صغيرة و إيداعها في عدد كبير من الحسابات ليتم بعد ذلك تجميعها مصرفيا في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات.[1]

[1] Gouvrévitch Jean Paul, op. ct, p p: 27-30.

- المرحلة الثانية: الإخفاء: تتم بعدة طرق تهذف إلى إخفاء مصادر الأموال: كشراء أو بيع أغراض ثمينة، التحويلات المصرفية، إعادة الأموال إلى حسابات مصرفية باسم شركات وهمية أو محترمة. فالأموال التي تصل إلى البنوك بعد هذه المرحلة، يمكن القول بأنها "شبه مبيضة".

- المرحلة الثالثة: الدمج: هي المرحلة الأخيرة من سلسلة التبييض تسعى إلى إضفاء مظهرا شرعيا على الأموال غير المشروعة و إتاحة استخدامها بطريقة مربحة و محترمة عن طريق القيام باستثمارها في مشروعات اقتصادية لكي لا يبقى أي أثر لمصدرها الإجرامي .

ت- **أسباب تبييض الأموال:** توجد عدة أسباب وراء تزايد ظاهرة تبييض الأموال لعل أهمها:

- محاولة المجرم إعطاء أمواله القذرة صفة المشروعية و التنصل من عالم الجريمة حتى يحس بالأمان.

- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال و اكتساب العملاء، و زيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، و كذلك الصرف الأجنبي و كل ما يرتبط بالعولمة و المنافسة غير الشريفة بين البنوك، كما حدث لبنك انترا في لبنان في الستينات و بنك آل خليفة في الجزائر عام 2003 و غيرهما.

- الفساد الإداري إذ يقوم بعض المسؤولين باستغلال سلطاتهم للحصول على عمولات أو رشاوى مقابل تمرير صفقات معينة، أو إعطاء تراخيص حكومية لبدء نشاط استثماري.

- ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما يدفع بالبعض إلى محاولة التهرب من هذا العبء الضريبي، و اللجوء إلى طرق غير شرعية لإخفاء أموالهم.

- التجارة في الممنوعات و على رأسها التجارة في المخدرات التي تعتبر أكبر آفة اقتصادية متداولة و هي أكبر مصدر للدخول غير المشروعة بالإضافة إلى بعض الأنشطة المحرمة كتجارة السلاح.

- تشجيع بعض الدول لعمليات غسيل الأموال و التي يطلق عليها بدول الجنات الضريبية كجزر بهامس، بالإضافة إلى البنوك السويسرية التي تقدم تسهيلات كبيرة لمن يريد إيداع أمواله عندها.

ث- **محاربة تبيض الأموال:** على المستوى الدولي استخدمت عدة وسائل لهذا الغرض، نذكر منها:[1]

- قيام الأكثر تصنيعا في العالم بإصدار قوانين لمكافحة تبييض الأموال و إدخال تحسينات على الاتفاقية التي تخص التعاوني القانوني في هذا المجال.

[1] Gouvrévitch Jean Paul, op. ct, p p: 30-31.

- تم إنشاء منظمة تسمى بـ: **(FAFT) (Financial Action Task Force)** تضم 29 دولة بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي و دول أوروبية، تختص هذه الأخيرة بصياغة و إيجاد إطار قانوني مقبول يتم من خلاله مكافحة عمليات غسيل الأموال، و قد أصدرت هذه الأخيرة 40 توصية موجهة للأنشطة المصرفية لمكافحة و عرقلة عمليات غسيل الأموال دعمت بثلاثة أركان هي:

- إنشاء سياسات و إجراءات خاصة بمفهوم اعرف عميلك.

- إنشاء نظام خاص بالتسجيل و الإبلاغ عن التحويلات الكبيرة.

- إيجاد أسلوب ما للتوفيق بين سياسات البنوك الداخلية و بين ما تتطلبه إجراءات مكافحة غسيل الأموال.

كما أن التعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال ركز على عدة مستويات: قانونية، قضائية، و إدارية.

- على المستوى الأمني: تتدخل في هذا المستوى هيئات دولية كمنظمة الشرطة الدولية ، و تهدف إلى:

- التضامن في سبيل مكافحة الإجرام على المستوى الدولي.

- تأمين الاتصال بين جهات الشرطة في الدول المختلفة لتبادل الخبرات و المعلومات المتعلقة بالمجرمين وبغية القبض عليهم.

- على المستوى القضائي و الإداري: تهذف اتفاقيات التعاون الدولي إلى ضرورة مكافحة غسيل الأموال عن طريق التزام المؤسسات المالية و الهيئات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية على تطبيق الصارم للتشريع الذي يوفر الإطار القانوني لمعاقبة أصحاب تبيض الأموال و تمويل الإرهاب بعقوبات.

5- التهرب الضريبي : يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما: الغش الضريبي و تجنب الضريبة.

أ- **الغش الضريبي:** هو التهرب غير المشروع، و يعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام و النصوص القانونية بوسائل الغش و الاحتيال على القانون بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة.

- التجنب من الضريبة: و هو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف و ذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه.[1]

[1] Gouvrévitch Jean Paul, op. ct, p p: 31-33.

ب- **الصور التي يتخذها الغش الضريبي:** الصور هي:

- بالنسبة للضرائب المباشرة: يستعمل هذا النوع بصفة عامة أصحاب المهن الحرة إذ يقومون بتقديم الإقرار مع تقديم الدخل بقيمة أقل من القيمة الحقيقية. كما يقوم أصحاب الشركات عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية بتزوير دفاتر الحسابات و الميزانية و حسابات النتائج وتضخيم التكاليف، و هذا بقصد تخفيض الأرباح المفروضة عليها الضرائب. و يتم الغش الضريبي أيضا عن طريق إخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع على فرض الضريبة على أساسها.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة: هو قيام الشخص بإخفاء المادة الخاضعة للضريبة كما هو الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستوردة، و التي تكون محلا لفرض الضرائب الجمركية، أو أن يقوم صاحب هذه السلع بإعطاء تصريح يتضمن قيمتها لكن تكون هاته الأخيرة أقل مما عليه في الواقع.

عموما يمكن ذكر أشكال و طرق التهرب الضريبي فيما يلي:

- كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه المصالح الضريبية.

- زيادة النفقات على نحو وهمي بغرض تقليل الأرباح و بالتالي تقليل الضرائب المفروضة عليها.

- فتح سجلات تجارية بأسماء وهمية أو تابعة لأشخاص متوفون.

ت- **أسباب التهرب الضريبي:** يمكن حصرها فيما يلي:

- الأسباب الاقتصادية: و هي مرتبطة بمستوى المعيشة و الوضع الاقتصادي بشكل عام، و تتمثل في:

- عدم الشفافية في الإجراءات الملازمة لكيفية تحديد الوعاء الضريبي.

- كثرة الضرائب تقتل الضرائب.

- الأسباب الأخلاقية: و نعني بها درجة الوعي لدى الأفراد المكلفين بدفع الضرائب، فكلما كانت درجة الوعي كبيرة أدى ذلك إلى زيادة دفع الضرائب و العكس صحيح.[1]

[1] معراجي عبد المالك، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص: 05.

ث- **آثار التهرب الضريبي:** يخلف التهرب الضريبي آثارا جلية أهمها:

- أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية: إذ يؤدي إلى نقص الإيرادات المالية و هذا ما يولد عجز الدولة على تنفيذ المشروعات الأساسية، و تتمثل هذه الآثار في:

- عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين حيث أن نقص أموال الخزينة العامة يحتم على الدولة فرض ضرائب جديدة، أو زيادة سعر الضرائب الموجودة سابقا مما يشجع على زيادة التهرب و بالتالي إلقاء العبء على الممولين.

- أثر التهرب الضريبي على الصناعة الوطنية: فالمتهربون من دفع الضرائب يشجعون استيراد البضائع من الخارج مما يؤدي إلى إضعاف منتوجات الصناعة المحلية، و تتمثل هذه الآثار في:

- التأثير على المنافسة بين المشروعات فالمؤسسة التي لا تدفع الضرائب تقل نفقاتها مما يجعل لها قدرة تنافسية أكثر.

ج- **مكافحة التهرب الضريبي:** اتخذت عدة إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة، و ذلك على الصعيدين: الداخلي و الخارجي، و يمكن ذكر أهم هذه الإجراءات:

- التعاون الدولي: تم إبرام اتفاقية بين المصالح الضريبية عبر مختلف أنحاء العالم، و هذا من أجل البحث عن كل الطرق و الوسائل المنتهجة في التهرب من دفع الضريبة، ثم تجمع هاته المعلومات و تدرس عن طريق فرق مختصة، ليقوم في النهاية رئيس هذه الفرق بإيصال الدراسات و توزيعها على مختلف الدول وإعطائها الوسائل التي تستعملها كأسلحة لمكافحة الغش الضريبي.

- حق الإطلاع على الأسرار: تسمح هاته الاتفاقيات للمصالح الضريبية المراقبة بحق الاطلاع على كل الوثائق المتعلقة بالبنوك و هذا من أجل اتخاذ إجراءات تتمثل في: [1]

- إلغاء كل الحسابات البنكية التي تكون مجهولة.

- التحقق من تطابق المعلومات الخاصة بالحسابات البنكية للعملاء لدى البنك.

- تطبيق عقوبات جزائية في حالة اكتشاف التلاعب.

[1] معراجي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 05-06.

- ملتقيات مفتشي الضرائب: تهدف هذه الملتقيات السماح لمسؤولي الرقابة الجبائية و المختصين في كشف التهرب الضريبي بمختلف أنواعه و تبادل الخبرات و المعلومات في المجال التطبيقي، حيث يتم ذلك عن طريق دراسة حالات واقعية.

6- العلاقة بين مختلف هذه الظواهر و الاقتصاد غير الرسمي:

و يعني بذلك هل هذه العلاقة تكون بديلة أم متكاملة؟ فلو أخذنا ظاهرة الرشوة و علاقتها بالقطاع غير الرسمي نجدها منطقيا علاقة مترابطة حيث أن الحالات التي نجدها في الرشوة هي تقريبا نفسها في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يوجد من يقول بأن القطاع غير الرسمي هو بديلا للرشوة.

"Souléye.K" يرى بأن القطاع غير الرسمي هو بديل للرشوة معللا ذلك بقوله :« إذا لم نتواجد في طريق غير رسمي فإنه لا يكون لدينا المال الكافي للرشوة (أي من أجل الحصول على ما نريد) ».

و هناك من المحللين من يرى بأن العلاقة بين الرشوة و القطاع غير الرسمي هي علاقة إحصائية جد متينة؛ حيث وجد أن زيادة في نقطة من مؤشر الرشوة تؤدي إلى انخفاض القطاع غير الرسمي، و بالتالي فإن الدول التي لها نسبة الرشوة مرتفعة يكون القطاع غير الرسمي فيها جد مهم، و يخلصون للقول بأن العلاقة بينهما متكاملة أكثر ما تكون بديلة. أما إذا تكلمنا على تقليد العلامات التجارية فإننا نجد الاقتصاد غير الرسمي يهيئ لمثل هذه الظاهرة الجو الملائم لقيامها، فالمقلدون غالبا ما يلجؤن إلى الدوائر غير المصرح بها من أجل ترويج منتجاتهم، لأن هذه الأخيرة تؤمن لهم الهروب من مراقبة الدولة لهم و تجاوز كل القواعد والقوانين التي من شأنها أن تحمي السلعة المقلدة، هذا ما يسمح لهم كذلك بالاحتيال مع مصالح الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة.

نفس الشيء بالنسبة لظاهرتي تبييض الأموال و الغش الضريبي اللتان تعتبران المحرك الأساسي للقطاع غير الرسمي، فهما تنتجان عن ممارسة الأنشطة غير الرسمية التي تنشط في القطاع غير الرسمي و تعتبران من أهم الطرق الأساسية التي تساعد على تمويل هذا الاقتصاد هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن مثل هذا النوع يحاول التسرب إلى قنوات القطاع الرسمي بغية اكتساب الصفة الشرعية.[1]

[1] معراجي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

المطلب الثالث: طرق تقدير القطاع غير الرسمي

إن دراسات النشاطات غير الرسمية تتطلب معرفة حجم الظاهرة، لذلك يثور التساؤل في هذا المجال حول الحجم الحقيقي للقطاع غير الرسمي و كيفية قياس قيمته. و على الرغم من صعوبة قياس قيمة المداخيل المتولدة عن الأنشطة غير الرسمية بوجه عام و الأنشطة غير المشروعة منها بوجه خاص، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجم القطاع غير الرسمي. و يوجد في الواقع عدة طرق يمكن استخدامها في تقدير حجم و قيمة هذا القطاع.

1- الأساليب المباشرة:

تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث ترتكز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع، انطلاقا من معرفة غير دقيقة بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي، و يشمل هذا النوع من الأساليب على الطريقتين: طريقة الاستجواب (méthode d'enquéte) و تدقيق الحسابات الضريبية.

أ- **طريقة الاستجواب:** يمكن أن يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح و بمعنى آخر استخدام أبحاث شاملة و عينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية، في شكل استجواب تطرح على العائلات أو المؤسسات ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها، و التي يمكن من خلالها تقدير حجم القطاع غير الرسمي. وتعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق المستعملة في مختلف دول العالم، و الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التحصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و تركيب الاقتصاد غير رسمي، و كما هو الحال في جميع الدراسات فإن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد ورغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بها. و يتردد اغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش و الخداع، كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل المعلن عنه.

و أفضل ما في هذه الطريقة أنه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في هذا النشاط سواء كبائعين أو كمشتركين.

ب- **تدقيق الحسابات الضريبية:** يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها و ذلك من خلال المراجعة الضريبية و التدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات. و يفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية بالكشف عن كافة مصادر دخله، و ذلك كله عن طريق اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب ثم إخضاع إقراراتهم للفحص الدقيق و المراجعة من أجل الوصول إلى نسبة التهرب الضريبي و من تم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي. بعد تعميم هذه النتائج على المستوى القومي.[1]

[1] معراجي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

و التحقيق حول النفقات النسبية المتعلقة بشراء السلع و الخدمات غير المصرح بها من طرف العائلات تسمح بمعرفة عرض هذه السلع و الخدمات في السوق من خلال الطلب عليها هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن عرض التحقيقات حول عرض العمل غير المصرح به من طرف العائلات يسمح كذلك بمعرفة ازدواجية سوق العمل. و كمثال في الجزائر أقيمت تحقيقات لسنة 2001/2000 على عينة من 1400 عائلة حول الطلب على السلع و الخدمات غير المصرح بها و على عرض العمل المصرح به (Bounoua, Adair).

- التحقيق المختلط (التحقيق ذو الطورين): يعتبر التحقيق المختلط إستراتيجية بديلة خاصة بحل مشاكل العينات المطروحة بمناسبة تقدير حجم القطاع غير الرسمي و تعتمد هذه المقاربة على اختيار عينة من الوحدات الإنتاجية يتم إخضاعها لاستجواب ذو طابع خاص (الطور الثاني) و هذا انطلاقا من معلومات تتحصل عليها على اثر تحقيق حول العائلات و على مستوى نشاط الأفراد (الطور الأول) و يخضع كل فرد مسؤول عن الوحدة الإنتاجية بالقطاع غير الرسمي إلى الاستجواب.

- التحقيق (1،2،3): إن المنهجية المقترحة تقوم على التحقيقات التي تجمع بين العائلات و المنتجين بالقطاع غير الرسمي و هذا النظام ينقسم إلى ثلاثة أطوار:

الطور الأول (العمل): يشمل في تحقيق على مستوى العائلات يسمح بتحديد عرض العمل، قدرة إدماج الأشخاص في سوق العمل و كذا تحديد المسؤولين عن وحدات الإنتاج غير الرسمية.

الطور الثاني (قطاع غير رسمي): يحدد مكونات النشاط الاقتصادي غير الرسمي فيما يتعلق بالعمل، الأجر، الانتاج الاستثمار و المنافسة.

الطور الثالث (استهلاك): تحليل استهلاك العائلات مع التركيز على مصدر الطلب الموجه إلى القطاع غير الرسمي و هذا بطريقتين:

- تقدير حجم الإنفاقات المختلفة للعائلات حسب المنتوج.
- تقدير حجم كل الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي في إطار النفقات المحددة من طرف العائلات.

و قد أعطى هذا الأسلوب المتبع في قياس حجم القطاع غير الرسمي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخضاعها من قبل الممونين. و ما يعاب عنه هو أنه لا يعطي وضعية حقيقية للتهرب الجبائي بالنسبة للاقتصاد الإجرامي، كما تعترضه عراقيل خاصة، حيث أنه يقدر المداخيل الناتجة عن النشاطات الإجرامية، و هذا بمقارنة أملاك الشخص المجرم و مداخيله الشرعية، إن أملاك المجرم تقدر بسعر السوق الرسمي، غير أن الأملاك الأخرى الناتجة عن السرقة مثلا يجب أن تقدر بسعر أقل.[1]

[1] مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الإسكندرية "القاهرة": دار الجامعية الجديدة، 2006، ص: 59.

كخلاصة يمكننا القول أن طريقة المسح بالعينة و كذلك تدقيق الحسابات الضريبية السابق ذكرها يؤديان فقط للوصول إلى تقديرات لحجم القطاع غير الرسمي أقل من الواقع. فهي غير قادرة على الأقل في الوقت الحالي أن تعطي تقديرات على نمو و تطور القطاع غير الرسمي خلال فترة زمنية طويلة، و إن كان لا يمكن إنكار دورهما في أنهما يقدمان معلومات تفصيلية عن أنشطة القطاع غير الرسمي.

2- الأساليب غير المباشرة (Indirect Approach):

و تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات الاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد، و تعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وراءها و بمجرد اقتفاء أثرها و معاينتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة القطاع غير الرسمي، و تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور القطاع غير الرسمي بمرور الوقت أهمها:

أ- **الحسابات الوطنية:** تتخذ الحسابات الوطنية ثلاث أشكال مختلفة:

- الشكل الأول: يسمى بأسلوب الفروق، و يعتمد على تصحيح الإنتاج الداخلي الخام **(PIB)** و هذا بحساب كل من الإنتاج المشروع للخيرات و الخدمات غير المصرح به، يضاف إليه المداخيل غير الظاهرة و كذا الإنتاج غير المشروع للخيرات و الخدمات. و تعتمد هذه المنهجية على قياس الفارق بين الدخل الوطني والإنفاق أو بين الدخل الوطني المقوم (بالنظر إلى نتائج المداخيل الجبائية) والدخل الوطني، ثم تحميله للقطاع غير رسمي و هذا يخفض من حجم التهرب الجبائي. هذا الفارق يعطينا فقط قياسا ناقصا (العمل غير المصرح به لم يؤخذ في الحسبان) و غير ملائم لأن الدخل و الإنفاق ليسا ناجمين عن مصادر مستقلة، ففي مجال المحاسبة القومية يجب أن يتعادل مقياس دخل الناتج القومي مع مقياس إنفاق هذا الناتج و بالتالي فإن الفجوة بين مقياس الإنفاق و مقياس الدخل يمكن استخدامهما كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي. حسب هذا المنهج يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقتين، الأولى تقوم أساس إجراء مقارنة بين الدخل و الإنفاق على المستوى القومي و الثانية من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الأسرة ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل.

على مستوى الأسرة: غالبا ما يكون إنفاق الأسرة في فترة زمنية يفوق دخلها المعلن أثناء نفس الفترة، وربما يرجع ذلك إلى أن دخل الأسرة أعلى مما يتم الكشف عنه و هذا يعني أنهم متورطون في النشاط الإقتصادي غير الرسمي، و لكن ربما يكون هناك أسباب أخرى لوجود هذا التناقض بين الدخل و الإنفاق.[1]

[1] مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59-60.

على المستوى القومي: إذا كانت فكرة قياس حجم القطاع غير الرسمي بمقارنة دخل الأسرة و إنفاقها تبدو غير مجدية نظرا لعدم دقتها، نجد أن حسابات الدخل القومي و الإنفاق أكثر فعالية في هذا الشأن و بالتالي يجب أن يتطابق الدخل القومي مع الإنفاق القومي، و إذا لم يمكن تحقق المعادلة (موارد=استخدامات) فهذا يعني وجود خيرات و خدمات خارج السوق الرسمي. و هذا ما يعبر عن حجم النشاط غير الرسمي.

- الشكل الثاني: يعتمد هذا الشكل على قياس قصور تقدير الدخل الوطني عن طريق معدل النمو.

يتعلق الأمر بنموذج لوغاريتمي يأخذ في الحسبان ثلاث نسب خاصة: بالكتلة الأجرية، التشغيل الكلي، الدخل الوطني، و الذي يحدد فروع النشاطات المسوقة marchand أين يتوقع وجود الاقتصاد غير رسمي (الإنشاء، تجارة التجزئة، الخدمات المسوقة). لا يتم اعتبار التهرب الجبائي، كما أن القصور في التقدير يمكن أن يكون ناجما أكثر عن اللاتأكد في القياس الإحصائي منه في وجود النشاطات غير الرسمية.

- الشكل الثالث: يعتبر الشكل الأكثر اتساعا، و يتمثل في قياس الاقتصاد غير الرسمي بالمفهوم الواسع، بمعنى الإنتاج المشروع غير المصرح به للسلع و الخدمات (التهرب الجبائي و العمل غير المصرح به). و الذي يضاف له المداخيل المخفية (تحويل معدات المؤسسات و سرقة العمال) و إنتاج السلع و الخدمات غير مشروعة (كالمخدرات)، هذا القياس يجمع مصادر إحصائية متباينة بهدف تقويم **PIB**.

ب- **المقاربات النقدية:** تقوم هذه الطريقة على افتراض أساسي مفاده أن معاملات القطاع غير الرسمي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة و ذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا القطاع لإخفاء معاملاتهم والتي يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات.

و يمكننا أن نميز في المقاربات النقدية بين طريقتين: طريقة المعاملات و الطلب على النقود.

- طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات):حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في القطاع من أجل حساب إجمالي الناتج القومي (غير الرسمي و الرسمي) ثم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي. و تضم هذه الطريقة صيغتين:

صيغة Feige: إستخدم Feige هذه الطريقة (أسلوب المبادلات) سنة 1970، و هي تعتمد على تحليل نظرية الكمية للنقود لـ « Ficher ».

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث M: كمية النقود

V: سرعة دوران النقود

P: السعر المتوسط (متوسط المستوى العام للأسعار)

T: حجم المعاملات[1]

[1] مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60-61.

يمثل الجانب الأيمن من المعادلة الحجم الكلي للمدفوعات في حين يمثل الجانب الأيسر منها القيمة الكلية للمبادلات و ذلك خلال فترة معينة.

لقد ركز Ficher في معادلته على فكرة أن الأفراد يقومون بطلب النقود لتحقيق عدد من المعاملات أو المبادلات و كمية هذه النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في فترة معينة مساوية لمجموع الإنفاق النقدي خلال نفس الفترة. فإذا كانت نسبة (P.T)، إلى إجمالي الناتج الوطني الاسمي ثابتة و محددة فإنه من الممكن تقدير الناتج الوطني الإجمالي لأي سنة طالما أن قيمة (P.T) تم تحديدها. هناك علاقة ثابتة نرمز لها ب K بين التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المعاملات و القيمة المضافة الكلية كما توضح المعادلة:

$$K . Y\ total\ P . T=$$

حيث أن القيمة المضافة الكلية (Y total) تساوي مجموع القيمة المضافة الرسمية (Y officiel) زائد القيمة المضافة غير الرسمية (Y non official).

$$(Y\ non\ officiel)\ M . V= K\ (Y\ officiel) +$$

إذن:

$$(Y_t\ Souterraine)\ M_t . V_t= K\ (Y_t\ officiel) +$$

خلال فترة زمنية معينة: t = 0,1…….t

نستطيع قياس هذا النوع من الكتلة النقدية (عملة، ودائع جارية) عن طريق تقدير سرعة دوران النقود والتقدير الرسمي للقيمة المضافة.

استخدم Feige هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي (1976-1978) حيث قدر قيمة (P.T) ثم تمكن من تحديد الناتج الوطني الإجمالي لسنتي (76-78) وبتقدير الفروق بين الناتج الوطني المقدر بتلك الطريقة و الناتج الوطني كما أظهرته الحسابات الوطنية للدخل و الإنتاج انتهى إلى التقديرات التالية:

- إن حجم الاقتصاد الخفي خلال سنة 1976 قد تراوح ما بين 225,2 إلى 389,1 مليون دولار بنسبة تتراوح بين 13,2% و 21,7% من الناتج الإجمالي الوطني.
- إن حجم الاقتصاد الخفي خلال سنة 1978 قد تراوح ما بين 541,7 إلى 704,4 مليون دولار بنسبة تتراوح بين 25,5% و 33,1% من إجمالي الناتج الوطني.

و يتميز أسلوب المعاملات لتقدير الاقتصاد غير الرسمي بأنه يتجنب العديد من الافتراضات التي يتطلبها تطبيق أسلوب النسبة الثابتة إذ أنه لا يفترض أن العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل في القطاع غير الرسمي كما لا يفترض ثبات نسبة العملة إلى ودائع الطلب في كل من الاقتصاد الرسمي و القطاع غير رسمي.[1]

[1] مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-63.

لقد تعرضت هذه الطريقة (صيغة "Feige") لعدة انتقادات أهمها:

- أشار "Cramer" 1980 أن هناك احتمال كبيرا أن بعض المعاملات النقدية غير مرتبطة بتكوين المداخيل التي تأخذ في عملية الحساب.

- ينتقد "Cramer" تقدير "Feige" لسرعة دوران الدخل للنقود السائلة، إذ يفضل تقديرا آخر يرتكز على عدد السحوبات النقدية من البنوك و على متوسط معدل المعاملات على الورقة النقدية بين سحبها وإيداعها.

صيغة Gutmain: تفترض هذه الطريقة أن ثمة نسبة نقدية للعملات إلى الودائع تحت الطلب، كما يمكن أن تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن المعاملات غير مصرح بها يتم دفعها نقدا و يؤخذ في الحسبان تغير نسبة السيولة/ الودائع، بالارتكاز على سنة مرجعية في الماضي لم يتواجد خلالها القطاع غير رسمي و وفقا لذلك المنهج يتم اختيار السنة المرجعية و تقدر نسبتها النقدية وتقارن بالنسبة السائدة في الفترة محل التقدير فإذا كانت النسبة في هذه الفترة أعلى يفترض أن الزيادة في العملة ترجع إلى وجود اقتصاد خفي. و يعتبر "Gutmain" أول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إذ استخدم ذلك الأسلوب لتقدير الدخل غير رسمي به في الولايات المتحدة الأمريكية. و قد استند في تقديريه السابقين على الافتراضات السابقة لتطبيق منهج تقدير النسبة الثابتة، و افترض أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هي نتيجة للضرائب المرتفعة و اللوائح الحكومية. و قد اختار الفترة (1937-1940) لكي تكون الفترة الذهبية التي لم يتواجد خلالها الاقتصاد غير الرسمي و كان مبرره في ذلك أن تلك الفترة التي سبقت ظهور ضريبة الدخل في الولايات المتحدة، و بالتالي فإن الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لا يتواجد. و اعتبر أن نسبة العملة إلى العملة إلى الودائع في تلك الفترة هي النسبة الطبيعية بمعنى أن: [1]

$$I\ Formel = a_F / b_F = a / b$$
$$1940 \qquad 1940$$

حيث I Formel: نسبة العملة (a) في الاقتصاد الرسمي.

a_F: رصيد العملة في التداول.

b_F : رصيد الودائع تحت الطلب.

[1] بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص: 07.

و بتحديد نسبة العملة عامي 1976 و 1979 تبين أنها تزيد عن النسبة الطبيعية التي كانت سائدة خلال الفترة (1937-1940) و في ضوء ذلك أمكن تقدير العملات الزائدة و أرجعت تلك الزيادة إلى وجود اقتصاد غير رسمي و بضرب تلك الزيادة في نسبة الناتج الوطني الإجمالي إلى إجمالي النقود (قبل الزيادة) أمكن من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. و قد تعرضت هذه الصيغة أيضا إلى عدة انتقادات منها:

- ليس هناك سبب واضح يبرر بقاء النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة كما أنه لا يوجد تماثل سرعة الدخل النقدي في كل من الاقتصاد غير الرسمي و السري إذ أن طبيعة الأنشطة فيهما تختلف.

- قد يؤدي استخدام ذلك الأسلوب إلى نتائج مضللة، إذ أن استخدام ذلك الأسلوب لتقدير الاقتصاد الخفي في كل من ايطاليا و هولندا أوحى أن هناك إنكماشات في حجمه و هو لا يبدوا حقيقيا.

ت- **<u>الطلب على النقود:</u>** انتقد "Tanzi" 1982 أسلوب "Gutmann" بأنه يقوم على مجموعة من الفروض التي لا يمكن قبولها بصفة خاصة، الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي. و اقترح هذه الطريقة إنطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان، حيث أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة طلب النقود، و من أجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة. و يعتبر "Tanzi" أن نشأة القطاع غير الرسمي يفسرها عاملان أساسيان هما الإقتطاعات الإجبارية و القيود الإدارية، كما أن الطلب على النقود يتأثر بالمتغيرات الأساسية التالية: الدخل الحقيقي، معدل الفائدة المصرفي و معدل الضرائب على مداخيل العمل. لقياس حجم القطاع غير الرسمي تقترح هذه الطريقة تحيد مستوى الطلب على النقود عندما تكون معدلات الضرائب في أدنى مستوياتها، ثم يتم تقديره في أعلى مستوى. و افتراض ثبات سرعة دوران النقود بكل من القطاعين الرسمي و غير الرسمي يمكننا تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. و قد حاول تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال تقدير حالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال فترة من 1929-1976 و التوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على كمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة. لقد قامت افتراضات "Tanzi" على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، أن القطاع غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد و أن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي و بالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي و القطاع غير الرسمي، على أنه قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا و ذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود M_2.[1]

[1] بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07-08.

بالرغم من أن هذه الطريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لم تسلم من الانتقادات:

- يعتبر "A. SACHEN" و "S. STRON" بأن 80% فقط من التعاملات تسدد نقدا، و بالتالي التقدير الناتج عن هذه المقاربة يؤدي إلى التقليل من حقيقة الظاهرة، و أن حجم القطاع غير الرسمي بما فيه المقايضة أكبر بكثير مما تم تقديره سابقا.

- إن أغلب الدراسات تضع أمام أعينها عامل واحد فقط و هو عبء الضريبة كسبب لوجود الاقتصاد غير الرسمي و لكن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار تأثر على حجم القطاع غير الرسمي.

- اثبت كل من "Cillian Carcia" و "Park" و "Feige" أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير على انخفاض و تباطؤ الطلب على الودائع بدلا من أن ترجع إلى الزيادة في النقود الناتجة عن الأنشطة التي تمارس في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

- افتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي هو مساوي لسرعة دوران النقود في القطاع غير الرسمي غير صحيح حيث أوضح كل من "Hill - Kabin" و "klovland" أنه في الدول الإسكندنافية يوجد بالفعل عدم يقين بدرجة كبيرة حول سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي، كما أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد غير الرسمي من الصعب تقديرها.

افتراض عدم وجود قطاع غير رسمي في السنة المرجعية هو افتراض محفوف بالمخاطر و أن تخفيف حدة الافتراض يقتضي إعادة ضبط الأرقام التي تم الحصول عليها في الدراسات السابق القيام بها.

ث- <u>استهلاك الكهرباء "Kaufmann" و "Kaliberda" 1996</u>: ينظران إلى أن استهلاك الطاقة الكهربائية بمثابة المؤشر الفزيائي الأحسن لقياس النشاط الإقتصادي ككل (النشاط الرسمي)، بمعنى أن النشاط الإقتصادي و استهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه و الوتيرة.

إذا أخذنا حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا، و نقوم بانقاصه من حجم الكهرباء المستهلك حقيقة (الحجم الكلي)، فإننا سنتحصل على حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات غير الرسمي، و الذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط غير الرسمي.

إن هذه الطريقة و إن تظهر بسيطة، إلا أنها تتعرض إلى بعض الانتقادات أهمها:[1]

- ليس كل النشاطات غير الرسمية تتطلب العمل بطاقة كهربائية مثل الاستعمال الخاص. إضافة إلى أن هناك النشاطات الأخرى تعمل بطاقة غير الكهرباء (كالغاز و البترول، الفحم).

- التطور التقني أدى إلى استعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، و هذا في النشاطات الرسمية و غير الرسمية على حد سواء، و بالتالي فإن هذه المقاربة تعرف انحرافا نوعيا في تقدير تطور القطاع غير الرسمي.

[1] بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

يعتبر "Lacko" أن بعض النشاطات غير الرسمية متعلقة بالاستهلاك العائلي للكهرباء ، هذا الجانب يتضمن عنصر الإنتاج المنزلي (النشاطات المستقلة و الأخرى غير المسجلة)، و يرى"Lacko" أن البلدان التي تتميز بنسبة عالية من القطاع غير الرسمي يكون فيها الاستهلاك للكهرباء مرتفع جدا.

- افتراض وجود علاقة ثابتة و محددة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و الإنتاج لا يحقق في جميع القطاعات مثلا: استهلاك الكهرباء يعتبر قليل في القطاع الزراعي و بالتالي العلاقة بين استهلاك الكهرباء و الإنتاج الزراعي لا تكون ثابتة ما دام الإنتاج يحدد بعوامل طبيعية.

ج- **إحصاء القوى العاملة:** يقدر حجم القطاع غير الرسمي من خلال هذه الطريقة على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما.

و بالتالي فإن انخفاض حجم مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا على تزايد نشاط الاقتصاد غير الرسمي.

يوجه لهذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها:

- أنه يأخذ في اعتباره مفهوم ضيق للإقتصاد غير الرسمي إذ أنه لا يدخل ضمن تقدير الأنشطة غير السوقية بالإضافة إلى أنشطة الجريمة.

- يقتصر ذلك الأسلوب في تقديره للدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على الدخل الناشئ فقط من عنصر العمل دون عنصر رأس المال.

- صعوبة تحديد إنتاجية العمل داخل القطاع غير الرسمي.

المقاربة المتعددة المتغيرات "DYMIMIC":

تسمى أيضا بمنهج المتغير الكامن و يتم من خلاله تقدير حجم القطاع غير الرسمي (كالعبء الضريبي، و عبء القواعد التنظيمية الحكومية، و المتغيرات التي تتأثر بأنشطة القطاع غير رسمي).

تتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب و الآثار في آن واحد. إذ ترتكز على النظرية الإحصائية ذات المتغيرات غير الملاحظة، انطلاقا من وجود عدة عوامل ومؤشرات لظاهرة واحدة، و تعتبر بهذا الشكل مقاربة تحليلية لقياس الاقتصاد غير الرسمي كمتغير غير ملاحظ عبر الزمن. وإن المعاملات المجهولة يعبر عنها بمعادلات لا يمكن أن يقاس من خلالها المتغير غير الملاحظ مباشرة.

و رواد هذا المنهج هم: "Frey Weck" 1983، و "Hannelore" 1984 و الذين طبقوا هذا المنهج على مجموعة دول **OECD** لسنوات عديدة.

فكل الطرق التي تم تقديمها حتى الآن لتقدير حجم و نمو القطاع غير الرسمي تراعي مؤشرا واحدا فقط أما هذه الطريقة فتستخدم تحليل العوامل في قياس القطاع غير الرسمي كمتغير كامن بمرور الوقت.[1]

[1] بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 09-10.

إن هناك ثلاث أسباب رئيسية دافعة للقطاع غير الرسمي (ارتفاع الضريبة، القواعد التنظيمية الحكومية و موقف المواطنين اتجاه الدولة) و التي تصف مدى استعداد الأفراد لترك وظائفهم الرسمية و دخولهم القطاع غير الرسمي. و من هنا قد ينعكس التغيير في حجم القطاع غير الرسمي في المؤشرات التالية:

- المؤشرات النقدية: كلما ارتفعت و ازدادت أنشطة القطاع غير رسمي، ازداد الطلب على النقود.

- مؤشرات سوق العمل: زيادة النشاطات غير الرسمية تؤدي إلى انخفاض اليد العاملة بسوق العمل الرسمي، و إذا قلت عدد ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي زادت عدد ساعات العمل في غير الرسمي.

- مؤشرات سوق الإنتاج: الزيادة في القطاع غير رسمي تعني أن المدخلات (خاصة عنصر العمل) تنتقل خارج الاقتصاد الرسمي، و هذا الانتقال قد تكون له آثار سلبية على معدلات التنمية محل الدراسة.

و يمكننا أن نعبر عن هيكلة هذه المقاربة كما يلي:

الشكل (10): مخطط يمثل المقاربة المتعددة المتغيرات

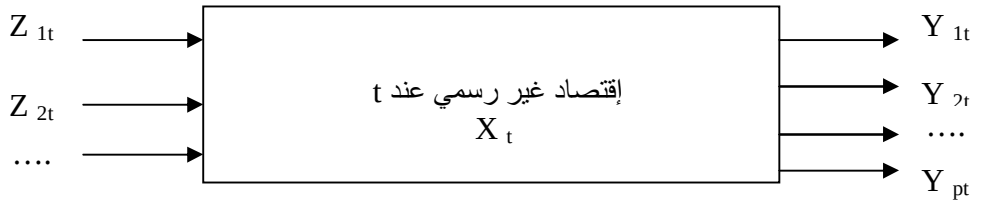

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 106.

حيث أن: X_t: حجم الاقتصاد غير الرسمي

Z : المسببات Z_{it} $(i=1,2\ldots..,k)$

Y: المؤشرات Y_{jt} $(j=1,2\ldots..,p)$

إذن هذا المنهج يعالج أو يتناول المنتج غير الرسمي كمتغير كامن أو مستتر و يستخدم العديد من المتغيرات السببية (يمكن قياسها) و متغيرات المؤشرات و الأولى تتضمن متوسط معدلات الضريبة الحدية، و التضخم و الدخل الحقيقي، و درجة التنظيم في الاقتصاد. أما الثانية فهي تتضمن التغيرات في معدل مشاركة قوى العمل من الذكور و معدل كمية النقود.[1]

المبحث الثالث: الجزائر و القطاع غير الرسمي

لقد نشأ القطاع غير الرسمي في العالم عبر مراحل، أما في الجزائر فبدأ ظهوره في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية و التي انجر عنها بروز عدة سلبيات، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع و تبني نظام اقتصاد السوق.

[1] عبد الله محمد الحلو، الجهود الدولية و العربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، لبنان: مكتبة الحلبي الحقوقية، بدون سنة، ص ص: 105-107.

المطلب الأول: مراحل إنتشار القطاع غير الرسمي و حجمه في دول العالم

إنتشر القطاع غير الرسمي عبر مراحل معينة، كما أن حجمه يختلف من دولة إلى أخرى في العالم، إلا أن تقدير حجمه صعب، حيث الذين يعملون بالأنشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها.

أولا: مراحل إنتشار القطاع غير الرسمي:

إن المحددات المرحلية لهذه الآفة تكمن في الجوانب المعلوماتية التاريخية التالية:

1- الثورة الزراعية:

حيث إرتبط بها ندرة في المنتوجات و الزراعات الصناعية، مما تطلب المزيد من الإستيراد، و في مقابل ذلك المنتوجات المحلية تبقى عرضة للكساد؟

2- المضاعفات الداخلية الفجائية 1974:

و تمتاز هذه المرحلة بالوفرة النفطية و ما صاحبها من تحسن للمداخيل.

3- الإنفجار السكاني و إنعكاساته على الطلب:

هذه المظاهر السابقة الذكر أدت إلى ظهور التضخم الهيكلي خاصة التضخم للطلب و الذي تطور إلى تضخم بالكميات و هو ما أفضى إلى نتيجة واحدة هي: تشكيل شيكات القطاع غير الرسمي.

ثانيا: حجم القطاع غير الرسمي في دول العالم:

من الصعب تقدير حجم القطاع غير الرسمي، فاللذين يعملون بالأنشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها، غير أن صانعي السياسات و الإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى معلومات عن عدد الأفراد الذين يزاولون أنشطة في القطاع غير الرسمي، و عن مدى تواتر هذه الأنشطة و حجمها كي يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص الموارد. و بالتالي أجرى الاقتصاديون و الاحصائيون مجموعة من الحسابات لقياس مدى ضخامة الاقتصاد غير الرسمي، و تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي ركز الباحثون على عينة من 84 بلدا مستخدمين في ذلك مجموعة من طرق التقدير، و توضح النتائج أن القيمة في القطاع غير الرسمي بلغت مستوى شديد الارتفاع في جميع بلدان العينة.[1]

[1] كنفوش محمد، الإقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: "إدارة الأعمال"، جامعة سعد دحلب "البليدة"، 2004-2005، ص ص:16-33.

الجدول (10): نسبة القطاع غير الرسمي من إجمالي النتائج المحلي

مجموعة البلدان	من إجمالي الناتج المحلي %
البلدان النامية	44-35
بلدان التحول الاقتصادي	30-21
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)	16-14

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 33.

يوضح الجدول (10) التقديرات المتوسطة لمجموعات البلدان الثلاث الرئيسية (البلدان النامية- بلدان التحول الاقتصادي- بلدان منظمة التعاون و التنمية)، و من خلاله يظهر أن حجم الاقتصاد غير الرسمي جد معتبر بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، هذه الأخيرة تتراوح فيها نسبة كبيرة أيضا، غير أنها تبقى قليلة مقارنة بتلك المعدلات المسجلة بالدول النامية. و سوف نستعرض فيما يلي بالتفصيل دراسة لحجم القطاع غير الرسمي و نسبة مشاركته في الناتج المحلي الخام للدول النامية (إفريقيا- أمريكا اللاتينية- أسيا) والدول المتقدمة و الدول التي تمر بالمرحلة انتقالية، كما يجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي استعملت لقياس حجم القطاع غير الرسمي في هذه الدول هي طريقة "Dymimic" و طريقة الطلب على الودائع "currency demand method" للسنوات 2000/1999، 2001/ 2002، 2003/2002.

1- في الدول النامية:

لقد بينت النتائج أن حجم الاقتصاد غير الرسمي متباينة في مختلف الدول النامية حسب القارات إفريقيا- أسيا- أمريكا اللاتينية.

أ- **في إفريقيا:** يوضح الجدول (11) حجم الاقتصاد غير الرسمي لـ 37 دولة في إفريقيا، و نلاحظ من خلاله ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي في الفترة (1999-2000) حيث بلغ متوسط نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي بين هذه الدول 41,3 % في هذه الفترة، ثم ارتفع إلى 43,2% في الفترة الممتدة ما بين (2002-2003) هذا الارتفاع كان بمعدل 0,9% خلال أربع سنوات، أما في الفترة (2002-2003) كانت أعلى نسبة في دول زمبابوي، تنزانيا، نيجريا بالنسب (63,2%، 60,2%، 59,4%) على التوالي، أما النسبة المتوسطة فكانت في دولة الموزنبيق بنسبة 42,4%، و أقل نسب في كل من لزوطو وناميبيا نسب 33,3% و 33,4% على التوالي.[1]

[1] كنفوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34.

الجدول (11): نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول إفريقيا

الرقم	البلد	القطاع غير الرسمي (بـ: % من الناتج المحلي الإجمالي)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	الجزائر	34,1	35,0	35,6
2	أنغولا	43,2	44,1	45,2
3	بنين	47, 3	48,2	49,1
4	بوتسوانا	33,4	33,9	34,6
5	بوركينا فاسو	41,4	42,6	43,3
6	بوروندي	36,9	37,6	38,7
7	كاميرون	32,8	33,7	34,9
8	جمهورية إفريقيا الوسطى	44,3	45,4	46,1
9	تشاد	46,2	47,1	48
10	الجمهورية الديمقراطية للكونغو	48	48.8	49,7
11	جمهورية الكونغو	48,2	49,1	50,1
12	كوت ديفوار	43,2	44,3	45,2
13	جمهورية مصر العربية	35,1	36	36,9
14	أثيوبيا	40,3	41,4	42,1
15	غانا	41,9	42,7	43,6
16	غينيا	39,6	40,8	41,3
17	كينيا	34,3	35,1	36
18	ليسوتو	31,3	32,4	33,3
19	مدغشقر	39,6	40,4	41,6
20	مالاوي	40,3	41,2	42,1
21	مالي	42,3	43,9	44,7
22	موريتانيا	36,1	37,2	38
23	المغرب	36,4	37,1	37,9
24	موزمبيق	40,3	41,3	42,4
25	ناميبيا	31,4	32,6	33,4
26	النيجر	41,9	42,6	43,8
27	نيجيريا	57,9	58,6	59,4
28	أرواندا	40,3	41,4	42,2
29	السنغال	45,1	45,8	47,5
30	سيرا ليون	41,7	42,8	43,9
31	جنوب إفريقيا	28,4	29,1	29,5
32	تنزانيا	58,3	59,4	60,2
33	توغو	35,1	39,2	40,4
34	تونس	38,4	39,1	39,9
35	أوغندا	43,1	44,6	45,4
36	زامبيا	48,9	49,7	50,8
37	زمبابوي	59,4	61,0	63,2
	المتوسط غير المرجح	41,3	42,3	43,2

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص ص: 34-35.

ب- **في أسيا:** يبين الجدول (12) نتائج حجم القطاع غير الرسمي لـ 28 دولة أسيوية، و يجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب دراسة هذه الدول كتلة واحدة نظرا لتفاوت درجة التقدم فمثلا: إذا أخذنا إسرائيل، سنغافورة، هونج كونج نجدها تتمتع بدرجة تقدم كبير.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القطاع غير الرسمي في المنطقة ارتفعت من 28,9% سنة 2000/1999 إلى 30,8% سنة 2003/2002 أي معدل 1,9 خلال أربع سنوات. و إذا أخذنا كل دولة على حدى نجد أن أعلى نسبة للقطاع غير الرسمي كانت في كل من تايلاندا (54,1%) و كولومبيا 52,4% ثم سيريلانكا (47,2%)، أما الدول المتوسطة النسب نجدها في كل من جمهورية كوريا بنسبة 28,2% و اليمن نسبة 29,5% و أخيرا الإمارات العربية المتحدة بنسبة 27,8%، و أقل النسب كانت في كل من سنغافورة و هونغ كونغ و السعودية بنسبة 13,7%، 17,2% و 19,7% على التوالي.

من الواضح أن معدل حجم القطاع غير الرسمي في آسيا أقل مما هو عليه في قارة إفريقيا و في أمريكا اللاتينية و ذلك راجع إلى درجة التفاوت في التنمية الاقتصادية (أغلب الدول الأكثر نموا موجودة في أسيا).[1]

[1] كنفوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الجدول (12): نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول أسيا

الرقم	البلد	القطاع غير الرسمي (بـ: % من الناتج المحلي الإجمالي)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	بنڤلاداش	35,6	36,5	37,7
2	بيتان	29,4	30,5	31,7
3	كومبوديا	50,1	51,3	52,4
4	هونغ كونغ الصينية	16,6	17,1	17,2
5	الهند	23,1	24,2	25,6
6	أندونسيا	19,4	21,8	22,9
7	الجمهورية الاسلامية الايرانية	18,9	19,4	19,9
8	إسرائيل	21,9	22,8	23,9
9	لندن	19,4	20,5	21,6
10	جمهورية كوريا	27,5	28,1	28,8
11	الكويت	20,1	20,7	21,6
12	لبنان	34,1	35,6	36,2
13	ماليزيا	31,1	31,6	32,2
14	مونغوليا	18,4	19,6	20,4
15	نيبال	38,4	39,7	40,8
16	سلطنة عمان	18,9	19,4	19,8
17	باكستان	36,8	37,9	38,7
18	غينيا الجديدة	36,1	37,3	38,6
19	الفليبين	43,4	44,5	45,6
20	العربية السعودية	18,4	19,1	19,7
21	سنغافورة	13,1	13,4	13,7
22	سرينلكا	44,6	45,9	47,2
23	الجمهورية العربية السورية	19,3	20,4	21,6
24	تايوان الصينية	25,4	26,6	27,7
25	تيلندا	52,6	53,4	54,1
26	تركيا	32,1	33,2	34,3
27	الإمارات العربية المتحدة	26,4	27,1	27,8
28	الجمهورية اليمنية	27,4	28,4	29,1
	المتوسط غير المرجح	**28,5**	**29,5**	**30,4**

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص ص: 35-36.

ت- **في دول أمريكا اللاتينية:** أما إذا أخذنا آخر فئة من الدول النامية و هي أمريكا اللاتينية فالتحليل يبقى نفسه، يرتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الأقل تقدما و عكس صحيح، أما إذا قمنا بمقارنة ما بين القارات فنجد أن معدل الاقتصاد الغير الرسمي أقل في آسيا ثم إفريقيا و يرتفع في أمريكا اللاتينية والجدول التالي (13) يبين حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أمريكا اللاتينية كنسبة عن الدخل الوطني الخام.[1]

الجدول (13): نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول أمريكا اللاتينية

الرقم	البلد	القطاع غير الرسمي (بـ: % من الناتج المحلي الإجمالي)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	الأرجنتين	25,4	27,1	28,9
2	بوليفيا	67,1	68,1	68,3
3	البرازيل	39,8	40,9	42,3
4	الشيلي	19,8	20,3	20,9
5	كلومبيا	39,1	41,3	43,4
6	كوستاريكا	26,2	27	27,8
7	جمهورية دومينيكان	32,1	33,4	34,1
8	ركوادور	34,4	35,1	36,7
9	الصالفادور	46,3	47,1	48,3
10	قواتيمالا	51,5	51,9	52,4
11	هايتي	55,4	57,1	58,6
12	هونديراس	49,6	50,8	51,6
13	جمايكا	36,4	37,8	38,9
14	المكسيك	30,1	31,8	33,2
15	نيكراقوا	45,2	46,9	48,2
16	باناما	64,1	65,1	65,3
17	البرقواي	27, 4	29,2	31,4
18	البيرو	59,9	60,3	60,9
19	بورتريكو	28,4	29,4	30,7
20	أورقواي	51,1	51,4	51,9
21	فنزويلا	33,6	35,1	36,7
	المتوسط غير المرجح	41,1	42,2	43,4

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 37.

[1] كنفوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-37.

2- دول التحول الاقتصادي les pays de transition:

إن قياس حجم و تطور القطاع غير الرسمي في دول كان من خلال أعمال الاقتصاديين "Kaliberda" 1996، "Kaufman" 1997، "Lacko" 2000، كل هؤلاء استعملوا طريقة استعمال الكهرباء لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الجدول (14) يظهر حجم القطاع غير الرسمي في 25 دولة في شرق و وسط أوروبا و دول الاتحاد السوفيتي سابقا.

إن نسبة القطاع غير الرسمي في دول وسط و شرق أوروبا كان في المتوسط حوالي 38,1% من الناتج الوطني الخام لسنة (1999-2000)، و ارتفع إلى 40,1% سنة (2003/2002) أي بمعدل ارتفاع 2% خلال أربع سنوات. و أكبر نسبة كانت في كل من جورجيا و أذربجان و أوكرانيا نسبة 68%، 61,3% و54,7% على التوالي أما النسب المتوسطة كانت في كل من بلغاريا و رومانيا نسبة 39,1% و 37,4% على التوالي. أما أقل نسبة فكانت في سلوفاكيا (20,2%) و هنغاريا (26,2%).[1]

[1] عبد الله محمد الحلو، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

الجدول (14): نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام لدول التحول الاقتصادي

الرقم	البلد	القطاع غير الرسمي (بـ: % من الناتج المحلي الإجمالي)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	ألبانيا	33,4	36,5	37,7
2	أرمينيا	46,3	30,5	31,7
3	ازربيجان	60,6	51,3	52,4
4	بيلاروسيا	48,1	17,1	17,2
5	البوسنة و هيرساك	34,1	24,2	25,6
6	بلغاريا	36,9	21,8	22,9
7	كرواتيا	33,4	19,4	19,9
8	جمهورية تشيك	19,1	22,8	23,9
9	استونيا	38,4	20,5	21,6
10	جورجيا	67,3	28,1	28,8
11	هنغاريا	25,1	20,7	21,6
12	كازاخستان	43,2	35,6	36,2
13	جمهورية قيرغيزستان	39,8	31,6	32,2
14	لاتفيا	39,9	19,6	20,4
15	ليتوانيا	30,3	39,7	40,8
16	مقدونيا	34,1	19,4	19,8
17	مولدوفا	45,1	37,9	38,7
18	بولندا	27,6	37,3	38,6
19	رومانيا	34,4	44,5	45,6
20	روسيا الفيدرالية	46,1	19,1	19,7
21	صربيا و مونتينيڤرو	36,4	13,4	13,7
22	جمهورية سلوفاكيا	18,9	45,9	47,2
23	سلوفينيا	27,1	20,4	21,6
24	أوكرانيا	52,2	26,6	27,7
25	أوزبكستان	24,1	35,7	37,2
	المتوسط غير المرجح	**38,1**	**39,1**	**40,1**

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 38-39.

3- دول منظمة التعاون و التنمية:

يوضح الجدول (15) دراسة أقيمت لـ 21 دولة لدول **(OCDE)** القياس حجم غير الرسمي بواسطة طريقة DYMIMIC و طريقة الودائع تحت الطلب.[1]

الجدول (15): نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام الدولي (OCDE)

الرقم	البلد	القطاع غير الرسمي (بـ: % من الناتج المحلي الإجمالي)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	أستراليا	14,3	14,1	13,5
2	النمسا	9,8	10,6	10,9
3	بلجيكا	22,2	22	21,0
4	كندا	16	15,8	15,2
5	الدنمارك	18	17,9	17,3
6	فنلندا	18,1	18	17,4
7	فرنسا	15,2	15	14,5
8	ألمانيا	16	16,3	16,8
9	اليونان	28,7	28,5	28,2
10	إيرلندا	15,9	15,7	15,3
11	إيطاليا	27,1	27	25,7
12	اليابان	11,2	11,1	10,8
13	نتارلانذا	13,1	13	12,6
14	زينلذا الجديدة	12,8	12,6	12,3
15	النرويج	19,1	19	18,4
6	البرتغال	22,7	22,5	21,9
17	إسبانيا	22,7	22,5	22
18	السويد	19,2	19,1	18,3
19	سويسرا	8,6	9,4	9,4
20	المملكة المتحدة	12,7	12,5	12,2
21	الولايات المتحدة	8,7	8,7	8,4
	المتوسط غير المرجح	16,8	16,7	16,3

المصدر: بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009، ص: 39.

[1] عبد الله محمد الحلو، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

الملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها هي تناقص معدل حجم القطاع غير الرسمي في نسبة 2000/999 من 16,8% إلى 16,3% في سنة 2003/2002 أي بمعدل 0,5%، و نجد أعلى نسبة من القطاع غير الرسمي في الدول: اليونان، ايطاليا، اسبانيا، بالنسب 28,2% و 25,7% و 22% على التوالي في سنة 2003/2002، أما الدول التي تتميز بمعدل متوسط فهي: ايرلندا بـ 15,3% ثم ألمانيا ب 16,8% و أخيرا 15,2%، أما النسب المنخفضة لحجم القطاع غير الرسمي فيمكن تسجيلها في كل من و.م.أ و سويسرا واليابان بـ 8,4% و 9,4% و 10,8% على التوالي.

المطلب الثاني: مراحل القطاع غير الرسمي في الجزائر و دوافعه و مظاهره

تعود بداية الأسواق غير الرسمية في الجزائر إلى فترة السبعينات، و هناك دوافع أدت إلى ظهوره، إذ له مظاهر سلبية تؤثر في الاقتصاد الوطني، و تشكل عاملا فعالا في تنامي القطاع غير الرسمي.

أولا: المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر:

و يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي:

1- مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي (1962 - 1985):

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا و مدعمة من قبل الخزينة العمومية. كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى نهاية التسعينات:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، و هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و تفاقم الفقر و الحرمان الاجتماعي، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989. كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، و القيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة: فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 و الذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب).[1]

[1] عثماني سليم، عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن، مركز المشروعات الدولية الخاصة (قضايا الإصلاح الاقتصادي)، 2012، الجزائر، ص ص: 04-05.

في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها. لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول التالي، و هذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة و انتشار الأسواق الموازية في كل الولايات الجزائرية بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الترابندو و تجار الحقيبة.

الجدول (16): تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985-2012)

السنوات	85	87	89	90	91	93	95	96	97	98	99	2000	2006	2008	2010	2012
نسبة البطالة %	9,7	21,4	18,1	19,7	21,2	23,2	28,1	28,0	28,0	28,0	29,2	29,5	12,3	11,3	10	9,7

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 246.

من خلال الجدول نلاحظ كيف استمرت نسبة البطالة في الارتفاع سنوات التسعينيات بسبب غلق المصانع و تسريح العمال، حتى وصلت إلى مستواها القياسي سنة 2000 لأن نتائج البرنامج الأول للانعاش الاقتصادي لم تظهر بعد، لنلاحظ بعدها كيف بدأت بعد ذلك في الانخفاض تدريجيا و هذا دليل على تعافي الاقتصاد من أزمة التسعينيات.

3- مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998:

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي و استرجاع التوازنات الداخلية و الخارجية يمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:[1]

أ- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.

ب- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.

ت- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات، و كذا انخفاض معدل التضخم.

ج- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات و تحسين مستوى الاستهلاك.

[1] بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي و إستراتيجيات مكافحته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: "تسيير المالية العامة"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012، ص ص: 37-38.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب.

إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن، هذا بالإضافة إلى مظاهر البيروقراطية و الرشوة لمنح القروض للشباب البطال و التي تعرقل طموحهم في خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة. و يمثل الجدول (18) توزيع الأفراد بين القادرين على العمل البطالين و عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007.[1]

الجدول (17): عدد الأفراد القادرين على العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف)

الأشخاص القادرين عن العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل 20 سنة	851	670	726	589	636	560
24-20	1506	1518	1629	1611	1572	1615
29-25	1435	1546	1738	1755	1694	1870
34-30	1138	1286	1364	1394	1475	1480
39-35	873	1111	1159	1140	1344	1179
44-40	738	882	939	994	1254	1129
49-45	646	714	746	775	853	826
54-50	361	362	587	635	648	655
59-55	321	259	326	345	353	399
60 سنة فما فوق	260	237	254	243	279	253
المجموع	8154	8762	9470	9492	10109	9968

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص ص: 248-249.

[1] بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39.

الجدول (18): عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف)

عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل 20 سنة	316	341	469	393	469	385
24-20	767	857	1124	1129	1201	1194
29-25	896	1036	1275	1357	1360	1477
34-30	873	1041	1157	1218	1305	1292
39-35	742	977	1055	1055	1253	1086
44-40	663	807	880	951	1205	1080
49-45	581	651	705	743	825	804
54-50	324	496	562	615	623	631
59-55	282	243	315	337	346	389
60 سنة فما فوق	260	237	254	242	279	253
المجموع	5725	6684	7798	8044	8869	8594

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص ص: 248-249.

من خلال الجدول (19) يتبين لنا أن البطالين القادرين على العمل هم في تزايد مستمر خاصة فئة الشباب منهم. فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال [20-39] خلال السنوات الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي 6706000 شاب مقارنة بـ: 6721000 شاب سنة 2006 و 6500000 شاب سنة 2005. و عموما فإن هذه الفئة تتكون من:[1]

أ- الفئة غير المتمدرسة و المتسربون من المدارس.

ب- خريجو التكوين المهني و التعليم العالي: عادة ما يتلقى الطلاب خريجو معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملية.

[1] بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

ثانيا: <u>الدوافع التي أدت إلى ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر:</u>

إن السبب الرئيسي في ظهور القطاع غير الرسمي و توسعه هو ارتفاع التكاليف و الرسوم المطلوبة للتسجيل في القطاع الرسمي، بالإضافة إلى آثرة الإجراءات و تعقيدها ناهيك عن القواعد التي تحكم التشغيل أو قرارات الخروج من السوق الرسمية التي تتطلب هي الأخرى تكلفة إغلاق السجل التجاري وشطب البطاقة الضريبية، هذا إلى جانب عوامل أخرى ساعدت نمو هذا القطاع و توسعه منها على سبيل المثال:

1- تنامي ظاهرة البطالة و عجز القطاع الرسمي على استيعاب إجمالي القوة العاملة.

2- النمو الديمغرافي المتزايد و اتساع حجم الطاقات القادرة على العمل.

3- ضعف التعليم و التدريب إلى مستويات لا تستجيب لطلبات العمل لدى المؤسسات.

4- تطور و توسع الأنشطة الاقتصادية مع صعوبة تتبعها و مراقبتها.

5- المرونة و سهولة الاندماج في الأنشطة الاقتصادية غير القانونية.

و ما يجب أن نشير إليه أن ظاهرة القطاع غير الرسمي لم تكن حكرا على جهة دون أخرى، حيث أشارت منظمة اليونيسيف إلى أن هناك قرابة 275 مليون عامل في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم من بينهم 12 مليونا في الشرق الأوسط و يساهما قطاعا الزراعة و الإنشاءات بأكبر نسبة، و ارتفعت نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي الشغل في العالم من 39% سنة 1980 إلى 45% خلال التسعينات.

في حين تتطرق تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول القطاع غير الرسمي في الجزائر بصفة عامة لأهم الأسباب التي أدت إلى تطور القطاع غير الرسمي، و التي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

أ- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني أمام البضائع الخارجية المستوردة.

ب- عدم قدرة نظام الإنتاج الوطني على تحقيق طلبات المستهلكين خصوصا من ناحية الجودة.

ت- الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و عجز القطاع الرسمي على استيعاب البطالين.

ث- تزايد حدة الفقر، و ضعف وظيفة الرقابة الممارسة من طرف مختلف أجهزة الدولة.

ج- الجباية الجمركية المرتفعة، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك، و هذا ما أدى إلى التهرب من دفعها.

ح- غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري، ... وغيرها.

خ- البيروقراطية و تعقد الإجراءات الإدارية و ما ترتب عنها من نفور العون الاقتصادي و المستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار و التكاليف الإضافية.

[1] خامرة السعيد، مداخلة بعنوان: أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، ص: 05.

ثالثا: مظاهر القطاع غير الرسمي في الجزائر:

قبل الحديث عن مظاهر القطاع غير الرسمي فإنه لابد لنا أن نوضح أن أنشطة هذا القطاع هي كل تلك الأعمال غير المدرجة بالحسابات القومية، إذن فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة.

1- الأسواق الموازية:

هي أسواق تتم فيها عملية التبادل التجاري، و البيع و الشراء بعيدا عن رقابة السلطات المالية الحكومية المختصة. الهدف الأول للمشاركين في هذه السوق هو التهرب من دفع الضرائب على المبيعات أو المشتريات أي الاستهلاك. و في الجزائر كان لغلق (أسواق الفرح) و (أروقة الجزائر) من طرف مجلس مساهمات الجزائر سنة 1997 الأثر الكبير على ظهور أسواق موازية في البلاد، بسبب ما خلفته من بطالة لدى العمال المسرحين، حيث أدى هذا الغلق إلى تقليص عدد المساحات التجارية في الجزائر. هذا بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي خلال عشرية التسعينيات، حيث بدأ النزوح الريفي من القرى و المداشر إلى المدن بحثا عن الأمن. و لا ننسى تأثير العامل الديمغرافي على خلق مثل هذه الاسواق الموازية بسبب ظهور مناطق سكنية جديدة، لم يؤخذ في عين الاعتبار عند بنائها توفير أسواق رسمية للسكان.

لقد بلغت الأسواق الموازية بالجزائر ما يفوق 2500 نقطة سوداء في مختلف مناطق الوطن نهاية سنة 2001، هذه الأسواق تشغل قرابة 1,2 مليون شخص، برقم أعمال تجاوز 14 مليار دولار، و بقيمة تهرب ضريبي وصلت إلى أكثر من 204 مليار دينار. و هي أرقام جعلت الخبراء الاقتصاديين يؤكدون استحالة حماية المستهلك الجزائري في ظل استمرار نشاط الأسواق الموازية، لكن مع ذلك تحاول الدولة تقليص حجم هذه الأسواق الموازية في اتجاهين، الاتجاه الأول تقوم فيه الدولة بالقضاء على الأسواق الموازية والذي بلغ عددها نهاية 2012 حوالي 750 سوقا تم غلقه، و الاتجاه الثاني هو إنشاء فضاءات تجارية وأسواق جوارية و أخرى مغطاة، تساعد على امتصاص نسبة من التجار البطالين، و في هذا الإطار تم خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 دمج أكثر من 10 آلاف بطال على مستوى الأسواق الجديدة.

2- تجارة المخدرات:

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها. فبعدما كانت لا تتجاوز 10 أطنان سنة 2006 و 5,8 طن سنة 2007، ارتفعت بشكل رهيب في سنة 2011 حيث بلغت الكمية المحجوزة من المخدرات 74 طنا، وما يقارب 73 طنا في سنة 2012، أما سنة 2013 فكمية المخدرات المحجوزة خلال الثمانية أشهر الأولى بلغت 63 طنا و هو ما يرشحها ان تحطم الرقم القياسي في قيمة المحجوزات من المخدرات في الجزائر.[1]

[1] بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

و لم تعد تقتصر قيمة المحجوزات عن المخدرات بل تعدتها إلى أنواع كثيرة من المهلوسات و المؤثرات العقلية، حيث تم حجز 764 ألف من المؤثرات العقلية و 293 ألف غرام من الكوكايين خلال الاشهر الثمانية من سنة 2013، و في سنة 2012 تم حجز 937 ألف قرص من المؤثرات العقلية، أما سنة 2011 فتم حجز 262 ألف قرص منها كذلك.

و تجدر الإشارة إلى أن أغلب الكميات المحجوزة من المخدرات تتم في المناطق الغربية و القريبة من الحدود مع المغرب، حيث يعد المغرب أهم منتج لهذه المادة في العالم بحوالي 100 ألف طن سنويا يخصص لها أكثر من 45 ألف هكتار من الأراضي ذات التضاريس الصعبة لزراعة كل أنواع المخدرات، ناهيك عن إقامته و تشييده لمصنع للمؤثرات العقلية شهر أوت 2013 بمنطقة وجدة الحدودية.

و يمثل الجدول التالي حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الأمن المشتركة من درك و شرطة و جمارك في الفترة من 2007 إلى 2013.

الجدول (19): حجم المخدرات المحجوزة في الجزائر

النوع	2007	2008	2009	2011	2012	أوت 2013
القنب	8317,828 كلغ	4443,835 كلغ	524,5274 كلغ	53323,093 كلغ	157382,643 كلغ	127098,875 كلغ
الهيروين	381,79 غرام	109,57 غرام	682,99 غرام	2496,65 غرام	6073,659 غرام	172,7 غرام
الكوكايين	20,677 غرام	509,7 غرام	984,91 غرام	10901,023 غرام	182856,7 غرام	293,968 غرام
قرص مهلوس	104491	837189	42438	262074	937660	-

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 252.

لقد لاحظنا الأرقام المخيفة من حجم المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات، لكن ما يخيف أكثر هو رقم الأشخاص الذين ينشطون في تجارة المخدرات أو يستهلكونها، حيث تشير الاحصاءات العالمية أن 230 مليون شخصا يمثلون 5% من سكان العالم البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة) تناولوا المخدرات غير المشروعة على الأقل مرة واحدة في عام 2010.[1]

[1] خامرة السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 06-07.

كما تم احصاء 27 مليون شخص يعانون من مشكل تعاطي المخدرات، أي ما يمثل 0,6% من التعداد السكاني لفئة البالغين على المستوى العالمي، اما المساحة الاجمالية للاراضي المزروعة بالكوكايين في العالم فقدرت بـ 18% سنة 2007. أما في الجزائر فلغة الارقام تختلف من هيئة لأخرى، فنجد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها يجزم بأن عدد متعاطي المخدرات هو ما بين 250 ألف و 300 ألف في حين يقدم رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطويرها ارقاما مغايرة، حيث يقدر عدد متعاطي المخدرات بأكثر من 500 ألف و ان فئة الشباب ما بين 15 و 30 سنة هي الأكثر استهلاكا للمخدرات، و ان نسبة النساء اللواتي يتعاطين المخدرات هو 17% من نسبة عدد متعاطي المخدرات. إن هذه الارقام و رغم الاختلاف في تحديد الحجم الحقيقي لعدد متعاطي المخدرات، إلا أنها تكشف تحول الجزائر من بلد عبور للمخدرات إلى بلد مستهلك لها، و هو أمر خطير جدا. أما عن عدد المتورطين في قضايا التهريب سواء في الاتجار بها أو استهلاكها أو زراعتها، فالأرقام تؤكد أن عددهم يزداد سنة بعد أخرى، ففي سنة 2011 بلغ عدد المتورطين في تجارة المخدرات 10.000 شخص، ليرتفع هذا العدد إلى 13000 سنة 2012، اما في الستة اشهر من سنة 2013 فبلغ عدد المتورطين 10500 و هو رقم مرشح لأن يتضاعف بنهاية سنة 2013. و فيما يلي جدول يبين بالتفصيل عدد المتورطين في تجارة أو حيازة أو زراعة المخدرات بالجزائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة.[1]

الجدول (20): عدد الأشخاص المتورطين في قضايا المخدرات بالجزائر

نوع القضايا والأشخاص / السنوات	التهريب و الاتجار		الحيازة و الاستهلاك		الزراعة	
	الأشخاص الموقوفون		الأشخاص الموقوفون		الأشخاص الموقوفون	
	المواطنون	الأجانب	المواطنون	الأجانب	المواطنون	الأجانب
2011	4354	90	6065	31	02	-
2012	3519	52	10264	46	04	-
ثمانية أشهر من 2013	2460	15	7935	19	06	-

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 254.

[1] خامرة السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

3- الفساد:

تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي و الإداري في الجزائر. إذ مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات، و ما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، إضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية التخلي عن النظام الاشتراكي.

و كذا عدم الاستقرار الأمني كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، و أدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها: انتشار البطالة و الفقر، ... إلخ. مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد. و قد صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 112 عالميا من أصل 183 دولة في سلم الفساد في تقريرها لعام 2011، بعدما كانت في المرتبة 105 العام 2010، و حصلت على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 2,9 من أصل 10 من مؤشر الفساد.

و تعتبر منظمة الشفافية الدولية حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد فيها.[1]

الجدول (21): مؤشر الفساد في الجزائر

السنة	مؤشر الفساد	الترتيب	عدد الدول المعنية
2003	2,6	88	133
2004	2,7	97	146
2005	2,8	97	159
2006	3,1	88	163
2007	3,0	99	180
2008	3,2	92	180
2009	2,8	111	180
2010	2,9	105	178
2011	2,9	105	183
2012	2,9	105	174

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 255.

[1] خامرة السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

من خلال الجدول نلاحظ كيف حافظت الجزائر على المراتب الأخيرة بزيادة مؤشرات الفساد منذ 2003 إلى 2012، و هو ما يعني ان بلادنا لم تسجل أي تحسن في مجال مكافحة الفساد، على الرغم من توفر جهاز قائم بذاته لمحاربة الفساد لمحاربة الفساد منذ 20 فيفري 2006، و الذي تم تنصيبه رسميا سنة 2010، ليتم بعدها انشاء المركز الوطني لقمع الفساد سنة 2011، و على الرغم من ان الجزائر قد صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر 2003، إلا أنها لم تحقق شيء في مجال محاربة الفساد.

4- التهرب الضريبي:

تعتبر الجباية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها، و قد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على هذا المصدر، خاصة الجباية البترولية لسهولة تحصيلها على حساب الجباية العادية التي لم يكن لها دور كبير. و قد تم استثمار السوق الوطنية من طرف عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الذين لم يعطوا اهتماما كبيرا للواجبات الجبائية الملقاة على عاتقهم، خاصة في مجال التصدير و الاستيراد، مما أدى إلى ظهور الغش و التهرب الجبائي مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

و لقد عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، و هذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:[1]

أ- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.

ب- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب، الجمارك و الغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.

ت- التعاملات التجارية في الجزائر، و التي يغلب عليها طابع البيع و الشراء دون استخدام الفواتير.

ث- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك.

ج- انفتاح الجزائر نحو العالم، و تحرير التجارة الخارجية.

ح- الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر خاصة في سنوات التسعينات.

خ- المدة الطويلة التي يستغرقها صدور حكم من العدالة ضد المتهمين في عمليات الغش، و ذلك راجع إلى بطء الإجراءات المتعلقة بتحقيق الخبرة التي يطلبها القاضي من أجل التأكد من وجود غش ضريبي.

د- ضعف و نقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع و نظرتهم السلبية لمصلحة الضرائب.

د- صعوبة ربط و تحصيل الضريبة و تقديرها.

[1] حمودة رشيدة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر و مصر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، التخصص: "الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة"، جامعة فرحات عباس "سطيف"، 2011-2012، ص ص: 256-257.

يمثل الجدول التالي عدد القضايا التي برمجت سنة 2008 و المتعلقة بالغش الضريبي حسب الولايات:

الجدول (22): عدد القضايا التي برمجت سنة 2008 و المتعلقة بالغش الضريبي

الولاية	المستوردين	المقاولات	تجارة الجملة	المنتجين	تجارة التجزئة	المهن الحرة	مقدمي خدمات	المجموع
الجزائر العاصمة	124	02	54	02	11	08	12	215
بشار	03	08	06	04	08	02	03	35
قسنطينة	23	23	24	03	67	01	04	145
الشلف	05	56	48	06	25	01	10	151
ورقلة	08	27	27	04	04	02	10	82
وهران	203	22	17	06	12	01	05	266
عنابة	57	21	20	01	27	03	07	136
البليدة	85	22	49	08	51	-	06	221
سطيف	30	23	35	-	62	-	03	143
باتنة	03	02	-	-	17	-	05	27
المجموع	542	196	280	34	284		65	1409

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 258.

المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في القطاع غير الرسمي و حجمه في الجزائر

إن معدلات القطاع غير الرسمي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، و كذلك هناك صعوبة في قياس و تحديد حجم هذا القطاع في الجزائر كغيرها من الدول.

أولا: المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في القطاع غير الرسمي:

أن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة و المتمثلة في البطالة كما أشرنا إليها سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن معدلات القطاع غير الرسمي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها حجم البطالة، معدلات الفقر، حجم النمو الاقتصادي.[1]

[1] حمودة رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 257-259.

1- البطالة في الجزائر:

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية في الحياة الاقتصادية لأي دولة، و من هنا فقد تبدو أهمية القطاع غير الرسمي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. و بما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها. و في الجزائر و كأي دولة من دول العالم، بقيت البطالة الشغل الشاغل في اعداد السياسات التنموية، لما لها من تأثير على نفسية الفرد. كما يمكننا أن نقسم دراسة البطالة في الجزائر إلى مرحلتين الأولى تمتد من سنة 1970 كسنة أساس إلى غاية سنة 1991، و الثانية من سنة 1992 إلى سنة غاية 2013.

أ- **تطور البطالة خلال المرحلة الأولى (1970-1991):**

الشكل (11): تطور البطالة في الفترة ما بين (1970-1991)

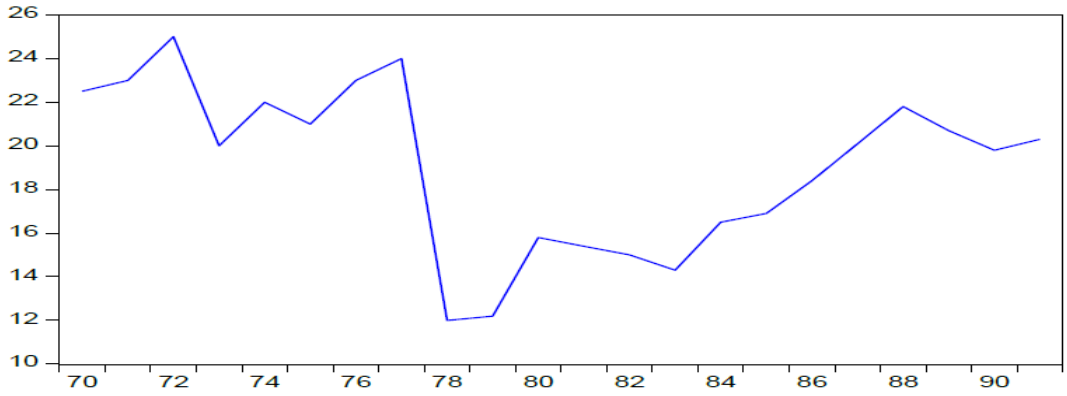

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 260.

فيما يخص تطور معدلات البطالة في الجزائر في هذه المرحلة، يمكن من خلال الشكل البياني استخلاص أن الجزائر عرفت ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في نسب البطالة، حيث ارتفعت البطالة إلى اقصاها بنسبة 25% سنة 1972، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت نسبة 12% سنة 1978، لتعاود في الارتفاع حتى سنة 1988 و تحقق أعلى قياساتها بنسبة تقدر بـ: 21%، أثر تحول الجزائر بعد احداث سنة 1988 من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي المفتوح. و ترجع أسباب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة، و عجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة، من جهة أخرى.[1]

[1] حمودة رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 259-260.

ب- **تطور البطالة خلال المرحلة الثانية (1992-2013):**

الشكل (12): تطور البطالة في الفترة ما بين (1992-2013)

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 261.

نلاحظ من خلال الشكل السابق تواصل ارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها في سنة 2001 لتبلغ حوالي 29%، و هذا راجع في الواقع إلى انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع الصندوق النقد الدولي و التي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل و البطالة، كعجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، و تسريح الجماعي للعمال وغيرها من الأسباب. اما بداية من سنة 2002 فنلاحظ بداية انخفاض مستويات البطالة لتصل سنة 2013 حوالي 9,8%، وهذا راجع إلى تحسن الوضعية الأمنية و الاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية و المالية العمومية و تحسن الاحتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، بالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل و تخفيض من حدة البطالة.

2- النمو الاقتصادي في الجزائر:

عندما يتواجد القطاع غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو القطاع غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع و العكس.

و من ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي. و على ذلك فإن قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ القطاع غير الرسمي في الحسبان تصبح غير مناسبة.[1]

[1] حمودة رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 261-262.

أ- **تطور النمو الاقتصادي خلال المرحلة الأولى (1970-1991):**

الشكل (13): تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1970-1991)

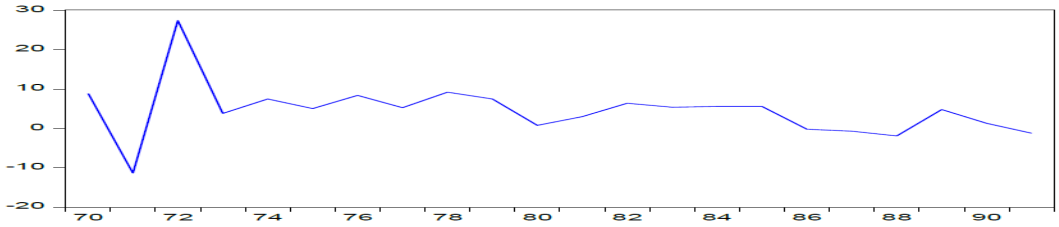

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 262.

نلاحظ أن تطور معدل نمو الناتج هو متذبذب، حيث شهد خاصة في منتصف الثمانيات انخفاضا محسوسا في هذا المعدل، و يرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية و أعقب ذلك انهيار أسعار البترول في سنة 1986 و هو ما كشف فعلا عن هشاشة الاقتصاد الجزائري.

ب- **تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال المرحلة الثانية (1992-2013):**

الشكل (14): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1992-2013)

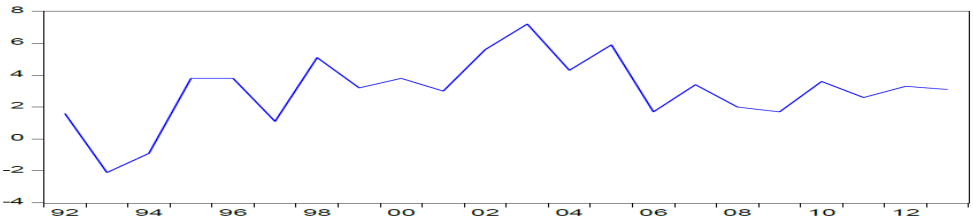

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 263.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو الاقتصادي سجل مستويات منخفضة خلال الفترة (1994-1998)، و يعود ربما سبب هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهذف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي. يلاحظ أنه ابتداءا من سنة 2001، عرف معدل نمو الناتج الحقيقي تحسنا ملحوظا و يرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية و وسائل الاتصال.[1]

[1] محسن زوبيدة، محسن عواطف، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، النماذج القياسية الحديثة الفعالة لترويض و إدماج الاقتصاد غير الرسمي، مداخلة بعنوان: سبل إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007، ص ص: 13-14.

ثانيا: حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر:

قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقصاد غير الرسمي، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى.

2- تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات:

في تقديره للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلص الديوان الوطني للإحصاء إلى الجدول التالي:

الجدول (23): تطور العمل الرسمي و غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1992-2003)

السنة / نوع العمل	1992	1997	1999	2003
العمل الرسمي	4286	4684	5162	6027
العمل غير الرسمي	688	1132	911	1249
المجموع	4947	815	6073	7276
نسبة العمل غير الرسمي	13,8	19,4	15	17,2

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص ص: 265-266.

من خلال الجدول نلاحظ أنه قبل سنة 1990 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع و لكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة و غلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، و تم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى القطاع غير رسمي.

و حسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء و الأشغال العمومية، ... إلخ، و اتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي. و بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، و هي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. و تبين الدراسة أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و 20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج و الميكانيك و الحلاقة و السياحة و الخبازين و الجزارين.[1]

[1] سيواني عبد الوهاب، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "التحليل الاقتصادي"، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص: 44-45.

و تخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20%، و هو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و 1,7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، و هو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. و تقدر الخسائر الجبائية، خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـ: 300 مليون دولار.

و تعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي. و أصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تترعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل فيما يعرف بـ "السوق السوداء"، و هو ما يعادل 40%.

و كشفت الدراسة أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة. و تؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع الموازي و العمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، و عدم ديمومتها و تواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولارا شهريا. و يتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة و الإدارة العمومية و الخدمات 53,4%، الزراعة 18,1%، و البناء والأشغال العمومية 14,2%، و الصناعة 14,2%، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة و الإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوما في السنة ويعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عددا أقل من العمال، و حصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و 2008.

3- تقدير حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر وفقا لنموذج التهرب الجبائي "Vito Tanzi":

يعتبر (1958) "Cagan" أول من اقترح هذه الطريقة بتقديم منهج للطلب على النقود يربط بين الطلب على العملة و المستوى الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية، خلال الفترة من 1919-1955.

ثم جاء (1977) "Gutmann" و استخدم مدخلا مماثلا، ركز فيه على النسبة بين الودائع تحت الطلب والنقود السائلة، و ذلك خلال الفترة من 1937 إلى 1976، إلا ان (1982) "Tanzi" الذي تنسب إليه هذه الطريقة انتقد أسلوب "Gutmann" و "Cagan" لاعتمادها على فروض لا يمكن قبولها - حسب رأيه - أهمها:

افتراض أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر بالتغيرات في حجم القطاع غير الرسمي.

و لذا قام "Tanzi" بتطوير المناهج السابقة، و نجح في تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929-1976 للوصول إلى تقدير لحجم القطاع غير الرسمي.[1]

[1] سيواني عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45-46.

تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع لأجل، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، و ذلك باستخدام نموذج "Vito Tanzi" الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة نموذج الطلب على العملة).

لقد قام بتطبيق هذا النموذج على الجزائر، الباحث بودلال علي في رسالة الدكتوراه (تقدير كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سنة 2007).

أهم النتائج الذي حققها هذا النموذج نلخصها في هذا الجدول:

الجدول (24): تقديرات الدخل غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1970-2004) (وحدة الدخل بالألف)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل غير الرسمي	6.829	14.953	44.604	62.192	132.802	507.379	942.858	1.452.225
نسبة الدخل غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام (% من PIB)	28	24	27	21	24	25	23	24

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 269.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القطاع غير الرسمي تراوحت ما بين 21 بالمائة و 28 بالمائة.

3- تقدير حجم القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي:

بلغت نسبة القطاع غير الرسمي إلى الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) حسب تقدير البنك الدولي كما يلي: 19,5% سنة 1988، 24,5% سنة 1990، 32,95% سنة 1998، 34,1% سنة 2000، 42% سنة 2003، 34,2% سنة 2006.

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة القطاع غير الرسمي، فنسبة 42% تعتبر جد كبيرة.[1]

[1] سيواني عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47.

4- تقدير حجم القطاع غير الرسمي حسب دراسة "Schneider, F" وفق نموذج (MIMIC APPROACHES):

يعتبر هذا النموذج أحدث أساليب قياس القطاع غير الرسمي و أكثرها شمولا، و أحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية، و يشار إليه بـ: (latent variable) أو mimic modeling، أي نموذج المؤشرات المتعددة و الأسباب المتعددة، أو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس المرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس. ونموذج (MIMIC) هو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج و النظم منذ أن أدخلها لأول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير "A. Zellner" عام 1979. و قد نجح هذا النموذج - فيما يتعلق بمجال القطاع غير الرسمي - ان يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات و مؤشرات قابلة للمشاهدة و يمكن قياسها، و التي تعكس التغيرات في حجم القطاع غير الرسمي، و ترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، و التي يتوقع أنها قوة دافعة هامة خلف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. غير ان الفضل إلى هذا المدخل، و الاهتمام بحجم القطاع غير الرسمي كمتغير غير مشاهد يعود إلى (1984) "Frey" و "W. Hanneman"، إذا أعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه (1970) "Zellner"، و (1975) "Joreskog" و "Goldnerger"، و تطبيقه على 24 دولة من دول (**OECD**) خلال عدة سنوات. ليقوم بعدها (1997, 2000, 2002, 2005, 2007, 2010) Schneider, Fبعد أعمال تخص قياس حجم الاقتصاد الرسمي عن طريق مقاربة أو نموذج MIMIC ثم طورها إلى DYMIMIC، و أهم هذه الأعمال هي قياس حجم القطاع غير الرسمي لـ 162 دولة حول العالم و منها الجزائر، هذا العمل اعتمد من قبل البنك الدولي و أصبح أساس أي باحث يبحث عن حجم القطاع غير الرسمي في أي دولة.[1]

الشكل (15): حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من 1970 إلى 2013 حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider, F

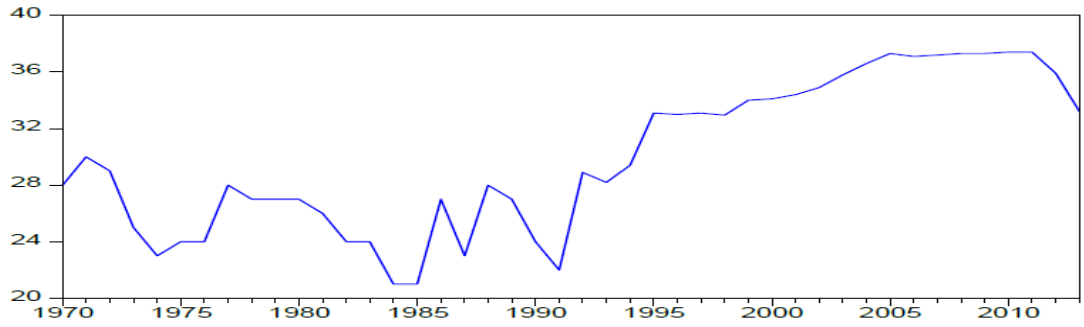

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 271.

[1] سيواني عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن القطاع غير الرسمي يعبر عن مجموعة الأنشطة الخارجة عن النطاق الرسمي أو الأنشطة المشروعة شكلا و مضمونا، و هو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أُجراء وغير أُجراء، و التي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي و تكنولوجي ضعيف، و يكمن هدفها في توفير مناصب شغل و مداخيل لأولئك الذين يعملون بها، و كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات و لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، و الأُجور الدنيا و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل. كما أن له عدة خصائص تميزه عن الإقتصاد الرسمي، حيث تربطه علاقة مع هذا الأخير من خلال التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة ... إلخ.

و هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور القطاع غير الرسمي و اتساع رقعته في مختلف دول العالم (سواء كانت عوامل اقتصادية أو اجتماعية) إلا أن النظام الضريبي يعتبر أهم سبب في ظهور هذا الإقتصاد، كما أن لهذا الإقتصاد آثار على أي دولة سواء إيجابية أو سلبية؛ و هذا لكونه في بعض الدول حجمه يكون أكبر من الإقتصاد الرسمي.

لذلك اتجه معظم الباحثين إلى محاولة علاج القطاع غير الرسمي أو بمعنى أخر تحويله من سوق غير منظم إلى سوق منظم يشارك في دفع الضرائب، الضمان الاجتماعي ... إلخ.

من المؤكد أن للقطاع غير الرسمي علاقة بالفقر، إذ يساهم القطاع غير الرسمي في رفع مستوى معيشة الفرد و تخفيف من حدة البطالة و تخلص من أزمة قلة الشغل، و هذا ما سندرسه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

مساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر

تمهيد

و في ضوء تنامي ظاهرة الفقر، و فشل السياسات المختلفة في القضاء عليه ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تقديم تفسيرات حوله، و بعد المهمة التي قام بها المكتب الدولي للعمل **BIT** حول التشغيل والتي عرفت بتقرير كينيا الشهير لسنة 1972 بدأ الاهتمام الأكاديمي بما عرف بالقطاع غير الرسمي وظهرت عدة دراسات ميدانية في مختلف دول العالم (دول نامية و متقدمة)، و اختلفت وجهات النظر حول الدفاع لوجود هذه النشاطات فظهرت عدة نظريات و آراء لمختلف الاقتصاديين و الباحثين . يجب الإشارة هنا إلى أن المفهوم كان حديث النشأة على عكس الظاهرة التي كانت موجودة منذ القدم، أي بمعنى آخر أن هذه النشاطات كانت موجودة منذ وجود النشاط الاقتصادي و مع مرور الزمن و تطور هذه النشاطات بحيث أصبحت تشغل حيزا كبيرا من النشاط الاقتصادي ككل، وضعت في إطار المفهوم الجديد "القطاع غير الرسمي".

كما أن الفقر الحضري غالبا ما تعد قضية أخلاقية عادة أكثر منها اقتصادية و سياسية و اجتماعية، وظلت تمثل مشكلة خطيرة للغاية، و تفاقم مستمر، و بسبب هذه الظاهرة ظهر القطاع غير الرسمي الحضري لخلق الوظائف، و الحصول على دخل، إذ أن هناك علاقة إيجابية بين الحضري و القطاع غير الرسمي في الحضر.

فالاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول عرف منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير، في المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات، و بالتالي تغيير القرارات و الأنظمة، هذه الأخيرة ساهمت في بروز ظاهرة الفقر و البطالة و القطاع غير الرسمي، و لهذا الأخير علاقة سواء مع الشغل أو البطالة أو الفقر و هي علاقة إيجابية.

و عليه سنقوم بدراسة كلا من الفقر الحضري و القطاع غير الرسمي الحضري و العلاقة بينهما بصفة عامة، ثم على مستوى الجزائر إذ نتطرق إلى كل من القطاع غير الرسمي و علاقته بالشغل، البطالة وبالفقر وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: دور الدولة في القطاع غير الرسمي و آثاره

المبحث الثاني: الفقر و القطاع غير الرسمي الحضري

المبحث الثالث: العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي

المبحث الأول: دور الدولة في القطاع غير الرسمي و آثاره و كيفية محاربتة

علاقة القطاع غير الرسمي بدور الدولة تنطلق أساسا من تعريف القطاع غير الرسمي و خصوصا من معيار عدم احترام القانون. و ينتج عن ظاهرة القطاع غير الرسمي أثار سلبية و إيجابية، لذلك يوجد سياسات و اقتراحات يجب على الدولة أن تتخذها لإلغاء هذه الآثار و ذلك لمعالجة القطاع غير الرسمي.

و هناك علاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي سواء من حيث التموين مثلا، و لجعل القطاع غير الرسمي رسمي يوجد عدة إجراءات لذلك.[1]

المطلب الأول: القطاع غير الرسمي و الدولة

لم تسلم اقتصاديات دول العالم من القطاع غير الرسمي لما له من انعكاسات سلبية عليه، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى ايجاد حلول لهذه الظاهرة.

أولا: القطاع غير الرسمي و دور الدولة:

تحاول الدولة تنمية إقتصادها و تساعده على النمو بشكل صحي، و تقوية الأجهزة الرقابية لمعرفة مكونات القطاع غير الرسمي، حيث دخول هذا الأخير في القطاع الرسمي أصبح أمر في غاية الأهمية.

1- موقف النظرية الليبرالية:

تنطلق النظرية الليبرالية من كون القطاع غير الرسمي ما هو إلا تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، ليس فقط في الميدان الجبائي و إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات المجتمع و بالخصوص الطبقات المحرومة وهذا ما يدفع إلى العمل خارج القانون. تعتبر هذه النظرية أن القطاع غير الرسمي يلعب دور منظم اجتماعي، بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة و العمل و التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة. كمثال، إنشاء مؤسسة في إطار رسمي، إذ أن مجرد التفكير في المشروع يكون مقرونا بمصاريف إضافية كالرشوة و غيرها. و بالتالي فإن العون الاقتصادي الذي يود مباشرة عمل في إطار رسمي يجد أن مشروعه قد افتقد المردودية و الفعالية المرجوة و هذا بالنظر إلى ارتفاع تكلفته، ناهيك عن الانتهاكات التي سيتعرض لها بعد تحقيق المشروع وبدء العمل بالقطاع الرسمي. يعبر ديسوتو "De Soto" عن هذه الفكرة بكون حجم الدولة و تشريعاتها يمثلان عائقا أمام نمو و تطور أي نشاط اقتصادي يتم في إطار رسمي، هذه الصعوبات ستؤدي إلى ثورة حقيقية وإن القطاع غير الرسمي يفلت من هذه التعقيدات لأنه اقتصاد مرن بالدرجة الأولى.[2]

[1] القطاع غير الرسمي و الدولة، الموقع http://ar.wikipedia.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/03.

[2] بوطالب براهمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "إقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد" تلمسان"، 2011-2012، ص ص: 37-39.

و بالتالي فإن الدولة مطالبة بالانسحاب من السوق لكي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين العاملين بالقطاع غير الرسمي أن يبرزوا كفاءاتهم و قدراتهم الإنتاجية لأن حقوقهم لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي.

2- موقف نظرية تدخل الدولة:

تنطلق هذه النظرية من كون ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة هي التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، و يصح هذا التبرير في غالب الأحيان على اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال أو تلك التي تعاني من حركات إرهابية أو حروب أهلية أو من عدم الاستقرار بصفة عامة. إن مبرر ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة كسبب للنشاطات غير الرسمية قد ينطبق بشكل خاص على المادة الجبائية، إذ أنه حتى و إن قامت الدولة بمراقبة إقليمها (فيما يتعلق بفرض النظام العام)، تبقى غير قادرة هيكليا لإخضاع بعض النشاطات الاقتصادية للضريبة (نشاطات غير رسمية)؛ هذا المبرر ليس ملائما لحد ما من الناحية الاقتصادية، حيث أن تكلفة الرقابة الجبائية (بالخصوص الأجور التي يتقاضاها المراقبون) تبقى دوما دون مستوى المداخيل الجبائية التي تحصلها الدولة.

يمكن تبرير ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة من وجهتين اثنين:

أ- إما أن الدولة عاجزة عن تسديد أجور بعض الفئات من العمال الذين يقومون بدور الرقابة، و بالتالي تتسامح معهم فيما يتعلق بالاقتطاعات التي لا تعود لخزينة الدولة و إنما لحساباتهم الخاصة.

ب- إما عدم القدرة السياسية على إخضاع بعض النشاطات الاقتصادية لاقتطاعات ضريبية.

ثانيا: كيفية محاربة القطاع غير الرسمي:

إن أخطر نتائج القطاع غير الرسمي تصاعد وتيرة معدلات البطالة في المجتمعات، و انخفاض مستويات المعيشة نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية، إضافة إلى استنزاف للثروة و الاقتصاد المحلي ليتحول إلى خارج الحدود، كل تلك السلبيات تدعونا إلى ضرورة تبني سياسات و إجراءات نظامية و اقتصادية صارمة لأجل الحد من اتساع دائرة هذا الداء بالدرجة الأولى و القضاء عليه مستقبلا بالدرجة الثانية.

و يتم هذا باستخدام سياستين هما: احتمال الكشف عن التهرب و قسوة العقوبة.

1- قسوة العقوبة:

و هي أحد الحلول المطروحة لحل مشكلة التهرب الضريبي، و التي تتمثل في فرض عقوبة أو غرامة مرتفعة جدا مع تقليل عمليات المراجعة الضريبية، و التي عادة ما تكون مكلفة للغاية و تستطيع السلطات إتباع سياسات فعالة في هذا المجال لا سيما إذا كانت لديها الوسائل التي تحدد بمقتضاها ما إذا كان الشخص يتهرب من دفع الضرائب أم لا.[1]

[1] بوطالب براهمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

2- احتمال الكشف عن التهرب:

و هي العوامل الهامة التي تؤثر في حجم الاقتصاد الرسمي إضافة إلى مدى قسوة العقوبات المقررة على التهرب الضريبي.

إن القطاع غير الرسمي يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، و يكاد يكون مكملا و منافسا له و هو لا يسدد ما يترتب عليه من ضرائب و رسوم و لا يمسك دفاتر محاسبية تبين نفقاته و إيراداته .. إلخ، ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على السبب و النتيجة، و لذلك نقدم بعض الاقتراحات:[1]

- زيادة العقوبات المفروضة على أنشطة القطاع غير الرسمي خاصة الأنشطة غير المشروعة. و لكي تعطي سياسة العقوبات المفروضة نتائج جيدة أن تدعم بارتفاع احتمال كشف عمليات القطاع غير الرسمي، و هذا يتوقف على كفاءة الإدارات المتخصصة في محاربة تلك النشاطات.
- تخفيض معدلات الضريبة، حيث أن العبئ ما زال مرتفعا و يمثل حافزا للدخول في القطاع غير الرسمي.
- ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة و الإعفاءات الجمركية بصفة خاصة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية و تخفيض حدة اللوائح القانونية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي.
- العمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام بحيث يوجه إلى المجالات التي تحقق أقصى مستوى إشباع للأفراد.
- التوجه نحو زيادة معدلات النمو، لتوسيع القطاع و بالتالي يحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمي.
- إن أغلب الأعمال في هذا القطاع تكون أعمال فردية و صغيرة و لكنها متنوعة، لذلك يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لهم تقدم المساعدة و الاستشارات وتساعدهم في حل مشاكلهم مما يدفعهم للعمل في الاقتصاد الرسمي.
- تحسين الرواتب و الأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل.
- إن زيادة عدد العاملين في القطاع غير الرسمي مرتبط بعدم تلاءم هذه القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل، و لذلك نرى من الضروري تأهيل و تدريب هذه اليد العاملة و تشجيع البحث العلمي.

و هكذا فإن معالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد و محاولة التغلب عليها و هو ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز و الإغراءات نحو الإنظمام إلى هذا الاقتصاد، و زيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، و هو ما يؤدي إلى تضييق حجم الاقتصاد غير الرسمي و حصره في أضيق نطاق ممكن.[2]

[1] عدلي ناشر سوزي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان" بيروت :"منشورات الحلبي الحقوقية، 1991، ص: 10.

[2] Monteil Amandine, l'informel, un instrument pour la gestion du changement social en chine?, CAIRN. INFO, 2006, Paris, N° 15, p: 180.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على نمو أنشطة القطاع غير الرسمي

القطاع غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية المعقدة، ذلك أنه لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي و إنما يؤثر على المعلومات المتاحة للنشاط الاقتصادي و فيما يلي هذه الآثار بالتفصيل.

أولا: فقدان الإيرادات الضريبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة القطاع غير الرسمي في حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالا بقاعدة "العدالة" في فرض الضريبة. و يحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعية وظائفهم التي يقومون بها و عدم الكشف عنها للإدارة الضريبية. كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة و ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، و في الوقت الذي ينمو و يزداد الاقتصاد غير الرسمي فإن ذلك يؤدي إلى فقد جانب كبير من الإيرادات الضريبية و التي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة و من ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

الأمر الذي يترتب عليه أثار سلبية معدلات التنمية الاقتصادية. و يترتب أيضا على فقد الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي.

و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل الأمر الذي يولد خطورة انتشار عملية التهرب الضريبي و التي تدفع الآخرين (قطاع رسمي) على التهرب الضريبي. يمكن أن نستنتج أن الإيرادات الضريبية هي في الواقع أقل مما لو دفع كل فرد ضرائبه المفروضة عليه.

ثانيا: أثار القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الكلي:

يؤدي وجود الاقتصاد غير الرسمي في فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق حصول المسؤولين على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، ... إلخ).

و فيما يلي آثار القطاع غير الرسمي على السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي:

1- انحراف المعلومات (Information bias):

أحد نتائج التهرب غير العادية، تأثيره على مؤشرات النشاط الاقتصادي، فالتهرب يحدث عندما يمتنع بعض الأفراد عن الإفصاح عن العمل أو الدخل أو كلاهما للسلطات أو الهيئات الضريبية. و إذا أصبح التهرب الضريبي منتشرا على نطاق واسع فإن هذه المؤشرات لا تعطي دلالة حقيقية على الأداء الاقتصادي.[1]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص ص: 51-52.

إن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية و التي لا تأخذ القطاع غير الرسمي في الاعتبار فإن كفاءتها تصبح مشكوكا فيها للاعتبارات التالية:

- إن الإحصائيات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام.

- المعلومات غير الكاملة تنتج سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوبة.

2- معدل البطالة:

يتسبب القطاع غير الرسمي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة و يعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة و الحيوية من الناحية السياسية، و من هنا تبدو أهمية القطاع غير الرسمي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي. و يثور السؤال في هذا المجال عن الأسباب التي تكمن وراء تحيز البيانات الرسمية عن البطالة؟

و الواقع أن ذلك يرجع إلى الطرق التي تقاس وفقا لها معدلات البطالة. ذلك أن قياس معدل البطالة يقوم على المسح الذي يعتمد على إجابات الأفراد فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. و هكذا فجميع أنواع المسح (surveys) التي تتم على نطاق الأسرة أو غيرها، تقوم على افتراض أن الأفراد يكونوا أمناء في إجاباتهمعلى الرغم من أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة و لا يمكن الاستهانة بها في حالة عدم صحته.

3- النمو الاقتصادي:

يتسبب الاقتصاد الرسمي في عدم دقة البيانات و المعلومات المتاحة عن معدلات النمو الاقتصادي فعندما يوجد القطاع غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو الرسمي فإذا كان كل من الاقتصاديين الرسمي و غير الرسمي يحققان معدلات نمو بصورة متوازية، فإن مقدار التحيز في المؤشرات الرسمية عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصادي غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس صحيح، و لهذا يتسبب وجود القطاع غير الرسمي في تشويه المؤشرات الاقتصادية الرسمية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها عن معدل النمو الاقتصادي.[1]

[1] Che Fonchingong Charles, au-delà de beijing, l'exemple d'une stratégie de survie: l'existence difficile des marchandes d'aliments du secteur informel à limbé (Cameroun), CAIRN. INFO, 2005, Paris, N^0 184, p p: 270-271.

و نلخص مما تقدم إلى نتيجة هامة، و هي أن طرق قياس الناتج القومي التي لا تأخذ القطاع غير الرسمي في الاعتبار تكون غير دقيقة.

و كخلاصة يمكننا القول أن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي، لأنها تضع الأفراد في شرائح أعلى للضرائب بسبب زيادة الدخول و هو ما يدفع بالإدارة إلى التحول نحو القطاع غير الرسمي، حيث يمكنهم التهرب من الضرائب من الملاحظ أن القطاع غير الرسمي يؤدي إلى تشوه الأسعار المحلية، حيث تميل الأسعار في القطاع غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون القطاع غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم أنواع السلع و الخدمات، أو عندما تكون السلع و الخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير و تقدم للمواطنين في الاقتصاد الأسود بأسعار منخفضة. و هكذا فإنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في القطاع غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بالنظر إلى أعبائه الإدارية و الضريبية و الإجرائية. و في مثل هذه الحالات يترتب على وجود القطاع غير الرسمي أن يصبح معدل التضخم مغالى فيه أي موقعنا عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد.

و يحدث العكس في حالة السوق السوداء في القطاع غير الرسمي، حيث تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع و الخدمات، ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم، حيث تكون الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيرا عن الأرقام القياسية الحقيقية.

4- السياسة النقدية:

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في القطاع غير الرسمي. غير أن هذا الطلب على النقود لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة و الرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير رسمية قوية للغاية، و على ذلك يتسبب وجود القطاع غير الرسمي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، و يتوقف ذلك على حجم القطاع غير الرسمي. كما يؤثر و جود القطاع غير الرسمي على السياسة النقدية من خلال احتياط البنوك من النقود والأرصدة السائلة، والتي يفترض أنها تخضع كسيطرة و تحكم البنك المركزي، و بما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في القطاع غير الرسمي تعتبر مرتفعة، فإن سياسة البنك المركزي لا يكون لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي المتجه للقطاع غير الرسمي.[1]

[1] Gherbi Hassiba, caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie (le cas de la wilaya de Bejaia), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 166, p p: 49-50.

و لذلك فإن سياسة البنك المركزي لابد وأن يتم تحليلها في ضوء أثارها على احتياطات البنوك و الجزء المتبقي من النقود السائلة فقط، بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة في نطاق القطاع غير الرسمي.

ثالثا: أثر القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزئي:

إن أثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد و توزيع الدخول، و من ثم فإن هذه الجزئية تعرض بإيجاز لتأثير التهرب على توزيع الدخل، ثم نعرض بعد ذلك العقبات التي تواجه تخصيص الموارد على النحو التالي:

1- توزيع الدخل:

إذا وضع هيكل عام للأسعار الضريبة على الدخول بغية تحقيق التوزيع الأمثل و المستهدف و المرغوب فيه للدخول بعد فرض الضريبة عليها، فإن التهرب من ضريبة الدخل قد ينتج عنه توزيع فعلي للدخول بعد فرض الضريبة ينحرف عن المسار المرغوب فيه و المأمول من الجهات المعنية.

و المدى الذي يحدث عنده الانحراف يتوقف على مدى انتشار التهرب و كيفية التهرب الضريبي بين السكان.

و المشكلة الحقيقية تكمن في أن التهرب يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية تماما، لأن التهرب يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون بصدق و إخلاص العبئ الضريبي مما يخل بفكرة العدالة، و المساواة أمام الأعباء العامة بل قد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى تحميل الأفراد الذين لا يستطيعون التهرب، أو لا يفكرون فيه مزيدا من الضرائب عن طريق رفع سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة كي تعد من النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبئ الضرائب، و يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم و ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية.

2- تخصيص الموارد:

بما أن جميع الضرائب في الغالب تكون مشوهة، فقد يعتقد البعض بأن التهرب منها سوف يسحن الكفاية التي يتم بها تخصيص الموارد داخل الاقتصاد، و بعض الضرائب التي تشوه تخصيص الموارد و تؤدي إلى خسارة الرفاهية في المجتمع لم تعد تدفع. في الواقع فإن من المحتمل أن التهرب الضريبي بعيدا عن التحسن في تخصيص الموارد يؤدي إلى خسارة في رفاهية المجتمع. فقد أوضع "Peacock" بأن التهرب يؤدي إلى استخدام غير كفء للموارد و ذلك بتشجيع الأفراد ذوي المهارات المكتسبة و الذكاء الخاص، و الأكثر تدريب العاملين في مجال الصناعة، على الدخول في أشكال من العمل يصعب فرض ضرائب عليها رغم أنهم لا يتسمون فيها لا بالمهارة و لا بحسن التدريب.[1]

[1] عبد الحميد نبيه نسرين، الإقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، 2008، ص: 87.

يمارس الاقتصاد غير الرسمي تأثيرا سلبيا على الكفاءة الاقتصادية في توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، ذلك أن عدم خضوع الدخول المتحققة في نطاق الاقتصاد غير الرسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد.

بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة القطاع غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من دفع الضرائب، و يستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد الناتج من الاقتصاد غير الرسمي، و معدل الناتج عن الاقتصاد الرسمي، و ينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثالث: القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي

القطاع غير الرسمي قديم النشأة، غير أن الحكومات كانت تتعمد صرف النظر عنه منتظرة أن يختفي من تلقاء نفسه، غير أن تعاقب الأزمات التي مرت بها مختلف الدول المتخلفة، و توالي فشل أغلب سياسات النمو المنتهجة، واصل هذا القطاع زحفه أمام تراجع الاقتصاد الرسمي. كما أن هناك علاقة بينهما، وللتحول إلى الاقتصاد الرسمي هناك إجراءات و تدابير.

أولا: علاقة القطاع غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي:

غالبا ما تم انتقاد عبارة قطاع عند الحديث عن القطاع غير الرسمي، فهي توحي بوجود قطاعين منفصلين تماما (رسمي و غير رسمي)، لكن هناك العديد من الصلات بينهما حيث ينشأ القطاع غير الرسمي على حافة الاقتصاد الرسمي، فهو لا يستطيع أن يقوم كقطاع وحده بذاته و هذا لاعتبارات أهمها:

أ- يعتمد القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين و الحصول على يد عاملة مهارة.

ب- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته.

ت- يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

ثانيا: من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:

ففي الدراسات و الإهتمامات الإقتصادية المتناولة لموضوع القطاع غير الرسمي نجد أن هناك مقاربتين أساسيتين تتعرض لتحليل و فهم أسباب هذا الأخير، فالنظرة الأولى هي كلية، مثلها في ذلك مثل نظريات النمو، بينما يبقى الفكر الثاني فكر جزئي مثل النظرية النيوكلاسيكية حول العمل/الفراغ.[1]

[1] Cortado Thomas, l'économie informelle vue par les anthropologues, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 14, p p: 200-201.

فالصنف الأول من المقاربات يرتبط و إلى حد أبعد من التصور بالتقديرات الخاصة بحجم القطاع غير الرسمي مثل تحليل "DYMIMIC"، فهذه التقديرات تبدأ أولا بتحليل محددات هذا القطاع، خاصة المتعلق منها بالفوائد و العوائد، و حتى بالتكاليف أحيانا مثل:[1]

- الرسوم الفعلية و مختلف الأنظمة و التشريعات المسنة.

- الرشوة، كثرها يولد الممارسة غير الرسمية.

- أيضا من بين ما يكلفه القطاع غير الرسمي، العجز على إستخدام القانون كذريعة للمحافظة على الحقوق أو إستردادها في بعض الحالات، أيضا ضيق مساحة العمل، نزيد فوق كل هذا عدم التمكن من الإقتراض.

أ- **تنظيمات العمل و دواعي إختيار القطاع غير الرسمي:** غالبا ما يكون هذا المعيار الممثل للصلابة الكاملة سببا مباشرا في تبني العمل في القطاع غير الرسمي، و يدخل تحت تصرف مجموعة لا متناهية من المعطيات الخاصة بنموذج الثنائية القاضية بحتمية إدماج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي فالمصدر يتقاسمه جيلين.

فالأول فيقصد به نموذج (LEWIS, 1954-1979) الذي حاول الربط بين القطاع الحديث و التقليدي مقتنعا بالإتجاه النيوكلاسيكي خاصة فيما يتعلق بمنحنى الطلب على العمل.

ثم الجيل الثاني مع (HARRIS & TODARO, 1970) بالإضافة إلى نموذج (FIELDS, 1975) من خلال إدراجه لجملة متغيرات جديدة على نموذج HARRIS & TODARO، و في شتى المجالات يتحدث على ضرورة إدراج القطاع غير الرسمي الحضري كحل بديل لمواجهة البطالة.

15 سنة فيما بعد و من خلال مجموعة تجارب بكل من كوستاريكا و ماليزيا إستطاع "FIELDS" أن يحقن مصطلحا جديدا في القطاع غير الرسمي مفرقا بين العمل غير الرسمي القاعدي و العالي.

كما إستطاع أن يشاهد التوافد الكبير للعمالة الناشطة بالقطاع الرسمي و بشكل إرادي و بإكتسابهم الخبرات و المهارات و حصدهم للأموال نتيجة الممارسة غير الرسمية إستطاعوا إنشاء مؤسساتهم داخله إمتدادا لأنشطتهم و هي نفسها نظرة "MALONEY" إلا في نقطة واحدة تتعلق بالضمان الإجتماعي كونه يبقى أحد خصوصيات الإقتصاد الرسمي و الذي يتسبب في كثير من الأحيان في فرار المؤسسات الصغيرة من طابع الممارسة الرسمية إلى اللارسمية بغية تفادي التكاليف الزائدة (SAAVEDRA, 2007).[2]

[1] عدلي ناشر سوزي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت": منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص: 10.

[2] Gautier Jean-François, taxation optimale de la consommation et biens informels, CAIRN. INFO, 2002, Paris, vol. 53, p: 600.

مما يدفع FIELDS، MALONEY أيضا (JÜTTING & COLL, 2007) إلى الجزم بحتمية إدراج القطاع غير الرسمي في الدائرة الإقتصادية من خلال ثنائية سوق العمل بغية الإستفادة القصوى من خدمات هذا القطاع. أيضا رؤى و مواقف الباحثان (BOUNOUA & BOUTELDJA, 2004) اللذان يجدان في هذا الأخير قطاعا خلاقا للثروة و المداخل و تحقيق النمو الإقتصادي، خاصة إسهامه في مواجهة بطالة الشباب داخل المناطق الحضرية أحد موارد القطاع غير الرسمي. و يتبع هذا الموقف تحليل (CHARMES, 1982) في أحد مقالاته المعنونة "قطاع غير المهيكل في الحسابات الوطنية، التجربة التونسية" ثمرة إحدى التجارب التي أجراها حول القطاع غير الرسمي سعيا منه لتبيان حقيقة مساهمة المؤسسات بتونس في تحسين تغطية الحسابات الخاصة بالمؤسسات المزاولة نشاطها بالقطاع غير الرسمي. مما يدل على أن هناك تناسق بين القطاعين و بالتالي فالمطالبة بإيجاد صيغة لإدماج القطاع غير الرسمي ضرورة أضحت أكثر من ملحة.

و بما أن الإقتصاد الجزائري يتميز بخصوصية نزوع إلى الممارسة غير الرسمية نتيجة إرتفاع بطالة الشباب بالوسط الحضري و إزدياد مدة البطالة و عجز سوق العمل على إستيعاب المتوافدين الجدد (FIELDS, 1990) فإن حدث و أقدمت الحكومة على إظهار رغبة ملحة في القضاء أو تضييق الخناق على القطاع بسن قوانين و لوائح ضبط لسوق العمالة فستجد نفسها في حرج خاصة من الناحية الإجتماعية.

هذا ما تأكده سلسلة دراسات تجريبية كتلك المتعلقة بـ: (MALONEY & BOSCH, 2007) والموجودة في مجلة المنضمة الدولية للعمل و نفس القواسم نجدها عند (LOAYZA, 2006) و(RIGOLINI, 2006) اللذان يحللان إسقاطات ضبط سوق العمل و تأثيراته على الإقتصاد و حجم العمل غير الرسمي ككل و هذا من خلال عينة أخذت من أمريكا الجنوبية و الكاريبيب كما تدخل في هذا المجال أعمال (HECKMAN, 2004) و (SCHNEIDER, 2004) التي أجريت في دول منها الأرجنتين. ناهيك عن مؤشر الضمان الإجتماعي و الفساد و التعسف (DJANKOV, 2002) الذي يثبت أن سوء إستخدام القوانين و الأنظمة الساعية إلى ضبط الإقتصاد الرسمي و الهادفة إلى جعله في عنق الزجاجة سيكون لها تأثيرا سلبيا على الإقتصاد نفسه، كما أن كثرة الإجراءات الإدارية و بيروقراطية النظام (BOUNOUA, 2002) أو بالأحرى تقنين نظام العمل و الرفع من الضرائب (FRIEDMAN & COLL, 2000) يشجع من مساعي الإلتحاق بالقطاع غير الرسمي.[1]

[1] Adair Philippe, économie non observée et emploi informel dans les pays de l'union européenne (une comparaison des estimations et des déterminants), CAIRN. INFO, 2005, Paris, vol. 60, p: 1140.

بشكل أو بآخر سوف نتطرق إلى بعض من النقاط و بشكل منفرد حسب التسلسل التالي:

الأجر الأدنى: إن دراسات كل من (SQUIRE, 1996)، (SUTHIWART & NARUEPUT, 1997)، كانت تهدف إلى دراسة علاقة تأثير الأجر الأدنى على الشغل داخل المؤسسات. فنتائج الدراسة تبين أن المؤسسة و حتى تقوم بالإلتفاف حول الأجر الأدنى لتفادي تكاليفه فقد تلجئ إلى التشغيل من خلال عقود محددة الفترة و غالبا ما تكون جزئية خالية من التنظيمات أو إلى ما يعرف بالمداولة، أو حتى إلى التشغيل غير رسمي مما يمكنها من تسديد مستحقات العمالة و لكن تحت الأجر الأدنى.

ضوابط أخرى: في هذه الحالة يوجد معيارين أساسيين هما: تخفيض الحجم الساعي للعمل و معدل البطالة ففي كثير من الدول يمثل الضغط الجبائي الكثيف مصدرا للقطاع غير الرسمي و هذا كان سببا كافيا للطلب بتخفيض عدد ساعات العمل كحل لتخفيض نسب البطالة، فالفكرة كانت في الأصل تسعى إلى إعادة توزيع الشغل. غير أن الفكرة نفسها أهملت أن توفر الفرد على وقت فراغ إضافي من شأنه الإسهام في فتح باب العمل في القطاع غير الرسمي إلى جانب القطاع الرسمي.

ب- **الرسم و القطاع غير الرسمي:** جل نماذج الدراسة للإرتباط بين القطاع غير الرسمي و الرسم، تبني أطروحتها على نماذج الغش و التهرب الجبائي، في حين أن الإختلاف بين المصطلحين واضح إلى درجة أن الغش الضريبي يبدأ عندما يتم التحويل غير الشرعي للرسوم، و يعرف على أساس أنه: "كل خرق عمدي أو غير عمدي لقانون الجباية". و على النقيض من ذلك فإن التهرب يبقى مختلف تماما و هو يتحقق إذا إمتنع المكلف بتسديد جزء من قيمة الضريبة، غير أن ما يهم من وراء هذا التحليل ما تبينه الدراسات من أن رفع معدل الضريبة له تأثير إيجابي على التهرب الضريبي، فكلما زادت الضرائب زاد التهرب. و لا تنقص الدراسات التجريبية في هذا المجال، فنجد مثلا أعمال (SCHNEIDER & HOFREITHER, 1989) التي قامت بتطوير إحدى النماذج النظرية سعيا إلى تحليل محددات عرض العمل في القطاع غير الرسمي الخاص بالعائلات و طلباتهم السلعية. فكانت النتيجة المتوصل إليها أن معدل الضريبة الكبير من شأنه الإسهام في رفع عرض العمل غير الرسمي، والعكس بالنسبة للقطاع الرسمي.[1]

[1] Pesqueux Yvon, l'économie informelle, une bonne « mauvaise pratique »?, CAIRN. INFO, 2012, Paris, N^0 228-229, p p: 220-221.

و في دراسة أخرى (SCHNEIDER & NECK, 1993) و إنطلاقا من نموذج جزئي بينا أن تعقيدات النظام الضريبي تساهم بشكل إيجابي في زيادة حجم القطاع غير الرسمي مما يتسبب في إنخفاض مداخل الدولة، و بالتالي تراجع في كمية و نوعية السلع و الخدمات التي توفرها الدولة، و هذا ما يتسبب بشكل تلقائي و عفوي في إرتفاع التكاليف و الرسوم على عمال المؤسسات في القطاع الرسمي.

ت- **الروابط بين القطاعين:** من البديهي أن هناك عدة روابط بين القطاع الرسمي و غير الرسمي أضعفها يتم على شكل مداولة، فبهدف التقليل من تكاليف الإنتاج تلجئ بعض المؤسسات الكبيرة إلى تمرير طلبياتها إلى المؤسسات غير الرسمية، و هذا ما يفسر سبب وجود عدة و رشات لإتمام صنع الملابس الجاهزة، ولكن بالرغم من ذلك فإن منتجات هذه الأخيرة توجه للإستهلاك النهائي. على عكس ما يحدث في القطاع غير الرسمي أين تتم مجمل مشترياته من القطاع الرسمي.[1]

المبحث الثاني: الفقر و القطاع غير الرسمي كظاهرة حضرية

الفقر الحضري مشكلة حضرية، إذ تمثل في تفاقم مشكلات الجوع و السكن، و غيرها، و أمام التراجع الملحوظ للدور الذي كان يؤديه القطاع الرسمي، في تغطية العمالة المتزايدة في المدن، كان من الحتمي الاستعانة بالقطاع غير الرسمي الهادف إلى توفير إحتياجات للفقراء.

المطلب الأول: الفقر و أسبابه و أنماطه

لم تقتصر ظاهرة الفقر على الريف فحسب بل تعدت ذلك إلأى الحضر لأسباب عدة، كما يكون على أنماط مختلفة.

أولا: الفقر الحضري:

الفقر الحضري (la pauvreté urbaine) ظاهرة مميزة لكل المجتمعات الإنسانية متقدمة أو نامية ومهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها، فالفقر الحضري إذن صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة و مشكلة حضرية استأثرت و ما زالت تستأثر باهتمام الباحثين و الدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. و مع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية. و ينبغي أن نشير هنا إلى الفقر الحضري ظاهرة فرعية تأتي في إطار عملية أكبر، و هي ظاهرة حضرية تعرفها جميع المجتمعات، رغم تمايزها، و كفاءتها.[2]

---

[1] Charmes Jacques, Adair Philippe, l'inconstant caméléon, ou comment appréhender l'informel?, CAIRN. INFO, Paris, 2014, N^0 166, p: 14.

[2] مقاوسي صليحة، الفقر الحضري: أسبابه و أنماطه - دراسة ميدانية بمدينة باتنة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، "علم الاجتماع و الديمغرافيا"، جامعة منتوري" قسنطينة"، 2007-2008، ص ص: 18-19.

ضمن هذا المنظور، يعرف "**شحاتة صيام**" **الفقر الحضري:** بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية دورا واضحا في تحديدها، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة، بسبب تطور الأساليب الحضرية و زيادة اللاتجانس و الفردية.

و الواقع أن هناك اتصالا واضحا بين الفقراء و المناطق المتخلفة الواقعة على أطراف المدينة، تمثل تلك النماذج المكانية و الأنماط الايكولوجية، مظهرا من مظاهر الفقر الحضري، إضافة إلى أن سكانها الهامشيين يمتهنون أنشطة غير رسمية توجد على هوامش الحياة الحضرية. و غير خاف أن الأبنية الاقتصادية السائدة تساهم في تحديد خصوصية الأنشطة القائمة بالمدينة، و نمط العلاقات الاجتماعية و نسق القيم الذي تفرزه تلك الأبنية الاجتماعية المحددة للتركيبة الطبقية السائدة. و ظاهرة الفقر الحضري هي ظاهرة واضحة بتلك المناطق المتخلفة و التي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال و اللامساواة.

و هذا ما تؤكده بعض المحاولات الأولية التي بذلت لحصر المشكلات المعاصرة لفقراء الحضر، في ضوء عدة مؤشرات، أشار إليها تقرير الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية. إذ يذهب إلى أن غالبية فقراء الحضر يعيشون في مساكن متدنية النوعية، مزدحمة، بنيت ذاتيا، و قلما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، افتقار الفقراء إلى الإمداد بالمياه الصالحة للشرب و اللازمة للنظافة، و افتقارهم للمواد اللازمة للتخلص من الفضلات و النفايات الأخرى، و عدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة و التنمية الإنسانية (التعليم الخدمات الصحية، أسواق الغذاء ... إلخ)، إضافة إلى كون الفقراء أكبر عرضة للتلوث الكيميائي والضوضاء، طبيعة مساكنهم تمنعهم عن حماية أنفسهم من الأخطار، بل حتى عاداتهم التقليدية تسهم دون قصد في خلق الأمراض و العلل، كالنظافة الشخصية و طريقة تحضير الطعام لأن سوء التغذية و عدم كفاية الغذاء يضعفان مقاومة الجسم للأمراض. لهذا أصبح التأكيد ضروريا على تداخل هذه العوامل (تدني الدخل و الثروة و انتشار الأمراض، سوء الأحوال الصحية) التي تجسد حالة التهميش و الإحباط و الحرمان.

و الجدير بالذكر أن تحليلات الباحثين قد انطلقت في مجملها من معايير رسمية في مجال العمل سواء ممارسة الأنشطة الهامشية غير الرسمية أو الإقامة في مناطق عشوائية متدهورة، و اتخاذهم أرض الحضر انطلاقا لهم كإطار ايكولوجي مكاني تتفاعل فيه المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية مع البيئة الطبيعية. و في المقابل، يرى فريق آخر أن فقراء الحضر هم وقود كل ثورة، و هم أدوات كل عنف سياسي، و هم مصدر تفريخ كافة صور الجريمة و الانحراف.[1]

[1] الحسيني السيد، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعارف، 1981، ص ص: 19-20.

إن هذا الطرح، يدفعنا إلى القول بأن ظاهرة الفقر تنمو في سياقات اجتماعية متباينة، و تفرز صورا متعددة تتمثل أساسا في انتشار الشحاذين و المتشردين، و العاطلين عن العمل. و على الرغم من أن فقراء الحضر يمثلون نسبة ضئيلة إذا ما قورنوا بفقراء الريف إلا أنهم يتزايدون بوتيرة عالية تحت ضربات الرأسمالية المتخلفة، مع احتمال تدني أوضاعهم خلال السنوات القادمة. و في هذا السياق ورد تعريف "**عبد الفضيل**" **لأفقر فقراء المدن**، متضمنا الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة:

1- الباعة الجائلون الذين يهيمون في الشوارع و الأسواق و الطرقات.

2- أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية و الحمالون.

4- الذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات.

5- العمالة الرثة.

تلك هي الأنشطة و المهن الهامشية التي يمتهنها فقراء الحضر، حيث تدر دخلا ضئيلا، و لذلك يرتبط الفقر الحضري بالاقتصاد غير المنتظم الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى، و أبناء العشوائيات، و في هذا الصدد اعتبر عبد الفضيل الفئات الدنيا بأنها العمالة الهامشية (**العمالة الرثة**) التي تمثل جانبا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية. و يبدو واضحا أن هذه الفئات تندرج تحت العديد من التسميات (منها: الفئات الهامشية أو الرثة، المحرومين والفقراء)، لأن الحدود الاجتماعية بينها هي حدود على درجة كافية من المجازية سهلة الزوال، فهي تعبر عن مفهوم واحد و هو **الفئات المدينية الدنيا** التي تكون ضحية التهميش والحرمان الكلي أو الجزئي، و في هذا الإطار أشار **لاندا "Landa"** إلى الفئات المدينية الدنيا وقضية الحدود و التداخل بينها ... إلخ **فالمحرومون** يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) و **الفقراء العاديين** الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما **المعدومون** من العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت، من الفقراء فيمتازون بأنهم يعيشون دون خط الفقر. تعتبر هذه الوضعية تجسيد للطروحات الحديثة حول فشل أنماط التنمية السائدة، الإفقار المعمم مشكلات الواقع الحضري الامبريقي و الانتشار الواسع لهذه الفئات في البنية الطبقية للبلدان النامية.[1]

[1] عودة محمود، دراسات في علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص: 02.

و في هذا الصدد اعتمد الباحثون على بعض المحكات لتحديد مضمون الفقر الحضري و منها: المحكات المالية، الحرمان، الخصائص النموذجية لثقافة الفقر، ضعف قوة المساومة، تعدد أنماط الاستغلال، الظروف غير الملائمة و الأحياء المختلفة. و ضمن هذا الإطار، يمكن التمييز بين **محددات الفقر ومؤشراته**، إذ تعبر الأولى عن النمط الإنتاجي السائد، بينما تعبر الثانية عن التواكل، القدرية، كثرة النسل ... إلخ، ويعكس ذلك التحليلات السوسيولوجية التي ركزت على **المؤشرات الكمية أو الكيفية للفقر**، عيش الكفاف، الحرمان النسبي، أوالإحباط الوظيفي للبناء الاجتماعي، الأحياء المتخلفة و غيرها من المؤشرات الدالة على الفقر في ظل النظام السوسيو-اقتصادي.

اعتمادا على ما سبق ذكره من مؤشرات و تعريفات الباحثين حول مفهوم الفقر الحضري يبدو جليا أن هناك تباينا ملحوظا فيما بينها إلا أنها تتفق في بعض الخصائص البنائية مثل: المعاناة من العوز و الحرمان المادي و المعنوي، أنشطة غير رسمية، سوء المعيشة، تدهور المسكن ... إلخ.

و انطلاقا من متغيرات الدراسة طرح **تعريف إجرائي للفقر الحضري** مفاده:

فقراء الحضر هم جماعة اجتماعية، تحتل المواقع الدنيا في النظام الإنتاجي الاجتماعي للمدينة، و توجد على هوامش الاقتصاد الحضري، و تتعرض لشتى صور المحاصرة و التهميش. و يرتبط بهذا الوضع المتدني عدد من المؤشرات كانخفاض مستوى المعيشة، و انتشار الأمية و كثرة النسل و القدرية ... إلخ.

ثانيا: <u>الجيوب البشرية التي تعيش الفقر الحضري</u>:

الجدير بالذكر، أن المقصود بتعبير جيوب الفقر هنا، تلك التجمعات السكانية المتمركزة في الهوامش والأطراف، و المزاحمة بمشكلاتها الحضرية لمراكز المدن، و التي تضم الفئات البشرية الآتية:[1]

- فئة العاطلين عن العمل.
- فئة المنكوبين و المحرومين و المهمشين.
- فئة الأطفال المتسربين و المتوقفين عن الدراسة.
- فئة المعطوبين والمعاقين.
- فئة الأرامل و المطلقات.
- فئة العمال المسرحين و المتقاعدين.

[1] Brisset Claire, pauvreté, France: hachette livre, 1996, p p: 36-37.

و الأمر الواقع، أن أغلب أفراد هذه الفئات التي تسمى جيوب الفقر الحضري، يظلون يبحثون عن مصادر القوت، بسبب تردي ظروفهم المادية و الاجتماعية، و على أساس هذا الطرح الموضوعي، أكد بعض الباحثين السوسيولوجيين في دراستهم الميدانية للفقر، أن انخفاض دخل الفئات الفقيرة، يؤدي إلى تدني النمط الاستهلاكي للأفراد و تدهور أوضاعهم، و من ثم يصبح سوء التغذية، مرتبط بالهزال و التقزم و انخفاض الوزن، و انتشار الأمراض، و ارتفاع معدلات الوفيات من ناحية، و تعرض الفقراء للمعاملة المجحفة غير الإنسانية من ناحية أخرى، و هذا ما يفسر حاجة الفقراء الملحة للدخل لتوفير لقمة العيش، كمطلب لأجل البقاء و دون التفكير فيما يسمى بالأشياء الترفيهية أو الكماليات.

و في نفس الوقت، ندرك أنه كلما انخفض المستوى المعيشي أكثر للفقراء في الحضر، زادت ضائقة الحياة بجميع أوجهها، و من بينها:

- انخفاض أو انعدام الدخل من أصله المالي و المادي.
- قدم أو هشاشة السكنات، و عدم توفرها على أبسط شروط النظافة و الراحة.
- انتشار الأمراض المعدية و المزمنة، مع شدة آثارها البدنية و النفسية.
- تفشي الأمية والجهل، و انعدام الوعي بمخاطر الآفات و الانحرافات، و العنف و الجريمة بكل أنواعها.
- كثرة القمامات في الشوارع و التلوث البيئي، و الازدحام في الأحياء المتخلفة.
- تغلغل الحرمان و التهميش، و فقدان السيطرة على المشاكل الناتجة عن الاحتياج.

تدل صور هذه المعاناة، على الجوع و العطش و العراء، و المرض و الجهل و التذمر الذي تعيشه جيوب الفقر الحضري، و حتى لا تبقى تئن تحت وطأة غياب القوت، كان على أفرادها محاولة فتح منافذة على عالم الشغل،و لتقلّص فرص العمل في القطاع الرسمي، أصبح من الضروري تدفقهم أي الفقراء على القطاع غير الرسمي، سيما في العشرية الأخيرة. و تجدر الإشارة إلى أن الغالبية من الفقراء هم أرباب عائلات و أسر ويعيلون أفرادا بما فيهم الأبناء حديثي السن، و غير القادرين على العمل في أي قطاع مهما آانت طبيعته وارتباطات يومية من هذا النوع، سوف تؤدي بالكثيرين منهم إلى ممارسة أي نشاط ولو بمقابل زهيد، آي يضمنون على الأقل القوت المعيشي. و في حالة إيجادهم لفرص الشغل في القطاع الرسمي، فإنهم لا يتأخرون عن الاندماج في هذا العالم، الذي يتنامى بشكل متسارع، لأنه في ظل التقلبات الاقتصادية من ناحية، و التغيرات السكانية و السكنية، أو بالأحرى التحولات الاجتماعية، التي انعكست بصورة واضحة في المستويات الحياتية للناس، و في مقدمتهم المحرومين و المهمشين في الأوساط الحضرية.[1]

[1] مقاوسي صليحة، مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري في الجزائر، المجلد: 01، العدد: 02، 2008، ماي، صحة الأسرة العربية و السكان بحوث و دراسات، دورية علمية متخصصة محكمة يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة، صحة أسرتنا ثروة أمتنا، ص ص: 23-24.

و تشير بعض التقديرات إلى أن جيوب الفقر الحضري تتزايد باطراد، و تتجه نحو مؤسسات وورشات ومحلات النشطاء غير الرسميين، بالنسبة للخدمات أو في مجال الإنتاج، آون الحياة في المدينة تضيق بأهلها من مرحلة إلى أخرى، خصوصا إذا تعلق الأمر بالقوت، الذي يمثل عنصر البقاء و لو في ظروف قاسية ومؤثرة على الفئات الحضرية الفقيرة.

إن وضعية المحرومين في المجتمع الحضري، لو تمعناها بجميع مشكلاتها و تحدياتها، لوجدناها تدفع الآلاف منهم إلى البحث عن وظائف وأماآن للعمل، لتجنبهم أزمة الجوع و الأمراض و البطالة، و يصبح بذلك وضع الفقراء مبرر حتمي للاتجاه نحو القطاع غير الرسمي.

ثالثا: <u>الأسباب</u>:

يهدف التحليل النسبي إلى الانتقال من الجزء إلى الكل، و يستخدم لدراسة الظاهرة و المشكلات الاجتماعية صغيرة الحجم. و يعتمد هذا التحليل على المعطيات الإحصائية و تشخيص أسباب الظاهرة أو المشكلة، بالاعتماد على تحليل الوقائع المستخلصة من المبحوثين عن طريق الاستمارة بالمقابلة.

و لا شك أن الشيء إذا تم تفسيره، فمعنى ذلك أننا عرفنا علته أو سببه، و بالتالي فإن السبب هنا يعبر عن لماذا تحدث و تتغير الأشياء على هذا النحو دون نحو آخر؟. و ليس أدل على ذلك من وجود القوانين السببية التي تعبر عن كل علاقة ثابتة بين ظاهرتين، بحيث يؤدي التغير الذي يطرأ على خواص إحداهما إلى تغير في خواص الظاهرة الأخرى.

و إذ كان البحث في الأسباب (les causes)، يقودنا إلى تحديد أنواع العلاقة بين المتغيرات، فإننا نركز على العلاقة غير المتناظرة (العلاقة التبادلية، العلاقة المتناظرة) التي تفيد بأن للفقر أسبابا يمكن تحديدها و تشخيص درجة تأثيرها.

و الجدير بالذكر أن البحث في الأسباب، يتوقف على المفاتيح التحليلية التي يتم بواسطتها توضيح حقائق المتغيرات، مثل قولنا: يتوقف الفقر على مدى كبر حجم الأسرة أو انتشار الأمية، وهذا يعني أن التحليل السببي يفيد الدراسات الاجتماعية الميدانية، لأنه يبحث بالوصول إلى معرفة جذور الظاهرة أو المشكلة المدروسة، و معرفة مكوناتها من خلال تشخيص متغيراتها و كشف علاقة هذه المتغيرات.

و لكي يزيد الأمر إيضاحا نشير إلى أن **مفهوم السبب** يعد مهما في دراستنا من حيث ارتباطه بالبناء الاجتماعي و تناقضاته، ابتداء من اللامساواة، و الاستغلال، و الظلم، و انطواء الأبنية الاجتماعية الحضرية على آليات الفقر و التهميش، مادام الفقر شكل من أشكال الإقصاء و التهميش و مس بكرامة الإنسان وانتهاك لحق من حقوقه وما ينجر عنه من انتهاك للعديد من الحقوق الأخرى، مثل حق الشغل، الدخل المناسب، العيش الكريم، الضمان الاجتماعي و الصحة .... إلخ.[1]

[1] الجوهري محمد، علم الاجتماع التطبيقي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص ص: 24-25.

و منه يمكننا حصر **أسباب الفقر** الحضري فيما يلي:

- **الأسباب الداخلية**: تتمثل في طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي السائد في البلاد، فالنظام الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن و الاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم و التعسف، و يستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي كالانفراد بالحكم و الثروة، و بالطرق غير المشروعة، نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية، حيث يتعاضد الاستبداد السياسي الاقتصادي و الاجتماعي، و هي من الأمور التي تسبب اتساع رقعة الفقر، هذا فضلا عن الحروب الأهلية و الاضطرابات و انعدام الأمن.

و عموما تتباين أسباب الفقر الحضري من مجتمع إلى آخر، ومن بلد إلى بلد أخر حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، إلا أن معظم البلدان النامية تشترك في أغلبية الأسباب التي تتمثل في**"تباطؤ"** النمو الاقتصادي، و تسارع النمو السكاني، وما يتبعها من صلة بتوزيع الدخل بالإضافة إلى حالة عدم المساواة في توزيع الدخل الذي يناقض دخل الفقراء بتأثير ارتفاع الأسعار و أنظمة الضرائب، و الجباية ضد فئات الدخل الأدنى ... إلخ.

و في هذا الإطار، نشير إلى أن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالأمم المتحدة قام بتحديد قائمة الدول الأقل نموا بناءا على ثلاثة معايير كأسباب أساسية للفقر و هي:

1- انخفاض الدخل حسب قياسه وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- ضعف الموارد البشرية و هو مؤشر نوعية الحياة المادية.

3- انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي حسب قياسه.

فمن الصعب إرجاع ظاهرة الفقر إلى سبب واحد، فهو ظاهرة تتداول في وجودها عناصر عديدة بيئية اقتصادية بشرية و سياسية، و رغم هذا التعدد حاول البعض تحديدها في الأسباب التالية:

- انخفاض الدخل: الأزمات الاقتصادية و ما ينتج فيها من ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض الأجور، تباطؤ الأنشطة الاقتصادية، ضآلة المدخرات و صعوبة الحصول على الائتمان إذ يعيش الفقراء عند حد الكفاف وأحيانا دونه، و من الصعب الحصول على قدر من المدخرات التي تمكنهم من الحصول على الدخل أفضل.

- النمو السكاني: و هو أحد أسباب الفقر الرئيسية، كذلك الحرمان من الخدمات الأساسية (مياه الشرب والصرف الصحي، و فرص التعليم و الرعاية الصحية، و توفير الأمن .... إلخ).

هذا و قد أدرج تقرير **البنك الدولي (2000-2001)** أسباب الفقر بصفة عامة آلا و هي:[1]

- الافتقار إلى الدخل و إلى الأصول اللازمة للحصول على ضروريات الحياة.

- الافتقار إلى الحماية من العنف و الابتزاز، و تعتبر مؤسسات الدولة غير المتجاوبة من أسباب البطء النسبي في التقدم في زيادة الأصول البشرية للفقراء.

[1] D'agostino Sere, Duvert Nicole, la pauvreté, France: bréal édition, 2008, p p: 22-23.

- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة، و الحرمان المادي و البشري، و العجز عن تقليل خطر الصدمات (ضعف الأصول المالية)، و ما يقابله عجز الدولة عن إيجاد حل للمخاطر التي يعانيها الفقراء.

بالإضافة إلى معاناة الفقراء من الأزمات الاقتصادية و الحروب الأهلية و الكوارث الطبيعية المسببة للصدمات و الاضطرابات في البلدان الفقيرة.

و لكن إذا كانت تلك هي أسباب الفقر و الإفقار في كل البلدان النامية، خاصة في الأقل نموا منها، فإن الأدهى في ذلك حقيقة النموذج القادم و المفروض على أوطاننا من سياسات الإفقار الاقتصادي والاجتماعي تلك السياسات التي بدأت مع الإجراءات التطبيقية منذ بداية الثمانينيات كضرورة اجتماعية، و ما ينجر عنها من إفرازات جديدة: عولمة الفقر، ظهور أشكال جديدة من العنف من أجل ضمان حد العيش.

بالرغم من الضرورة التنظيمية للإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر، إلا أنها في واقع الأمر أدت إلى خلق أزمة اجتماعية متعددة الجوانب، اختلال التوازن الاجتماعي منها أحداث أكتوبر 1988، تفاقم ظاهرة البطالة بنسبة 29% كنتيجة حتمية لسياسة إعادة الهيكلة. و عرفت الجزائر في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي فترتين أساسيتين هما:

- فترة إعادة الهيكلة الطوعية بين سنة (1986-1993).
- فترة إعادة الهيكلة القسرية خاضعة لرقابة صندوق النقد الدولي.

و نتج عن هذا الوضع تناقضات أخرى بين منظمات المجتمع الدينية و الديمقراطية و غيرها من التباينات الإيديولوجية، و هذا ما يجعلنا نقول أن هذه الأوضاع الناتجة عن عوامل مفروضة و ما صاحبها من سياسات اقتصادية بحكم الواقع و خطط التنمية الفاشلة و الفساد السائد في الحكم، قد عمت من شدة الفقر واتساع نطاقه.

- **<u>الأسباب الخارجية</u>:** ترتبط الأسباب الخارجية بعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها الاستعمار، كذلك من بين الأسباب غير الظاهرة: نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم، هذا فضلا عن عرقلة التبادل الأفقي، و عن التلاعب بأسعار المواد الأولية، و الرضوخ لإدارة الأقوى، و إلى شروط الدول المانحة إما بشكل مباشر أو عن طريق قرارات و خطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و الذي يعمل على تسهيل الحصول على القروض للدول النامية ثم تراكم الديون، المديونيات لتمتص أقوات الضعفاء و زيادة نفوذها، و خير مثال على ذلك: موقف فرنسا من إفريقيا و التي تعتبر من الدول المانحة لإفريقيا، خوفا من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق.[1]

[1] مقاوسي صليحة، الفقر الحضري أسبابه و أنماطه (دراسة ميدانية بمدينة باتنة - الجزائر)، صحة الأسرة العربية والسكان، بحوث و دراسات، دورية علمية متخصصة محكمة يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة، 2012، جوان، المجلد: 05، العدد: 14، ص ص: 34-35.

بناءا على ما سبق يبدو أن جل التعاريف تتباين في بعض أسباب الفقر الحضري، إلا أنها تتفق في البعض الأخر، و التي يمكن اعتبارها كأسباب عالمية للفقر انطلاقا من الحرمان و اللامساواة، الظلم والاضطرابات السياسية و التي تتعاون فيما بينها على اتساع دائرة الفقر بأنماطه، و من خلال هذه الأسباب وبالنظر إلى الواقع المعاش فإن الدراسة الراهنة تستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى العوامل الحقيقية المؤدية إلى الفقر الحضري، و التي تدور في مجملها حول:

1- الافتقار إلى الدخل و إلى الأصول اللازمة للحصول على الضرورات الأساسية: الغذاء و المأوى والملبس و المستويات المقبولة من الصحة و التعليم.

2- الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت و أنهم بلا حول و لا قوة في مؤسسات الدولة و المجتمع.

3- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها. و حتى نفهم العوامل المحددة للفقر في كل أبعاده، فإنه من المفيد أن نفكر فيما يتوافر للناس من أصول و عوائد هذه الأصول (أو إنتاجيتها) و تقلبات تلك العوائد، و لهذه الأصول أنواع متعددة:

أ- أصول بشرية، مثل القدرة على العمل، و المهارات، و الصحة الجيدة.

ب- أصول طبيعية، مثل الأرض.

ت- أصول مادية، مثل المدخرات و فرصة الحصول على الائتمان.

ث- أصول اجتماعية، مثل شبكات الاتصالات و الالتزامات المتبادلة التي يمكن الاستعانة بها في وقت الحاجة، و التأثير السياسي على الموارد.

رابعا: <u>الأنماط</u>:

يعتبر مفهوم النمط (type) أحد المفاهيم الرئيسية التي تجسد ظاهرة الفقر الحضري، و الأشكال التي تتخذها من تسول، و فقر مدقع، فئات هامشية و الأنشطة الحضرية غير الرسمية التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري. و قد عرف قاموس علم الاجتماع النمط: بأنه بناء عقلي لصيغة معينة تشمل العناصر المميزة لفئة محددة من الظواهر و تستخدم في التحليل الاجتماعي، و تعتمد العناصر على ملاحظات مستقاة من الظواهر الملموسة و تعتبر المنظمة الدينية أو" الإنسان الاقتصادي "و" الإنسان الهامشي" مثال على تلك الأنماط المثالية.[1]

[1] Mourji Fouzi, Decaluwé Bernard, et autres, le développement face à la pauvreté, Paris: édition économica, 2006, p p: 24-25.

و لقد بينت لنا المعايشة أن الفقراء أنماط، و أن هناك تباينا واضحا بين الكبار و الشبان إزاء مشكلات مجتمعهم فلا يمكن وصف الجميع بالعوز و القصور وعدم القدرة و الاستسلام للواقع، بل و ليس الفقير هو من يعيش في قاع المجتمع و يعمل عملا يثير الاشمئزاز و الاحتقار، بل هناك أنماط جديدة من الفقراء الذين ظهروا كنتيجة لإفرازات سياسة الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، و إعادة الهيكلة و تأثيراتها الاجتماعية التي أدت إلى أزمات متعددة ومن بينها خلق جماهير من الفقراء الجدد نتيجة غلق مؤسسات العمل و إنهاء مناصب الشغل الدائم، و التسريح المعمم لآلاف العمال و ظهور نتائج وخيمة على مستوى الخريطة الاجتماعية من تعميم ظاهرة البطالة، و هذا الفعل الطردي يسمى بتهميش القوى المهمشة.

و في مقابل هذه الفئة توجد فئات كثيرة تقع على الدرجات الوسيطة و الدنيا من سلم الدخل، إن هذه الفئات التي تمارس أنشطة حضرية غير رسمية على هوامش الاقتصاد الحضري و تتعرض لشتى صور المحاصرة و التهميش يمكن حصرها فيما يلي: الباعة الجائلة في الطرقات، اسكافي الأرصفة في المدينة الجزائرية، و التشغيل الذاتي. من سيارات النقل الحضري غير الرسمي، الدروس الخصوصية (ساعات إضافية مقابل أجر معين) العمالة المؤجرة، الإنتاج الصغير، التجارة المحدودة النطاق .... إلخ.

و إلى جانب هذه الفئات، هناك شرائح أخرى و هي الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا و تهميشا و أدنى مكانة من المتسولين، مثل جامعو القاذورات، المتشردين، البغاء، و ما ينجم عنه من جرائم وأمراض سرية وغيرها من الفئات الهامشية الرثة، و المعدمة كليا و المحرومين ضمن الطبقة الحضرية الدنيا في المجتمع الجزائري.

فالتسول كظاهرة حضرية أكثر مما هي ريفية جاءت نتيجة إفراز الأوضاع الهيكلية في النظام الاجتماعي و الاقتصادي، فهي ناجمة عن ضعف التكامل و الضبط الاجتماعي لأن المجتمع الحضري يعتبر المكان الملائم لأنواع الانحرافات.

إن تفشي هذه الظاهرة في موازاة تفاقم حدة البطالة و الأزمات السياسية و الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال العشرية الأخيرة تعتبر من أكبر أنماط الفقر الحضري و من مسببات توسع رقعته بل هي الصورة المعبرة عن انهيار الروابط الاجتماعية و أنظمة الحكم و أزماته المتعددة التي جعلت فئة المتسولين ضحايا الاستغلال و اللامساواة وهي علامة بارزة من علامات الإفقار المعمم و عجز التنمية.

و رغم التباين الملحوظ بين أنماط الفقر الحضري، و الذي يختلف من مجتمع لمجتمع آخر، إلا أن الاتفاق في مظاهره و خصائصه تكاد تكود مشتركة بين معظم مدن البلدان النامية.[1]

[1] الطيب لحيلح، جصاص محمد، الفقر ... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، 2010، جوان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر"بسكرة"، العدد: 07، ص ص: 170-171.

و ضمن هذا السياق، أشير إلى أن تنميط ظاهرة الفقر تعتمد في أساسها على طبيعة المحك المستخدم كشدة الفقر (الفقر المدقع، المعوز ... إلخ)، الفقر النسبي و الفقر المطلق ... إلخ.

و في المقابل نجد "ورسلي Worsley" يحدد مفهوم النمط في ضوء الأصناف المهنية، مثل: الباعة الجائلون، الحمالون، العاطلون عن العمل، جامعو القاذورات ... إلخ.

و على هذا الأساس، يبدو جليا أن منحى هذه الدراسة يتجسد في الترتيب القيمي للفقراء في ضوء مؤشرات الدخل، المستوى المعيشي، المعاناة، و يعكس هذا الترتيب مختلف الأنماط التي تتجسد فيها ظاهرة الفقر بمدينة باتنة.

و إذا كان هذا التصور يوصف بالذاتية، فإن الدراسة الراهنة تأخذ في اعتبارها عند تحديد الأنماط المختلفة للفقر الظروف الموضوعية للعائلة، مستوى المعيشة، الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد.

و لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن قياسه يعتبر مدخلا ملائما لتنميط الفقراء. و لتحقيق هذا المسعى، تم الاعتماد على ثلاثة مناهج، هي: تحديد حجم الاستهلاك، الدخل الكلي، حجم الإنفاق الكلي.

و ضمن هذا السياق، لابد من الإشارة إلى المؤشرات الأخرى المستخدمة مثل خط الفقر، فجوة الفقر شدة الفقر.[1]

و بناء على ما تقدم فإن تنميط الفقر الحضري، يرتبط بتحديد أشكاله الرئيسية، و تجسداته في مجتمع المدينة، استنادا إلى متغيرات أشرنا إليها أنفا.

المطلب الثاني: القطاع غير الرسمي الحضري

تم التركيز كثيرا في نظرية التنمية على الطبيعة الثنائية للنمو الاقتصادي الوطني بالبلدان النامية، ووجود قطاع رأسمالي حديث يتجه نحو الإنتاج ذو الرأسمال الكثيف و النطاق الواسع، و قطاع ريفي تقليدي لإنتاج الغذاء يتجه نحو العمالة الكثيفة و الإنتاج على نطاق ضيق. و في السنوات الأخيرة تم تطبيق هذا التحليل الازدواجى كذلك بصفة نوعية على الاقتصاد الحضري و الذي تم تفكيكه إلى قطاع رسمي و قطاع غير رسمي. في أعقاب ملاحظة أن إضافات كثيفة لقوة العمل بالحضر في دول عديدة من إفريقيا لم تظهر في إحصاءات البطالة بالقطاع الرسمي الحديث. و يبدو أن كتلة القادمين الجدد إلى قوة العمل بالحضر قد أوجدت لنفسها أعمالا أو قامت بالعمل في استثمارات ضيقة النطاق، أو مشروعات مملوكة للعائلة.[2]

[1] الخولي حسن، الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث، القاهرة: دار المعارف، 1982 ، ص ص: 26-27.

[2] شوقي عبد المنعم، علم الإجتماع الحضري، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص: 27.

و لقد انغمس الذين أوجدوا أعمالا بأنفسهم لأنفسهم في سلسلة ملحوظة من الأنشطة تتراوح ما بين كباعة متجولين، أو باعة بالشوارع، و كتبة عموميون، و سنانين للسكاكين، وجامعين للقمامة، وحتى بيع الألعاب النارية، و البغاء، و توزيع المخدرات، و عروض الثعابين. و غير هؤلاء وجدوا أعمالا كميكانيكية، ونجارين، و حرفيين على مستوى صغير، و حلاقين، و صبية حرفيين، وخدم شخصيين. كذلك فإن هناك آخرون حققوا نجاحا كبيرا في مشروعات ضيقة النطاق تضم عدة عاملين (في الغالب من الأقارب) و تدر دخلا عاليا. و البعض انتهى به الحال إلى الارتفاع إلى مستوى القطاع الرسمي حيث تم تسجيلهم و إعطائهم التراخيص القانونية، و خضعوا للوائح الحكومية.

و يظهر من الدراسات أن نصيب الحضر من قوة العمل المندمجة في أنشطة القطاع غير الرسمي يتراوح ما بين 20 إلى 70 بالمائة، بمتوسط 50% (انظر الجدول 25).

و نظرا لمعدلات النمو غير المسبوقة لسكان الحضر بالبلدان النامية و التي يتوقع أن تستمر فيها مع استمرار فشل القطاعات الرسمية بالحضر و الريف في استيعاب الإضافات الواردة إلى قوة العمل، فإن الباحثين يكرسون مزيدا من الاهتمام لدور القطاع غير الرسمي على أنه الدواء الشامل لمشكلة البطالة.

يتميز القطاع غير الرسمي بعدد كبير من أنشطة الإنتاج من المستوى الصغير و أنشطة الخدمات المملوكة لأفراد أو لعائلات و تستعمل تقنيات (تكنولوجيا) بسيطة تحتاج إلى عمالة كثيفة.

تميل مثل تلك الاستثمارات إلى أن تدار كأنها مؤسسات احتكارية تنافسية يسهل الدخول إليها، و ذات مزيد من القدرات، و أرباح تدعو للمنافسة (دخول) تنخفض لتصل إلى متوسط ثمن إمدادات العمل للذين يحتمل أن يكونوا داخلين جددا. عادة ما يكون الذين يعملون لدى أنفسهم self-employed في هذا القطاع ممن حصلوا على قدر ضئيل فقط من التعليم الرسمي، و غير مهرة بشكل عام، و ليست لديهم القدرة على الحصول على رأسمال للتمويل. و نتيجة لذلك فإن إنتاجية العمال في القطاع غير الرسمي و مستوى ما يحصلون عليه من دخل يكونان أقل من القطاع الرسمي. و علاوة على ذلك فإن العمال في القطاع غير الرسمي لا يتمتعون بالمزايا التي يوفرها القطاع الرسمي الحديث من حيث تأمين الوظيفة، و جودة ظروف العمل، و معاشات الشيخوخة. و معظم من يلتحقون بالقطاع غير الرسمي. و يكون دافعهم عادة هو الحصول على دخل كاف لمواصلة العيش، اعتمادا على مواردهم الذاتية في خلق العمل. و يشارك في مثل هذا العمل أكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة بمن فيهم النسوة و الأطفال الذين ينغمسون في أنشطة تدر الدخل، و عادة ما يكون عملهم لساعات طويلة. و معظمهم يسكن في أكواخ أقاموها بأنفسهم، في مستوطنات فقيرة أو عشوائية تفتقر عموما إلى الحد الأدنى من الخدمات العامة.[1]

[1] مايكل ب. تودارو، التوسع الحضري، و البطالة، و الهجرة في أفريقيا: النظرية و السياسات، عرض التقدم الاجتماعي والاقتصادي في إفريقيا، دار النشر: ماكميلان، رقم: 104، 1997، ص: 11.

و هؤلاء على أية حال أحسن حظا من غيرهم من الملايين المشردين بلا مأوى في كالكتا، و مانيلا، وداكار، و ري دى جانيرو، و بوجوتا وغيرها من مدن العالم الثالث. و هم يجدون أعمالا متقطعة و مؤقتة في القطاع غير الرسمي كعمال باليومية، و باعة متجولين، و لكن دخولهم لا تكفى حتى لتوفير مأوى بسيط للغاية.[1]

الجدول (25): النسبة المئوية التقديرية لقوة العمل في القطاع غير الرسمي بمجموعة مختارة من الدول النامية

المنطقة	النسبة المئوية
إفريقيا	
أبيدجان - كوت ديفوار	
لاجوس - نيجيريا	50
كوماسى - غانا	60-70
نيروبي - كينيا	44
المنطقة الحضرية - السنغال	50
المنطقة الحضرية - تونس	34
آسيا	
كلكتا - الهند	40-50
أحمد أباد - الهند	47
جاكرتا - إندونيسيا	45
كولومبو - سرى لانكا	19
المنطقة الحضرية - غرب ماليزيا	35
سنغافورة	23
المنطقة الحضرية - تايلاند	26
المنطقة الحضرية - باكستان	69
أمريكا اللاتينية	
قرطبة - الأرجنتين	38
ساو باولو - البرازيل	43
المنطقة الحضرية - البرازيل	30
ري ودى جانيرو - البرازيل	24
بيلو هوريزونتى - البرازيل	31
المنطقة - شيلى	39
بوجوتا - كولومبيا	43
سانتو دومينيكو - الدومينيكان	50
جواياكويل - الإكوادور	48
كويتو - الإكوادور	48
سان سلفادور - السلفادور	41
المنطقة الفيدرالية و ولاية المكسيك	27
المكسيك، جوادالاجارا، و مونتيرى	42
أسنوسيون - باراجواى	57
المنطقة الحضرية - بيرو	60
المنطقة الحضرية - فنزويلا	44
كاراكاس - فنزويلا	40
كينجستون - جامايكا	33

المصدر: مايكل ب. تودارو، التوسع الحضري، و البطالة، و الهجرة في أفريقيا: النظرية و السياسات، عرض التقدم الاجتماعي و الاقتصادي في إفريقيا، دار النشر: ماكميلان، رقم: 104، 1997، ص: 12-13.

[1] حفيظي ليليا، المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري (دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة - علي منجلي -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، التخصص: "علم الإجتماع"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009، ص ص: 13-14.

و أما فيما يخص علاقة القطاع غير الرسمي ببقية القطاعات، فإنه يرتبط بالقطاع الريفي من حيث أنه يسمح للعمال غير المهرة بالهروب من الفقر و البطالة بالريف و لو أنه لا يوفر لهم ظروف العمل والمعيشة و الدخل التي تزيد كثيرا عن التي كانوا يحصلون عليها قبل انتقالهم من الريف إلى الحضر.[1] و هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الرسمي الحضري إذ يعتمد القطاع الرسمي على القطاع غير الرسمي من ناحية المدخلات الرخيصة و البضائع الرخيصة التي تعطى كأجور للعمال، و القطاع غير الرسمي من ناحيته يعتمد على نمو القطاع الرسمي في جزء كبير من دخله و زبائنه.

كما أن القطاع غير الرسمي عادة ما يقدم العون المالي للقطاع الرسمي عن طريق إمداده بالمواد الخام والسلع الأساسية لعماله بأسعار رخيصة و يحافظ القطاع الرسمي على تلك الأسعار من خلال قوته الاقتصادية و القانونية التي تخولها له الحكومة.

لم يعد الدور الهام الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في إتاحة فرص الحصول على دخل للفقراء محلا للجدل. و لكن يظل السؤال مع ذلك قائما عما إذا كان القطاع غير الرسمي مجرد مجال انتظار مؤقت للأشخاص الذين يتطلعون إلى الدخول إلى القطاع الرسمي، و هو بذلك لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية يجب أن تكون مريحة على قدر الإمكان حتى يتم استيعاب هؤلاء الأشخاص في القطاع الرسمي، أو أنه في الحقيقة قطاع وجد ليبقى و يجب تنميته كمصدر رئيسي للتوظف و إدرار الدخل في قوة العمل الحضرية. وهذه وجهة نظر يمكن إيجاد مبررات قوية لدعمها. فالقطاع الرسمي بالدول النامية له قاعدة ضيقة من حيث المخرجات و فرص التوظف، و لاستيعاب الإضافات المستقبلية إلى قوة العمل بالحضر فلابد أن يكون القطاع الرسمي قادرا على إيجاد وظائف بمعدل عال لا يقل عن 10% سنويا طبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية **(ILO)**. و يعني هذا المطلب أن المخرجات لابد لها أن تنمو بمعدلات أكثر سرعة لأن التوظف في هذا القطاع يزيد بأقل من أول يتناسب مع المخرجات. و في ظل التوجهات الحالية لا يبدو من الممكن تحقيق مثل هذا النمو. و من ثم فإن العبء الملقى على عاتق القطاع غير الرسمي في استيعاب المزيد من العمالة سوف يتواصل ما لم يتم التوصل إلى حلول أخرى لمشكلة البطالة في الحضر. و علاوة على ذلك فقد أظهر القطاع غير الرسمي قدرته على إيجاد الوظائف و الدخول (جمع دخل) لقوة العمل. و كما سبق أن لاحظنا فإن هذا القطاع يستوعب 50% من قوة العمل الحضرية. و تبين بعض الدراسات أن القطاع غير الرسمي يدر ثلث الدخل في الحضر على الأقل.[2]

[1] Patralekha Chatterjee, shadow lives: urban india's informal economy, p: 01.

[2] عبد العاطي السيد السيد، علم الإجتماع الحضري، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص: 13-14.

يمكن ذكر ثماني مقولات أخرى في صالح تشجيع و تنمية القطاع غير الرسمي. أولا، تبين بعض الدلائل المتناثرة أنه ينتج عن القطاع غير الرسمي فائض، حتى في ظل مناخ السياسات العدائية الحالى الذي يحظر عليه الوصول إلى الميزات المقدمة للقطاع الرسمي مثل إتاحة الائتمان (القروض)، و التحويل إلى النقد الأجنبى، و التخفيضات الضريبية. و على هذا فإن الفائض الناتج عن القطاع غير الرسمي يمكنه إعطاء دفعة لنمو الاقتصاد بالحضر. و الثاني هو أنه نتيجة لقلة كثافة رأس المال، فإن جزءا فقط من رأس المال الذي يحتاجه القطاع الرسمي لتوظيف عامل هو الذي يحتاجه القطاع غير الرسمي لتوظيف هذا العامل، مما يوفر مدخرات يعتد بها للدول النامية التي عادة ما تكون مثقلة بعبء نقص رأس المال. الثالث هو أنه بتوفير الوصول إلى التدريب و التلمذة المهنية بتكلفة منخفضة كثيرا عن مثل ذلك بالمؤسسات الرسمية و بالقطاع يمكن للقطاع غير الرسمي أن يلعب دورا هاما في تكوين رأس المال البشري. الرابع هو أن القطاع غير الرسمي يولد احتياجات للعمالة نصف الماهرة، و غير الماهرة و التي تتزايد دفعاتها بشكل نسبي و بشكل مطلق من حيث يصبح من غير المحتمل أن يتمكن القطاع الرسمي أكثر امتصاصها بسبب احتياجه المتزايد إلى العمالة الماهرة.

و الخامس هو أن القطاع غير الرسمي أكثر احتمالا لأن يتبنى التقنيات المناسبة و أن يستفيد من الموارد المحلية مما يسمح بتخصيص أكثر كفاءة للموارد. و السادس هو أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في إعادة تدوير النفايات و يقوم بجمع سلع تتراوح من قطع المعادن حتى أعقاب السجائر، و كثير من تلك النفايات يجد طريقه إلى القطاع الصناعي أو تتحول إلى سلع أساسية للفقراء. و السابع هو أن تشجيع و تنمية القطاع غير الرسمي سوف يضمن توزيعا متزايدا لمزايا النمو على الفقراء الذين يتركز معظمهم في هذا القطاع. و أخيرا فقد يكون من المهم التنبيه إلى أن القطاع غير الرسمي مصدرا رئيسيا للدخل والتوظيف بالنسبة للنساء، اللاتي اضطررن للهجرة بسبب ميكنة الزراعة و تقوم الكثيرات منهن بإعالة أسرهن.

و مع ذلك فلا يخلو القطاع غير الرسمي من العيوب. فمن العيوب الكبيرة وجود علاقة قوية بين الهجرة من الريف إلى الحضر و استيعاب القطاع غير الرسمي للعمالة. ذلك بأنه يكون أمام المهاجرين من القطاع الريفي معدل بطالة أقل و فترة انتظار أقصر قبل الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي مقارنا بالقطاع الرسمي. و من ثم فإن تشجيع و تنمية فرص التوظف و الدخل في القطاع غير الرسمي يمكن أن تفاقم من مشكلة البطالة عن طريق اجتذاب قدر من العمالة أكبر مما يمكن لكل من القطاع الرسمي و غير الرسمي استيعابه. و أكثر من ذلك فإن هناك مخاوف تتعلق بالعواقب البيئية للتركيز العالي للقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية.[1]

[1] الخشاب مصطفى، علم الإجتماع الحضري، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1968، ص: 14.

إذ أن الكثير من أنشطة القطاع غير الرسمي تسبب التلوث و الازدحام (مثل ما تحدثه عربات الأجرة التي يجرها الآدميون) أو مضايقة المشاة (مثل ما يحدثه الباعة على الأرصفة و الباعة الجائلون). كذلك فإن الكثافة المتزايدة في مناطق الأكواخ و أحياء ذوى الدخل المنخفض مقترنة بالقصور في الخدمات الحضرية يمكن أن تتسبب في مشاكل صحية و بيئية ضخمة. لذلك لابد من أن تتضمن أي سياسات توضع لتنمية القطاع غير الرسمي وسائل للتعامل مع تلك الأمور المختلفة.

ظهر في الأدبيات نقاش محدود عن أنواع الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتنمية القطاع غير الرسمي. وقد طرحت منظمة العمل الدولية **ILO** بعض المقترحات العامة. في البداية يكون على الحكومات التخلي عن عدوانيتها الحالية تجاه القطاع غير الرسمي و أن تتخذ حياله سلوكا أكثر تعاطفا و إيجابية. مثلا في أمريكا اللاتينية يتسبب الشريط البيروقراطي الأحمر و العديد من الإجراءات الإدارية المتعنتة المطلوبة عند تسجيل مشروع جديد في تأخير قد يصل إلى 240 يوما في الإكوادور، و 310 يوما في فنزويلا، و 525 يوما في جواتيمالا. أما في البرازيل و المكسيك و شيلي فكلها تحتاج عند القيام بمشروع التقدم بطلب تستغرق الموافقة عليه 20 يوما. لا تتسبب تلك الإجراءات فقط في التأخير الكبير و لكنها أيضا تجعل تكاليف القيام بمشروع تتضخم بما يزيد عن 70% سنويا، و لذلك تلجأ الكثير من مشروعات القطاع غير الرسمي ببساطة إلى العمل خارج الإطار القانوني.

لأن الحصول المهارة يلعب دورا هاما في تحديد هيكل القطاع غير الرسمي، فإن على الحكومات تيسير التدريب في النطاقات الأكثر جدوى للاقتصاد الحضري. و بهذه الطريقة يمكن للحكومة أن تلعب دورا في تشكيل القطاع غير الرسمي بحيث يشتمل على إنتاج و أنشطة خدمات تكون أكبر قيمة بالنسبة للمجتمع. إن تلك الإجراءات يمكنها بالتحديد أن تسهم في تشجيع الأنشطة القانونية، و عدم تشجيع الأنشطة غير القانونية عن طريق تزويد المهارات المناسبة و غير ذلك من الحوافز. كما يمكنها أيضا إدرار دخل من دفع الضرائب التي تمضى حاليا دون تحصيل.

إن الافتقار إلى رأس المال عائق رئيسي يواجه أنشطة القطاع غير الرسمي. لذا فقد يساعد تقديم الائتمان تلك الاستثمارات على التوسع، و إعطاء المزيد من الأرباح، و إيجاد مزيد من الدخل و فرص العمل.

سوف يكون للحصول على التقنيات المحسنة improved technology آثار مماثلة حيث أن توفير البنية الأساسية و الموقع المناسب للعمل (مثلا تخصيص مناطق معينة لأكشاك الباعة) يمكن أن يساعد على التخفيف من العواقب البيئية environmental consequences لتوسع القطاع غير الرسمي.[1]

[1] قويدقورين حاج، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، 2014، جوان، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد: 12، ص ص: 14-15.

الأكثر أهمية هو ضرورة توفير الظروف المعيشية المحسنة، إن لم يكن بطريقة مباشرة، فيكون بتشجيع نمو القطاع غير الرسمي على مشارف المناطق الحضرية أو في المدن الصغرى حيث سيستقر السكان في مناطق قريبة من مناطق عملهم الجديدة، بعيدا عن الكثافة الحضرية. قد يساعد تشجيع القطاع غير الرسمي خارج المناطق الحضرية في إعادة توجيه التدفق المباشر للهجرة من الريف إلى الحضر، خاصة إذا تم التنفيذ مصحوبا بالسياسات التي سنناقشها فيما بعد.

و كذلك القطاع الحضري غير الرسمي هو عبارة عن مشاريع صغيرة تقوم على العمل المكثف و لليد العاملة الرخيصة في عدة مجالات: اقتصادية، تجارية خدماتية، إسكان حضري ...في إطار غير رسمي، بعيدا عن القوانين و التشريعات الرسمية المتعلقة بالاقتصاد و التجارة و تشريع العمل ... إلخ و بالرغم من صفته غير الرسمية إلا إن القطاع الحضري غير الرسمي أصبح واقعا ملموسا، نظرا للدور البارز الذي يؤديه في الحفاظ على توازن المجتمعات الحضرية و الحفاظ على السلم داخلها، لأنه يشغل فئات اجتماعية واسعة لا تجد مكانا لها داخل القطاعات الرسمية و خاصة ضمن بلدان العالم الثالث و البلدان النامية، و لهذا أصبح الآن هناك تفكير مشترك و شبه إجماع ما بين مختلف البلدان، سواء منها بلدان العالم الثالث أو البلدان المتطورة أو المنظمات الدولية حول كيفية تنظيم هذا القطاع للاستفادة منه أكثر و لم يعد هناك تساؤل حول شرعية هذا القطاع أو عدم شرعيته، و عندما نعود إلى مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال حل إشكالية الإسكان الحضري و خاصة في المناطق الإسكان المتخلفة، نجد أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا مهما، و بالخصوص ضمن بلدان و دول العالم الثالث، الشيء الذي دفع بالهيئات و المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بإدراج القطاع الحضري غير الرسمي في أدبياتها و تقاريرها المنبثقة عن اجتماعاتها و ملتقياتها حول إشكالية الإسكان الحضري و كيفية توفير مؤسسات إنسانية (إسكان) تكون ملائمة للفئات الحضرية الفقيرة محدودة الدخل، في إطار إيجاد حل لمناطق الإسكان الحضري المتخلف وبهذا أصبح هناك اتجاه جديد و خاصة ابتداءا من سنوات 1990.[1]

[1] عزوز محمد، مشكلات الاسكان الحضري - المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، التخصص: "علم الاجتماع و الديموغرافيا"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2005-2006، ص ص: 52-53.

ظهرت هناك تحاليل نيوليبيرالية جديدة اقترحت طريقة للتنمية عن طريق القطاع غير الرسمي: "développement par l'informalité": و من بين المعتنقين لهذا الاتجاه، نجد الاقتصادي البيروفي "دي سوتو: Hernando de Soto" الذي اشتغل في منصب مستشار الرئيس "فيجيموري: Fujimori" الذي جاء في بعض تصريحاته ما يلي: إذا اختار العاملون في القطاع غير الرسمي الطريقة غير الرسمية، فذلك كان بعد عملية حسابية حول: التكلفة/الامتيازات: coût/avantage بالرجوع إلى عدد الإجراءات الإدارية المتبعة، و ثقل هذه الإجراءات البيروقراطية، و المبالغة في : الأعباء الضريبية، وشبه الضريبية التي تجعل من الطريقة الرسمية: la formalisation مكلفة جدا، صحيح يواصل "دي سوتو" أن اللارسمية: l'informalité لها كذلك بعض التكاليف على اعتبارها: لا تستفيد من الدعاية والإشهار، و لا من القروض البنكية و لا يحق لها الطعن و الرجوع إلى القضاء التجاري، بالإضافة إلى تكلفة الرشوة وعوائق الإنتاجية، و لكن في نهاية المطاف تبقى دائما الطريقة اللارسمية أقل تكلفة من الطريقة الرسمية.

و لتأكيد قوله هذا، يستعين "دي سوتو" بدراسة قام بها معهد الحرية و الديمقراطية "بالبيرو"، التي تكشف عن غموض و ثقل الإجراءات القانونية المتبعة لحصول الفئات الحضرية الفقيرة و المهاجرة على مسكن حضري بطريقة رسمية، حيث يتطلب ذلك حسب دراسة المعهد مدة (83) شهرا، أي ست (6) سنوات و(6) أشهر، من الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى (2000) دولار كتكاليف، أي ما يعادل (04) سنوات من الأجر الأدنى، و يحلل المعهد هذه الإجراءات على الشكل التالي:

- 43 شهرا للاستفادة من قطعة الأرض (أي ما يمثل (207)) أجراء إداري، ضمن مجموع (48) مصلحة إدارية.
- 28 شهرا لأشغال التهيئة.
- 12 شهرا من اجل الحصول على رخصة البناء.

و هذا ما جعل الأفراد حسب ما يعتقده "دي سوتو" يحبدون اللجوء إلى الإسكان غير الرسمي، مما أدى إلى انتشار الإسكان الحضري المتخلف على هوامش المدن الحضرية، و مما جاء في كتابات "دي سوتو" إن في سنة 1982 كانت نسبة 42% من الإسكان الحضري بمدينة "ليما" يتكون من البناءات غير الرسمية، و بما أن مناطق الإسكان الحضري غير رسمي هي في معظمها عبارة عن مناطق إسكان متخلفة لا تتوفر على شروط الحياة الضرورية، و تكون عرضة للأوساخ و الأوبئة، فإنها غالبا. ما تشكل تهديدا وخطرا على المجتمع المحلي من النواحي الصحية و الأمنية و الاجتماعية.[1]

[1] سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية: المكتب العلمي للنشر و التوزيع، 1999، ص: 53-54.

النساء في القطاع غير الرسمي:

في بعض مناطق العالم تكون النساء هن العنصر الغالب في الهجرة من الريف إلى الحضر و قد يشكلن كذلك معظم سكان الحضر. و رغم أنه تاريخيا كانت كثيرات من أولئك النسوة مجرد مرافقات لأزواجهن المهاجرين إلا أن أعدادا متزايدة من النساء الأفريقيات غير المتزوجات تهاجرن سعيا وراء الفرص الاقتصادية. قليلات من هؤلاء المهاجرات استطعن الحصول على أعمال في القطاع الرسمي الذي يسيطر عليه الرجال. و نتيجة لذلك فإن النساء يشكلن الكتلة الرئيسية للعمالة في القطاع غير الرسمي، حيث تعملن بأجور منخفضة في وظائف غير ثابتة، و بدون أي تأمين اجتماعي أو ميزات وظيفية. و يعزى إلى ازدياد عدد النسوة غير المتزوجات بين المهاجرين ازدياد عدد الأسر التي ترأسها النسوة، و التي تكون عادة أكثر فقرا، و تعانى من قيود أكبر يشكلها ضيق الموارد، و تحافظ على معدلات خصوبة عالية. إن لتغير تركيبة تيار الهجرة آثارا هامة من النواحي الاقتصادية و الديموغرافية في كثير من المناطق الحضرية بالدول النامية.

و لأن أفراد الأسر التي ترأسها النساء عادة ما يكونوا مقيدين بين إنتاجية منخفضة، و عمل لدى القطاع غير الرسمي و يعانون من الأعباء الكثيرة لعدم الاستقلال، فالأرجح أن يكونوا أكثر تعرضا لسوء التغذية وأقل فرصة في الحصول على التعليم الرسمي، أو الرعاية الصحية، أو الإصحاح البيئي أو الماء النظيف.

مثلا، من بين فقراء البرازيل تتمتع الأسر التي يرأسها ذكور بفرصة للوصول إلى الخدمات الصحية التي ترعاها الحكومة تبلغ أربعة أضعاف الفرصة التي لدى الأسر التي ترأسها الإناث أعلى بكثير من الأسر التي يرأسها الذكور، لأن أطفال الأسر التي ترأسها الإناث يكونون أكثر احتياجا للعمل للمشاركة في الحصول على دخل للأسرة.

تدير نساء كثيرات أعمالا صغيرة تسمى بالمشروعات متناهية الصغر micro enterprises و هي تحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال للبدء في العمل أو قد لاتحتاجه نهائيا و تشمل عادة تسويق منتجات غذائية أو مشغولات يدوية منزلية الصنع. و رغم أن الحصول المحدود للنساء على رأس المال العمل المنخفضة للغاية تحصر النساء في الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة. و قد وجدت الدراسات في أمريكا اللاتينية و آسيا أنه حيثما كان الاقتراض متاحا للنساء العاملات في الاستثمارات متناهية الصغر بالقطاع غير الرسمي، فإن معدلات السداد تكون مساوية لنسبة السداد لدى الرجال و ربما أعلى منها. لأن النساء أكثر قدرة على استعمال رأس المال بطريقة أكثر إنتاجية، و من ثم فإن نسبة سدادهن للقروض تزيد تلك التي لدى الرجال.[1]

[1] حسين الغامري محمد، ثقافة الفقر: دراسة في الانتربولوجيا الحضرية، الإسكندرية: المركز العربي للنشر و التوزيع، 1980، ص: 16.

رغم السجلات المبهرة لتلك البرامج الائتمانية فإن القليل منها فقط يوجد في إفريقيا. تمر الغالبية العظمى من الائتمانات المؤسسية عبر قنوات وكالات القطاع الرسمي، و نتيجة لذلك، تجد النساء في إفريقيا عموما أنفسهن غير مؤهلات للحصول على القروض الصغيرة. و سوف تساعد برامج الحكومة لتعزيز الدخل في الأسر الفقيرة حتما في تجاهل أكثر الأسر احتياجا طالما هي مستمرة في التركيز على توظيف الرجال في القطاع الرسمي و أن تمر كل مصادر التخصيص عبر مؤسسات القطاع الرسمي. و لحل هذه الورطة التي تقع فيها النساء الفقيرات بالحضر و أطفالهن، يجب بذل الجهود لإدماج النساء في المجرى الرئيسي للاقتصاد. لضمان أن تستفيد النساء من برامج التنمية لابد من أخذ الظروف الخاصة للنساء في الاعتبار عند تصميم السياسات.

إن تقنين و تنمية أنشطة القطاع غير الرسمي الذي تعمل به غالبية النساء في الحضر يمكن أن تحسن كثيرا من المرونة الاقتصادية و الإنتاجية لمشروعاتهن الصغيرة. و لكن من أجل تمكين النساء من جنى تلك الفوائد لابد للحكومات الإفريقية من سحب القوانين التي تحد من حقوق النساء في التملك، و القيام بالصفقات المالية، أو الحرية في الحد من خصوبتهن. و مثل ذلك لابد من إلغاء الحواجز التي تحول دون اشتراك النساء في برامج التدريب التقني (الفني) أو وصول الخدمات إليهن. و أخيرا فإن إيجاد خدمات رعاية للطفولة و تنظيم للأسرة يمكن تحمل نفقاتها سوف تخفف العبء عن الدور الإنجابي للمرأة و تسمح لها بدرجة أكبر من المشاركة الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفقر و القطاع غير الرسمي الحضري

من خلال الدراسات التي كانت تنطلق عموما من افتراض وجود علاقة عضوية بين الفقر و الأنشطة غير الرسمية يتطلب ذلك سياسة خاصة لتنمية القطاع غير الرسمي لا سيما في الحضر، سواء من حيث الحد من الفقر أو حماية حقوق الإنسان أو دمج هذا القطاع في الاقتصاد الكلي.

إن علاقة القطاع غير الرسمي بالفقر الحضري يخضع لمبررات عديدة، لكونه يستوعب عمالة فقيرة ومهاجرة من الريف، تمارس أنشطة ذات رأس مال ضعيف و الدخل الناجم عن ذلك النشاط لتلبية حاجة الأفراد. و تشير البيانات الخاصة بالدخل، و الإنفاق للأسر أن أغلبهم فقراء و يعملون في مهن غير رسمية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية بمصر عام 1996 أن أغلب فقراء الحضر يعملون في أنشطة هامشية، وتشير الشواهد الواقعية أن القطاع غير الرسمي قدم فرص كبيرة للفقراء و المهمشين و العاطلين، و مكنهم من كسب القوت و الحصول على دخول أولية و كذا الحد من الفقر من خلال توفير فرص بديلة للعمل.[1]

[1] منير محمود مصطفى، محمود يسري طارق، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني و الإقليمي، مارس 2012، ص ص: 14-15.

و على الرغم من الهدف الإستراتيجي الذي تشكله العلاقة بين القطاع غير الرسمي و الفقر من خلال الخطاب السياسي الذي أكد بالرعاية الضرورية للفقراء و الفئات المعدمة و محدودي الدخل و كفالة غير القادرين، و غيرها من الفئات المحتاجة في المجتمع .

إلا أن قلة الاهتمام و الممارسة الرسمية تبدو واضحة اتجاه هذا القطاع و بعيدة كل البعد عن الأهداف الإستراتيجية و ربما راجع ذلك لأسباب عديدة منها: أن القطاع غير الرسمي قطاع غير محمي، سواء من حيث الأجر أو ظروف العمل. بالإضافة أن هذا القطاع لا يتمتع بمزايا في مجال القروض و التكنولوجيا. وهذه الممارسات من فرض العقوبات و حملات الإزالة كلها من شأنها أن تعمل على اتساع نطاق و دائرة الفقر أكثر منه رعاية و اهتماما بالفقراء، و منه يمكن القول بأن القطاع غير الرسمي أسهم في حد ذاته من تقليص الفقر. و هذا ما يبرر من جهة أخرى تعزيز دور القطاع غير الرسمي في دفع عجلة التنمية البشرية ويمكن اعتباره هدفا استراتيجيا.

كما أن انخراط الأطفال في العمل بالقطاع غير الرسمي يتيح لهم فرص التدريب على الحرف و المهن، ويكسبهم مهارات عملية في المستقبل، بالإضافة إلي مشاركات المرأة في أنشطة القطاع غير الرسمي قد يضفي عليها مكانة اجتماعية وفقا لوضع النشاط التي تمارسه على السلم المهني، و يمكنها ذلك من التمتع بالسلطة و القدرة على اتخاذ قرارات خاصة المتعلقة بمستلزمات الأسرة.

و لقد ازداد القطاع الحضري غير الرسمي توسعا مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، و أصبح ملاذا للفقراء و المهاجرين، ويبدوا أن نسبة كبيرة من القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة غير الرسمية تقدر بحوالي 45% من إجمالي العمالة الحضرية و نسبة 56,9% في المغرب و 41,3% في تونس وتصل في الجزائر إلى نسبة 53,2%، أما بقية المدن العربية تتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20% و 63% من جملة قوة العمل الحضرية.

و مقارنة بالمدن العربية نلاحظ أن من خلال التحليلات الواقعية يبدو أن هناك قضيتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الدور السوسيو-اقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية، أما الثانية تتمثل في صور وأنواع الاستغلال الذي تتعرض له الفئة الفقيرة في المدينة، خاصة أن أكبر عدد من سكان المدن العربية يعيشون على هامش الاقتصاد، و هم في تزايد مستمر مع خطورة أوضاعهم من قهر و استغلال، كإفراز لواقع اجتماعي معين يسوده الظلم الاجتماعي و اللامساواة.[1]

[1] الجوهري محمد، عثمان سعاد، انتربولوجيا الحضرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص: 115-116.

و قد أدى هذا الوضع المزري إلى وجود نزعتين أساسيتين بحيث تركز الأولى على إحداث تغيرات في البناء الاجتماعي الحضري، بينما النزعة الثانية تتمحور حول مدخل آخر وهو التخطيط الحضري.

إن الهدف من وراء ذلك تطهير الاقتصاد، حيث يتبين أن القطاع غير الرسمي يشكل خطرا على المجتمع، و يؤدي إلى نتائج مروعة رغم دوره الإنتاجي-الاستيعابي-الخدمي، و تشجيعه يعني خلق رأسمالية محلية متخلفة.

و نلاحظ أن بالحياة و العمل في الاقتصاد الحضري غير المنظم جد طبيعية، هناك باعة الشوارع المتجولون في مكسيكو سيتي وسائقوا عربات الريكشا في كاكوتا، وجامعوا القمامة في بوغوتا و الحلاقون على جوانب الطرق والإسكافيون، و باعة الخضر و الفاكهة، و الأغذية السريعة، و تزاحم الحمالون وجر عربات اليد.

هذا بالإضافة إلى عمل العمال في القطاع غير الرسمي الأقل ظهورا داخل المتاجر و الورش الصغيرة الموجودة داخل الحارات المكتظة في معظم المدن، و ممارسة العديد من الأنشطة غير الرسمية التي لا تعد ولا تحصى كدباغة الجلود، ورتق الأحذية، و صنع الملابس و بيع الورق والنفايات المعدنية و إنتاج النساء للسلع و بيعها من داخل المنازل، من أعواد البخور، و صانعوا الأكياس الورقية و تجهيز الأغذية.

إن الفئة التي تعمل في شوارع المدن الكبرى، تشكل الفئة المهنية الظاهرة بوضوح في القطاع غير الرسمي. أما الفئات الأخرى من العمال غير النظاميين من عمال عرضيين في المطاعم و الفنادق، و العمال اليدويين عرضا أو باليومية في قطاعات أخرى و غيرها من الأنشطة غير الرسمية.

إلا أن العمل في القطاع غير الرسمي حسب عدد من تقارير مكتب العمل الدولي يتميز بانخفاض مستويات المهارة و الإنتاجية، و بدخول منخفضة، و ساعات عمل طويلة، و أماكن عمل صغيرة، و بظروف عمل غير مأمونة، و غير صحية، و نقص التكنولوجيا والتدريب، و عدم الاعتراف بالعمال في الاقتصاد غير المنظم، أو حمايتهم وفقا لتشريع العمل و الحماية الاجتماعية، أو تسجيلهم و يرجع ذلك لأسباب غامضة.

إن العمال في هذا القطاع لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم، و تمثيلهم الجماعي أمام السلطات العامة. فالحاجة تدفعهم إلى القبول لممارسة العمل رغم المخاطر التي تداهمهم، كما يتم استبعاد هذه الفئات من التعليم، و التدريب. و على هذا الأساس يعتبر النزوح الريفي إلى المدينة، المصدر الرئيسي للنمو السريع في الاستيطان بالمناطق الحضرية و في الاقتصاد غير المنظم، بحثا عن العمل، نتيجة للدخل المنخفض أو المعدم.[1]

[1] عباس إبراهيم محمد، التنمية و العشوائيات الحضرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص: 116-117.

و أصبحت الوظيفة في الحضر أجزل عطاء و الفئات الأكثر تهميشا، ينتهي بها المطاف إلى الاقتصاد غير المنظم، و هذه الفئات معرضة إلى الافتقار إلى الأمن و المضايقات و الاستغلال و الإيذاء و التحرش الجنسي و التعرض للمخاطر، و غيرها من المشاكل التي تواجههم في القطاع غير الرسمي، مما يحرمهم من الحصول على رأس المال والائتمان معا.

و هكذا يتضح أن النشاط غير النظامي هو أساسا قضية إدارة، فغياب إطار مناسب لإدارة الأسواق بوجه عام وأسواق العمل بوجه خاص، يهيئ بيئة غير أمنية تمنع تراكم رأس المال المادي و البشري و الاجتماعي. وبدون وجود إستراتيجية خاصة بتوسيع اللوائح النظامية تدريجيا لتلبية احتياجات العمال في القطاع غير الرسمي، ستصبح طاقات إنتاج العاملين الفقراء في العالم عائقا أمام النمو و مصدرا لازدياد التوتر الاجتماعي.

و بالتالي يصبح القطاع غير الرسمي هو المصدر الوحيد لعمل يولد دخلا، ما دام العمال عاجزون عن العثور على وظائف أخرى أو أنشطة في القطاع الرسمي، بمعنى ندرة الفرص، و كثيرون ما يظلوا داخل مصيدة الفقر، خاصة في الظروف التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة و ازدياد الفقر، ليعكس ضغوط المادة وما يتبعه من سرقات و غش و احتيال و تسول، و كلما زاد المجتمع تحضرا كلما زاد الانحراف انتشارا رغم العديد من القوانين الصادرة كقانون التأمين القومي (1946) يتضمن تأمينا ضد البطالة كأسلوب من أساليب محاربة التسول.

و من اللافت للنظر أن الأنشطة غير الرسمية التي يمارسها فقراء الحضر تظهر قدرا كبيرا من الدينامية والابتكار و الإبداع، و تلبية حاجات المستهلكين الفقراء من سلع و خدمات منخفضة الأجر إلا أن العمالة المنتجة في هذا القطاع تواجه مشاكل أساسية كالجريمة و الفساد، نتيجة غياب آليات فعالة لإنقاذ القوانين الأساسية لحماية هذه الفئة من العنف و الجريمة.

رغم أن معظمهم ينتجون سلعا و خدمات قانونية، لكنهم يعجزون عن التقيد بالشروط القانونية الإجرائية. و على هذا الأساس فالسوق غير الرسمية لها انعكاسات خطيرة على الصعيد الاقتصادي الوطني بصفة عامة، و الموارد المالية بصفة خاصة، إذ يجب على الأجهزة المتعددة المصالح للضرائب المساهمة مع مصالح إدارة الضرائب و التكريس في علاقاتهم مع المساهمين. و من هذا المنطلق المطلوب من السلطات المحلية و كل المتعاملين في هذا الميدان أن يكشفوا عن الموارد التي يجب أن تفرض عليه الضريبة كموارد الدخل اليومي للشركاء.[1]

[1] محمد جابر سامية، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1990، ص ص: 117-118.

و اكتشاف جميع الأشخاص الممارسين لهذا النشاط و إلزامهم بدفع الضريبة مهما كان، خاصة في هذا الظرف الذي تطور فيه السوق الموازي و تعدد مصادر الدخل و عدم استقرار النشاطات نتيجة التضخم السريع، البطالة الناتجة عن تسريح العمال من المؤسسات المحلية، تدني القدرة الشرائية للمواطن ... إلخ.

ويتطلب ذلك حماية هامة بداية بإحصاء جميع العاملين المعنيين بهذا النشاط و خاصة في هذه المرحلة التي يعرف فيها السوق غير الرسمي نشاط كبيرا وتعدد المداخيل مما يجعل عدم الاستقرار.

القطاع غير الرسمي و دوره في تفعيل جيوب الفقر الحضري:

لو نحكم منطق الواقع كمحللين سوسيولوجيين، في النظرة إلى قضية الدور الذي يقوم به هذا القطاع بالذات، سوف نفرق بين ثلاثة أنواع، هي:

- القطاع غير الرسمي الذي يتجه إلى توفير القوت للفقراء.
- القطاع غير الرسمي الذي يهدف إلى الاختلاس والنهب.
- القطاع غير الرسمي الذي يمارس الجريمة المنظمة.

و لوضع فروع القطاع غير الرسمي على تماس أساليب التعامل في الميدان، نجد الفرعين الثاني و الثالث أكثر استنزافا للإمكانات و الموارد المالية و المادية، و إهدار للطاقات البشرية، و بالتالي التسبب في إضعاف وتخريب نسيج الهيكل الاقتصادي للدولة، لا سيما و أن ظواهر مثل تحقيق الربح الطائل و السريع، و التهرب الجبائي و الضريبي، و التهريب عبر الحدود بكل أنواعها، ... إلخ، و جميعها آفات و مخاطر تفشت بشكل مرعب في مجتمعات العالم الثالث، مما زادت من حدة أزمات ارتفاع مستوى المعيشة، نظرا لغلاء السلع وعلى رأسها المواد الغذائية كالدقيق و الحليب، و هي ما أرهقت قدرات الفقراء في الريف، و قد ساهم القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري في الجزائر. و الحضر على السواء، الذين باتوا يبحثون عن مخرج يضمن لهم على الأقل لقمة العيش، التي تقيهم من الجوع و الهلاك.

و من منطلق هذا التصور الواقعي، نجد الفرع الأول من نفس القطاع، غالبا ما يكون متعاملوه و نشطاؤه من أصحاب التجارة و البناء و النقل، و الفلاحة و الصيد، و آذلك الحرفيين و الممولين، و ما دام هؤلاء يملكون رؤوس الأموال، ويستغلونها في نشاطات غير رسمية، تمارس بشكل ثابت علني و متستر، في ورشات و محلات و محطات و مزارع ... إلخ، فيتحتم عليهم تشغيل اليد العاملة، و التي ينتسب معظم أفرادها إلى الفئات الفقيرة من الرجال و النساء و الأطفال، و ذلك لكسبهم مداخل تساعدهم نسبيا على اقتناء المواد الضرورية، للعيش داخل الأحياء المتخلفة بالمدن.[1]

[1] وزارة التخطيط و التعاون الدولي، دراسة جيوب الفقر، الأردن، يناير 2005، ص ص: 25-26.

كما يوجد المتعاملون الصغار في رأس المال، الذين يمارسون نشاطات غير رسمية و لكنها متنقلة، مثل الباعة المتجولين و أصحاب الحقائب أو الشنط و الخردوات، و الخدم في البيوت و الدروس الخصوصية، وبهذا المشهد، يصبح القطاع غير الرسمي، يشمل جانبا هاما من العمالة متعددة الأنشطة، و خصوصا عند الصنف الأول من المتعاملين، الذين حددنا طبيعة الممارسات و الأعمال التي يقومون بها و يشرفون عليها.

و في مستويات هذا الفرع من القطاع غير الرسمي، الذي نحن بصدد الإلمام بتفاصيله و العناصر التي يتكون منها و يعتمد عليها، نجده يقدم بالفعل فرصا للفقراء و المهمشين و العاطلين، لكسب قوتهم و الحصول على دخول أولية، آما ساهم في توفير فرص بديلة للعمل، و توليد الدخل المعقول لمن انضموا إليه بمحض إرادتهم، آما أدى دورا إيجابيا، برز في تفعيل الجيوب البشرية الفقيرة المتمركزة بالمدن، و لكن دون نسيان تماما بعض السلبيات التي نتجت عنه من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، آالفوضى و المضاربة والتلاعب بالأسعار في الوسط الحضري، لأنه من الطبيعي أن ينشط القطاع غير الرسمي، في مجالات اقتصادية خدمية و إنتاجية، و في غياب الرقابة الدائمة و الصارمة، سوف يجد الكثير من صحة الأسرة العربية و السكان مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري في الجزائر.

و يجد متعامليه فرصا للتحايل، قصد تحقيقهم للربح الطائل من الأموال بالملايين أو بالملايير، دون فسح مجال لليد العاملة الفقيرة، للمشارآة الفردية في استثمارها، و هي أساليب تقصي مالكي قوة العمل من امتيازات آانوا سببا في تكوينها و نموها، و خاصة في الإطار الاقتصادي للمجتمع الحضري.

و بالنظر إلى المواقع الاجتماعية التي يحتلها أرباب العمل في القطاع غير الرسمي، و التي يحصنونها بالتدخلات و المعاملات والمجاملات، فإنهم يحاولون في الجهة الأخرى، الضغط على الفئات التي تعيش على طلب القوت، و حرمان أفرادها من بعض الحقوق ذات الطابع الاجتماعي، الضمان و الإنخراط في التشكيلات التي عن طريقها، يكتسبون أشياء، ذات أهمية في الحياة داخل المجتمع الحضري.

و بتحديد البنيتين الاقتصادية و الاجتماعية للفقراء في المدينة، نلمس فعلا أن تدهورهما المتواصل، يعود جزء آبير منهما إلى ما ترآه بعض النشطاء في القطاع غير الرسمي، لأن ضرورات المعيشة بالنسبة للمهمشين، تترك مجالا واسعا و مشجع في الوقت نفسه لهؤلاء، آي يخططون و يدبرون لمختلف الممارسات، التي تقودهم إلى السيطرة على الوضع، وسيما في نطاق التشغيل.

و لكن مهما بلغت آثار الفرع الأول من القطاع غير الرسمي، فإنه يظل يقدم على الأقل القوت للمتضررين من الجوع و العراء، آما أنه يساعدهم على مواصلة الحياة و لو بأبسط الإمكانيات، سواء المالية منها أو المادية، و لهذا فإن الأزمة الحالية تركت قطاعا من هذا النوع ينمو في المدن، أين تتركز الفئات السكانية المعدومة.[1]

[1] القصير عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن، بيروت: دار النهضة العربية، 1992، ص ص: 26-27.

الاختلالات في القطاع غير الرسمي و تأثيرها على جيوب الفقر الحضري:

إن جهود بعض البلدان التي حققت نجاحا معتبرا في مجال التنمية، سيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، قد أعطت نتائج عملية و مهمة، حيث استطاعت بفضل ترشيدها لمختلف القطاعات التي تنشط في الميادين الخدمية و الإنتاجية، أن تصل إلى درجة من التقريب بين مؤسسات القطاع الرسمي و غير الرسمي، فإجراءات التحكم في الممارسات التي يقوم بها المتعاملون في القطاع غير الرسمي، أدت إلى فسح قدر من الاستقلالية لهؤلاء، مما شجعت أصحاب النوع الثاني و الثالث لنفس القطاع، فزادت الاختلاسات والنهب و المضاربة، و تكريس الأساليب و المعاملات الملتوية و المضرة بالاقتصاد داخل المجتمع.

و على غرار الاتجاه نحو التخلص والتهرب من الرقابة، ظهرت في وسط القطاع غير الرسمي اختلالات عديدة، يمكن القول عنها أنها إفراز لصراع المصالح بين المالكين لرؤوس الأموال، و مع تسارع وتيرة الاحتكار، خصوصا في الجوانب التجارية الاستهلاكية، أين تكثر الارتباطات مع الأطراف التي تنشط في نقل البضائع عبر الأسواق إلى جانب التحرر نوعا ما في تحديد الأسعار.

و تدل مثل هذه العوامل على ميل الأثرياء في القطاع غير الرسمي إلى فرض سلطتهم و التدخل بشكل أو بآخر في تحديد حرآة العمالة و المنتجات في المناطق الحضرية، و في ظل الاستغلال الذي يفرضه أرباب العمل، تصبح **الفئات الفقيرة معرضة للحرمان من الاستقرار، ضمن إطار البنية الاجتماعية و الاقتصادية القائمة،** و هو الوضع الذي يؤدي أحيانا إلى تفاقم المشكلات التي تعيشها جيوب الفقر في الوسط الحضري.

و في هذه الحالة القائمة على الاضطراب و اللاتوازن، يكون من الأنسب للدولة و بواسطة آل أجهزتها ومؤسساتها، فرض الرقابة و التوجيه الدائم للقطاع غير الرسمي، لأنه حسب **ما يرى الخبراء، إن القطاع الذي يمثل استراتيجية لاستمرارية العيش، كنمط لاقتيات للفئات الفقيرة، و المحرومة و النازحة والمهمشة،** إضافة إلى تمكين المتعاملين في النوع الأول، الذين يتجهون و يسعون إلى توفير القوت للجيوب المتضررة من الفقر في البيئة الحضرية.

و حتى لا تستفحل الاختلالات في مثل هذا القطاع، و تنتشر بالتالي أنواع من الآفات، يكون الخاسر فيها هم الفقراء و المحرومين، و تظهر في البطالة و التراجع عن التشغيل، و سوء المعاملة وتضييع الحقوق وتدني الأجور و ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ... إلخ، و هي حالات تسهم في تضييق دائرة فرص الحياة، بالنسبة لهذه الفئات الفقيرة حضريا. و بالنظر إلى التحولات التي مست القطاعات الرئيسية في البناء الاقتصادي و الاجتماعي، في أغلب البلدان السائرة في طريق النمو، نجد أن التعديلات الهيكلية في العناصر التي يشهدها القطاع غير الرسمي، سواء المالية أو المادية أو البشرية، بقيت تحتاج إلى مضاعفة العمل وتوظيف الخبرة لإفادة الشركاء في هذا القطاع.[1]

[1] حسنين كشك، أسباب الفقر الريفي و أساليب مواجهة فقراء الريف له، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 1997، ص: 30.

كما يجب الالتزام بالشروط القانونية و التنظيمية، الموضوعة خصيصا لضبط سلوكات و ممارسات المالكين لمصادر الثروة، و من ثم تمكينهم باستمرار على تفهم الأوضاع الصعبة، التي تعانيها الفئات الفقيرة.

و نجد أن طبيعة البنية التي قام عليها القطاع غير الرسمي محكومة بمصالح و أغراض الربح و المتاجرة والتوسع في المجالات المختلفة ذات المردود غير المحدود، و عليه من الضروري ظهور بعض الاختلالات المتفاوتة الدرجات، و التي تنعكس بكيفية مباشرة و غير مباشرة على الفئات المرتبطة بهذا القطاع.

يبدو أن قضية تكفل الدولة بقطاعاتها الأساسية الرسمية و غير الرسمية، ليست سهلة بحسب تقديرات الجهات المتخصصة، بل توجد مساعي إذا ما استغلت على النحو اللائق، فسوف تخفف مرحليا من شدة الاضطراب الذي يعيشه القطاع غير الرسمي، و هو ما يتحول إلى عملية استيعاب لمعظم الأفراد الطالبين والمقبلين على الشغل، و الذين ينتسبون إلى جيوب الفقر الحضري.[1]

المبحث الثالث: العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر

الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الفقر، هذا ما أدى إلى ظهور أفات كالجريمة، عدم توفر الشغل و بالتالي بطالة و غيرها، و هذا ما ولد انحراف العديد من الأفراد في مسار القطاع غير الرسمي الذي يتولد عنه دخول ضخمة لا تدخل في التقديرات الرسمية للدخل الوطني.

المطلب الأول: أثر القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

لقد عرفت الجزائر كباقي دول العالم ظاهرة القطاع غير الرسمي، و الذي بدوره انعكس على اقتصادها إذ لذلك الأخير آثار إيجابية و أخرى سلبية.

أولا: الآثار الايجابية:

يمكن القول بأن القطاع غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة و إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد و خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية.[2]

[1] عين الباشا لواء، مسح الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الخدمي لمناطق جيوب الفقر، محافظة البلقاء، ديسمبر 2010، ص: 19.

[2] Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon: approche marketing appliquée à la wilaya de tlemcen, séminaire national: l'économie informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007, p: 02.

و تتمثل هذه الآثار في:

1- **الفقر:**

نقصد بالفقر تدهور الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية، و التي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية.

سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004-2006 تراجعا حيث قدرت بنسبة 5,7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ: 22%، و انخفضت إلى 17% سنة 1999 ثم إلى 7,5% سنة 2005. و قد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، أن 177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد. و قد أشار التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، و التي تبقى دون المستوى و ذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375,6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403,5 مليار دينارسنة 2005.

و إذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري متمثلة في: السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1.500,00 دج، التوازن الطاقوي 2100 حريرة اللازمة للجسم، قيمة الوجبة اليومية للأسرة فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.

2- **الأثر على البطالة:**

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسية الثانية للعمل، يحددها مستوى البطالة في سوق العمل الرسمية فكلما كانت درجة الاستيعاب قليلة في السوق الرسمية، فإن درجة حركية السوق غير الرسمية تكون كبيرة.[1]

[1] Conseil national économique et social, rapport sur le secteur informel illusions et réalités, commission relations de travail, Alger, rencontres-débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2004, p: 08.

و الجدول التالي يوضح نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل:

الجدول (26): مقارنة نسب التشغيل غير الرسمي بنسب البطالة

السنوات	نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل %	نسبة البطالة %	نسبة البطالة % دون التشغيل غير الرسمي
1990	11,7	19,7	-
1991	12,5	21,2	-
1992	13,0	23,8	-
1993	15,3	23,2	34,87
1994	16,1	24,4	36,53
1995	17,1	28,1	40,42
1996	17,5	28,0	40,58
1997	18,8	28,0	41,95
1998	18,9	28,0	41,65
1999	19,3	29,2	42,97
2000	20,2	29,5	43,76
2001	21,2	27,3	42,71
2002	21,1	25,9	41,30
2003	21,1	23,7	39,81
2004	25,7	17,7	-
2005	25,6	15,3	-

المصدر: برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 135.

من خلال الجدول يتضح إنخفاض في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة مثلا في سنة 2002 كان 25,9% و إنخفض في 2003 ليصبح 23,7%.[1]

[1] Conseil national économique et social, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2003, commission de l'évaluation, Alger, 23 Mai 2004, p: 06.

و المنحنى البياني التالي يوضح تطور نسب كل من البطالة و التشغيل غير الرسمي.

الشكل (16): منحنى بياني يوضح نسب التشغيل غير الرسمي و البطالة في الجزائر

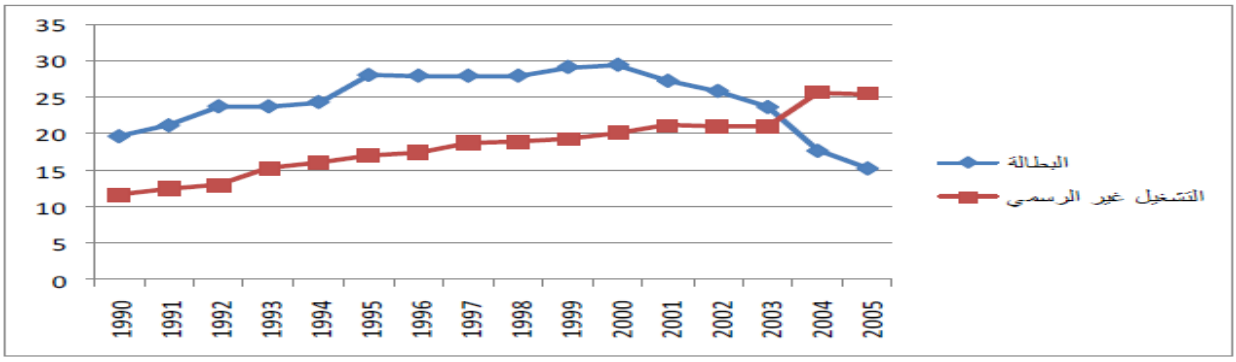

المصدر: برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 136.

إن العمل غير الرسمي في الجزائر تطور بشكل ملفت، حيث وصلت نسبة التشغيل غير الرسمي إلى 25,7% من إجمالي التشغيل سنة 2005.

و من خلال المنحنى نلاحظ أنه من عام 1990 إلى غاية عام 2000 و التشغيل غير الرسمي و البطالة في تزايد مستمر. سجلت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 11,7% عام 1990 إلى 29,5% عام 2000. هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى لأن في الواقع هذه الزيادة في نسبة البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة. لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار و هذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت و بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، أما نتيجة لإعادة الهيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر تمويل. و تميزت هذه الفترة بفقدان عدد هام من مناصب الشغل قدر بأكثر من 600.000 منصب.

و ترجع البطالة كذلك إلى الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد مستمر فبعد أن كانت تقدر بـ 6,56 مليون شخص سنة 1993 ارتفعت لتصل إلى 8,85 مليون شخص سنة 2000 و إلى 9,305 مليون شخص سنة 2002.[1]

[1] Akinloye Akinboade Oludele, les femmes, la pauvreté et le commerce informel en Afrique orientale et Australe, CAIRN. INFO, 2005, Paris, N^0 184, p: 290.

و هذه الزيادة في الفئة النشطة و المسرحين لم يجدوا مناصب عمل مما اضطرهم إلى الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي، مما أدى إلى زيادة نسبته و بحلول سنة 2001 بدأت البطالة بالتراجع لكن التشغيل غير الرسمي بقي مواصل نموه، و عليه فانخفاض نسبة البطالة يرجع إلى سياسة التشغيل المنتهجة من جهة، و إلى الاقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى. إن وجود اقتصاد غير رسمي زاد من الطلب على اليد العاملة، حيث زادت النسبة بمعدل 4% سنة 1998 مقارنة مع سنة 1993 مما أدى إلى تزايد مناصب الشغل غير الرسمية بـ 8,11% سنويا في حين أن نسبة تزايد مناصب الشغل الرسمية قدرت بـ 2,52% سنويا في الفترة الممتدة من 1993-1998، و عليه فالقطاع غير الرسمي حفز سوق العمل و كان له أثر إيجابي في تخفيف معدل البطالة. و قد سمح حساب التشغيل غير الرسمي ضمن التشغيل الكلي بتعديل نسبة البطالة و خفضها بشكل كبير. ففي سنة 2000 قدرت البطالة بـ: 29,5%، فإذا ما استبعدنا التشغيل غير الرسمي و قمنا بحساب معدل البطالة نجدها تقدر بـ: 43,76%.

إذ تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، و قد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل.

الشكل (17): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008

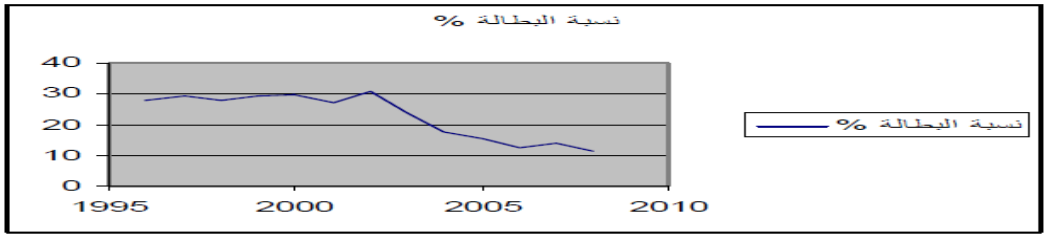

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: "الاقتصاد المالي"، جامعة منتوري قسنطيمة، 2009-2010، ص: 164.

لقد سبق أن فسرنا نسب البطالة من سنة 1990 إلى 2002 في المنحنى - الشكل (21) - و الآن نفسر هذا المنحنى - الشكل (21) -، إذ من خلاله نلاحظ أن نسب البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات إذ تراوحت بين 29,52% سنة 1997 و 29,5% سنة 1999. ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبلغ النسب التالية: 17,7% سنة 2004، 15,30% سنة 2005، 12,30% سنة 2006، 13,8% سنة 2007، و 11,3% سنة 2008.

و ما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين.[1]

[1] شخاترة حسين، البطالة و الفقر واقع و تحديات، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000، ص: 164.

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب القطاع غير الرسمي، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم القطاع غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل.

ثانيا: الآثار السلبية:

تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي:

1- الفاقد في الحصيلة الضريبية:

يحد القطاع غير الرسمي من فعالية النظام الضريبي و يعرقل الضريبة حتى لا تلعب دورها كمنظم وكأداة للتدخل الاقتصادي للدولة، و بالتالي تعيق النمو الاقتصادي، فهي تخفض تكوين الادخار العمومي والتي تعود إليه الدولة لتحقيق مشاريعها. يؤدي الامتناع عن أداء الضريبة إلى انخفاض موارد الدولة التي تؤدي إلى عجز في الميزانية، و من أسباب هذا العجز الثغرة المالية، هي الفرق بين الموارد الحقيقية والمتوقعة و التي تحرم الدولة و الجماعات المحلية من مداخيل هامة لتسيير البرامج التنموية، فلتحقيق هذه البرامج تجبر الدولة على فرض إخضاعات إضافية أو اللجوء لموارد مالية أخرى كالقروض الأجنبية والإصدار النقدي، هذه العناصر تضر مباشرة بالاقتصاد الوطني، و لأجل توضيح الأثر الذي يتركه القطاع غير الرسمي على الإيرادات الضريبية في الجزائر نقوم بحساب الفاقد في الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من 1991 إلى 2005 انطلاقا من معدل القطاع غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام و بالاعتماد على إيرادات الجباية العادية لنفس الفترة. في ظل افتراض أساسي مؤداه:

السعر المتوسط للضريبة على الدخل الرسمي هو ذاته بالنسبة للدخل غير الرسمي وفقا لمنهج فيتو تانزي "Vito Tanzi" (1982)، و وجود الفاقد في الحصيلة الضريبية ناتج عن وجود القطاع غير الرسمي.

وفي هذه الحالة لا يمكن وجود الفاقد ما لم يوجد القطاع غير الرسمي. و يتوقف حجم الفاقد في الحصيلة الضريبية على عاملين:

أ- **السعر المتوسط للضريبة:** و يمثل نسبة الحصيلة الفعلية للضرائب إلى الناتج الداخلي الخام.

ب- **قيمة القطاع غير الرسمي:** كلما كان حجم القطاع غير الرسمي كبيرا انعكس إيجابا على الفاقد الضريبي.[1]

[1] Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie: Définitions, mesures et méthodes d'estimation, CREAD (Alger), p: 132.

في ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضرائب (الضغط الضريبي) في كل من الاقتصاد الرسمي والقطاع غير الرسمي، يمكن تحدي مقدار الفاقد الضريبي نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي بحاصل ضرب السعر المتوسط الضريبة في قيمة الدخل غير الرسمي.

2- الأثر على الموازنة العامة:

اتخذت مشكلة الاختلال في الوضع المالي العام أبعاد خطيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة خلال التسعينات، بشكل ألحق الضرر بقضية الاستقرار الاقتصادي. و العجز المالي هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة. و الجدول التالي يوضح أثر الفاقد الضريبي على الموازنة العامة.[1]

الجدول (27): مقارنة الفاقد الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية

السنوات	الفاقد من الحصيلة الضريبية	نسبة الفاقد إلى PIB	رصيد الميزانية	نسبة العجز إلى PIB
1991	8.730,00	1,013	16.100,00	1,87
1992	19.067,33	1,77	108.267,00 -	10,07 -
1993	25.450,68	2,14	162.678,00-	13,67 -
1994	55.401,08	3,73	107.103,00 -	7,20 -
1995	62.474,66	3,12	147.886,00 -	7,38 -
1996	73.066,62	2,84	64.300,00 -	2,5 -
1997	94.618,24	3,40	7.300,00 -	0,26 -
1998	110.363,76	3,90	186.400,00 -	6,59 -
1999	121.168,72	3,74	61.600,00 -	1,90 -
2000	132.414,29	3,21	61.000,00 -	1,48 -
2001	188.262,8	4,42	70.900,00 -	1,67 -
2002	223.503,02	4,92	29.400,00 -	0,65 +
2003	240.635,04	4,57	210.400,00 -	3,99 -
2004	253.193,85	4,13	260.700,00 -	4,25 -
2005	283.750,56	3,78	385.200,00 -	5,14 -

المصدر: برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 134.

[1] زوزو رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 - دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، التخصص: "علم الاجتماع"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009، ص ص: 132-134.

إن العجز الموازني في الجزائر يعود إلى ما قبل التسعينات و تحديدا إلى سنة 1986 و ذلك نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت على الإيرادات العامة و إلى عوامل أخرى كالاقتصاد غير الرسمي و ذلك من خلال الفاقد في الحصيلة الضريبية، فهذا الأخير ساهم في تعميق الفجوة بين النفقات و الإيرادات العامة للدولة.

و من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الفاقد في الحصيلة الضريبية كان بإمكانه زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي تغطية جزء من عجز الموازنة. و الخطورة لا تمكن في حجم العجز المالي فقط، بل في نمط تمويله أي تلك المصادر التي تستخدم لتغطيته و الإفراط في استخدام أحد تلك المصادر يمكن أن يكون سببا في العديد من الاختلالات الاقتصادية، حيث أن الإفراط في الاقتراض من البنك المركزي يمكن أن يؤدي إلى التضخم، كما أن المغالاة في استخدام القروض الداخلية قد يؤدي هذا إلى تفاقم مشكلة المديونية الداخلية، وما يترتب عنها من أسعار فائدة و سقفه محدود. كما أن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يؤدي هو الآخر إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري، و من ثم تخفيض قيمة العملة الوطنية، فضلا عن تزايد أعباء الديون الخارجية بالتالي الوقوع في أزمة مديونية. و هو فعلا ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات.

3- <u>الأثر على سعر الصرف</u>:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية و النقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحديد، تحديد سعر صرف في اطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة. و بالتالي يمكن القول أن سعر الصرف كان مفصولا عن الواقع الاقتصادي، و قد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق الصرف العملة الوطنية قيمتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية، و قيمة ثانية تحدد في السوق غير الرسمية. و يتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، و ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

<u>الجدول (28)</u>: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمية و السوق غير الرسمية

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السعر الرسمي	17,7	36	54,7	57,6	66,6	75,3	77,3
السعر غير الرسمي	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14,3	19	30,3	32,4	33,4	24,7	12,7

<u>المصدر</u>: برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010، ص: 138.

[1] Belguidoum Saïd, Mouaziz Najet, l'urbain informel et les paradoxes de la ville Algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale, CAIRN. INFO, 2010, Paris, N^0 143, p p: 110-111.

يوضح الجدول أعلاه، أن سعر الصرف قد عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 - سنة تخفيض العملة بـ: 40% - و لا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية مما قلل من الطلب على العملة الصعبة. و كذلك زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك يوجد أثار سلبية أخرى تتمثل في:

- تزايد عدد قضايا الرشوة و الاختلاسات.

- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية.
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي.
- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال و تهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية.
- كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثماري الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

المطلب الثاني: التعامل مع القطاع غير الرسمي في الجزائر

نظرا للمخلفات السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، قامت الدولة بمجهودات كبيرة بغية محاولة تقليص من حجم هذا القطاع.

أولا: قطاع التشغيل في الجزائر:

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة و ذلك بوضع هياكل قوية و متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. لهذا تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل و التضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية بالإضافة إلى وكالات متخصصة و هي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل و مكافحة الفقر.

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل.[1]

[1] Mendil Djamila, l'efficacité et l'étendue du système de protection sociale Algérien en matière de retraite, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 3, p p: 68-70.

1- مجهودات السلطات العمومية لتحسين مستوى العمل:

تتمثل في:

أ- **إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل:** بعد الاستقلال **(1962)** ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة **(ONAMO)**، و لم ينطلق في ممارسة وظائفه إلا في سنة 1972.

يتكون هذا الأخير من 140 مكتب لليد العاملة **(BMO)** موزعة على كامل التراب الوطني. في البداية تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم و مراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو أوروبا، و مع بداية سنة 1973 استفاد هذا الديوان بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية بتوسيع نشاطه.

إلا أن نشاطه لم يستمر بعد سنة 1985، و ذلك نظرا للأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر و ما كان لها من انعكاسات سلبية خاصة على الإيرادات البترولية، مما أدى إلى عجز في خلق مناصب للشغل.

ب- **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962. مهمتها تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب، فهي تقرب بين:

- طالبي العمل و هم البطالين من كل الفئات.
- أصحاب العمل و هم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين: العمومي و الخاص.

باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي. و قد جاء القانون رقم: 90/04 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ليعزز دور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال و تشغيلهم، باستثناء الأماكن التي لا توجد بها، أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

و يمكن تلخيص مهام الوكالة المحلية للتشغيل في:[1]

- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم و رغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه، أو توجيههم الذي يسعون إليه، أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.
- تتلقى عروض العمل و تعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن و القدرات، و في هذا المجال فإنها تبادر ببرمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.
- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات و المعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.

[1] Saib Musette Mahmad, Algérie: le marché du travail à l'épreuve de laglobalisation, CAIRN. INFO, 1999, Paris, N^0 12, p: 139.

- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات و قوائم يقدمها صاحب العمل.

- كما تقوم الوكالة بدورها في التوجيه و تسعى باستمرار إلى تحسينه من خلال مخطط إصلاح الوكالة.

ت- **مديرية التشغيل بالولاية:** أنشأت بموجب المرسوم: 50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية و عملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر. تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب، مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها، هي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل و ترقيته و بعثه و تضعها حيز التنفيذ.

و تقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل آلا و هي:

برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: و هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة**:** و هو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة و في وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية و المحرومة التي مستها البطالة أكثر.

برنانج عقود ما قبل التشغيل: موجه لإدماج المتحصلين على شهادات جامعية الطالبين للعمل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض و تشغيل و تسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل عن طريق عقود ما قبل التشغيل، و الذي يسمح لهم باكتساب خبرة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل سواء كانوا مؤسسات عامة أو خاصة. و تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين.

كما تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي و توجيهي كبير سواء لدى:

- أصحاب العمل: بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج و إبراز أهمية البرنامج من خلال:[1]

- الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم و تأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

[1] Spiga Sassia, aménageurs et migrants dans les villes du grand sud Algérien, CAIRN. INFO, 2005, Paris, N^0 36, p p: 90-100.

- الامتيازات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

- المترشحين الجامعيين: باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية.

2- معوقات المصالح العمومية:

يمكن ذكر أهم المعوقات:

أ- عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.

ب- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل.

ت- ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود اختلالات خاصة بين العرض و الطلب في مجال التشغيل.

ث- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

ج- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

ح- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات، و كذا ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

خ- ضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة و التي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل.

د- نقص الكفاءة المهنية لعمال المصالح العمومية، إذ أن معظم العمال تنقصهم مؤهلات مهنية التي تسمح لهم تقنيا التعامل بمختلف المعلومات التي يطلبها صاحب العمل، بالإضافة إلى صعوبة التعرف على مختلف التخصصات المعروضة من طرف الطالبين للشغل مما يعيق توجيه الطلبات حسب العروض المتاحة.

3- الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل:

تهدف هذه الهيئات إلى ضمان السير الحسن للسياسات التشغيلية، نذكر منها:

أ- **وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):** هيئة يتابع نشاط هذه الهيئة وزير التشغيل و التضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة، الفقر و التهميش.

يمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في:

- ترقية و اختيار و تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية و اجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة.

كما يرتكز دور هذه الوكالة على تنظيم حملات تحسيسية و إعلامية عامة، ثم الاتصال المباشر بالمواطن الذي يكون في معظم الحالات عن طريق الجمعيات. أما أهم برامج هذه الهيئة فتتكون مما يلي:

الشبكة الاجتماعية: تضم المنحة الجزافية للتضامن، و تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة، كما تقدم مساعدة شهرية للعائلات بدون دخل، و الأشخاص الذين يعيشون وحدهم و غير قادرين على العمل.[1]

[1] Madani Mohamed, villes Algériennes (Entre panne de projet et urbanisme de fait), CAIRN. INFO, 2002, Paris, N^0 16, p p: 13-15.

التنمية التعاونية: تهتم بالبطالين القاطنين في المناطق المحرومة حتى يتمكنوا من رفع مستواهم المعيشي.

ب- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشأت عام 1996، و تشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. و أهم أهداف هذه الوكالة:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

أما المهام الأساسية لهذه الوكالة فتتمثل في:

- تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم و الامتيازات المقررة في المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة المؤسسات المصغرة خلال فترة الإنجاز و بعد الاستغلال، و حتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من:

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا و ميولا و تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

و تلعب الوكالة دورا توجيهيا و إعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن و ذلك من خلال:

- حملات إعلامية و تحسيسية متواصلة.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر.

لقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.

و كمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من: 68000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب و التي مكنت بدورها إنشاء أكثر من 135000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق: 1,4 مليار دولار.[1]

[1] التعامل مع القطاع غير الرسمي في الجزائر، الموقع http://www.startimes.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/10.

ت- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** تعتبر مرافقة الاستثمار من أهم أهداف الدولة، على هذا الأساس تم تأسيس في عام 2001 الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار. فهدفها هو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق إيجاد مناخ مناسب لذلك، و على هذا الأساس فإن مهام الوكالة تنحصر في:

- المعلوماتية: استقبال المستثمرين و إعطائهم المعلومات اللازمة عن كيفية الاستثمار في الجزائر.
- التسهيلات: تقديم مختلف التسهيلات التي بإمكانها أن تتجاوز العقبات التي تعوق الاستثمار.
- تشجيع الاستثمار: عن طريق تهيئة البيئة العامة للاستثمار، لتحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي.
- تقديم المساعدة: توفير مختلف المساعدات للمستثمرين خاصة الإدارية منها.
- التحقق من صحة الإيرادات التي يتحصل عليها المستثمرين من مشاريعهم و المصرح بها، بغية تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني و بالتالي تشجيعها.
- المتابعة: عن طريق القيام بالمراقبة، الإحصاء و متابعة مدى تقدم المشاريع المسجلة.

ث- **الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC):** أنشأ هذا الصندوق بموجب الأمر التنفيذي رقم 04-01 الصادر بتاريخ 10 ذو القعدة 1424 و الموافق لـ 3 يناير 2004، و المكمل للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 و الموافق لـ 6 يوليو 2004. و يهدف هذا الصندوق الذي بمثابة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، إلى محاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة. و قد قام هذا الصندوق منذ نشأته بدفع تعويضات للبطالين الممولة بنسبة 1,75% من مجموع 34,5% الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال. و إلى غاية شهر أوت 2005 استفاد من هذا التعويض حوالي 189,185.

ج- **إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):** يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID): موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى و الطور الطويل المدى)، و كذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- عقود الإدماج المهني (CIP): موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.
- عقود تكوين / إدماج (CFI): موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين و لا تأهيل.[1]

[1] Bellal Samir, rapport salarial et régulation économique en Algérie, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 217, p p: 205-207.

يهدف هذا الجهاز إلى:

معالجة البطالة معالجة فعالة: حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين و التقنيين السامين يبقى من أوليات عمل الحكومة، فعدد الجامعيين يقدر بحوالي 120000 يتوافدون سنويا على سوق العمل. منذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، و بعد 10 سنوات من تطبيق هذا الجهاز اتضح وجوب تخصيص مرافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما يتطلبه سياق عولمة الاقتصاد و شموليته.

بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية، فإن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد. لكن الجديد يكمن في حجم الجامعيين المطلوب توجيههم نحو هذا القطاع، حيث سيتم ضبط عددهم و تكييفه مع تقديرات التوظيف على إثر مدة العقد. و في هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

التكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية: هذه الشريحة التي تمثل 64% من مجموع العاطلين عن العمل، كان يتم إدماجها في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990. و تقييم هذا الجهاز أظهر النقائص التالية:

- تمركز كبير في الإدارة، و مدة الإدماج طويلة و ضيق الآفاق بالنسبة للتوظيف الدائم.
- شروط التوظيف بقطاع الوظيف العمومي و عدم توفر مرافقة عن طريق التكوين.

في هذا السياق جاء اقتراح عقد الإدماج المهني إعطاء فرصة أكبر للإدماج الدائم، و هو كالتالي:

- ربط تسيير البطالة باحتياجات التنمية المحلية.
- توفير مرافقة أحسن لطالب العمل في المؤسسة أو في الإدارة أو في الجماعات المحلية، من خلال التكوين و تحسين المستوى للتكيف مع منصب العمل بأفق التثبيت فيه.
- المنحة الشهرية على عاتق الدولة.
- بالنسبة للمدمجين في الإدارة و الجماعات المحلية ستعطى لهم الأولوية في التوظيف كمتعاقدين طبقا للتشريع الخاص بالوظيف العمومي.

من جهة أخرى، و بغرض تشجيع التوظيف و إلى جانب الأجر، فإن الدولة ستدعم المستخدمين من خلال:[1]

- عقد عمل مدعم لمدة سنة على نفقة الدولة مقابل توظيف الشاب عند انتهاء المدة.

[1] Leghima Amina, Djema Hassiba, PME et innovation en Algérie: limites et perspectives, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 20, p p: 80-81.

- منح امتيازات جبائية و شبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

منح إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين و لا تأهيل، و تمكينهم من اكتساب مهارات أو تكوين مؤهل، يزيد من حظوظ توظيفهم: هذه الفئة التي يتكفل بها في إطار جهازي المناصب الموسمية و أشغال المنفعة العمومية، بدخل ضعيف، شهدت تمديد مدة الإدماج بالنسبة للبعض إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف، كما أن عدم اكتراث المستخدمين لمرافقة المستفيدين و تشجيعهم كان كذلك من عوامل النقص في هذه الأجهزة. و هناك صيغة أخرى من العقود المقترحة هي عقود تكوين / إدماج موجهه للتكفل بانشغالات هذه الفئة التي تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل، يرتكز العقد على مقاربة جديدة أساسها:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من تكوين مؤهل، لمدة 12 شهرا، و إما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات و المباني ... إلخ.

- و يستفيد الشاب من منحة أو تعويض.

ثانيا: <u>التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي، التهرب الجمركي و الفساد</u>:

أمام تفاقم انتشار ظاهرتي الغش الضريبي و التهرب الجمركي، قامت المصالح العمومية بمجهودات عديدة من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين، يمكن ذكر أهمها:

1- <u>طرق و أساليب مكافحة الغش الضريبي في الجزائر</u>:

اعتمدت إدارة الضرائب للجزائر عدة طرق من أجل القضاء على التهرب الضريبي نلخصها في الآتي:

أ- **<u>وضع رقم جبائي إحصائي وطني (NIS)</u>:** قامت إدارة الضرائب بوضع رقم جبائي إحصائي وطني خاص بكل شخص أو مؤسسة، و هذا الأخير يتكون من خمسة عشرة رقما و يوضع على الشكل التالي:[1]

- إذا كان شخصا طبيعيا 197107210018325

الرقم الأول (1) يخص الذكر أما الأنثى فيكون الرقم (2).

الأرقام 2 و 3 و 4 تخص سنة الازدياد.

الأرقام 5 و 6 تخص الولاية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة.

الأرقام 7 و 8 تخص البلدية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة.

الأرقام 9 و 10 و 11 و 12 تخص رقم شهادة الميلاد الأصلية.

الأرقام 13 و 14 و 15 تخص الرقم التسلسلي للسجل التجاري.

- إذا كان شخصا معنويا 099807210018335

الرقم الأول 0 يدل على أنها شخصا معنويا.

[1] الدولة الجزائرية و القطاع غير الرسمي، الموقع http://ar.algerie360.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/23.

الأرقام 2 و 3 و 4 تشير إلى سنة تأسيس المؤسسة.

الأرقام 5 و 6 تخص الولاية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة.

الأرقام 7 و 8 تخص البلدية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة.

الأرقام 9 و 10 و 11 و 12 الرقم التسلسلي حسب المنطقة المتواجدة بها مقر الشركة لدى مفتشية الضرائب لتلك المنطقة.

الأرقام 13 و 14 و 15 تقدم من طرف مكتب الإحصاء الوطني بوزارة المالية.

ب- منع المشاركة في المناقصات الوطنية أو الدولية بالنسبة للمتهربين ضريبيا.

ت- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب تحمل عبارة "لاشيء" عند طلب تشطيب السجل التجاري.

ث- وجوب إدراج وثيقة "الزبائن" مع كل تصريح لمصلحة الضرائب مع إظهار مبلغ الرسم على القيمة المضافة.

ج- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين و أصحاب الخدمات (الرقم الجبائي، رقم المادة، رقم السجل التجاري).

ح- **العقوبات و الإجراءات القانونية:** اعتمدت إدارة الضرائب إلى إتباع الإجراءات و الممارسات التالية وذلك بهدف مكافحة آفة التهرب الضريبي:

- لإدارة الضرائب الحق في رفع شكوى ضد أي تصرف أو سلوك رامي إلى التهرب من الضرائب.
- تذكير الأشخاص و المؤسسات بكل الرسوم المتعلقة بنشاطهم و لاسيما المستفيدين من برنامج الامتياز.
- ممارسة الرقابة الجبائية باستمرار.
- تطبيق عقوبات مختلفة (الغرامات المالية أو الحبس أو العقوبتين معا) في الحالات التالية:

الإدلاء بمعلومات و بيانات غير صحيحة، انعدام الفواتير، التهرب من بعض الضرائب غير المباشرة الإدلاء بأرقام جبائية غير صحيحة.

2- طرق و أساليب مكافحة الغش الجمركي:

يمكن القول بأن الغش الجمركي تزايد بشكل سريع منذ أن تبنت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية سنة 1991، إذ ارتفع عدد الممنوعات و الاستيراد بطرق غير شرعية. في هذا الصدد، كثفت مصالح الجمارك من مجهوداتها و دورها في الرقابة، و الذي يمكن تلخيصه فيما يلي:[1]

- وضع حيز التنفيذ المعايير و التطبيقات الخاصة باتفاقية كيوطو 18 ماي 1968 و المتعلقة بتبسيط الإجراءات و الأنظمة الجمركية، هذه الأخيرة أدخلت معايير جديدة للرقابة الجمركية.

[1] Kerzabi Abdelatif, entreprises, développement et développement durable: le cas de l'Algérie, CAIRN. INFO, 2009, Paris, N^0 8, p p: 70-71.

- وضع النقاط المدرجة في تصريح اروشا (**déclaration de d'Aruchac**) المؤرخ في جويلية 1993 و المتعلق بأخلاقيات المهنة و المنجز من طرف مجلس التعاون الجمركي (المنظمة العالمية للجمارك).

- إعداد تشريع و تنظيم جمركيين يتميزان بالوضوح و الدقة بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية كيوطو و اسطنبول و إدخالهما في إطار نظام المعلومات و التسيير الآلي للجمارك **(SIGAD)** وهذا تطبيقا لأحكام المادة 82 من قانون الجمارك.

- تبسيط هيكلة إدارة الجمارك و جعلها أكثر وضوحا مما يسهل طرق التعامل مع مختلف المتعاملين.

أما فيما يتعلق بمحاربة الغش، فإن مصلحة الجمارك قامت بما يلي:

أ- **تنظيم جهاز مكافحة الغش:** ينظم هذا الجهاز على ثلاث مستويات:

- على المستوى المركزي: مديرية مكافحة الغش.

- على المستوى الجهوي: المصالح الجهوية لمكافحة الغش.

- رؤساء قطاع النشاط لمساعدة رئيس مصلحة الغش على المستوى الجهوي.

ب- **مستويات العمل على مستوى مصالح مكافحة الغش:** يخضع تنظيم و سير عمل مصالح الغش كغيرها من المصالح لمجموعة من المراحل تحدد سير القرار و تنفيذه و تتمثل في ما يلي:

- تحديد التوجيهات و السياسات الواجب إتباعها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المقررة، فهي تقوم برسم السياسات و البرامج التي تتبعها المصالح الجهوية في عملها معتمدة على المعلومات التي في حوزتها و التي تعتمد على تجميعها و تحليلها في إطار معلومات شاملة تعتمد على مختلف المصادر الوطنية و الدولية، و تضع هذه المعلومات في تصرف مصالحها قصد الاستفادة منها في عملها.

- يتكفل رئيس المصلحة الجهوية لمكافحة الغش بجمع المعلومات حول تيارات الغش و البحث عن أسبابها وإبلاغ المدير الجهوي عنها و التنسيق مع مختلف المصالح الجهوية الأخرى.

- تطبيق السياسات و القرارات و التعليمات الصادرة عن المستويات السابقة.

3- محاربة الفساد:

صدر القانون الذي يحمل رقم 05/01 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر و تم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فيفري 2005. تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا القانون كان بمساعدة فنية من بنك فرنسا و من البنك الدولي. و لقد تم استكمال التنفيذ بالمرسوم الصادر عن وزارة المالية في 18 ماي 2008 و الذي يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة.[1]

[1] الجزائر و مواجهة العمل غير الرسمي، الموقع http://almes-center.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/24.

أما في 20 فيفري 2006 فقد أعلن عن إصدار قانون رقم 06/01 لمكافحة الرشوة و الفساد الذي يتضمن ضرورة المراقبة الداخلية للبنوك من أجل محاربة تبييض الأموال، و قد عززت التشريعات القائمة من حيث التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لكن هذا القانون لم يعترف بمبادرات المجتمع المدني أو يحمي الأشخاص الذين يتصدون لممارسات الفاسدة.

بالإضافة إلى توسيع الأمر الرئاسي الصادر في 28 فيفري 2008 لصلاحيات (الهيئة العامة للتفتيش المالي) وديوان المحاسبة الحكومي في مجال تأديب القائمين على المشاريع الاقتصادية الحكومية و شركات القطاع العام. رغم المجهودات المبذولة لمحاربة الفساد و الرشوة في الجزائر، إلا أنه يمكن القول بأنها لم تعطي نتائجا ايجابية إلى حد الآن. فحسب تقرير مكافحة الفساد لسنة 2009 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فإن قانون الصفقات العمومية المعتمد بالجزائر لا يشجع على محاربة الفساد بالإضافة إلى البرامج التنموية التي اعتمدت منذ سنة 1999 و المستمرة إلى غاية عام 2014 قد أنفقت حوالي 400 مليار دولار

دون أن تحقق الأهداف المرجوة إلى حد الآن. و حسب الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد، و التي تشكل فرعا لمنظمة الشفافية الدولية بالجزائر فإن مسألة مكافحة الفساد تزيد تضييقا و صعوبة نظرا لتناقص إرادة العديد من الدول في مكافحته، و هذا ما يبرر امتناع دول من الجنوب عن إقرار ميكانيزمات لتتبع تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المصادق عليها سنة 2003.

ثالثا: <u>أساليب مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر</u>:

بهدف مكافحة تقليد العلامات التجارية، قامت عدة هيئات وطنية باتخاذ الإجراءات اللازمة منها:

1- <u>على مستوى التشريعات و القوانين</u>:

تعتبر الجرائد الرسمية أهم المصادر القانونية التي اهتمت بسن قوانين و مراسيم صارمة اتجاه ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر، مثل:

- المرسوم التشريعي رقم 93-17 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق لـ 7 ديسمبر سنة 1993 المتعلق بحماية الاختراعات و المتضمن المواد: 13، 12 و 14.

أما المواد: 31 إلى 34 فتتعلق بالعقوبات الخاصة بجنحة التقليد أهمها:

- الحبس من شهر واحد و ستة أشهر.
- غرامة مالية تقدر من 40.000,00 دج إلى 400.000,00 دج.

المرسوم التشريعي رقم 09-03 الصادر في 29 صفر عام 1430 و الموافق لـ 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش.[1]

[1] Chena Salim**,** l'état dans les relations transnationales (Le cas de l'espace saharo-sahélien), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 31, p: 120.

أما العقوبات و المخالفات المنصوص عليها في هذا التشريع فهي:

- الحبس لمدة 5 سنوات.
- غرامات مالية تتراوح ما بين 200.000,00 دج إلى 1.000.000,00 دج حسب نوعية العقوبة.

2- على مستوى مصالح الجمارك:

تقوم مصالح الجمارك بعدة تدخلات، التي سمحت لها بحجز عدد معتبر من السلع المغشوشة.

3- على مستوى وزارة التجارة:

قامت وزارة التجارة في هذا الايطار باتخاذ عدة تدابير، نذكر من بينها:

- خلق مصلحة خاصة لمراقبة و قمع الغش التجاري.
- قامت الوزارة في سنة 2004 بخلق مركز خاص لتدريب و تأهيل أعوان المراقبة.
- إنشاء مخبر مجهز بأجهزة حديثة الخاص بمراقبة مكونات المنتوج.
- تشغيل حوالي 1500 إطار جامعي اختصاصي في ميدان المراقبة بهدف تحسين مستوى أعوان المراقبة.
- وضع برنامج يسمح بتوسيع مجال المراقبة خاصة في المناطق التي تفتقر إلى المراقبة.

و كذلك لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات و هي كالتالي:

- بالنسبة لوزارة التجارة و لأجل معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي فقد قامت بوضع إستراتيجية لمحارب هذه الظاهرة و تتركز هذه الاستراتيجية على ثلاث محاور أساسية:

- إعداد و تكييف الإطاريين التشريعي و التنظيمي بغية القضاء على التجارة غير الرسمية.
- التنسيق مع الجماعات المحلية قصد إنشاء فضاءات رسمية لامتصاص الأنشطة غير الرسمية و إدماجها في الإطار الرسمي.
- تكثيف عمليات الرقابة الاقتصادية و قمع الغش للحد من الممارسات التدليسية.

أما بخصوص خلق أسواق متخصصة تتوفر على التجهيزات اللازمة فقد باشرت الحكومة بالتنسيق مع الجماعات المحلية و وزارة التجارة في انجاز:[1]

- أربعة (4) أسواق جملة ذات طابع وطني، توفر كل سوق أزيد من 500 منصب عمل.
- خمسة و عشرون سوق جملة ذات طابع جهوي، توفر كل سوق أزيد من 200 منصب عمل.
- واحد و عشرون سوق جملة ذات طابع داخلي، توفر كل سوق أزيد من 120 منصب عمل.
- إنشاء 1800 سوق تجزئة تتوزع على كل ولايات الوطن.

[1] Souiah Farida, les politiques migratoires restrictives: une fabrique de harraga, hommes et migrations, Algérie, 2013, p p: 98-99.

المطلب الثالث: علاقة القطاع غير الرسمي بالبطالة و الفقر

الاقتصاد الرسمي لم يستطع امتصاص كل اليد العاملة البطالة، و الذي كان له انعكاسات سلبية على المجتمع كاتساع رقعة الفقر، الأمر الذي أدى بالأفراد إلى البحث عن سبيل آخر آلا و هو القطاع غير الرسمي.

أولا: القطاع غير الرسمي و الشغل:

للقطاع غير الرسمي أهمية خاصة تتضح في جوانب منها في توفير الشغل، كونه يساعد في حل أزمة الشغل و بالتالي الزيادة في معدلات هذا الأخير.

1- **تعريف العمل غير الرسمي:**

فكل الدراسات تؤكد على أنه و إلى حد الساعة لا يوجد تعريف ثابت و مستقر يحضى به العمل غير الرسمي، كما أن إمكانية التعرف إليه أو بالأحرى قياسه يتم من خلال مؤشر وحيد و ليس أوحد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد العامل، كما يمكن في هذه الحالة العودة إلى معيار حجم المنشأة الاقتصادية و التي تكون في الغالب مجرد تقريب أو أن قيمتها تبقى تقريبية، و مع ذلك فإن المعلومات التي تدرها تبقى وحيدة، هذا و أن كثير من الدول تفضل اعتماد أسلوب المقاربة غير المباشرة قصد تحديد أعداد العاملين أو الناشطين في العمل غير الرسمي،[1] فمن خلال مطابقة الفئة النشطة الشغيلة مع الفئة العاملة في القطاع الرسمي المحدد انطلاقا من إحصائيات الطلب على العمل الموجودة على مستوى الدواوين الرسمية أو بالتوجه مباشرة إلى الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات و مختلف السجلات الإدارية.

نسبة إلى التعريف الدولي المعتمد سنة 1993 يصبح القطاع غير الرسمي ممكن القياس من خلال التحقيقات المزدوجة أي بمعنى التحقيقات من خلال سبر الآراء أو الاستطلاع تجاه العائلات قصد التعرف تم تحديد عدد أفراد الأسرة المكونة للعينة، المستقلين فيها و موظفي القطاع غير الرسمي و من تم يمكن تدبير استجواب لهؤلاء الأفراد، في هذه الأثناء و بعد التمعن في مراحل هذا الأسلوب فحتى و إن أدرج عليها عدة تعديلات إلا أنها تبقى نادرة الانتهاج أو الاستخدام على المستوى الوطني.[2]

[1] Charmes. J, procedures for compiling data on informal sector employment and informal employment from various sources in developing countries, ilo/wiego latin american workshop on informal sector statistics, santiago do chile, 2001, 16-18 october, p: 10.

[2] Charmes. J, la mondialisation favorise-t-elle le travail informel?, regards critiques sur les enjeux de la mondialisation, in journée d'étude, a l'université de versailles saint quentin en yvelines-centre d'economie et d'éthique pour l'environnement et le développement (CEED), 2001, 26 octobre, p p: 07-09.

إن العمل في القطاع غير الرسمي يبقى قليل الرحب أمام العمل غير الرسمي، أين تتوجه جل الدراسات إلى التمييز و التفرقة بين العمل غير الرسمي و العمل في القطاع غير الرسمي، و هو ما يجعلها تعتبر أن العمل غير الرسمي ما هو إلا مكونة أو مقومة من القطاع غير الرسمي.

من أجل هذا نجد أن أغلب الدراسات ترجع ارتفاع العمل غير الرسمي إلى تزايد البطالة و ارتفاع نسبها أما إذا تعلقت المسألة بوضع الاقتصاد الجزائري فإنه انطلاقا من الإحصائيات المتعلقة بهذا العمل فيمكن الاستدلال بها لنقول أنه خلال الفترة الممتدة بين 1990- 1996 ارتفع العمل غير الرسمي بنسبة نمو سنوية تعدت 9,27%، و بين 1999-2005 قد ارتفع بنسبة تبلغ 8% أي ما يوافق ضعف معدل نماء العمل الرسمي بما يوافق انتقالا من 911000 إلى ما يقارب 1250000 عامل هذا التصور يدفع إلى حد القول أن الإحصائيات الرسمية المقدمة عن البطالة حتى و إن كانت مقبولة ضمنيا على المدى القصير، و حتى و إن آلت إلى التراجع أكثر فأكثر فإنها لا تزال كبيرة عند مستوى الشباب الذين يقل متوسط أعمارهم عن الثلاثين خاصة أصحاب الشهادات ، و سرعان ما ستميل نسب البطالة إلى التزايد على المدى الطويل، هنالك إدماج القطاع غير الرسمي كتقنية لمواجهة البطالة لن يصبح خيارا و إنما حتمية لا فرار منها.[1]

إن التشغيل غير الرسمي يستمد نشاطاته من القطاع غير الرسمي الذي تعددت تعاريفه، و هو مكمل للقطاع الإنتاجي الحديث و الذي يتمثل في الوحدات الإنتاجية المختلفة جدا ابتداء من المؤسسات الصغيرة الحرفية إلى الخياطة المنزلية.[2]

[1] Boutaleb Kouider, le marché du travail en Algérie: le poids de l'emploi informel, revue "économie et management", 2002, Mars, faculté des sciences économiques et de gestion, université tlemcen, N° 01, p p: 111-112.

[2] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2005 - 2006، ص: 25-26.

كما أن سوق العمل غير رسمي يمثل السوق الثاني للعمل، و هو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني و يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة ويتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى مرونة هذا السوق و الولوج فيه بسهولة و بعدما أدى إلى اتساعه بشكل واضح على مستوى العالم خلال الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين بفعل مجموعة من العوامل و خاصة لدى الدول التي طبقت سياسة الإصلاح الاقتصادي (التثبيت و التعديل الهيكلي).[1]

2- **تأثير القطاع غير الرسمي على الشغل:**

إن تقييم التشغيل غير الرسمي في الجزائر صعب جدا، و هو يختلف من مصدر لأخر. لكن الأهمية التي يمثلها لا تقبل الجدل، فمنذ سنوات الثمانينات بدأ الاهتمام بالقطاع غير الرسمي في الجزائر الذي بدا يتنامى شيا فشيئا في ظل الظروف التي تزامنت مع مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، و تسريح العمال بفعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كذلك الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات.

إن الديوان الوطني للإحصائيات و في تحقيقاته المختلفة حول التشغيل غير الرسمي، يعتبر أن المؤسسات الخاصة التي فيها أقل من 10 أجراء، يعتبرها داخل فئة العائلات. لأنها لا تقوم بإجراءات محاسبية كاملة.

من أجل قياس و تقييم أفضل للقطاع غير الرسمي، قام الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 بدراسة تخص هذا القطاع كمرحلة أولى، و تلتها المرحلة الثانية في ديسمبر 2003. إن نتائج الدراسة تبين أن الشغل غير الرسمي في عام 2000 يقارب مليون شخص و ارتفع في عام 2003 إلى 1249000 فرد وأن نسبة الشغل غير الرسمي من الشغل الكلي تطورت بين 1999 و 2003 من 15% إلى 17,2% بمعدل تزايد سنوي 8,2%. الجدول الموالي يوضح تطور الشغل المهيكل و غير الرسمي خلال الفترة (2003-1999).[2]

[1] بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، عمان "الأردن": دار الحامد، 2009، ص ص: 201-202.

[2] منصوري الزين، مداخلة بعنوان تداعيات سياسات الإصلاح على مستوى الفقر: حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، بدون سنة، ص: 10.

الجدول (29): تطور الشغل المهيكل غير الرسمي حسب القطاعات خلال الفترة 1999-2003

الشغل المهيكل حسب القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003
الفلاحة	1185	1184	1323	1438	1566
الصناعة	493	497	503	504	510
البناء و الأشغال العمومية	743	781	803	860	907
خدمات و تجارة	2741	2744	2807	2934	3044
مجموع الشغل المهيكل	5162	5206	5451	5736	6027
الشغل غير الرسمي	911	1034	1146	1181	1249
%	15	16,5	17,3	17,5	18
المجموع	6073	6204	6597	6917	7276

المصدر: منصوري الزين، مداخلة بعنوان تداعيات سياسات الإصلاح على مستوى الفقر: حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة، ص: 10.

بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، و هي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية.

و تبين الدراسة أن 34% من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و 20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج و الميكانيك و الحلاقة و السياحة و الخبازين و الجزارين.

و تخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20%، و هو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و 1,7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، و هو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. و تقدر الخسائر الجبائية، خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـ: 300 مليون دولار. وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.[1]

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، 2012، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر "ورقلة"، العدد: 10، ص: 197.

و أصبح المجتمع لا يتأفف أبدا من انتشار المواد المقلدة، و انحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. و أصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـ: "السوق السوداء"، و هو ما يعادل 40%، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنويا ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، و الأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع الذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جدا على الصحة العامة.

و كشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا، و يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمي و16% من المهندسين المعماريين، و 15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و 14% من المحامين، و9% من الخبراء المحاسبين، و 5% من الأساتذة، و 4% من المختصين في الصحة.

و تؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع غير الرسمي، و العمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها وعدم ديمومتها و تواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولارا شهريا.

و يتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، و الإدارة العمومية و الخدمات 53,4%، الزراعة 18,1%، و البناء و الأشغال العمومية 14,2%، و الصناعة 14,2%، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة و الإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوما في السنة، و يعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عددا أقل من العمال، و حصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و 2008.

القطاع التجاري أكبر المتضررين:

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1,14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، و يوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، و بإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، و هو ما يعادل 60 بالمائة من العاملين في القطاع التجاري.[1]

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2012-2013، ص: 204.

و بلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة 2007 ما قيمته 17% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، و 25 بالمائة من فائض الاستغلال خارج القطاع، و هو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة، و 30 ألف في نشاط الجملة، و 25 ألف شركة استيراد.

ثانيا: دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من البطالة:

إن أحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة و نوعية فرص العمل. فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، و بالتالي يساهم في الحد من البطالة. و بما أن الأنشطة غير الرسمية و العمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة و البطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعا من 20% في سنة 2000 و بما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل. إن حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت 42,6% في سنة 2007، مرتفعة من 34,9% إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة في خلال تلك الفترة (الجدول (30)). و تظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، و فيما انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريبا على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، و ارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الاقتصاد من 20% في عام 2000 إلى أكثر من 27% في العام 2007.

و إن اقتلاع جذور البطالة على المدى الطويل يتوقف على قدرة بلادنا على خلق الأسس التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف و تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل.[1]

[1] Bouhanna Ali, Bouteldja Abdelnacer, les spécificités de l'environnement d'une economie informelle et la realite de la PME, faculté des sciences economiques et de gestion, université de tlemcen, p: 03.

و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ضوء تبني إستراتيجية للنمو و العمالة. و بحسب دراسة للمكتب الوطني للإحصاء نشرت نتائجها يوم 19 ديسمبر، تراجعت نسبة البطالة إلى حوالي 10 في المائة أي ما يعادل 1.076.000 عاطل عن العمل. و كانت نسبة البطالة تصل إلى 30 في المائة في 1999 و في 2007، تراجعت هذه النسبة إلى 11,8 في المائة. و يتواصل هذا التوجه التنازلي مسجلا 11,3 في المائة في 2008 و 10,2 في المائة في 2009. كما أظهرت الدراسة أن البطالة تمس مختلف الشرائح الاجتماعية بطرق مختلفة. فنسبة البطالة في صفوف النساء (19,1 في المائة) أعلى مما هي عليه في صفوف الرجال (8,1 في المائة). و كذلك تمس الشباب بشكل خاص. فمن بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة هناك واحد من كل خمسة عاطل عن العمل أي بنسبة 21,5 في المائة، في حين تتراجع هذه النسبة إلى 7 في المائة بالنسبة للشباب الذين تصل أعمارهم إلى 25 سنة فما فوق. و فيما تمس البطالة بشكل خاص الشباب في الجزائر و هو ما يترتب عنه بعض الآثار العميقة، سلطت الدراسة الضوء على توجه مقلق. حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن البطالة في صفوف حاملي الشواهد الجامعية تصل حاليا إلى 21,4 في المائة و هي نسبة أعلى بكثير من بطالة الشباب بدون شواهد التي تصل إلى 7,3 في المائة. و تسجل البطالة أعلى مستوياتها في صفوف الخريجات الجامعيات حيث تصل إلى 33,6 في المائة.[1]

[1] القطاع غير الرسمي و البطالة، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/30.

و الجدول التالي يبين تطور كل من معدل القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر.

الجدول (30): تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر ما بين (1970-2013)

(القيم بالنسبة المئوية)

السنوات	القطاع غير الرسمي	البطالة
1970	28	22,5
1971	30	23
1972	29	25
1973	25	20
1974	23	22
1975	24	21
1976	24	23
1977	28	24
1978	27	12
1979	27	12,2
1980	27	15,8
1981	26	15,4
1982	24	15
1983	24	14,3
1984	21	16,5
1985	21	16,9
1986	27	18,4
1987	23	20,1
1988	28	21,8
1989	27	20,7
1990	24	19,8
1991	22	20,3
1992	28,9	21,4
1993	28,2	23,2
1994	29,4	24,4
1995	33,1	28,1
1996	33	28
1997	33,1	28
1998	32,95	28
1999	34	29,3
2000	34,1	29,5
2001	34,4	27,3
2002	34,9	25,7
2003	35,8	23,7
2004	36,6	17,7
2005	37,3	15,3
2006	37,1	12,5
2007	37,2	13,8
2008	37,3	11,3
2009	37,3	10,2
2010	37,4	10
2011	37,4	10
2012	35,9	10
2013	33,2	10

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 376.

من خلال الجدول نلاحظ أن تزايد حجم أنشطة القطاع غير الرسمي تؤثر بالإيجاب على معدلات البطالة، حيث يمتص هذا القطاع اليد العاطلة عن العمل.

وفق تصريح "محمد الصايب ميزيت" من المركز الجزائري للأبحاث التطبيقية في الاقتصاد من أجل التنمية المغاربية، بعض شباب المدن العاطل و المعروفين محليا باسم "حيطيست" تحولوا إلى بائعي السلع المهربة و دخلوا في عدة تجارات مشبوهة في التسعينيات حسب قوله. و الآن بعد أن أصبحت أوروبا حصنا منيعا لا يمكن دخوله، يضطر الشباب إلى القيام بأي عمل يجدونه حسب قول "ميزيت".

و أوضح "ميزيت": "يملك القطاع غير الرسمي بعض المعامل الحقيقية التي تشغل الفتيان و الفتيات في ظروف صعبة و هذا ما يدفعهم حتما للبحث عن طريق للهروب و إتباع طريق الآخرين المقصيين من المجتمع و هم الحراقة".

و يواصل قائلا بأن القطاع غير الرسمي تولد بسبب ما أسماه "الخوف الدائم من الغرق". فالجزائريون يذهبون إلى أبعد الحدود و يكسرون القوانين و الأعراف الاجتماعية من أجل حفاظ على رؤوسهم مرفوعة.

في الجزائر يظهر جليا في التجارة غير الرسمية إذ نجد حوالي مليون شخص يعملون في السوق السوداء أو الموازية و هو ما يمثل 35% من النشاط التجاري المنتشر في 700 سوق غير شرعية.

ففي خلال الثلاثي الأول من سنة 2003 سجلت 45 ألف مخالفة تقدر بنحو 29 مليار دج (280 مليون أورو) من المبيعات بدون فواتير (12) و يعود نمو اقتصاد الظل إلى كثرة اللوائح التنظيمية و القوانين وطول المدة التي يستغرقها إجراء المعاملات.[1] نجد أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤثر في معدلات البطالة، حيث يعمل الاقتصاد غير الرسمي على امتصاص اليد العاطلة عن العمل و المحتاجة إلى العمل، لان الفرد الفقير و العاطل عن العمل سيسعى جاهدا لكسب قوته من اجل الاستمرار في العيش، حيث نجد ان اغلب العمال المسرحين من المصانع سنوات التسعينات بعد خوصصة الشركات و المعامل، لم يجد امامهم أي فرصة سوى العمل في القطاع غير الرسمي.

ثالثا: <u>دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر</u>:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز قضايا التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها، إذ أعلنت تجارة التشغيل و التضامن الوطني أن لا وجود للفقر في الجزائر بدليل عدم تسجيل حالة وفاة بسبب الجوع و أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي خصصت 8,7% من ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية بما قدر خلال الخمس سنوات الأخيرة بـ 25 مليار دولار.[2]

[1] القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر، الموقع http//:www.magharebia.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/07/07.

[2] القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر، الموقع http://www.sawt alahrar.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/21.

و على عكس ذلك، أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، و 50% من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و 60% من أرباب العائلات أميون، و 10% منهم عاطلون عن العمل و 30% منهم يقل دخلهم الشهري عن ستة آلاف دينار جزائري أي ما يعادل 80 دولارا. هذا إلى جانب نزوح 1,6 مليون مواطن من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية و تردي الأوضاع الأمنية. فيما كان تقرير للبنك العالمي صدر في شهر أبريل 2006 قد أشار إلى أن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.

إن الفقر ليس أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الجزائر، بل هو من أبرز الأعراض التي تدل على تناقض أبنيتها و عجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء و المحرومين الذين أصبحوا موضوعا للرهان و الخطابات الساعية لجذبهم إلى حلبة الساحة السياسية و التباهي بهم في المناسبات الانتخابية.

و رغم إدراك المسؤولين لأهمية النشاط المتعاظم لهذا المجتمع فإن استمرارهم في الاستخفاف بمسألة إدراجه ضمن حقائق جديدة و عدم قناعتهم بضرورة إعادة التفكير من جديد حول مشاكله و قضاياه الملحة سيديم معاناته. و رغم تزايد عدد الدراسات المهتمة بهذه الظاهرة استمرت المناقشة حول ما إذا كانت الأنشطة غير الرسمية التي يمتهنها الفقراء تمثل أنماطا و أشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية، أم أنها تمثل مظاهر جديدة و دائمة نسبيا لاقتصاد جديد آخذ في الظهور.

و من ثم يبدو جليا أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم تتعلق بضرورة تقليص معانات الأسر الفقيرة و تحسين القدرة الشرائية لأغلب العائلات الجزائرية لكبح اتساع رقعة الفقر الذي يمس أكثر المناطق الريفية.

لكن و رغم الانخفاض الذي تتباهى به السلطة، فهذا لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي، فأكثر الأسر في البلاد معالة من طرف رب أسرة متقاعد بنسبة 27,9%، يليها رب الأسرة ذو معاش بنسبة 16,70%، و في المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ 14,52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوي 10,76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، و التي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تتقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، و النقل، و الصحة. و الحقيقة أن صور الفقر تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة، و عودة الأمراض الدالة على الفقر، و عودة ظاهرة التسول و انتشارها، و تضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية .. مما يطرح مسألة فهم و إدراك الواقع المعيش و ما فيه من مشكلات، كما يتيح الفرصة للدارسين كي يراجعوا نظرياتهم المستندة في الوقت الراهن إلى البعد الرسمي.[1]

[1] القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع http://moheet.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/10.

كما يبرز الجدول التالي تطور تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر.

الجدول (31): تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر ما بين (1970-2013)

(القيم بالنسبة المئوية)

السنوات	القطاع غير الرسمي	الفقر
1970	28	48
1971	30	45,2
1972	29	44,1
1973	25	42,3
1974	23	41,6
1975	24	40
1976	24	37,9
1977	28	33,2
1978	27	31,8
1979	27	30,4
1980	27	28
1981	26	25,7
1982	24	25,4
1983	24	21,3
1984	21	20,7
1985	21	19,7
1986	27	18,2
1987	23	17,1
1988	28	15
1989	27	18,7
1990	24	23,8
1991	22	29,6
1992	28,9	30,1
1993	28,2	28,2
1994	29,4	22
1995	33,1	25,23
1996	33	26
1997	33,1	26,3
1998	32,95	24,67
1999	34	23,35
2000	34,1	22,98
2001	34,4	21,15
2002	34,9	20,9
2003	35,8	19,76
2004	36,6	18,15
2005	37,3	16,6
2006	37,1	18,95
2007	37,2	18,23
2008	37,3	17,16
2009	37,3	15,40
2010	37,4	12,3
2011	37,4	10,8
2012	35,9	10,5
2013	33,2	9,8

المصدر: بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014، ص: 376.

من خلال الجدول نلاحظ العلاقة القوية الموجودة بين القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر، حيث تمكنا من تحديد اتجاهها، و هو من القطاع غير الرسمي باتجاه الفقر، أي أن معدلات الفقر تتأثر بشكل مباشر بأي زيادة أو نقصان في معدل حجم القطاع غير الرسمي. حيث أعرب قادة إفريقيا خلال انعقاد القمة الخاصة في "واجادوجو" 2004 عن قلقهم حول نقص الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين و في هذا الصدد يدعوا المجال الرئيسي ذا الأولوية رقم (4) في خطة "وجادوجو" حول "تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر" إلى تحسين و تقوية خطط الحماية الاجتماعية القائمة و تمديدها كي تشمل العمال و أسرهم المستبعدين حاليا، حيث نصت على التعهد بتوفير الدعم اللازم للقطاع غير الرسمي من خلال إزالة العقبات الإدارية و القانونية و الضريبية التي تعوق نموه و تسهيل وظيفته في خلق فرص العمل مع الوصول إلى تدريب و التشريعات الملائمة و الرعاية الاجتماعية و التكنولوجية المحسنة.

حيث تم إنشاء فريق من الخبراء معني بالقطاع غير الرسمي و عقد اجتماعه الأول في "أديس أبابا" في الفترة من 9-10 ديسمبر 2010، و تم إعداد في الفترة 2012-2022 عقد للقطاع غير الرسمي و اعتبار شهر مايو شهرا افريقيا للقطاع غير الرسمي، إذ يتم تنظيم اجتماع كل سنتين حول القطاع غير الرسمي الافريقي و تم تخصيص موقع إلكتروني لحشد التأييد لخطة "توفير الحماية الاجتماعية للقطاع غير الرسمي و العمال الريفيين".

و عليه يوجد تأثير ايجابية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي، حيث كل زيادة في القطاع غير الرسمي تؤدي إلى خفض نسبة الفقر في الجزائر.[1]

[1] القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع http://www.elkhabar.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/29.

الخلاصة

كل اقتصادي يقوم بتفسير كلا من ظاهرتي الفقر و القطاع غير الرسمي من وجهة نظر معينة هذا ما أدى إلى ظهور عدة نماذج و نظريات محللة لأسباب ظهور كلا من الفقر و القطاع غير الرسمي وتطورهما في جميع دول العالم و لتفسيرهما و تحليلهما، فالبعض منها جاء مؤيدا لظاهرة القطاع غير الرسمي معللا ذلك بالقدرة على خلقها لمناصب عمل و تخفيف من حدة الفقر و اعتبار هذا القطاع كمنظم اجتماعي (régulateur social)، و البعض الآخر يرفض هذه الظاهرة معتبرا إياها ظاهرة تطفلية (parasite) وتفقد الدولة مداخيل كبيرة (تهرب ضريبي).

و المراكز الحضرية كانت و لازالت، مواقع لإستقطاب سكان الأرياف و القرى الصغيرة المجاورة، مما أدت هذه الظاهرة إلى التدفق الكبير للعنصر البشري، الذي فاق حجم نزوحه استيعاب المدن في الأرض والسكن و الخدمات، و هذا ما نتج عنه ما يسمى بالفقر الحضري، و الذي بدوره أدى إلى ظهور القطاع غير الرسمي الحضري، و الذي اعتباروه كمنفذ للحصول على دخل، و عليه هناك علاقة إيجابية بين الفقر والقطاع غير الرسمي في الحضر.

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي الحضري أثبت و في كثير من الأحيان أنه أكثر من منفذ نجاة، بكل ما يحمل من مزايا وعيوب، و بكل ما يحتويه من عمالة نوعية و شابة و سيكون من الخطأ التصدي له بغلق المنافذ، فبالإضافة إلى روابطه بالقطاع الرسمي، فهو كاليد الخفية له آلياته و أدواته في ضبط سوق العمل ومن تم الاقتصاد ككل، و بالتالي فان الاستفادة تكون على قدر الاهتمام.

يوجد علاقة قوية بين كل من الشغل، و البطالة، و الفقر مع القطاع غير الرسمي في الجزائر، حيث أن معدلات الفقر تتأثر بشكل مباشر بأي زيادة أو نقصان في معدل حجم القطاع غير الرسمي، إذ أن أحد أسباب انخفاض حجم الفقر هو تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي. كما أن تزايد حجم أنشطة القطاع غير الرسمي تؤثر بالإيجاب على معدلات البطالة، حيث يمتص هذا القطاع اليد العاطلة عن العمل، و بهذا يخفف من البطالة و بالتالي توفير الشغل.

و لإثبات العلاقة الموجودة بين الفقر و القطاع غير الرسمي سنقوم بدراسة قياسية و هذا في الفصل الموالي.

الفصل الرابع
الفقر و القطاع غير الرسمي في ولاية بشار
- دراسة قياسية -

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لظاهرتي الفقر و القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل تقديم الإطار القياسي الخاص بالدراسة.

و قبل ذلك يجب التأكيد على أن الاقتصاد القياسي أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية و غيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية و قبولا، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، و هذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي و بالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية و الأساليب الرياضية و الطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ و التحليل و اتخاذ القرارات، فيمكن القول أن الاقتصاد القياسي أصبح بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية.

و لمعرفة العلاقة بين القطاع غير الرسمي و الفقر قمنا بالدراسة القياسية، و ذلك بتطبيق برنامج *SPSS* (17.00) و تحليل النتائج المستخرجة منه.

التعريف بالولاية

تقع ولاية بشار حوالي 1000 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائرية، تحديدا على الحدود الجزائرية المغربية، تم إحتلالها من طرف الفرنسيين سنة 1903.

1- لمحة تاريخية:

تقول الأسطورة أن أحد السلاطين في الفترة ما بين القرن التاسع و العاشر الميلادي، بعث بمجموعة من المستكشفين إلى المناطق الصحراوية بحثا عن ما يمكن الإهتمام به ليوسع إليها نفوذه و سلطانه.

رجع أحد المستكشفين و معه جرة بها ماء جلبها من منطقة يتوفر بها، عندما تذوق هذا السلطان ماء الجرة، أعجب بطعمه العذب، و وصف الحدث بأنه بشارة عندها أطلقها اسم بشار على المكان المكتشف.

2- الموقع الجغرافي:

تقع ولاية بشار في الجنوب الغربي من الوطن و تعتبر بوابة الصحراء غربا، بمساحة تقدر بـ:161400 كم^2 أي ما يعادل 6,7% من التراب الوطني، فهي تحتل المرتبة السادسة من حيث المساحة مقارنة مع الولايات الأخرى، أما عدد سكانها فيقدر بـ: 300848 نسمة، كما تحتوي على 12 دائرة و 21 بلدية.

يحدها: من الشرق ولاية أدرار، من الغرب المملكة المغربية، من الشمال ولايتي النعامة و البيض و من الجنوب كل من ولايتي تندوف و أدرار.

و تمثل الولاية قطب هام في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي و حدودها الجغرافية القريبة مع المملكة المغربية حيث تقدر المسافة بينهما بـ 600 كلم.

يتميز سطح صحرائها بالرطوبة و الإستواء، كما تتميز الولاية بمظاهر تضاريسية و التي تتمثل في جبل بشار الذي يبلغ إرتفاعه حوالي 1500م كما تشغل السهول و المنخفضات في هذا الإقليم مساحة شاسعة تغطيها كثبان الرمال و من أهمها العرق الغربي الكبير و سهل العبادلة الذي يقع جنوب ولاية بشار على بعد 100 كلم تقريبا على مساحة 5400 هكتار، و رغم بعض المشاكل التي يعاني منها مثل إحتواء التربة على نسبة كبيرة من الرمل في بعض أجزائه و نقص كمية المياه نتيجة الجفاف إلا أن له أهمية اقتصادية وإجتماعية كبيرة.[1] و لم تتم ترقية مدينة بشار إلى مركز عسكري و تجاري و إداري إلا في الخمسينات حيث مكن استقرار السكان المدنيون و العسكريون من تطور المدينة و هيكلتها إلى مركز حضري هيمن على كل الجنوب الغربي للبلاد.[2]

---

* جنوب الساحل يعني السهل الإفريقي.

[1] بوعمراتة غزالة، إعداد برنامج سنوي للإرشاد الفلاحي، مذكرة نهاية التربص "المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص"، مديرية المصالح الفلاحية لولاية بشار، 2009، ص ص: 03-04.

[2] بشار منطقة حضرية، الموقع http://www.wilaya-bechar.gov.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/11/09.

تقسيم مساحة الولاية حسب الدوائر و البلديات:

تتكون ولاية بشار من 12 دائرة، و 21 بلدية كما هو موضح في الجدول رقم (32).

الجدول (32): يمثل تقسيم الدوائر و البلديات في ولاية بشار

الرمز	الدائرة	عدد السكان	المساحة كم^2	البلديات	عدد السكان	المساحة (KM^2)	الكثافة السكانية (HAB/KM^2)
1	دائرة بشار	184279	5050	بشار	184279	5050	36,49
2	دائرة بني ونيف	12038	16600	بني ونيف	12038	16600	0,73
3	دائرة لحمر	4106	3220	لحمر	2390	820	2,91
				موغل	642	640	1,00
				بوكايس	1074	1760	0,61
4	دائرة القنادسة	15578	5040	القنادسة	14882	2770	5,37
				المريجة	696	2270	0,31
5	دائرة تاغيت	6895	8040	تاغيت	6895	8040	0,86
6	دائرة العبادلة	23612	12100	العبادلة	15763	2870	5,49
				عرق فراج	4500	6410	0,70
				مشرع هواري بومدين	3349	2820	1,19
7	دائرة تبلبالة	5820	60560	تبلبالة	5820	60560	0,10
8	دائرة إقلي	7123	6220	إقلي	7123	6220	1,15
9	دائرة بني عباس	14076	13170	بني عباس	12804	10040	1,28
				تامترت	1272	3130	0,41
10	دائرة الواتة	8639	7950	الواتة	8639	7950	1,09
11	دائرة كرزاز	10714	19310	كرزاز	5417	10520	0,51
				بني يخلف	2747	2615	1,05
				تيمودي	2550	6175	0,41
12	دائرة أولاد خضير	7968	4140	أولاد خضير	4502	1920	2,34
				القصابي	3466	2220	1,56
المجموع		300848	161400	المجموع	300848	161400	1,86

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

منهجية تحصيل المعلومات:

جاءت دراستنا الميدانية اقتصادية ملمة بين البعد النظري و التطبيقي، و هذا ما يتجلى في استخدام المنهج التحليلي في الدراسة القياسية للعلاقة السببية التي تربط بين الفقر و القطاع غير الرسمي. فسعينا إلى تحقيق اشتمل عينة احتوت 200 فرد؛ غير أننا تحصلنا على 119 إستمارة مملوءة فقط.

تصنيف ولاية بشار من حيث الفقر:

بالنسبة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم **(A.N.A.T.)** ترى أن بلدية القصابي هي البلدية الفقيرة الوحيدة في ولاية بشار، إذ اعتمدت على المؤشرات التالية: المكان الجغرافي، تطور نسبة النمو الديمغرافي، عدد أفراد الأسرة، نسبة التمدرس، نسبة وجود شبكات (المياه، الكهرباء، التطهير)، نسبة البطالة، و مؤشر الإعانات المقدمة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية.[1]

بالنسبة للفرع الجهوي للجنوب الغربي لوكالة التنمية الاجتماعية لولاية بشار:

الجدول (33): يمثل تقسيم الدوائر و البلديات في ولاية بشار

التصنيف	البلديات	المجموع	السكان	%
المرتبة I	مريجة-إقلي-تيمودي-كرزاز-أولاد خضير-القصابي-بني يخلف-تامترت-عرق فراج	09	30269	84,82
المرتبة II	موغل-بوكايس-مشرع هواري بومدين-تبلبالة	04	10420	3,89
المرتبة III	بشار-بني ونيف-لحمر-القنادسة-العبادلة-الواتة-بني عباس-تاغيت	08	227251	11,29
المجموع		**21**	**267940**	**100**

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 12.

دراسة وصفية للبلديات حسب درجات الفقر لولاية بشار:

1- الصنف الأول: بلديات ذات فقر عالي:[2]

- 09 بلديات هي مصنفة الأولى من حيث درجة الفقر و التي تمثل 42,85% من مجموع بلديات الولاية.
- مجموع السكان لهذه البلديات يمثل 30269 أي 11,30%.

[1] L'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, étude d'affinement de la carte de la pauvreté : communes pauvres: territoires populations et capacités d'action, rapport synthèse, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, mars 2006, p p : 46-94.

[2] وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 13.

- مجموع السكنات في هذه البلديات هو 4088.

2- الصنف الثاني: بلديات متوسطة من حيث درجة الفقر

- 04 بلديات هي مصنفة الثانية من حيث درجة الفقر و التي تمثل 19,05% من مجموع بلديات الولاية.

- يمثل عدد السكان في هذه البلديات 10420 أي 3,89%.

- مجموع السكنات في هذه البلديات هو 1463.

3- الصنف الثالث: بلديات بدرجة فقر ضعيف

- تمثل 08 بلديات من أصل 21 بلدية أي 38,09%

- عدد سكانها: 227.251 أي 11,29%.

- مجموع السكنات في هذه البلديات هو 36839 مسكن.[1]

جدول (34): يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها خلال نصف الثاني من شهر أبريل 2014

الولاية	عدد الممارسين الذين تم احصاءهم	عدد المحلات المبرمجة	عدد المحلات التي هي في طور الانجاز أو في طور التهيئة	عدد الممارسن الذين أعيد نشرهم	عدد الممارسين في انتظار الادماج	الملاحظة
بشار	1123	886	لا شيء	808	315	/

المصدر: مديرية التجارة و المنافسة، 2014.

جدول (35): يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها الفترة من 2012/09/18 إلى 2014/04/29

الولاية	عدد الفضاءات التجارية غير شرعية المحصية	عدد الفضاءات التجارية غير شرعية التي تم القضاء عليها
عدد الأسواق	11	07

المصدر: مديرية التجارة لولاية بشار، 2014.

الدراسة القياسية:

سوف نتطرق من خلال الدراسة القياسية هذه إلى إيضاح العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي من خلال تحليل معلومات الاستمارة ببرنامج (SPSS 17.00). و هذه الدراسة تنقسم بدورها إلى دراسة وصفية و أخرى إحصائية.

[1] وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 13.

الدراسة الوصفية:

الجنس:

Statistics

الجدول (36): الجنس

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,39
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,491
Sum		166

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (37): الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	72	60,5	60,5	60,5
	أنثى	47	39,5	39,5	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (18): التمثيل البياني يشير إلى الجنس

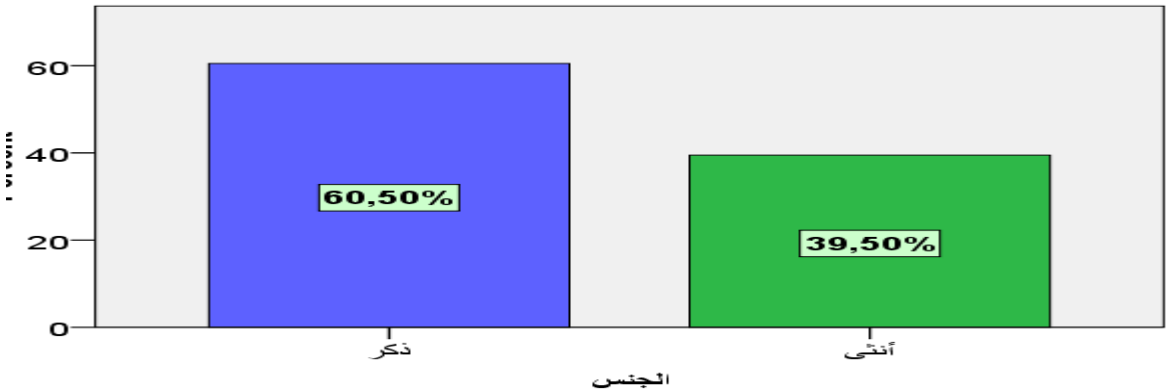

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و المتعلق بالجنس؛ أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث إذ أنه يبلغ 72 وذلك بنسبة 60,5%، أما عدد الإناث فهو 47 إذ يقابل نسبة 39,5%، و هذا من بين مجموع كل الإستمارات و المقدرة حقيقيا بـ: 119 إستمارة.

السن:

Statistics

الجدول (38): السن

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2,87
Median		3,00
Mode		2
Std. Deviation		,956
Sum		341

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (39): السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 16 سنة	2	1,7	1,7	1,7
	من 16 إلى 30 سنة	52	43,7	43,7	45,4
	من 31 إلى 40 سنة	30	25,2	25,2	70,6
	من 41 إلى 60 سنة	30	25,2	25,2	95,8
	من 61 سنة فما فوق	5	4,2	4,2	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

و بعد ما تبين لنا أن العمالة داخل القطاع غير الرسمي ذكرية، فإن نتائج التحقيق تظهر لنا أيضا أن العمل غير الرسمي يمارس لدى كل فئات العمر رغم تفاوته، بحيث متوسط عمر أغلبية الأفراد المستجوبين والناشطين فيه يتراوح ما بين 16-30 سنة و عددهم هو 52 و تقدر النسبة في ذلك 43,7% أي يتمركز خاصة عند فئة الشباب، أما باقي أفراد العينة فهناك تفاوت في الأعمار، كما يلاحظ أيضا أن أقل نسبة هي 1,7% و الخاصة بأفراد العينة التي أعمارهم أقل من 16 سنة. و هذا من خلال طول العينة الذي يقدر بـ: 119 شخص.

الشكل (19): التمثيل البياني يشير إلى السن

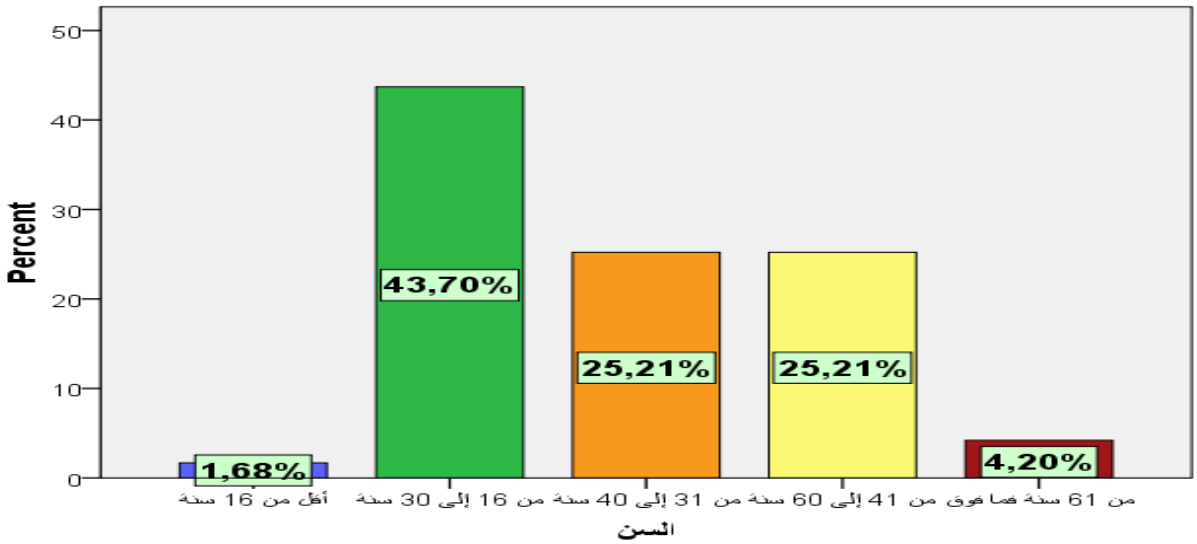

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

المستوى التعليمي:

Statistics

الجدول (40): المستوى التعليمي

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		3,06
Median		3,00
Mode		2
Std. Deviation		1,428
Sum		364

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (41): المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إبتدائي	17	14,3	14,3	14,3
	تعليم متوسط	31	26,1	26,1	40,3
	ثانوي	28	23,5	23,5	63,9
	جامعي	20	16,8	16,8	80,7
	شهادة من التكوين المهني	17	14,3	14,3	95,0
	أمي	6	5,0	5,0	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (20): التمثيل البياني يشير إلى المستوى التعليمي

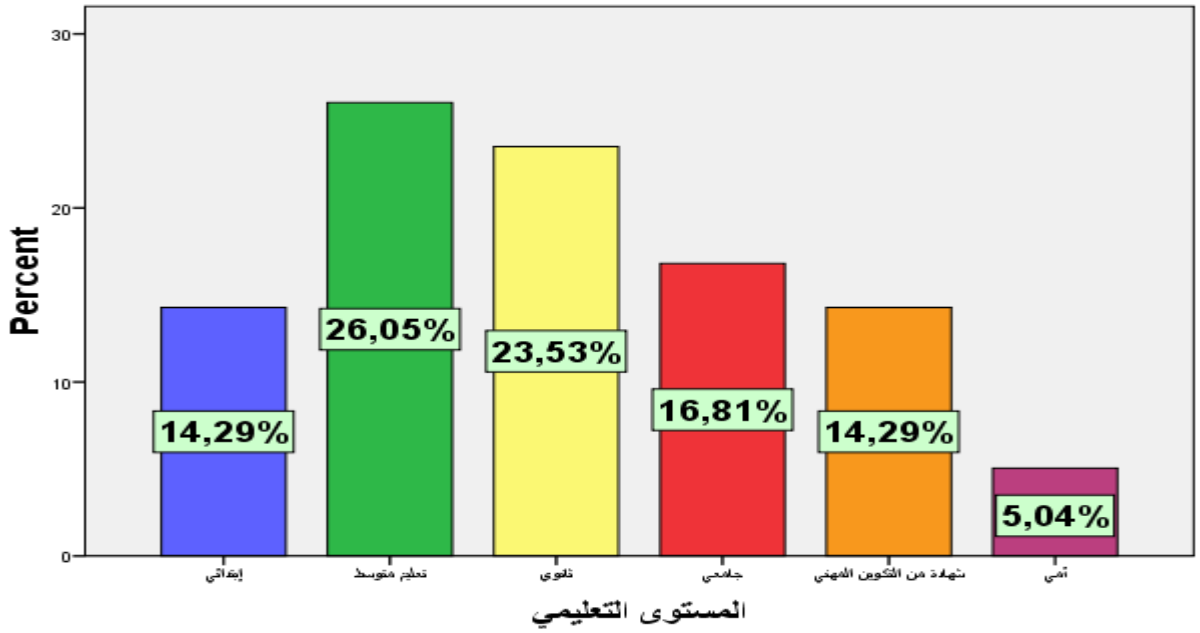

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة ذو مستوى تعليمي متوسط حيث يقدر عددهم بـ:31 وهذا بنسبة 26,1%، أما أقل فئة في العينة فهم أميين و يقدر عددهم بـ: 6 أفراد بنسبة 5,0%، من بين 119 فرد. أما باقي أفراد العينة فمستوياتهم تختلف من ابتدائي، ثانوي، جامعي و شهادة من التكوين المهني وبالتالي هي عمالة نوعية، ذكرية أكثر منه أنثوية، شابة متمركزة بشكل أخص بالمناطق الحضرية الكبرى لولاية بشار.

الحالة العائلية:

Statistics

الجدول (42): الحالة العائلية

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,66
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,818
Sum		197

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (43): الحالة العائلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أعزب (ة)	60	50,4	50,4	50,4
	متزوج (ة)	47	39,5	39,5	89,9
	أرمل (ة)	5	4,2	4,2	94,1
	مطلق (ة)	7	5,9	5,9	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (21): التمثيل البياني يشير إلى الحالة العائلية

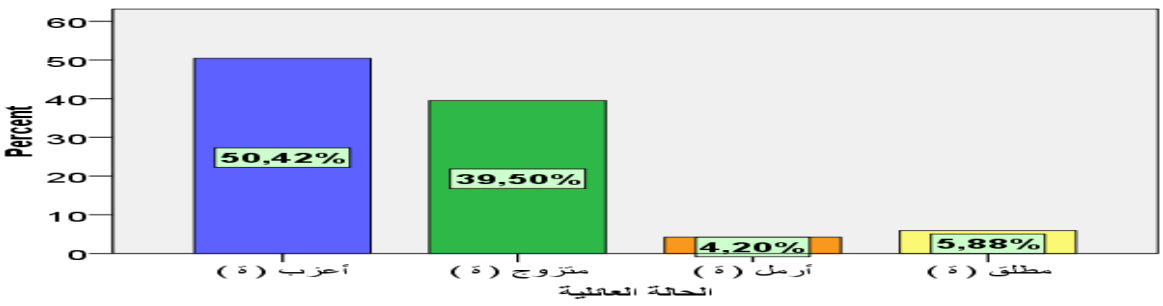

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن أغلبية الأفراد المستجوبين هم عزاب و هم بنسبة 50,42%، و منهم المتزوجيين و هم بنسبة 39,50%، و الأرامل فهم بنسبة 4,20%، أما المطلقين بنسبة 5,88%.

عدد الأطفال:

Statistics

الجدول (44): عدد الأطفال

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,17
Median		,00
Mode		0
Std. Deviation		1,569
Sum		139

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (45): عدد الأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	67	56,3	56,3	56,3
	1	8	6,7	6,7	63,0
	2	20	16,8	16,8	79,8
	3	11	9,2	9,2	89,1
	4	9	7,6	7,6	96,6
	5	2	1,7	1,7	98,3
	6	2	1,7	1,7	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (22): التمثيل البياني يشير إلى عدد الأطفال

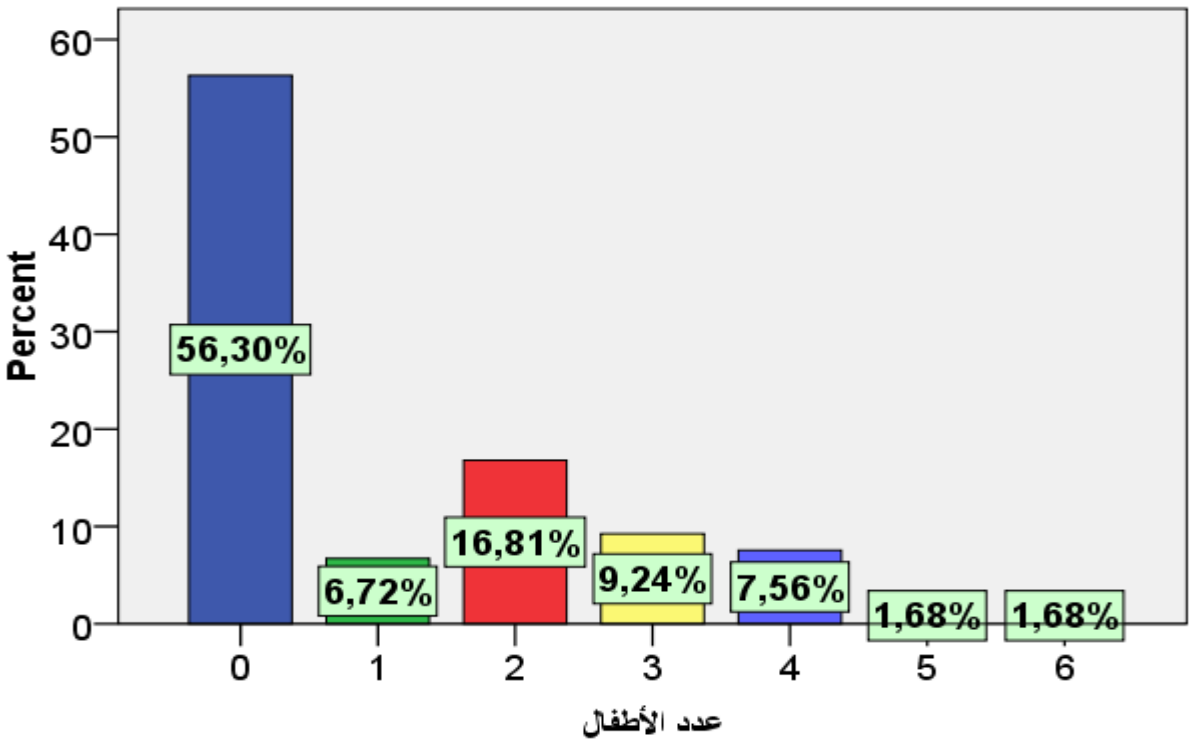

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ إختلاف بين المستجوبين بالنسبة لعد الأطفال فهناك 56,30% من الأفراد لا يوجد لديهم أطفال، أما بقية العينة فهناك اختلاف في عدد الأطفال من طفل واحد إلى ستة أطفال.

عدد أفراد الأسرة:

Statistics

الجدول (46): عدد أفراد الأسرة

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2,05
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,801
Sum		244

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (47): عدد أفراد الأسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 2 إلى 4	35	29,4	29,4	29,4
	من 5 إلى 7	43	36,1	36,1	65,5
	أكثر من 7	41	34,5	34,5	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (23): التمثيل البياني يحدد عدد أفراد الأسرة

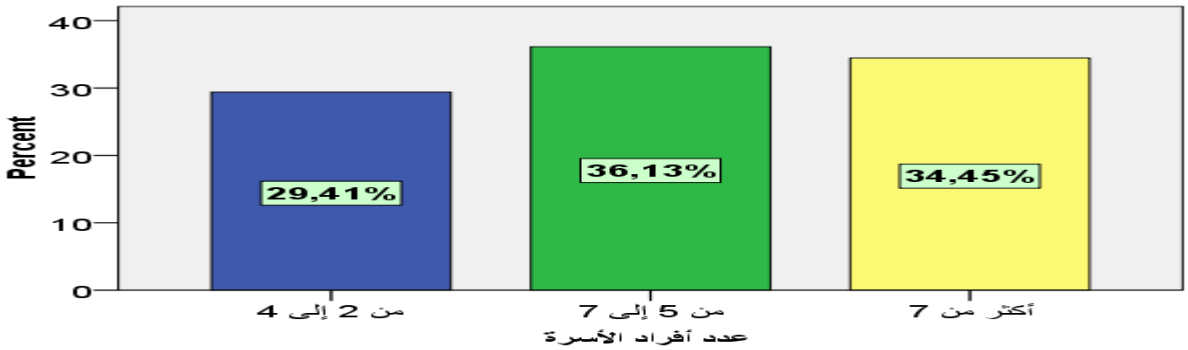

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أغلبية الأسر تتكون من 5 إلى 7 أفراد و هذا بنسبة 36,13%، كما يوجد عائلات تتكون من أكثر من 7 أفراد و هي بنسبة 34,45%، و هناك عائلات عدد أفرادها من 2 إلى 4 أفراد وهم بنسبة 29,41% و هم أقل نسبة في العينة.

رب الأسرة:

Statistics

الجدول (48): رب الأسرة

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		3,75
Median		4,00
Mode		2
Std. Deviation		1,684
Sum		446

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (49): رب الأسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الجد	3	2,5	2,5	2,5
	الأب	38	31,9	31,9	34,5
	الأم	14	11,8	11,8	46,2
	المستجوب	28	23,5	23,5	69,7
	المستجوبة	10	8,4	8,4	78,2
	الزوج	19	16,0	16,0	94,1
	الأخ الأكبر	7	5,9	5,9	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (24): التمثيل البياني يوضح رب الأسرة

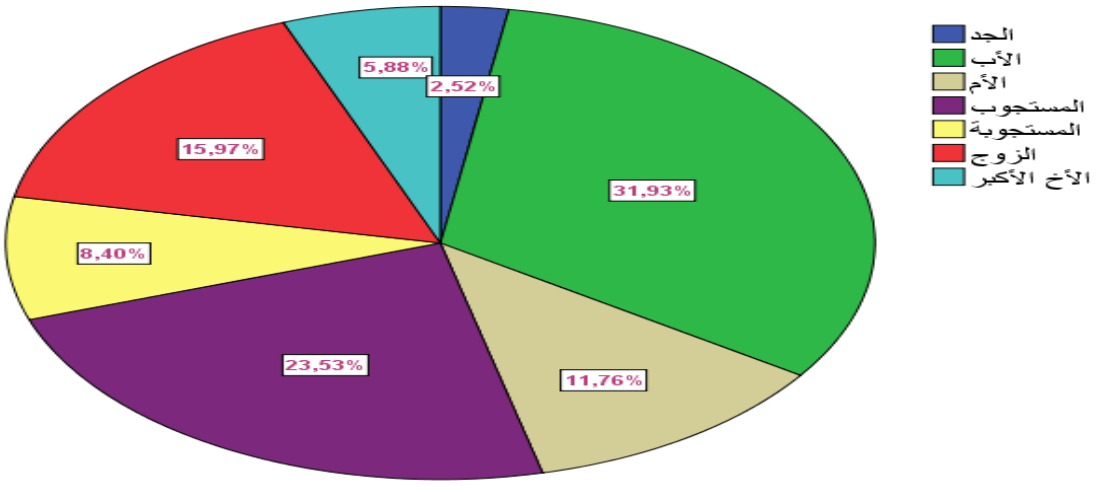

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني يتبين لنا أن أغلبية الأسر يتمثل فيهم رب الأسرة في الأب و هذا بنسبة 31,93%، أما باقي الحالات فهي متفاوتة، إذ هناك حالات بنسبة 23,53% يكون فيهم المستجوب هو رب الأسرة، و بنسبة 15,97% يكون فيهم الزوج هو رب الأسرة، و بنسبة 11,76% تكون الأم هي رب الأسرة، و بنسبة 8,40% تكون فيهم المستجوبة هي رب الأسرة، و بنسبة 5,88% يكون فيها الأخ الأكبر هو رب الأسرة، و بنسبة 2,52% يكون فيها الجد هو رب الأسرة.

إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال:

Statistics

الجدول (50): إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

N	Valid	46
	Missing	73
Mean		1,22
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,417
Sum		56

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (51): إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	36	30,3	78,3	78,3
	لا	10	8,4	21,7	100,0
	Total	46	38,7	100,0	
Missing	System	73	61,3		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (25): التمثيل البياني يشير إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

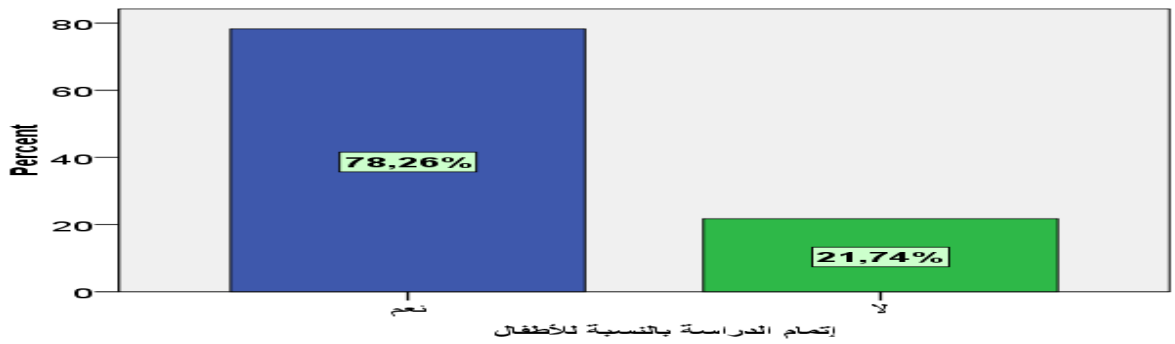

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

يتضح لنا من خلال التمثيل البياني أن أغلبية أطفال المستجوبين أكملوا الدراسة و هي بنسبة 78,26%، و بنسبة 21,74% لم يكملوا أطفالهم الدراسة لأسباب مختلفة و هذا حسب السؤال الفرعي الثاني و لكن أغلبية الأسباب تتجلى في خروج الأطفال بحثا عن العمل و هو بالطبع في القطاع غير الرسمي لمواجهة تحديات الفقر.

أخذ الدروس الخصوصية للأطفال:

Statistics

الجدول (52): أخذ الدروس الخصوصية للأطفال

N	Valid	37
	Missing	82
Mean		1,68
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,475
Sum		62

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (53): أخذ الدروس الخصوصية للأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	12	10,1	32,4	32,4
	لا	25	21,0	67,6	100,0
	Total	37	31,1	100,0	
Missing	System	82	68,9		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (26): التمثيل البياني يشير إلى أخذ الدروس الخصوصية للأطفال

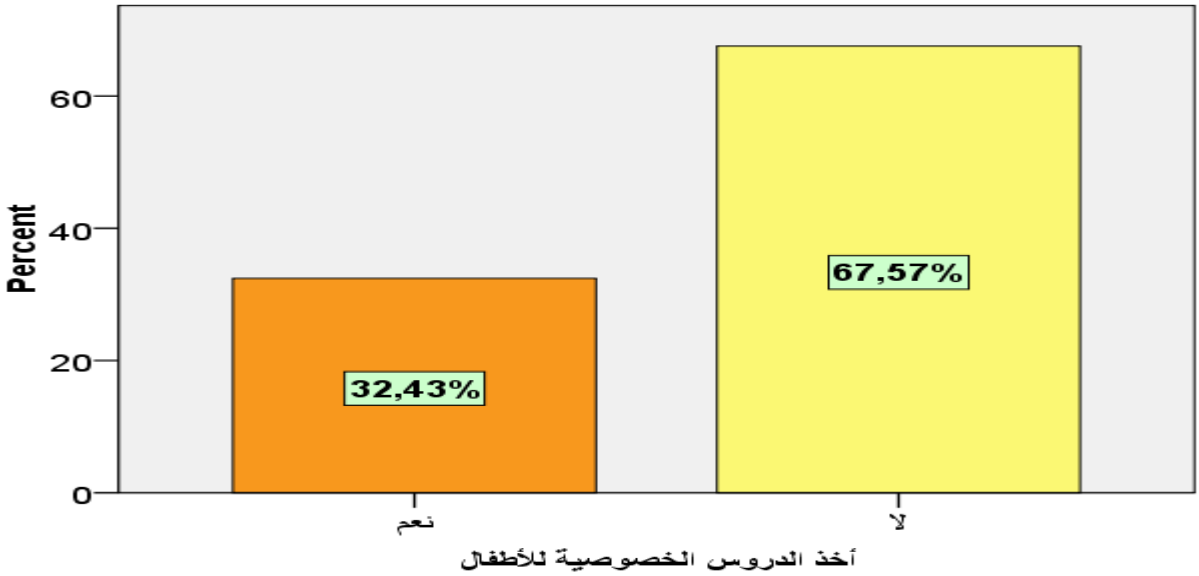

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

يتبين لنا من خلال التمثيل البياني أن أغلبية أطفال المستجوبين لا يأخذون دروس خصوصية و هي بنسبة 67,57%، و بنسبة 32,43% يأخذون أطفالهم دروس خصوصية.

سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال:

Statistics

الجدول (54): سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

N	Valid	11
	Missing	108
Mean		1,73
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		1,009
Sum		19

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (55): سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	للعمل	6	5,0	54,5	54,5
	أسباب مالية	3	2,5	27,3	81,8
	قلة الدخل	1	,8	9,1	90,9
	رغبة الأطفال و ضعف المستوى	1	,8	9,1	100,0
	Total	11	9,2	100,0	
Missing	System	108	90,8		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال الإجابات المفتوحة الملقاة على المستجوبين أن أغلبيتهم الذين لم يسمحوا لأطفالهم بإكمال الدراسة بسبب التوجه إلى العمل في القطاع غير الرسمي، و هناك أسباب أخرى متمثلة في أسباب مالية، قلة الدخل، و رغبة الأطفال و ضعف المستوى.

الشكل (27): التمثيل البياني يحدد سبب عدم إتمام الدراسة بالنسبة للأطفال

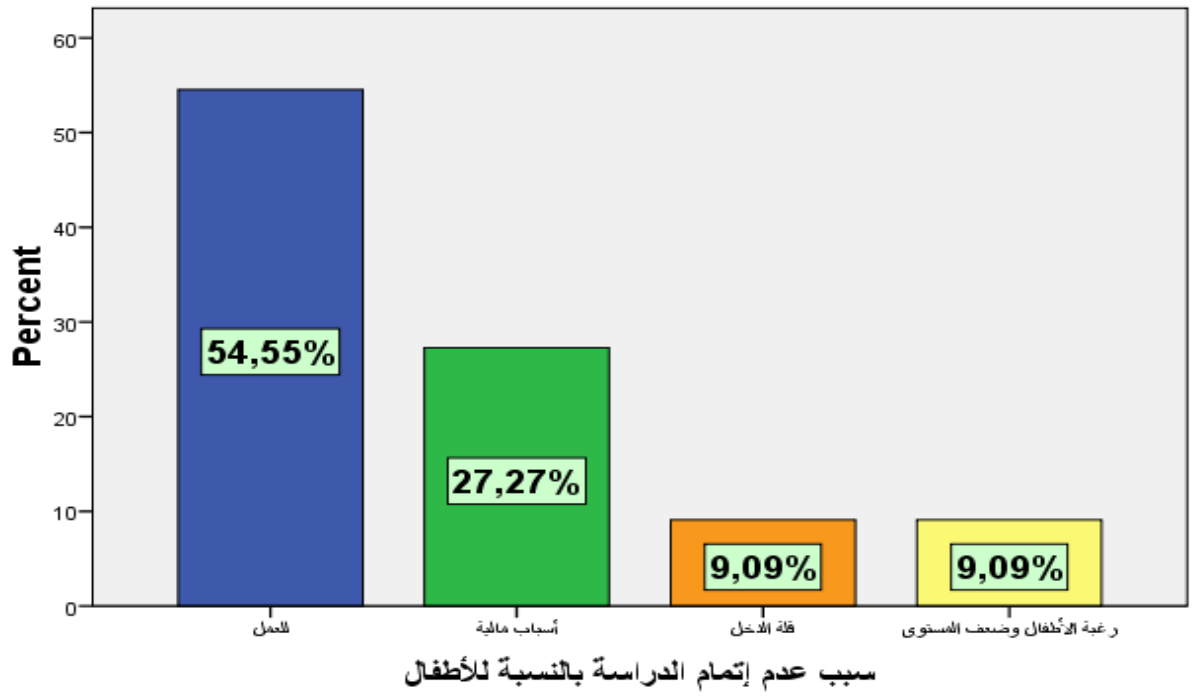

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الانخراط في الضمان الاجتماعي:

Statistics

الجدول (56): الانخراط في الضمان الاجتماعي

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,62
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,487
Sum		193

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (57): يمثل الانخراط في الضمان الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	45	37,8	37,8	37,8
	لا	74	62,2	62,2	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (28): التمثيل البياني يوضح الانخراط في الضمان الاجتماعي

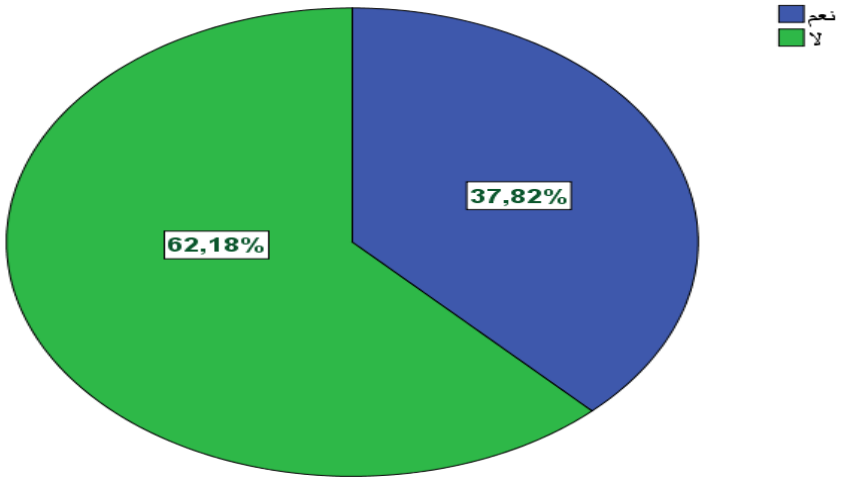

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن أغلبية المستجوبين غير منخرطين في الضمان الاجتماعي و هم بنسبة 62,18%، أما بنسبة 37,82% منخرطين في الضمان الاجتماعي و هذا لسبب على حسب قولهم ممارسة البعض للقطاع الرسمي، و كذلك لسبب تبعية بعضهم لوالده، و إما تبعيتها لزوجها بالنسبة للمستجوبة، و في حالة المطلقة لسبب استفادتها من 3.000,00 دج، و عليه تكون منخرطة في الضمان الاجتماعي، و هناك منهم من يكون منضم في الجزائر البيضاء و بالتالي يكون منخرط في الضمان الاجتماعي.

الوضع الاجتماعي:

Statistics

الجدول (58): الوضع الاجتماعي

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2,04
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,354
Sum		243

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00،2014/10/07.

الجدول (59): الوضع الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جيد	5	4,2	4,2	4,2
	مقبول	104	87,4	87,4	91,6
	سيء	10	8,4	8,4	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (29): التمثيل البياني يشير إلى الوضع الاجتماعي

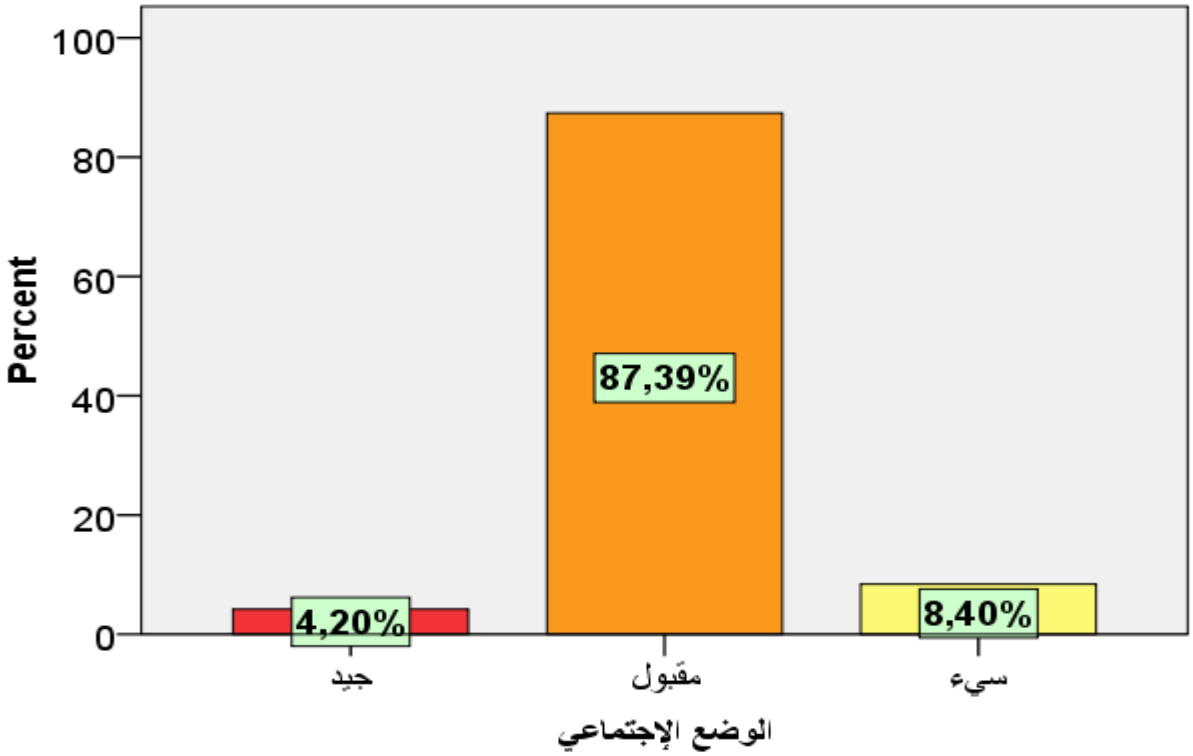

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نرى أن أغلبية المستجوبين وضعهم مقبول و هذا بنسبة 87,39%، و هناك نسبة ضئيلة وضعها سيء بنسبة 8,40%، و يوجد نسبة 4,20% وضعهم جيد من بين المستجوبين.

مكان الإقامة سابقا:

Statistics

الجدول (60): مكان الإقامة سابقا

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,55
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,500
Sum		184

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (61): مكان الإقامة سابقا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ريف	54	45,4	45,4	45,4
	حضر	65	54,6	54,6	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (30): التمثيل البياني يوضح مكان الإقامة سابقا

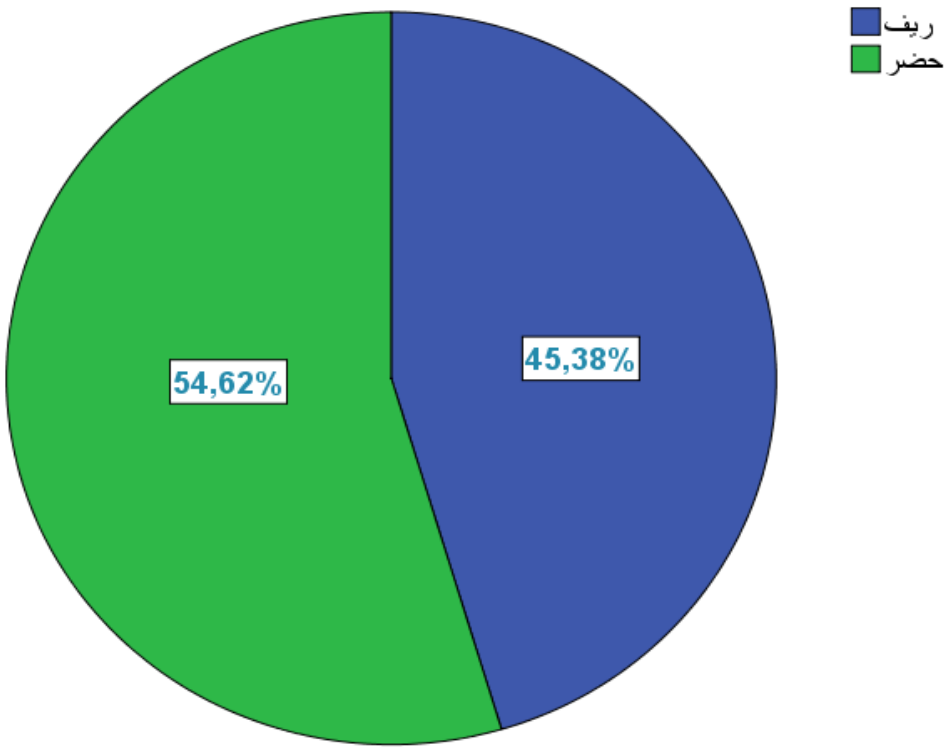

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أغلبية المستجوبين سكنهم الأصلي حضر و هم بنسبة 54,62% وبنسبة 45,38% سكنهم الأصلي ريف و إنتقلوا للحضر رغبة في العمل في القطاع غير الرسمي للتغلب على الفقر حسب قولهم.

نوع السكن:

Statistics

الجدول (62): نوع السكن

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,57
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,776
Sum		187

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (63): نوع السكن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ملك	72	60,5	60,5	60,5
	إيجار	26	21,8	21,8	82,4
	آخر	21	17,6	17,6	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (31): التمثيل البياني يحدد نوع السكن

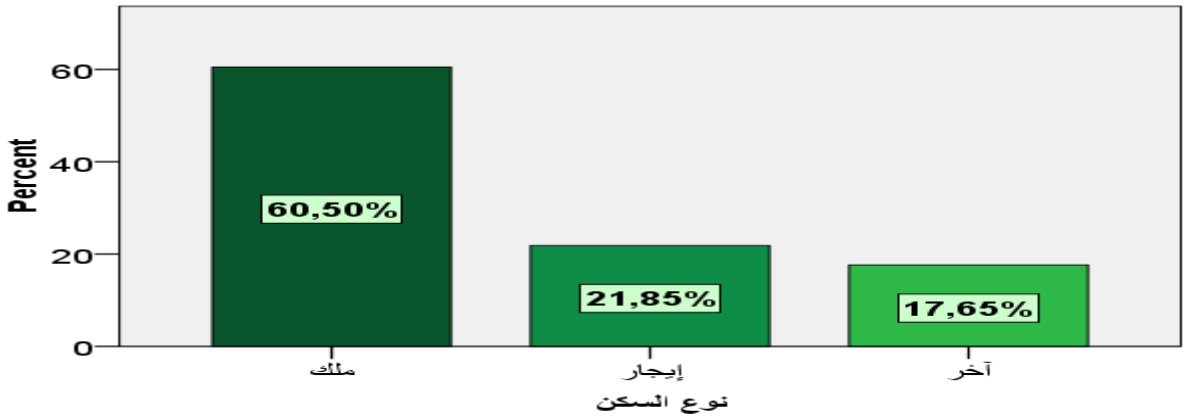

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أغلبية المستجوبين سكنهم ملك لهم و هم بنسبة 60,50%، و هناك منهم بنسبة 21,85% سكنهم إيجار، و بنسبة 17,65% سكنهم لا ملك لهم و لا إيحار و إنما آخر كهبة أو غيرها.

المرافق الصحية:

Statistics

الجدول (64): المرافق الصحية

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		3,05
Median		3,00
Mode		5
Std. Deviation		1,610
Sum		363

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (65): المرافق الصحية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مركز صحي	35	29,4	29,4	29,4
	عيادة	9	7,6	7,6	37,0
	مستوصف	26	21,8	21,8	58,8
	مستشفى	13	10,9	10,9	69,7
	لا يوجد	36	30,3	30,3	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (32): التمثيل البياني يشير إلى المرافق الصحية

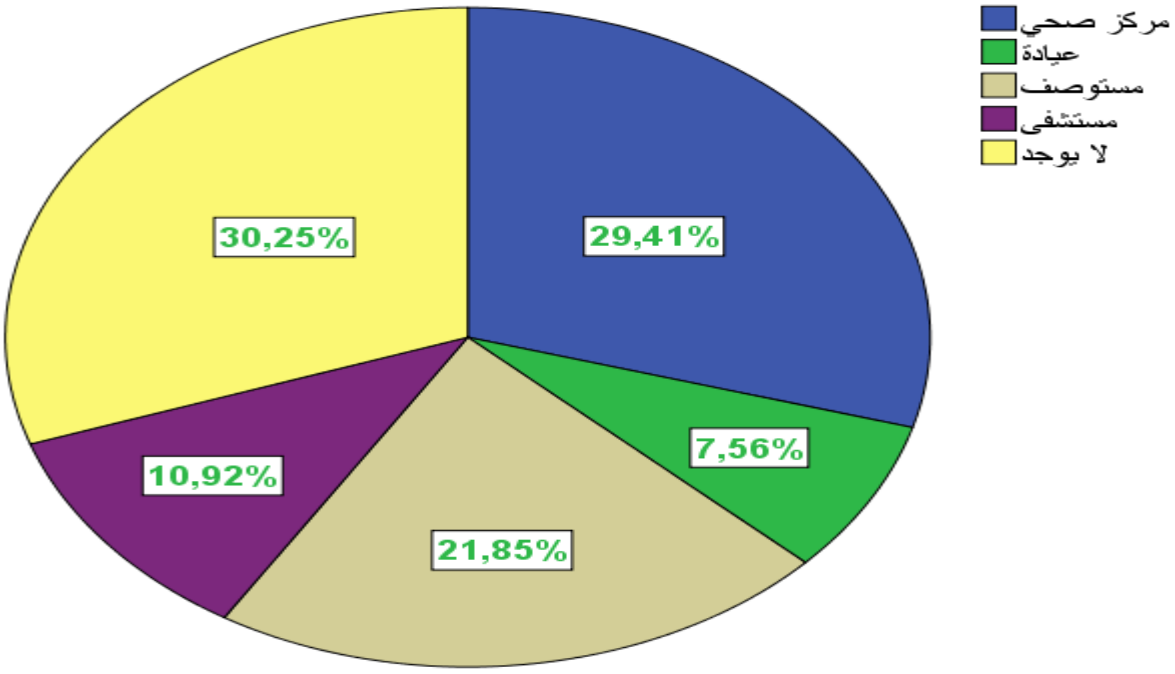

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أغلبية المستجوبين لا يوجد بجانب سكنهم مرفق من المرافق الصحية و هم بنسبة 30,25%، بينما 29,41% يوجد بجانبهم مركز صحي، و بنسبة 21,85% منهم بجانبهم مستوصف، و بنسبة 10,92% منهم يوجد بجانبهم مستشفى، و بنسبة 7,56% يوجد بجانبهم عيادة.

العمل في منصب سابق:

Statistics

الجدول (66): العمل في منصب سابق

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,27
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,445
Sum		151

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (67): العمل في منصب سابق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	87	73,1	73,1	73,1
	لا	32	26,9	26,9	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (33): التمثيل البياني يوضح العمل في منصب سابق

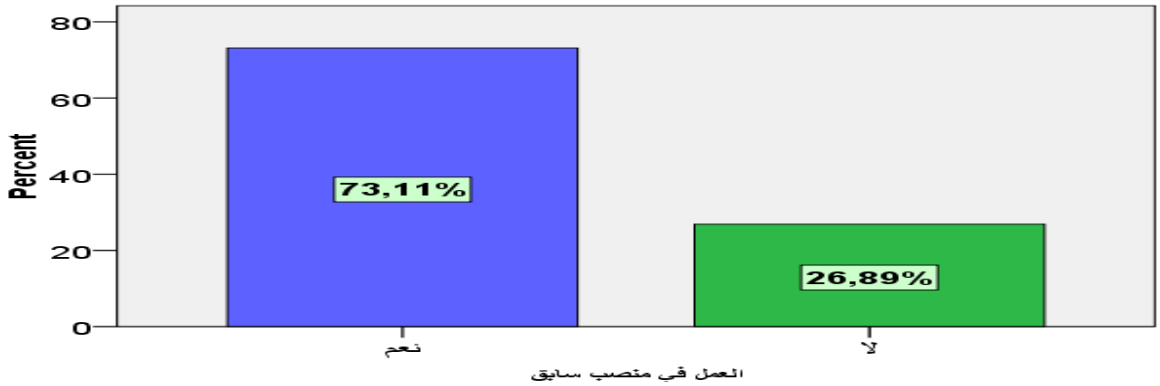

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة كبيرة من المستجوبين شغلوا منصب عمل و هم بنسبة 73,11%، بينما 26,89% لم يشغلوا منصب عمل من قبل.

إذا كان جوابك **بنعم**:

نوع القطاع العمل السابق:

Statistics

الجدول (68): نوع القطاع للعمل السابق

N	Valid	91
	Missing	28
Mean		1,57
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,498
Sum		143

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (69): نوع القطاع للعمل السابق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الرسمي	39	32,8	42,9	42,9
	غير الرسمي	52	43,7	57,1	100,0
	Total	91	76,5	100,0	
Missing	System	28	23,5		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (34): التمثيل البياني يشير إلى نوع القطاع للعمل السابق

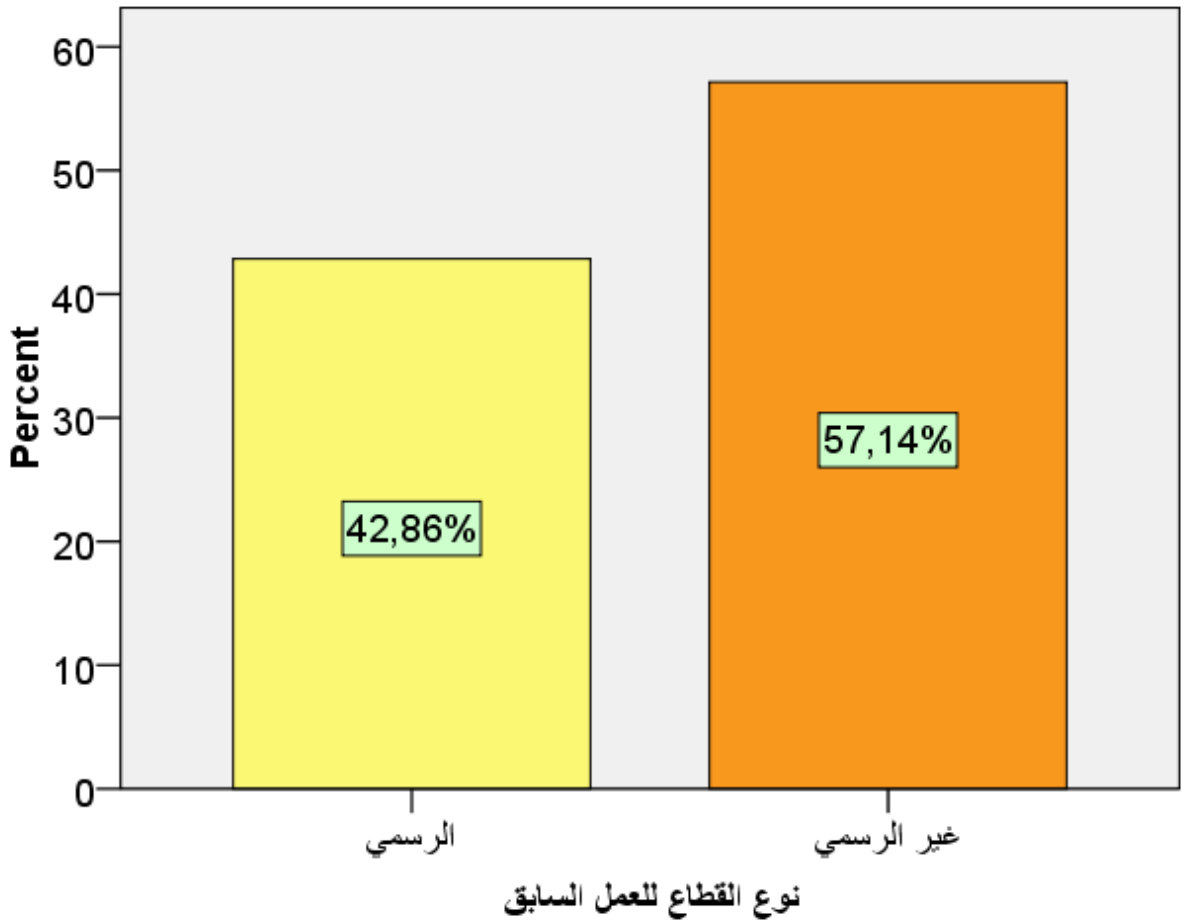

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن ما نسبته 57,14% من الأفراد سبقوا و أن عملوا في القطاع غير الرسمي و هم أعلى نسبة، أما الذين شغلوا مناصب في القطاع الرسمي فنسبتهم 42,86%.

دوافع العمل في القطاع غير الرسمي:

Statistics

الجدول (70): دوافع العمل في القطاع غير الرسمي

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,91
Median		2,00
Mode		1
Std. Deviation		1,041
Sum		227

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (71): دوافع العمل في القطاع غير الرسمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دوافع مالية	57	47,9	47,9	47,9
	دافع البطالة	29	24,4	24,4	72,3
	سهولة الحصول عليه	20	16,8	16,8	89,1
	دوافع شخصية	13	10,9	10,9	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

يبين الجدول أن عدد الأفراد الذين اضطروا للتوجه إلى العمل غير الرسمي هو لدوافع مالية عددهم 57 وهذا بنسبة 47,9% من بين العدد الإجمالي لأفراد العينة الذي يقدر بـ: 200.

الشكل (35): التمثيل البياني يحدد دوافع العمل في القطاع غير الرسمي

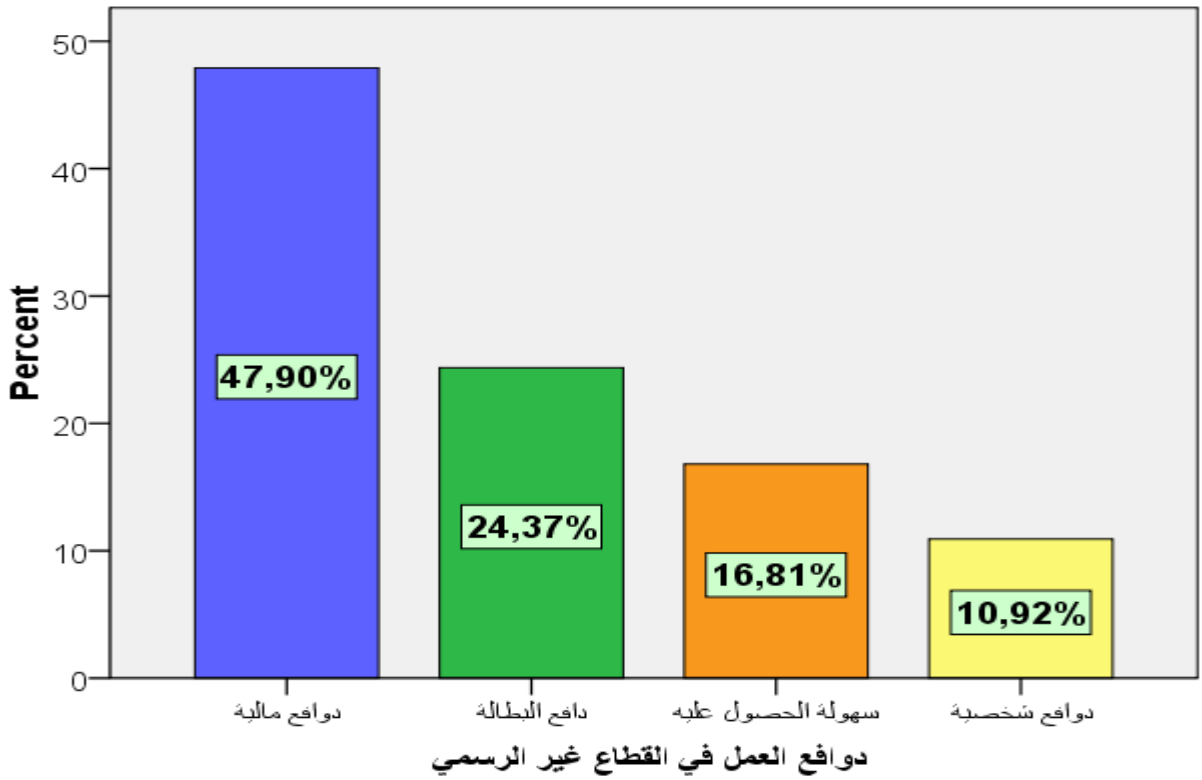

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

طبيعة النشاط:

Statistics

الجدول (72): طبيعة النشاط

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		4,12
Median		4,00
Mode		4
Std. Deviation		1,121
Sum		490

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (73): طبيعة النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الصناعة	4	3,4	3,4	3,4
	الفلاحة	6	5,0	5,0	8,4
	الخدمات	17	14,3	14,3	22,7
	التجارة	46	38,7	38,7	61,3
	صناعة تقليدية و حرف	37	31,1	31,1	92,4
	البناء	9	7,6	7,6	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (36): التمثيل البياني يوضح طبيعة النشاط

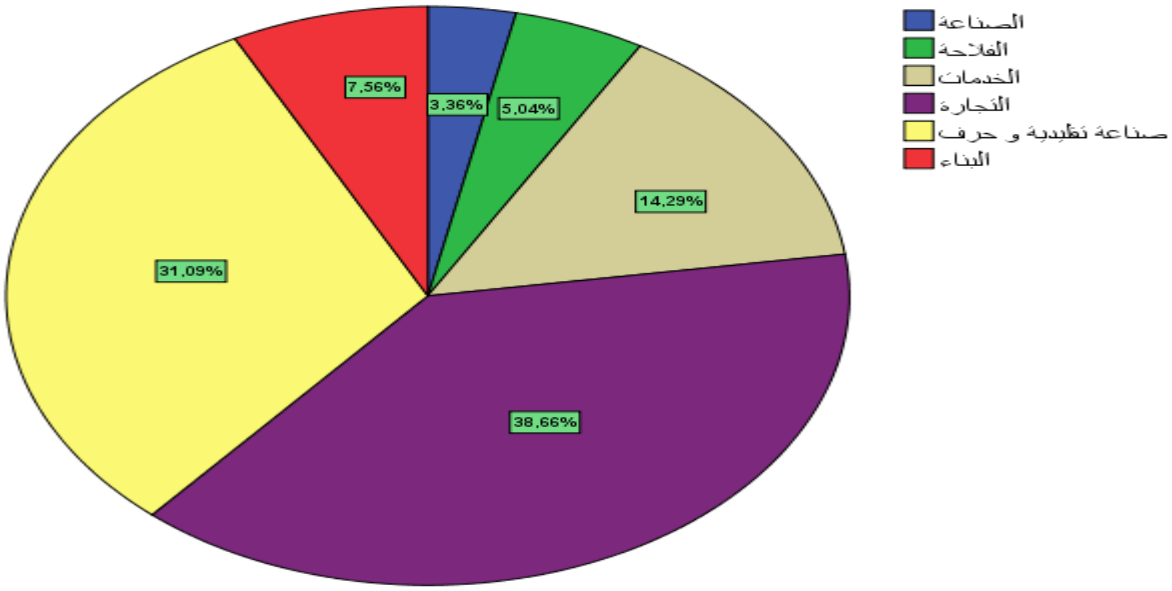

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة طبيعة نشاطهم تجاري حيث يقدر عددهم بـ: 46 وهذا بنسبة 38,7%، كما يلاحظ أيضا أن أقل نشاط ممارس هو الصناعة حيث يقدر عددهم بـ: 4 أفراد وهذا بنسبة 3,4% كما أن باقي أفراد العينة يمارسون باقي الأنشطة. و هذا من بين العدد الحقيقي لأفراد العينة الذي هو: 119.

و عليه يتبين أن طبيعة النشاطات غير الرسمية تتميز بتنوعها، و لكن يبقى نشاط التجارة هو من أهم الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي (أكثر من 38%) بالإضافة إلى قطاع الصناعة التقليدية والحرف (أكثر من 31%)، و قطاع الخدمات (أكثر من 14%) وهذا نتيجة لطبيعة هذه النشاطات التي تعمل على جلب اليد العاملة غير الرسمية (لا تحتاج لمستوى علمي أو فني مهم).

مدة ممارسة النشاط:

Statistics

الجدول (74): مدة ممارسة النشاط

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		3,12
Median		3,00
Mode		4
Std. Deviation		1,027
Sum		371

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (75): مدة ممارسة النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من سنة	11	9,2	9,2	9,2
	من 01 سنة إلى 3 سنوات	23	19,3	19,3	28,6
	من 04 سنة إلى 06 سنوات	26	21,8	21,8	50,4
	أكثر من 06 سنوات	59	49,6	49,6	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (37): التمثيل البياني يشير إلى مدة ممارسة النشاط

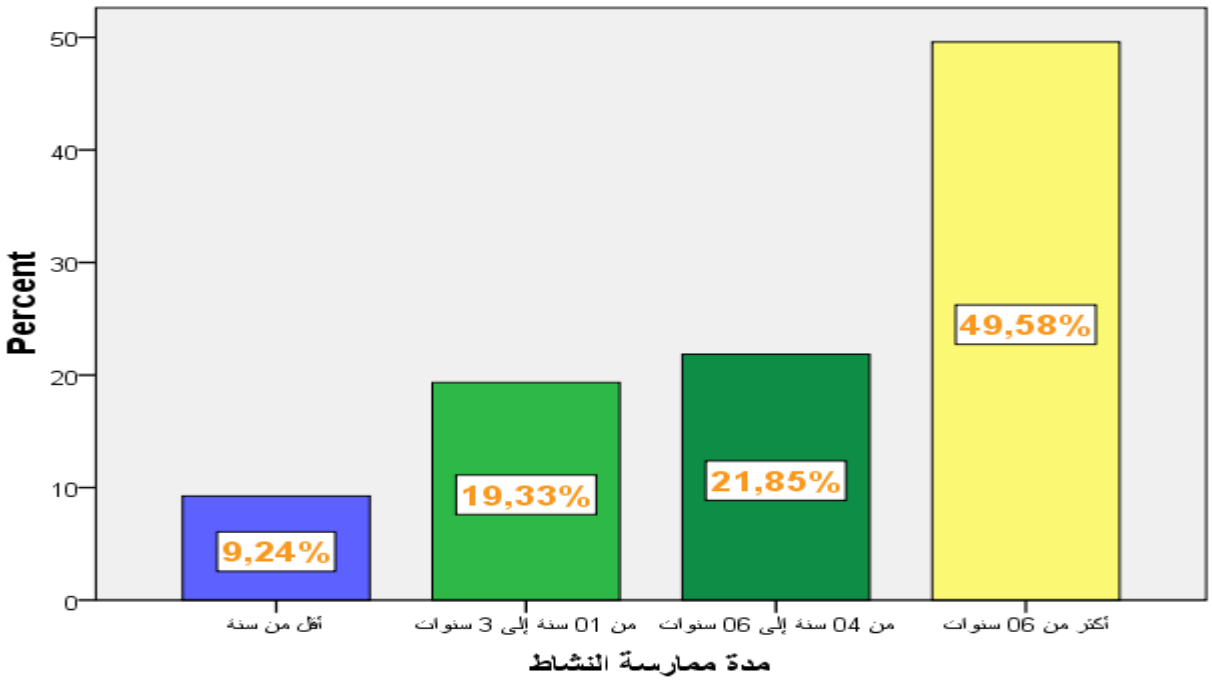

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ إختلاف في مدة الممارسة بين أفراد العينة و لكن أغلبهم يمارس القطاع غير الرسمي منذ أكثر من 06 سنوات و هم بنسبة 49,58%.

شكل ممارسة النشاط:

Statistics

الجدول (76): شكل ممارسة النشاط

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,50
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,723
Sum		179

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (77): شكل ممارسة النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دائم	75	63,0	63,0	63,0
	مؤقت	28	23,5	23,5	86,6
	موسمي	16	13,4	13,4	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (38): التمثيل البياني يوضح شكل ممارسة النشاط

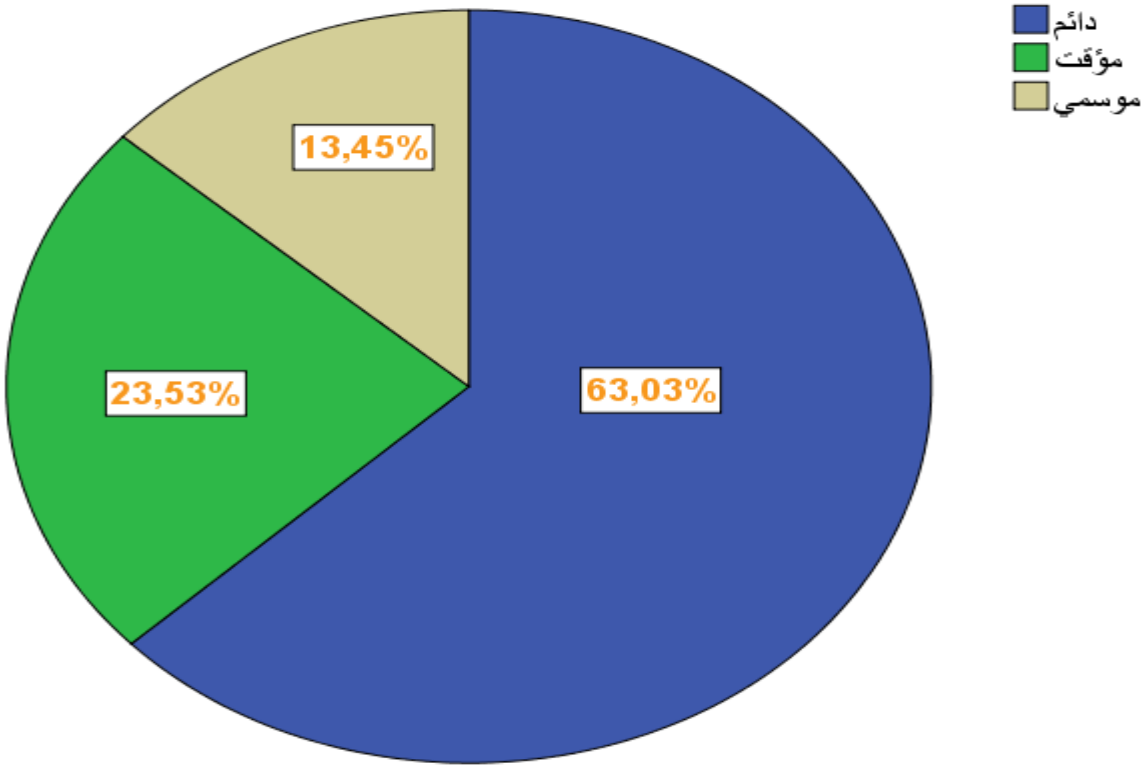

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

إن أول ملاحظة يمكن استنتاجها من قراءة الشكل البياني الموجود أعلاه أن النشاط الممارس من قبل أغلب الأفراد الموجودين في القطاع غير الرسمي هو نشاط دائم في أغلب الأوقات و هو بنسبة 63,03% هذا و هناك من الأفراد الذين يمارسون النشاط بشكل مؤقت و هم بنسبة 23,53%، بالإضافة إلى وجود عدد ضئيل من الأفراد الذين ينشطون بشكل موسمي و هم بنسبة 13,45%؛ فالعمل غير الرسمي يعبر عن فرص العمل التي قد يقوم البعض بأخذها قصد الحصول على عائد يسمح له على الأقل بتلبية حاجاته اليومية، حتى وإن كانت هذه النشاطات تأخذ طابع المساعدة مقابل راتب بسيط.

مكان ممارسة النشاط:

Statistics

الجدول (78): مكان ممارسة النشاط

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2,13
Median		2,00
Mode		1
Std. Deviation		1,286
Sum		253

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (79): مكان ممارسة النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المنزل	58	48,7	48,7	48,7
	الأسواق	21	17,6	17,6	66,4
	الأرصفة	7	5,9	5,9	72,3
	أماكن أخرى	33	27,7	27,7	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (39): التمثيل البياني يحدد مكان الممارسة

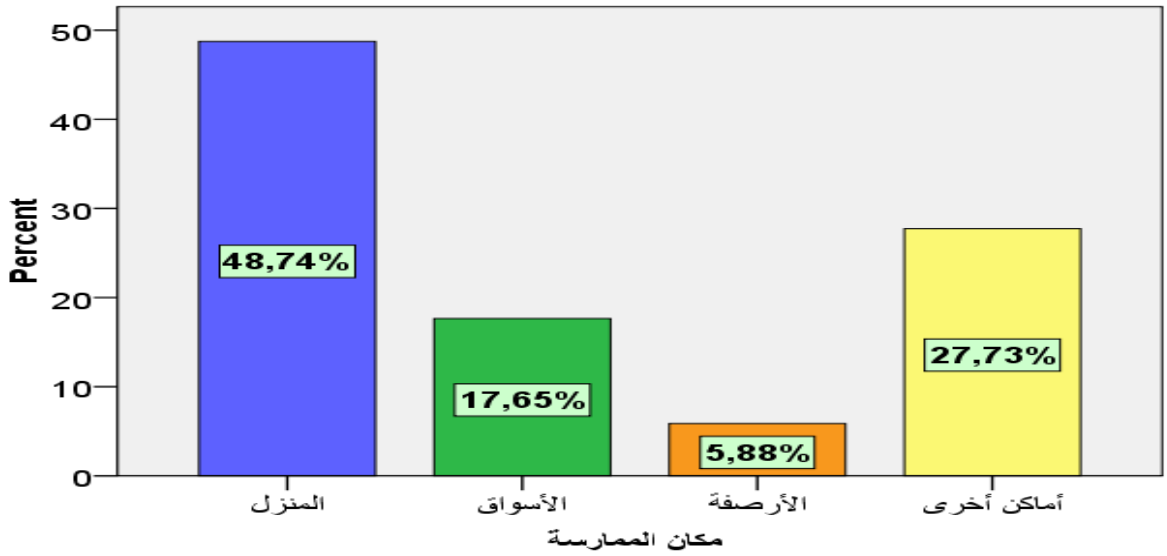

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن أغلبية الأفراد يمارسون نشاطهم غير الرسمي في المنزل و هم بنسبة 48,74%، أنا بالنسبة للممارسة في الأسواق و الأرصفة و أماكن أخرى فنسبة الممارسة فيهم مختلفة.

فعلى سبيل المثال الأنشطة الحرفية تتم عادة في أماكن رسمية، غير أن المزاول لا يصرح بها لذى مفتشية العمل و مصالح الضرائب و هذا يعني أنه حتى القطاع الرسمي يحتوي بحد ذاته على الأنشطة غير الرسمية، و كأنه أصبح رواقا و امتدادا للقطاع غير الرسمي لإحتوائه على قنوات تصريف مباشرة.

أماكن أخرى لممارسة النشاط:

Statistics

الجدول (80): أماكن أخرى لممارسة النشاط

N	Valid	33
	Missing	86
Mean		7,18
Median		6,00
Mode		1
Std. Deviation		5,491
Sum		237

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (81): أماكن أخرى لممارسة النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محل	8	6,7	24,2	24,2
	محل نجارة	2	1,7	6,1	30,3
	حمام	1	,8	3,0	33,3
	منازل، محلات	3	2,5	9,1	42,4
	منازل - طرقات	1	,8	3,0	45,5
	منازل - بنايات	2	1,7	6,1	51,5
	دهن المنازل، البنايات	1	,8	3,0	54,5
	العمران، الأماكن العمومية	3	2,5	9,1	63,6
	متنقل بين المنازل و المؤسسات	1	,8	3,0	66,7
	الثانوية	1	,8	3,0	69,7
	دار الشباب	1	,8	3,0	72,7
	صناعة النافورات	1	,8	3,0	75,8
	نقل عمومي	1	,8	3,0	78,8
	سائق سيارة أجرة	2	1,7	6,1	84,8
	مكانيكي متنقل	1	,8	3,0	87,9
	البستان	4	3,4	12,1	100,0
	Total	33	27,7	100,0	
Missing	System	86	72,3		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (40): التمثيل البياني يوضح الأماكن الأخرى لممارسة النشاط

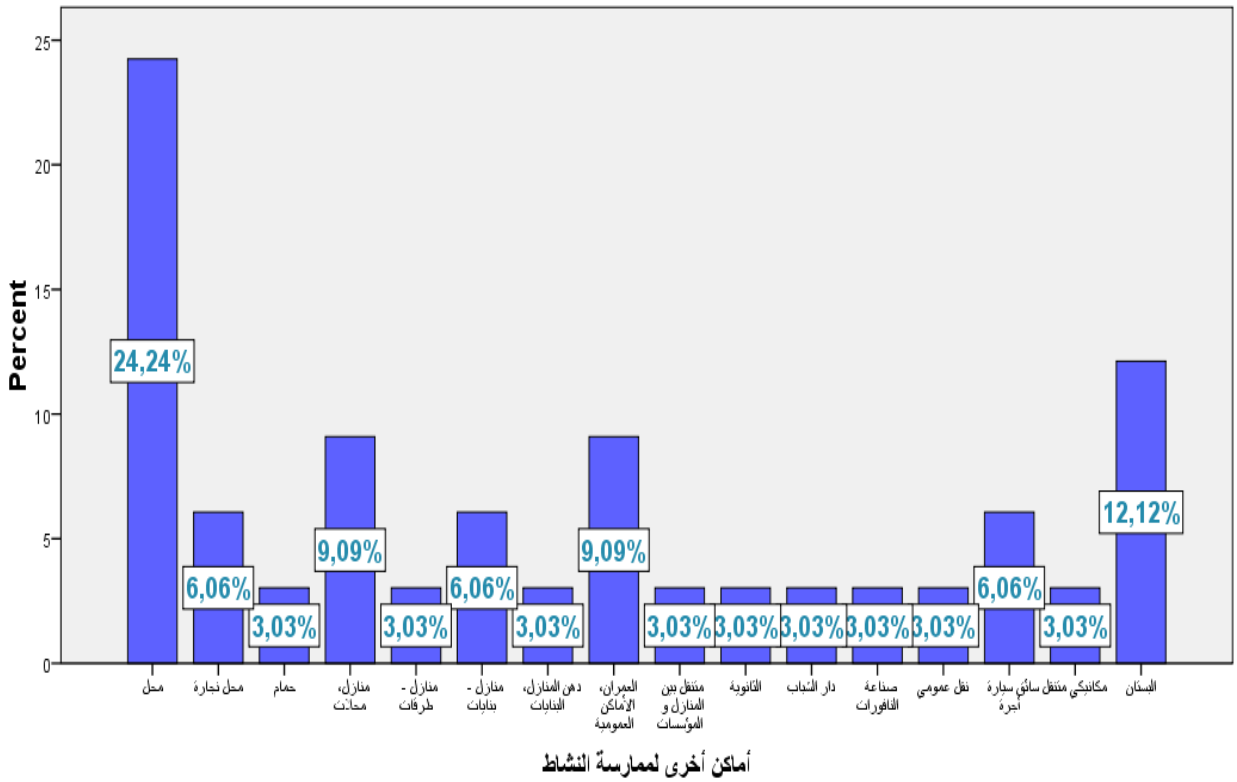

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني هناك إختلاف في أماكن مزاولة النشاط، بحيث أن أغلبية أفراد العينة يمارسون نشاطهم في المحلات و ذلك بنسبة 24,24%.

طبيعة الدخل (الأجرة):

Statistics

الجدول (82): طبيعة الدخل (الأجرة)

N	Valid	118
	Missing	1
Mean		3,36
Median		3,00
Mode		2
Std. Deviation		1,381
Sum		396

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (83): طبيعة الدخل (الأجرة)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	باليوم	56	47,1	47,5	47,5
	بالأسبوع	6	5,0	5,1	52,5
	بالشهر	14	11,8	11,9	64,4
	طرق أخرى	42	35,3	35,6	100,0
	Total	118	99,2	100,0	
Missing	System	1	,8		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (41): التمثيل البياني يشير إلى طبيعة الدخل (الأجرة)

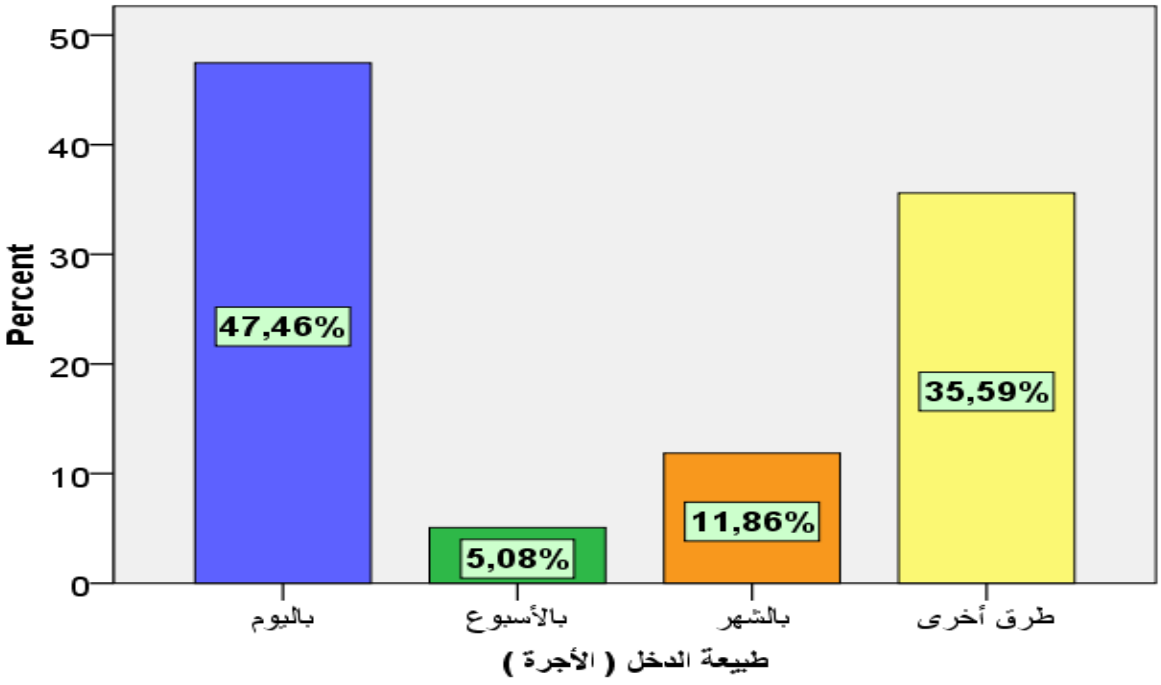

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني السابق نجد أن أغلبية الأفراد طبيعة دخلهم يومي و ذلك بنسبة 47,46%، أما بالنسبة للدخل بالأسبوع و الشهر و طرق أخرى فالنسب متفاوتة، في حين أن طبيعة الدخل بالساعة من خلال الاستمارات الموزعة فلم أصادفها.

كيفية الدخل:

Statistics

الجدول (84): كيفية الدخل

N	Valid	118
	Missing	1
Mean		1,93
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,252
Sum		228

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (85): كيفية الدخل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثابت	8	6,7	6,8	6,8
	متغير	110	92,4	93,2	100,0
	Total	118	99,2	100,0	
Missing	System	1	,8		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (42): التمثيل البياني يوضح كيفية الدخل

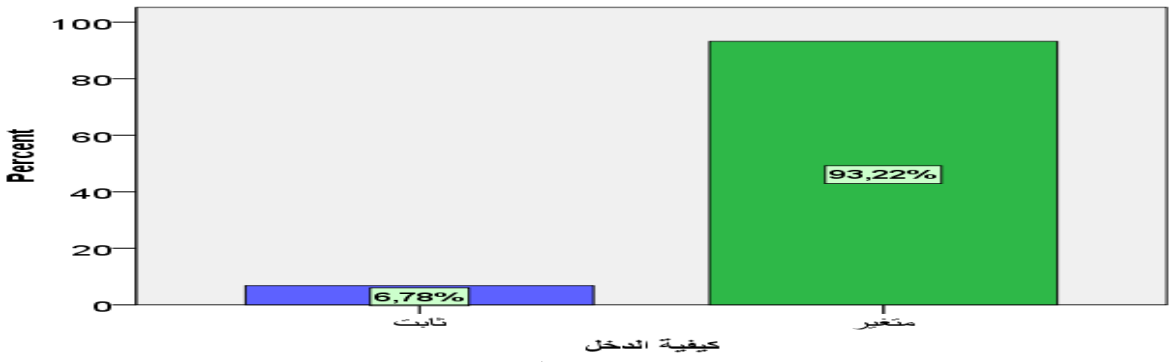

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نجد من خلال التمثيل البياني أن أغلبية دخول الأفراد المستجوبين لديهم دخل متغير و هم بنسبة 93,22%، في حين ما نسبته 6,78% دخلهم ثابت.

قيمة الدخل (دج):

Statistics

الجدول (86): قيمة الدخل (دج)

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,70
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,808
Sum		202

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (87): قيمة الدخل (دج)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 18.000,00	62	52,1	52,1	52,1
	من 18.000,00 إلى 30.000,00	31	26,1	26,1	78,2
	أكثر من 30.000,00	26	21,8	21,8	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (43): التمثيل البياني يحدد قيمة الدخل (دج)

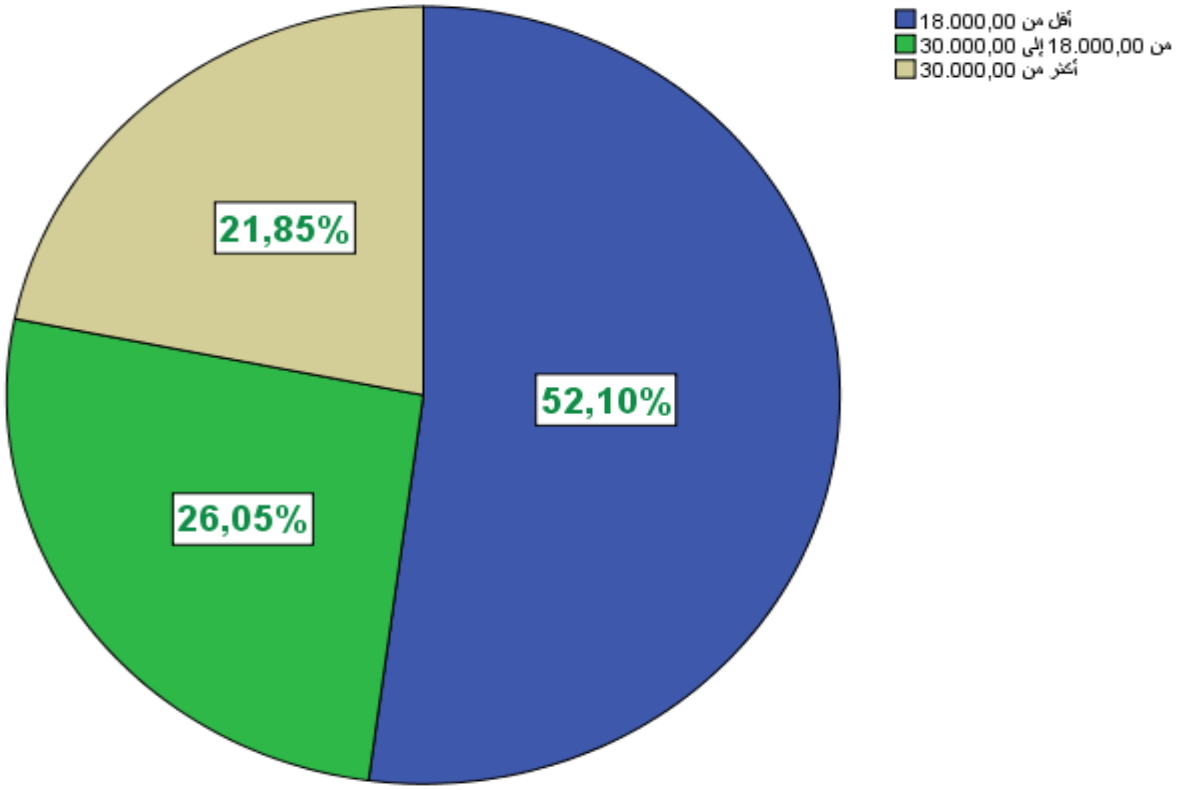

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أعلى نسبة من الأفراد المستجوبين دخلهم أقل من 18.000,00 دج وهم بنسبة 52,10%، و أقل نسبة هي 21,85% و دخلهم يقدر بأكثر من 30.000,00 دج.

قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية:

Statistics

الجدول (88): قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,54
Median		2,00
Mode		2
Std. Deviation		,501
Sum		183

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (89): قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	55	46,2	46,2	46,2
	لا	64	53,8	53,8	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (44): التمثيل البياني يوضح قدرة الدخل على تلبية الإحتياجات الأساسية

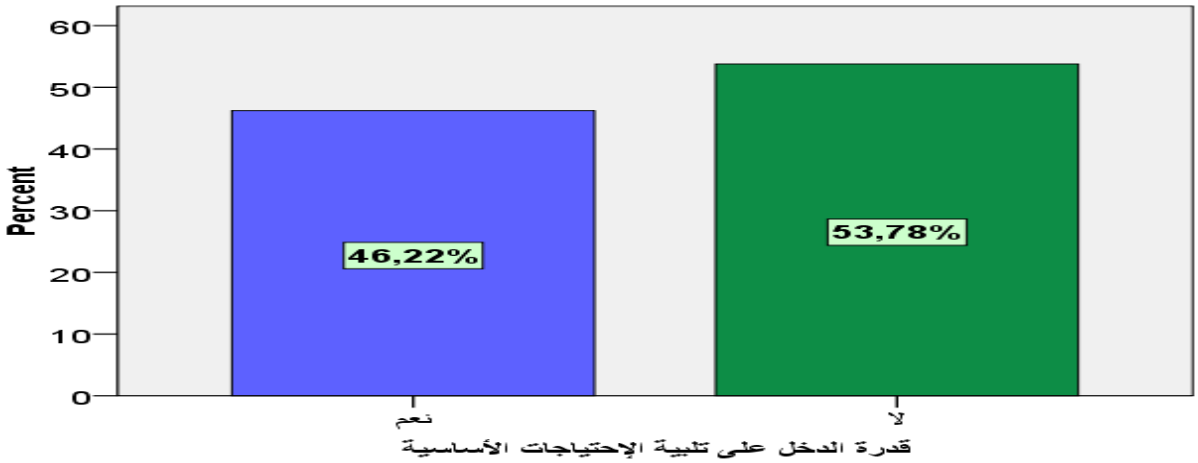

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة دخلهم غير كافي لتغطية إحتياجاتهم الأساسية وهم بنسبة 53,78%. أما ما نسبته 46,22% فأجابوا بأن دخلهم كافي لتغطيت إحتياجاتهم الأساسية.

قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي:

Statistics

الجدول (90): قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,16
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,368
Sum		138

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (91): قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	100	84,0	84,0	84,0
	لا	19	16,0	16,0	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (45): التمثيل البياني يشير إلى قدرة الدخل على تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي

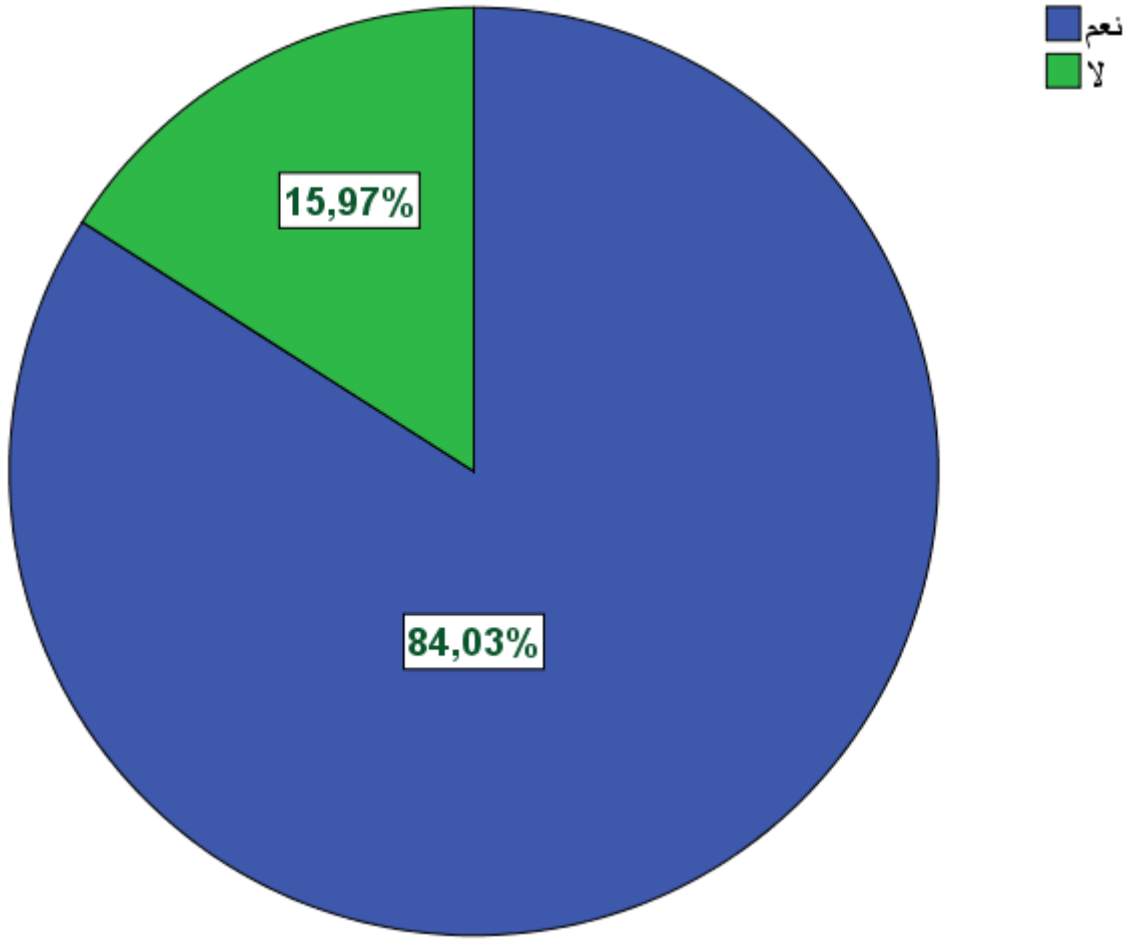

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من التمثيل البياني أن أغلبة أفراد العينة دخلهم يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي وهم بنسبة 84,03%. أما ما نسبته 15,97% فأجابوا بأن دخلهم لا يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي.

المخصصة للإستهلاك (دج) بالنسبة:

الحاجات الأساسية:

Statistics

الجدول (92): الميزانية المحددة للحاجات الأساسية

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		8780,6723
Median		8000,0000
Mode		10000,00
Std. Deviation		3707,96845
Sum		1044900,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (93): الميزانية المحددة للحاجات الأساسية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	900,00	1	,8	,8	,8
	1000,00	3	2,5	2,5	3,4
	2000,00	2	1,7	1,7	5,0
	5000,00	14	11,8	11,8	16,8
	6000,00	11	9,2	9,2	26,1
	7000,00	11	9,2	9,2	35,3
	7500,00	1	,8	,8	36,1
	8000,00	21	17,6	17,6	53,8
	8500,00	1	,8	,8	54,6
	9000,00	6	5,0	5,0	59,7
	10000,00	28	23,5	23,5	83,2
	12000,00	2	1,7	1,7	84,9
	15000,00	14	11,8	11,8	96,6
	16000,00	1	,8	,8	97,5
	18000,00	2	1,7	1,7	99,2
	20000,00	1	,8	,8	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (46): التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للحاجات الأساسية

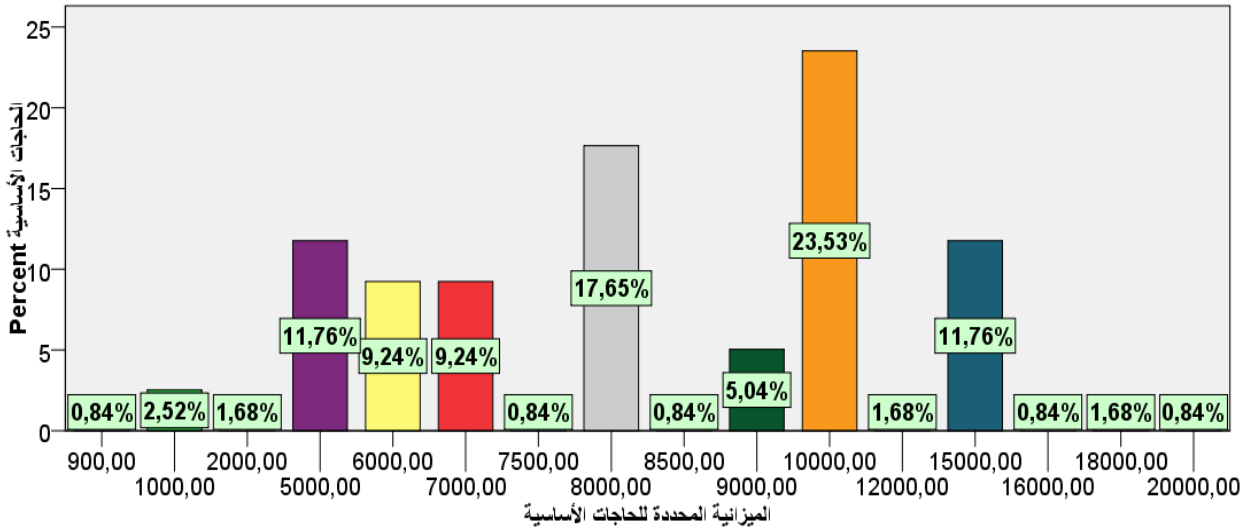

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نجد من خلال التمثيل البياني أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للحاجات الأساسية تقدر بـ: 10.000,00 دج و هم بنسبة 23,53%، و هناك من تقدر ميزانيتهم بـ: 900,00 دج-7.500,00 دج-8.500,00 دج-16.000,00 دج-20.000,00 دج و هم بنسبة 0,84% لكل مبلغ من المبالغ، و هناك من تقدر نسبتهم بـ: 1,68% لكل من الميزانيات التالية على حدى: 2.000,00 دج-12.000,00 دج-18.000,00 دج، و أيضا بنسبة 11,76% بالنسبة لكلا الميزانيتين: 5.000,00 دج-15.000,00 دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

الملابس و الأحذية:

Statistics

الجدول (94): الميزانية المحددة للملابس و الأحذية

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		7374,7899
Median		6000,0000
Mode		5000,00
Std. Deviation		6759,57850
Sum		877600,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (95): الميزانية المحددة للملابس و الأحذية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	800,00	1	,8	,8	,8
	900,00	2	1,7	1,7	2,5
	1000,00	1	,8	,8	3,4
	3000,00	2	1,7	1,7	5,0
	4000,00	5	4,2	4,2	9,2
	5000,00	27	22,7	22,7	31,9
	6000,00	22	18,5	18,5	50,4
	6500,00	1	,8	,8	51,3
	7000,00	18	15,1	15,1	66,4
	8000,00	14	11,8	11,8	78,2
	9000,00	12	10,1	10,1	88,2
	9500,00	1	,8	,8	89,1
	10000,00	6	5,0	5,0	94,1
	12000,00	2	1,7	1,7	95,8
	15000,00	4	3,4	3,4	99,2
	75000,00	1	,8	,8	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (47): التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للملابس و الأحذية

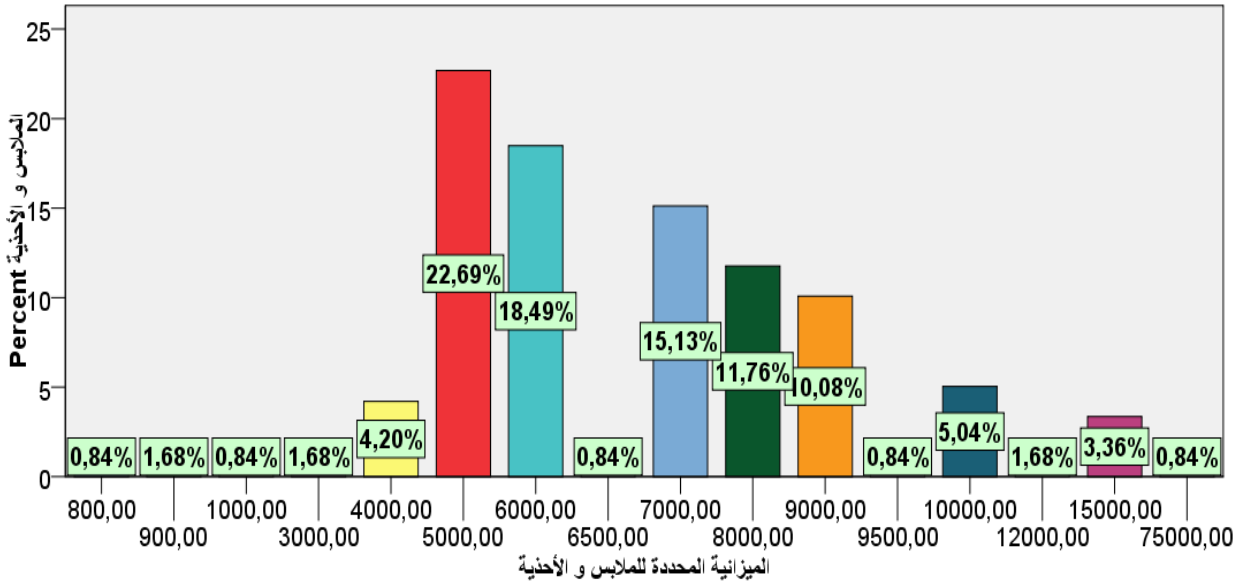

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نجد من خلال التمثيل البياني أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للملابس و الأحذية تقدر بـ: 5.000,00 دج و هم بنسبة 22,69%، و هناك من تقدر ميزانيتهم بـ: 800,00 دج-1.000,00 دج- 6.500,00 دج-9.500,00 دج-75.000,00 دج و هم بنسبة 0.84% لكل مبلغ من المبالغ، و هناك من تقدر نسبتهم بـ: 1,68% لكل من الميزانيات التالية على حدى: 900,00 دج-3.000,00 دج- 12.000,00دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

الغاز:

Statistics

الجدول (96): الميزانية المحددة للغاز

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		487,3950
Median		400,0000
Mode		400,00
Std. Deviation		141,75332
Sum		58000,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (97): الميزانية المحددة للغاز

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	200,00	8	6,7	6,7	6,7
	400,00	57	47,9	47,9	54,6
	600,00	49	41,2	41,2	95,8
	800,00	4	3,4	3,4	99,2
	1000,00	1	,8	,8	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (48): التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للغاز

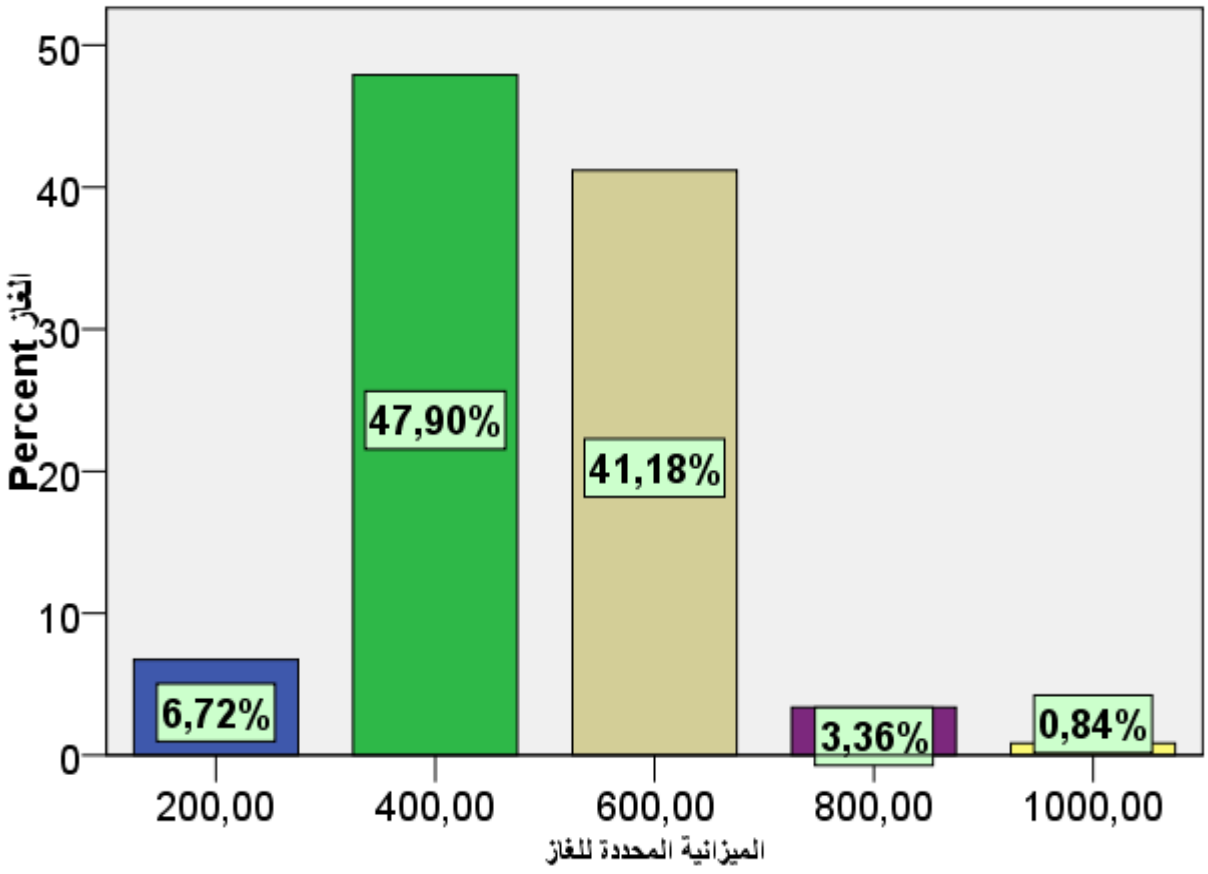

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للغاز تقدر بـ: 400,00دجأما باقي الأفراد فميزانيتهم متفاوتة.

الكهرباء:

Statistics

الجدول (98): الميزانية المحددة للكهرباء

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2275,6303
Median		2000,0000
Mode		2000,00
Std. Deviation		798,61813
Sum		270800,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (99): الميزانية المحددة للكهرباء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	800,00	1	,8	,8	,8
	1000,00	4	3,4	3,4	4,2
	1200,00	3	2,5	2,5	6,7
	1300,00	3	2,5	2,5	9,2
	1400,00	2	1,7	1,7	10,9
	1500,00	15	12,6	12,6	23,5
	1600,00	4	3,4	3,4	26,9
	1700,00	1	,8	,8	27,7
	1800,00	3	2,5	2,5	30,3
	1900,00	1	,8	,8	31,1
	2000,00	27	22,7	22,7	53,8
	2500,00	21	17,6	17,6	71,4
	2800,00	1	,8	,8	72,3
	3000,00	23	19,3	19,3	91,6
	3500,00	5	4,2	4,2	95,8
	4000,00	3	2,5	2,5	98,3
	5000,00	2	1,7	1,7	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (49): التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للكهرباء

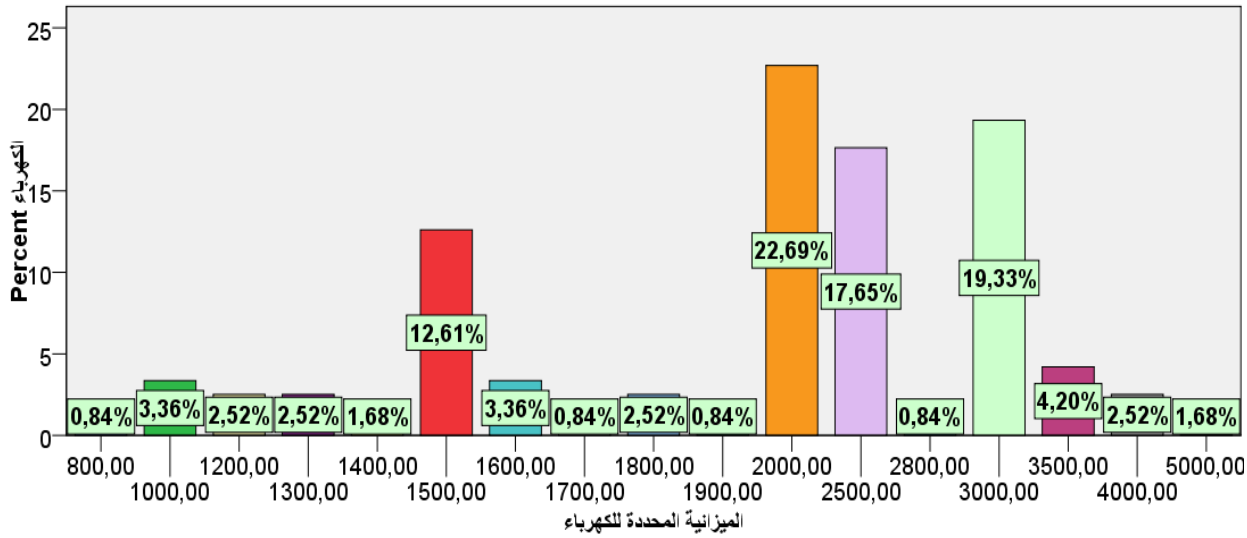

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للكهرباء تقدر بـ: 2.000,00دج و هم بنسبة 22,09%، و هناك من تقدر ميزانيتهم بـ: 800,00 دج-1.700,00دج-1.900,00دج-28.000,00 دج و هم بنسبة 0,84% لكل مبلغ من المبالغ، و هناك من تقدر نسبتهم بـ: 1,68% لكل من الميزانيات التالية على حدى: 1.400,00 دج-5.000,00 دج، و يوجد فئة من المستجوبين تقدر ميزانياتهم بـ: 1.200,00 دج-1.300,00 دج-1.800,00 دج-4.000,00 دج، و هم بنسبة 2,52% بالنسبة لكل ميزانية، و أيضا هناك من تقدر نسبتهم بـ: 3,36% للميزانيتين التاليتين كلاهما على حدى: 1.000,00 دج-1.600,00 دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

الماء:

Statistics

الجدول (100): الميزانية المحددة للماء

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1250,8403
Median		1000,0000
Mode		1000,00
Std. Deviation		550,30743
Sum		148850,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (101): الميزانية المحددة للماء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	400,00	1	,8	,8	,8
	500,00	3	2,5	2,5	3,4
	600,00	4	3,4	3,4	6,7
	650,00	1	,8	,8	7,6
	700,00	1	,8	,8	8,4
	800,00	17	14,3	14,3	22,7
	900,00	13	10,9	10,9	33,6
	1000,00	29	24,4	24,4	58,0
	1200,00	6	5,0	5,0	63,0
	1300,00	2	1,7	1,7	64,7
	1500,00	18	15,1	15,1	79,8
	1800,00	2	1,7	1,7	81,5
	2000,00	15	12,6	12,6	94,1
	2500,00	5	4,2	4,2	98,3
	3000,00	2	1,7	1,7	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (50): التمثيل البياني يحدد الميزانية المحددة للماء

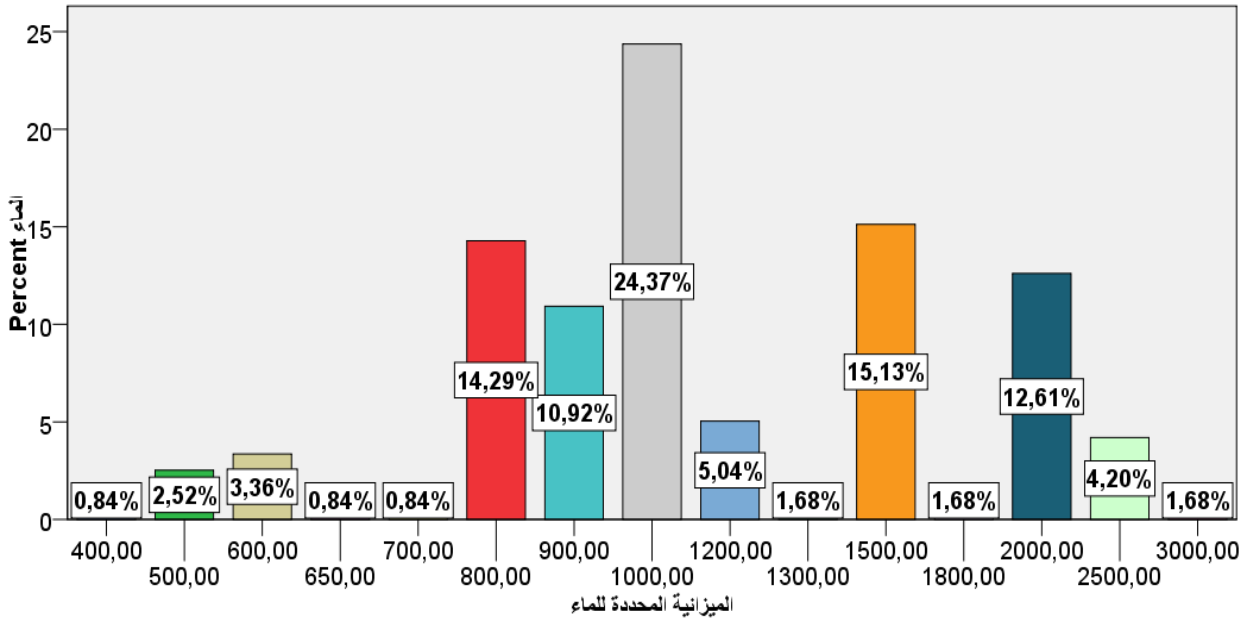

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نجد من خلال التمثيل البياني أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للماء تقدر بـ: 1.000,00 دج و هم بنسبة 24,37%، و هناك من تقدر ميزانياتهم بـ: 400,00 دج-650,00 دج-700,00 دج و هم بنسبة 0,84% لكل مبلغ من المبالغ، و هناك من تقدر نسبتهم بـ: 1,68% لكل من الميزانيات التالية على حدى: 1.300,00 دج-1.800,00 دج-3.000,00 دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

التعليم:

Statistics

الجدول (102): الميزانية المخصصة للتعليم

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1132,7731
Median		1000,0000
Mode		,00[a]
Std. Deviation		776,79363
Sum		134800,00

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (103): الميزانية المخصصة للتعليم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ,00	17	14,3	14,3	14,3
500,00	3	2,5	2,5	16,8
600,00	11	9,2	9,2	26,1
700,00	6	5,0	5,0	31,1
800,00	9	7,6	7,6	38,7
900,00	11	9,2	9,2	47,9
1000,00	17	14,3	14,3	62,2
1200,00	1	,8	,8	63,0
1500,00	16	13,4	13,4	76,5
1700,00	1	,8	,8	77,3
2000,00	17	14,3	14,3	91,6
2500,00	5	4,2	4,2	95,8
3000,00	5	4,2	4,2	100,0
Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (51): التمثيل البياني يحدد الميزانية المخصصة للتعليم

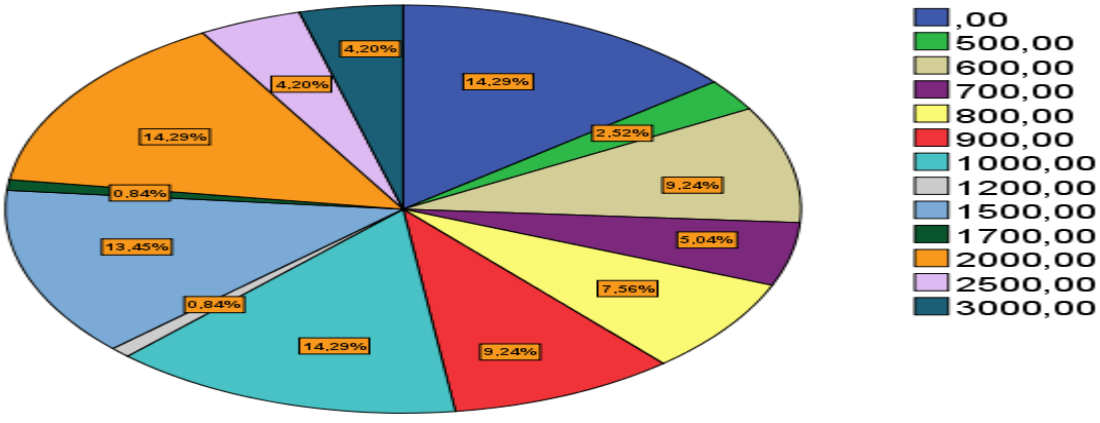

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من التمثيل البياني نلاحظ أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للتعليم تتراوح ما بين: 1.000,00 دج و 2.000,00 دج بنسبة 14,29% لكل منهما، و أما ما نسبتهم 14,29% لا يخصصون أي ميزانية للتعليم لسبب أن ليس لديهم أطفال، أو لسبب خروج أطفالهم للعمل أو لأسباب أخرى كما أشرنا إليها في السؤال الفرعي للسؤال السابع و هذا حسب إجابة المستجوبين.

الصحة:

Statistics

الجدول (104): الميزانية المخصصة للصحة

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		3679,8319
Median		4000,0000
Mode		4000,00
Std. Deviation		1456,40490
Sum		437900,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (105): الميزانية المخصصة للصحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	400,00	1	,8	,8	,8
	700,00	1	,8	,8	1,7
	1000,00	4	3,4	3,4	5,0
	1500,00	3	2,5	2,5	7,6
	2000,00	13	10,9	10,9	18,5
	2500,00	8	6,7	6,7	25,2
	3000,00	16	13,4	13,4	38,7
	3500,00	10	8,4	8,4	47,1
	4000,00	28	23,5	23,5	70,6
	4500,00	7	5,9	5,9	76,5
	4800,00	1	,8	,8	77,3
	5000,00	18	15,1	15,1	92,4
	6000,00	4	3,4	3,4	95,8
	7000,00	3	2,5	2,5	98,3
	8000,00	2	1,7	1,7	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (52): التمثيل البياني يحدد الميزانية المخصصة للصحة

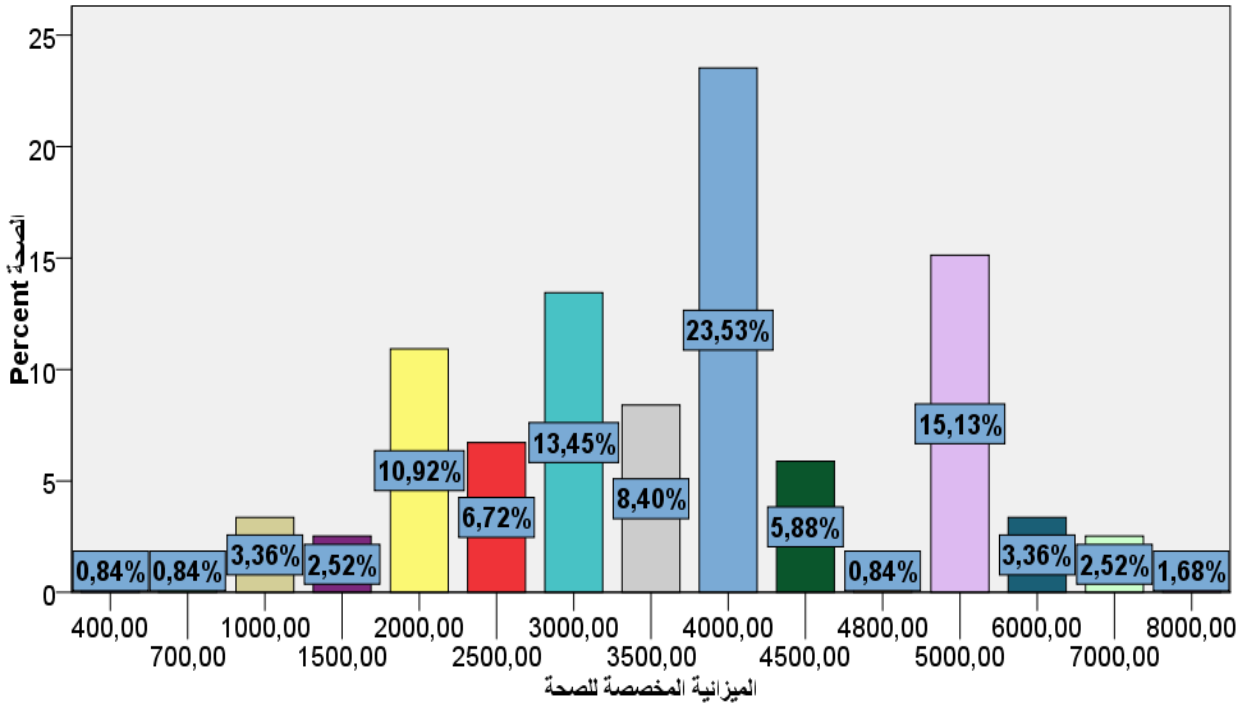

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن ميزانية أغلب المستجوبين بالنسبة للصحة تقدر بـ: 4.000,00 دج وهم بنسبة 23,53%، و هناك من تقدر ميزانياتهم بـ: 400,00 دج-700,00 دج-4.800,00 دج و هم بنسبة 0,84% لكل مبلغ من المبالغ، و يوجد فئة من المستجوبين تقدر ميزانياتهم بـ: 1.500,00 دج-7.000,00 دج، و هم بنسبة 2,52% بالنسبة لكل ميزانية، و أيضا هناك من تقدر نسبتهم بـ: 3,36% للميزانيتين التاليتين كلاهما على حدى: 1.000,00 دج-6.000,00 دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

المواصلات:

Statistics

الجدول (106): الميزانية المخصصة المواصلات

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1484,0336
Median		1500,0000
Mode		2000,00
Std. Deviation		625,04009
Sum		176600,00

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (107): الميزانية المخصصة المواصلات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	500,00	4	3,4	3,4	3,4
	700,00	10	8,4	8,4	11,8
	800,00	1	,8	,8	12,6
	900,00	8	6,7	6,7	19,3
	1000,00	26	21,8	21,8	41,2
	1200,00	2	1,7	1,7	42,9
	1400,00	1	,8	,8	43,7
	1500,00	23	19,3	19,3	63,0
	1600,00	1	,8	,8	63,9
	1800,00	3	2,5	2,5	66,4
	2000,00	29	24,4	24,4	90,8
	2300,00	1	,8	,8	91,6
	2500,00	4	3,4	3,4	95,0
	3000,00	6	5,0	5,0	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (53): التمثيل البياني يوضح الميزانية المخصصة للمواصلات

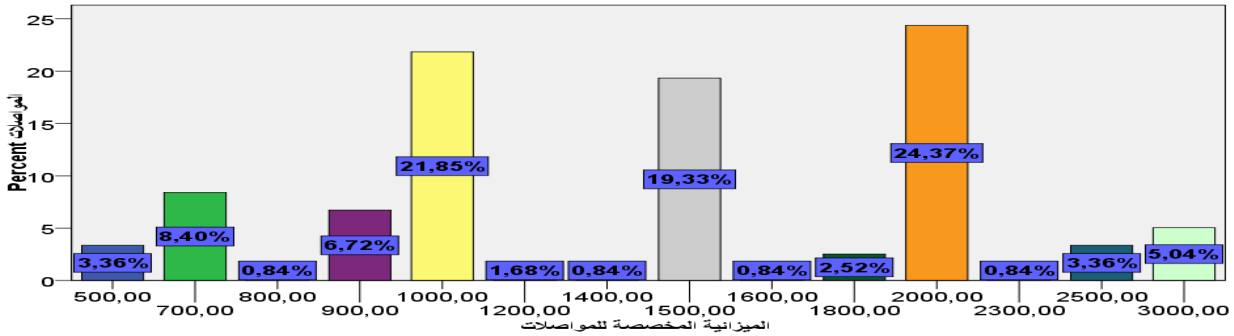

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن ميزانية أغلب الأفراد المستجوبين بالنسبة للمواصلات تقدر بـ: 2.000,00 دج و هم بنسبة 24,37%، و هناك من تقدر ميزانيتهم بـ: 800,00 دج-1.400,00دج-1.600,00 دج-23.000,00 دج و هم بنسبة 0,84% لكل مبلغ من المبالغ، و هناك من تقدر نسبتهم بـ: 3,36% لكلا من الميزانياتين التاليتين على حدى: 500,00 دج-2.500,00 دج، أما باقي الأفراد فميزانياتهم متفاوتة.

الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة:

Statistics

الجدول (108): الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة

N	Valid	118
	Missing	1
Mean		2,67
Median		3,00
Mode		3
Std. Deviation		,693
Sum		315

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (109): الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المرأة	15	12,6	12,7	12,7
	الأطفال	9	7,6	7,6	20,3
	آخر	94	79,0	79,7	100,0
	Total	118	99,2	100,0	
Missing	System	1	,8		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (54): التمثيل البياني يشير إلى الأفراد الذين يشاركون في مداخيل الأسرة

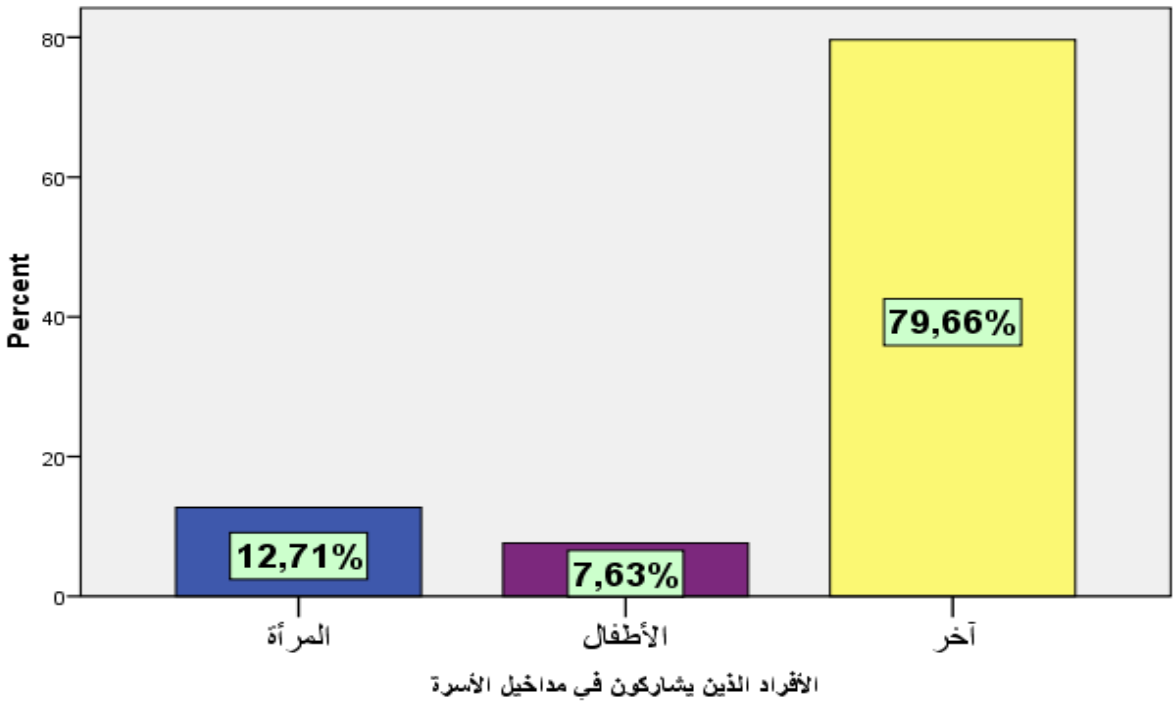

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن أغلبية المستجوبين لديهم شخص آخر من أفراد الأسرة يساعده على مصاريف الحياة و هم بنسبة 79,66% والذين ينشطون أيضا في القطاع غير الرسمي، أما بالنسبة لمساعدة المرأة و الأطفال فالنسب متفاوتة و نشاطهم حسب إجابة المستجوبين في القطاع غير الرسمي هم كذلك.

الاقتراض:

Statistics

الجدول (110): الاقتراض

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		1,41
Median		1,00
Mode		1
Std. Deviation		,494
Sum		168

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (111): الاقتراض

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	70	58,8	58,8	58,8
لا	49	41,2	41,2	100,0
Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (55): التمثيل البياني يوضح الاقتراض

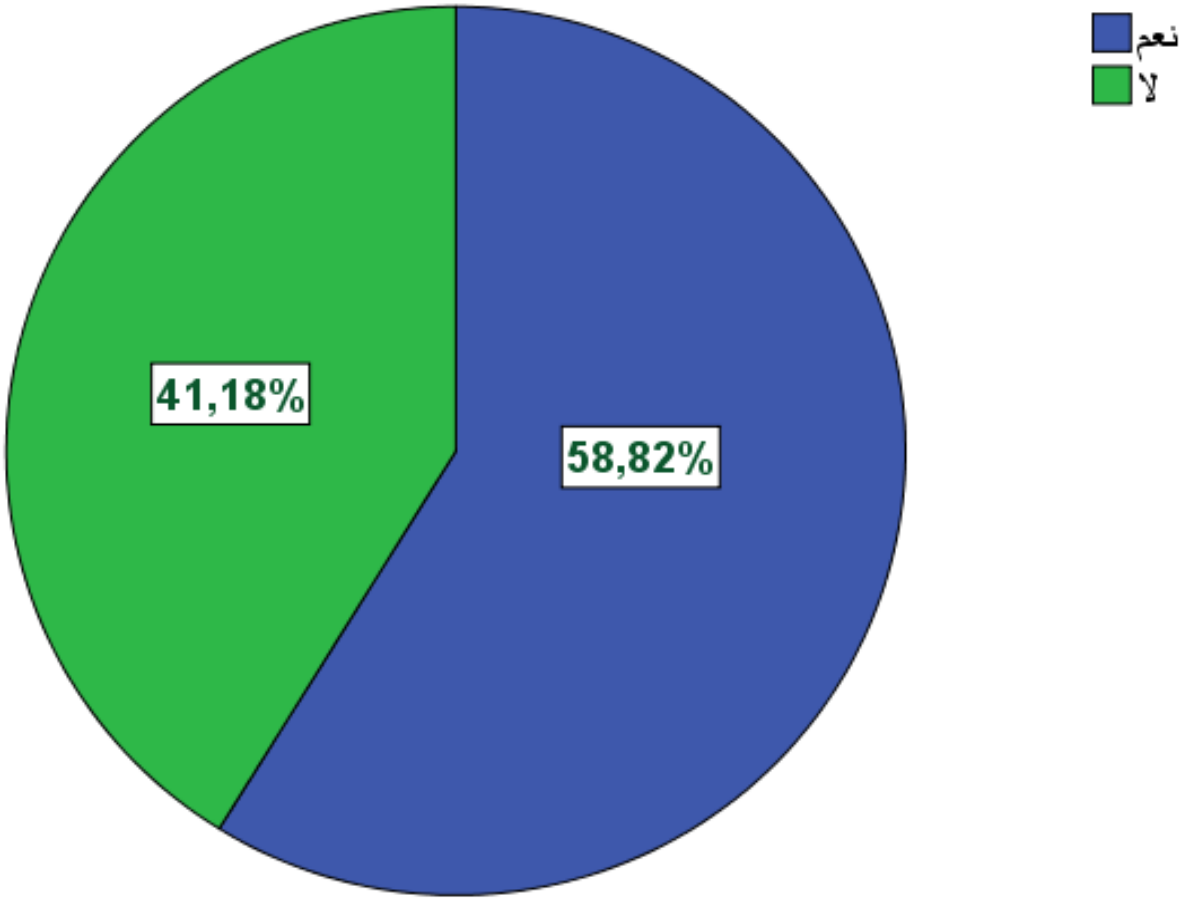

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

من خلال التمثيل البياني نجد أن أغلبية أفراد العينة يقترضون و هم بنسبة 58,82%، أما ما نسبتهم 41,18% فهم لا يقترضون.

الأشخاص الذين يقترض منهم:

Statistics

الجدول (112): الأشخاص الذين يقترض منهم

N	Valid	72
	Missing	47
Mean		2,46
Median		3,00
Mode		3
Std. Deviation		,804
Sum		177

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (113): الأشخاص الذين يقترض منهم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أسرة	14	11,8	19,4	19,4
	جيران	11	9,2	15,3	34,7
	أقارب	47	39,5	65,3	100,0
	Total	72	60,5	100,0	
Missing	System	47	39,5		
Total		119	100,0		

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (56): التمثيل البياني يوضح الأشخاص الذين يقترض منهم

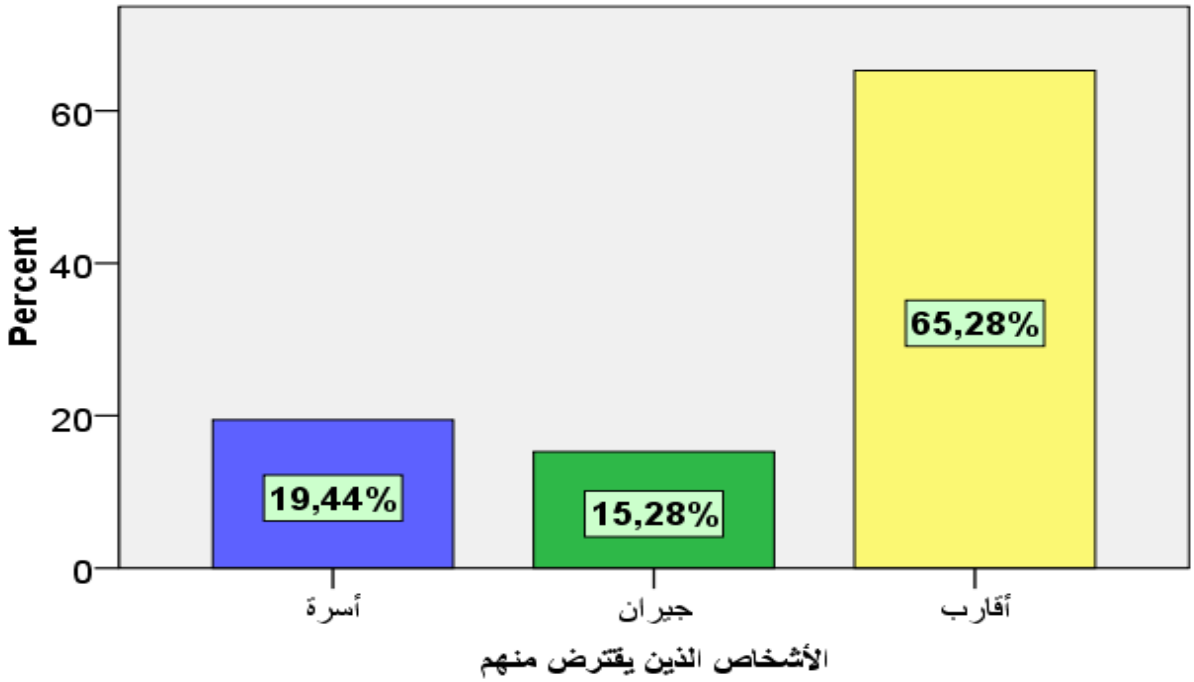

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

نجد من خلال التمثيل البياني أن أغلبية أفراد العينة الذين يقترضون، يلجؤون في الإقتراض إلى الأقارب و هم بنسبة 65,28%، أما الذين يلجؤون إلى الأسرة و الجيران فنسبهم متفاوتة.

توجيه الفائض من الدخل:

Statistics

الجدول (114): توجيه الفائض من الدخل

N	Valid	119
	Missing	0
Mean		2,13
Median		2,00
Mode		1
Std. Deviation		1,078
Sum		253

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الجدول (115): توجيه الفائض من الدخل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سد حاجات الأسرة	43	36,1	36,1	36,1
	في سداد الديون	37	31,1	31,1	67,2
	في توسيع النشاط	20	16,8	16,8	84,0
	الإدخار	19	16,0	16,0	100,0
	Total	119	100,0	100,0	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

الشكل (57): التمثيل البياني يوضح توجيه الفائض من الدخل

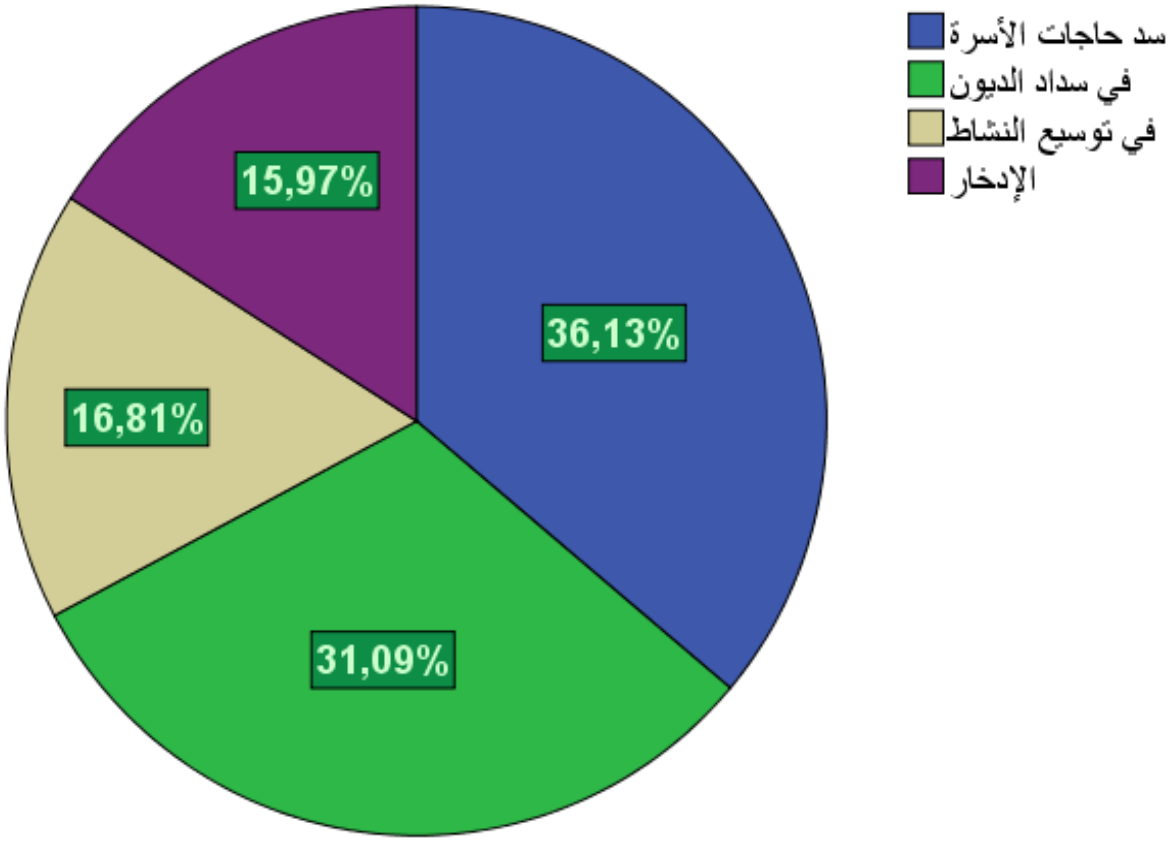

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/07.

يبين الجدول أن عدد الأفراد الذين يوجهون الفائض من الدخل لسد حاجات الأسرة هم 43 فرد و هذا بنسبة 36,1% من بين العدد الإجمالي لأفراد العينة الذي يقدر بـ: 200.

الجدول (116): الاختلاف بالتفصيل بين القطاع الرسمي و غير الرسمي

Statistiques de groupe دراسة الاختلاف بالتفصيل:

	هل كان ذلك في القطاع؟	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ومصاريفك	الرسمي	39	1540,4042	348,92010	55,87193
	غير الرسمي	52	1460,3088	497,68725	69,01680
الجنس:	الرسمي	39	1,36	,486	,078
	غير الرسمي	52	1,29	,457	,063
السن:	الرسمي	39	3,18	,970	,155
	غير الرسمي	52	2,58	,893	,124
المستوى التعليمي:	الرسمي	39	3,36	1,181	,189
	غير الرسمي	52	2,73	1,402	,194
الحالة العائلية:	الرسمي	39	1,85	,812	,130
	غير الرسمي	52	1,50	,804	,112
عدد الأطفال:	الرسمي	39	1,62	1,756	,281
	غير الرسمي	52	,75	1,281	,178
حدد عدد افراد الأسرة؟	الرسمي	39	2,05	,759	,122
	غير الرسمي	52	2,00	,816	,113
من هو رب الأسرة؟	الرسمي	39	4,31	1,608	,258
	غير الرسمي	52	3,02	1,306	,181
إذا كان لديك أطفال فهل أكملوا الدراسة؟	الرسمي	20	1,10	,308	,069
	غير الرسمي	14	1,43	,514	,137
إذا نعم فهل يأخذون دروس خصوصية؟	الرسمي	18	1,78	,428	,101
	غير الرسمي	8	1,50	,535	,189
إذا كان جوابكم بلا فلماذا لم يكملوا الدراسة؟	الرسمي	3	1,33	,577	,333
	غير الرسمي	6	1,33	,516	,211
هل أنت منخرط في الضمان الاجتماعي؟	الرسمي	39	1,33	,478	,076
	غير الرسمي	52	1,83	,382	,053
الوضع الاجتماعي:	الرسمي	39	1,97	,280	,045
	غير الرسمي	52	2,06	,308	,043
إقامتك سابقة؟	الرسمي	39	1,51	,506	,081
	غير الرسمي	52	1,62	,491	,068
ما نوع السكن الذي تشغله؟	الرسمي	39	1,74	,818	,131
	غير الرسمي	52	1,40	,721	,100
المنطقة التي تسكنها هل يوجد فيها مرافق صحية؟	الرسمي	39	2,95	1,654	,265
	غير الرسمي	52	2,67	1,491	,207
هل سبق و أن تعاقدتم متعمد عمل؟	الرسمي	39	1,00	,000	,000
	غير الرسمي	52	1,08	,269	,037
ما هي دوافعكم للعمل في القطاع غير الرسمي؟	الرسمي	39	1,85	1,204	,193
	غير الرسمي	52	1,98	,852	,118
حدد طبيعة النشاط:	الرسمي	39	3,85	1,089	,174
	غير الرسمي	52	4,12	1,182	,164
منذ متى و أنت تمارس هذا النشاط؟	الرسمي	39	3,44	,852	,136
	غير الرسمي	52	2,87	1,085	,150
هل تمارس هذا النشاط بشكل؟	الرسمي	39	1,64	,778	,125
	غير الرسمي	52	1,38	,599	,083
ما هو مكان ممارستكم للنشاط؟	الرسمي	39	2,13	1,361	,218
	غير الرسمي	52	2,44	1,259	,175
إذا كان جوابك بأماكن أخرى، حددها؟	الرسمي	12	7,42	5,418	1,564
	غير الرسمي	18	6,44	5,701	1,344
ما طبيعة العمل (الأجرة)؟	الرسمي	39	3,54	1,393	,223
	غير الرسمي	51	3,04	1,264	,177
هل العمل	الرسمي	38	2,00	,000	,000
	غير الرسمي	52	1,85	,364	,051
كم يقدر دخلك (ج)؟	الرسمي	39	2,05	,826	,132
	غير الرسمي	52	1,58	,776	,108
هل العمل كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية؟	الرسمي	39	1,36	,486	,078
	غير الرسمي	52	1,56	,502	,070
هل الدخل يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي؟	الرسمي	39	1,05	,223	,036
	غير الرسمي	52	1,12	,323	,045
الحاجات الأساسية	الرسمي	39	9164,1026	3519,90484	563,63586
	غير الرسمي	52	8846,1538	3877,45932	537,70686
الملابس و الأحذية	الرسمي	39	7071,7949	2198,91704	352,10853
	غير الرسمي	52	6519,2308	2305,07015	319,65572
الغاز	الرسمي	39	507,6923	120,05397	19,22402
	غير الرسمي	52	469,2308	157,85133	21,89004
الكهرباء	الرسمي	39	2376,9231	697,53760	111,69541
	غير الرسمي	52	2250,0000	837,47988	116,13756
الماء	الرسمي	39	1323,0769	577,86428	92,53234
	غير الرسمي	52	1158,6538	423,19063	58,68598
التعليم	الرسمي	39	1269,2308	864,85589	138,48778
	غير الرسمي	52	973,0769	755,92182	104,82750
الصحة	الرسمي	39	3841,0256	1447,81468	231,83589
	غير الرسمي	52	3536,5385	1365,11564	189,30748
المواصلات:	الرسمي	39	1415,3846	590,51203	94,55760
	غير الرسمي	52	1534,6154	678,48869	94,08945
من يشاركك في داخيل الأسرة؟	الرسمي	39	2,67	,701	,112
	غير الرسمي	51	2,57	,755	,106
هل تقترض؟	الرسمي	39	1,38	,493	,079
	غير الرسمي	52	1,44	,502	,070
إذا كان نعم، على من تقترض؟	الرسمي	24	2,67	,702	,143
	غير الرسمي	31	2,19	,910	,163
أين يوجه الفائض من الدخل؟	الرسمي	39	2,15	,988	,158
	غير الرسمي	52	2,02	1,111	,154
ومصاريفك	الرسمي	39	1,9819	,27029	,04328
	غير الرسمي	52	1,8824	,22916	,03178

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

بالنسبة للوضعية الاقتصادية:

نلاحظ أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1540,4042 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1460,3088مما يعني أنه يفوق بقليل القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة للمستوى التعليمي:

نرى أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 3,36 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 2,73 أي أن هذا الأخير أقل بقليل من القطاع الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة لعدد أفراد الأسرة:

نلاحظ أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 2,05 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 2,00 مما يعني أنه يفوق بقليل القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة للإنخراط في الضمان الاجتماعي:

نلاحظ أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1,33 أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أنهم منخرطين في الضمان الاجتماعي (نعم)** بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,83 أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أنهم غير منخرطين في الضمان الاجتماعي (لا)** أي أن هذا الأخير يفوق بقليل من القطاع الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة للوضع الاجتماعي:

نجد أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1,97 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 2,06 مما يعني أنه أقل بقليل من القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة لدوافع العمل في القطاع غير الرسمي:

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1,85 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,98 و هذا يعني أنه أقل بقليل من القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة قيمة الدخل:

نجد أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 2,05 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,58 أي أنه يفوق بقليل القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة لسد الاحتياجات الأساسية:

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1,36 أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أن دخلهم كافي لسد حاجياتهم الأساسية (نعم)** بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,56 أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أن دخلهم غير كافي لسد حاجياتهم الأساسية (لا)** مما يعني أنه أقل بقليل من القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة لتغطية الاستهلاك اليومي:

نجد أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أن دخلهم كافي لسد حاجياتهم الأساسية (نعم)** 1,05 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,12

أي أن معظم المنتسبين إليه تؤول إجابتهم إلى **أن دخلهم غير كافي لسد حاجياتهم الأساسية (لا)** مما يعني أنه أقل بقليل من القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

بالنسبة للوضعية الاجتماعية:

نجد أن القطاع الرسمي يمثل متوسط قدره 1,9819 بينما القطاع غير الرسمي يمثل متوسط قدره 1,8824 مما يعني أنه يفوق بقليل القطاع غير الرسمي و لكن بنسبة غير معنوية.

الدراسة الإحصائية:

1- **دراسة ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach):**

من خلال التطبيق برنامج SPSS تم إجراء اختبار الثبات للعينة المدروسة وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (117): ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach):

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	119	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	119	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

من خلال الجدول نلاحظ انه تم أخذ جميع المشاهدات العينة بالحسبان و هي 119، أي أن عدد البيانات المقصاة معدوم.

الجدول (118): اختبار ثبات في المعامل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,7090	34

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

باستخدام معامل Alpha de Cronbach الذي تتراوح قيمته بين (0-1) اذا اقترب من (0) فلا يوجد ثبات في المعامل، و على العكس اذا اقترب من (1) فيكون هناك ثبات في قيمة المعامل و ما نلاحظه من

الجدول اعلاه ان معامل Alpha de Cronbach يساوي 0,709 و بالتالي فان قيمة المعامل تقترب من الواحد اذن يوجد ثبات في قيمة المعامل اي ثبات في الاختبارات ومنه استخدام متغيرات الدراسة.

2- **دراسة نوع التوزيع:**

من خلال حجم العينة $30 < N = 119$ ادن يمكن اعتبار ان توزيع المتغيرات يؤول الى قانون الطبيعي ومنه يمكن اجراء اختبارات التالية:

- صياغة الفرضيات:
- الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية للفرد.
- الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية للفرد.

للاجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير لمختلف العينات المقسمة حيث: $\mathbf{Y = a_0 + a_1 X_1 + \mu}$

Y : متغير التابع (الوضعية الاقتصادية للفرد)

X: المتغير المستقل (الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي)

a_0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغير المستقل تساوي الصفر.

(a_1): معامل الانحدار للمتغير المستقل

μ : الخطأ العشوائي.

حيث تصاغ الفرضيات كالآتي:

H_0: $\mathbf{a_1=0}$، يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

H_1: $\mathbf{a_1\neq0}$، يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

من خلال التطبيق على برنامج SPSS نحصل على جدول الانحدار التالي:

الجدول (119): المعاملات Coefficients

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1324,040	383,366		3,454	,001
	الوضعيةالاجتماعية	118,600	32,509	,057	3,616	, 039

a. Variable dépendante : الوضعيةالاقتصادية

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

$Sig(a_1) = 0.039$ أقل من 0,05، ومنه يتم رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة، معناه الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية للفرد.

من خلال الجدول نتحصل على معادلة الانحدار التالية:

Y= X 118,600 + 1324,040

3- **دراسة صلاحية النموذج:**

أ- عن طريق معامل التحديد:

الجدول (120): معامل التحديد

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,784[a]	,768	,749	490 ,

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

من الجدول اعلاه يتضح لنا ان المتغيرات المستقلة تفسر 74,90% من المتغير التابع و أن 25,1% يمثل الخطا العشوائي أي المتغيرات التي لم تدخل في دراسة معادلتنا.

ب- عن طريق جدول Anova:

الجدول (121): تحليل التباين ANOVA لنموذج الإنحدار البسيط (17.00) SPSS

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	133248,643	1	133248,643	,380	, 039[a]
	Résidu	41075264,153	117	351070,634		
	Total	41208512,795	118			

a. Valeurs prédites : (constantes), الوضعيةالاجتماعية

b. Variable dépendante : الوضعيةالاقتصادية

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

حيث تصاغ الفرضيات كالآتي:

H_0 : $a_1 = 0$ يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

H_1 : $a_1 \neq 0$ يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

* عند مقارنة sig بـ α: (α=0.05)

فإذا كان ($sig \geq \alpha$) فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0

و إذا كان ($sig \leq \alpha$) فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1

و من خلال الجدول نجد sig=0,039 أي أقل من 0,05 و منه يتم رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة أي الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية

اختبار تساوي عينتي القطاع الرسمي و غير الرسمي:

حيث تصاغ الفرضيات كالآتي:

H_0: متوسط الوضعية الاقتصادية في القطاع غير الرسمي يساوي متوسطها في القطاع الرسمي

H_1: متوسط الوضعية الاقتصادية في القطاع غير الرسمي لا يساوي متوسطها في القطاع الرسمي

الجدول (122): متوسط الوضعية الاقتصادية

Statistiques de groupe

	هل كان ذلك في القطاع؟	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
وضعيةاق	الرسمي	39	1540,4042	348,92010	55,87193
	غير الرسمي	52	1460,3088	497,68725	69,01680

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

الجدول (123): اختبار عينات مستقلة

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance 95% de la différence	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Inférieure	Supérieure
وضعيةاق	Hypothèse de variances égales	5,441	,022	,859	89	,393	80,09540	93,28139	-105,25274	265,44354
	Hypothèse de variances inégales			,902	88,650	,370	80,09540	88,79748	-96,35288	256,54368

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

Sig= 0,37 أكثر من 0,05، و منه يتم قيول الفرضية العدمية، و رفض الفرضية البديلة، معناه متوسط الوضعية الاقتصادية في القطاع غير الرسمي يساوي متوسطها في القطاع الرسمي.

و هذا يدل على اعتماد الجزائريين خاصة في ولايات الجنوب على القطاعين معا لمواجهة الفقر وتحسين مستواهم الاقتصادي.

من خلال الدراسة القياسية يمكن أن نستنتج أن القطاع غير الرسمي يساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر في ولاية بشار، إذ يلجأ إليه كل شخص ذو مستوى معيشي سيئ، لأسباب تختلف من شخص إلى آخر كدوافع مالية، دافع البطالة، دافع سهولة الحصول عليه، و دوافع شخصية. كونه أيضا يساهم في تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي.

و الملاحظ أيضا أن جل الناشطين في القطاع غير الرسمي يمارسون هذا النشاط منذ أكثر من 6 سنوات و هذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية التي يحتلها هذا القطاع خاصة من حيث ما يذرفه من عوائد مالية.

و نتائج التحاليل أظهرت علاقة ارتباط قوية بين الفقر و العمل غير الرسمي، فكلما زاد الفقر، كلما ازدادت ملامح العمل غير الرسمي بالظهور خاصة داخل المناطق الحضرية.

نقول أن القطاع غير الرسمي في ولاية بشار يساهم في ضبط سوق العمل، كما أنه يزدهر في أوقات الكساد و الأزمات، و بالتدقيق أثناء تلك الفترات التي تضعف فيها القدرة الشرائية و تزداد المعاناة و الفقر، فهو يساهم في خلق فرص العمل و يقلل من نسب البطالة.

و بالتالي نجد هناك علاقة ايجابية بين القطاع غير الرسمي و الفقر. و من هذا كله نجد أن من أسباب انخفاض حجم الفقر في ولاية بشار هو تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي.

الخلاصة

تعرضنا في هذا الفصل الخاص بدراسة الحالة العملية، إلى تحليل معلومات الاستمارات الموزعة والمملوءة من قبل المستجوبين، و الهدف من تحليل هذه المعطيات الوصفية و الإحصائية هو البحث عن العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي، و هل يساهم القطاع غير الرسمي في التخفيف من وطأة الفقر في ولاية بشار باستعمال البرنامجين (*SPSS* 17.00) و *Excel* 2007 .

من خلال ما إستعرضناه في هذا الفصل، خلصنا إلى الأتي:

القطاع غير الرسمي هو وليد، لظروف اقتصادية و اجتماعية في ولاية بشار شأنه شأن باقي ولايات الوطن؛ فهو يخفف من الفقر في ولاية بشار لدرجة كبيرة؛ كونه يساعد على التغلب على مصاريف الحياة الصعبة.

و عليه فالقطاع غير الرسمي يهيأ استراتيجية بديلة لاستمرارية الحياة للشريحة الاجتماعية الفقيرة، و هو قطاع نشط يتسم بالمرونة و الديناميكية لاسيما أنه يرتكز بالدرجة الأولى على مداخيله في تمويل نشاطه.

و على الرغم من ذلك يبقى غير كافي لأسباب عديد منها:

- عدم ديمومة العمل في القطاع غير الرسمي.
- عدم ثبات الدخل فيه.
- غلاء المعيشة.

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي الحضري أثبت وفي كثير من الأحيان أنه أكثر من منفذ نجاة، بكل ما يحمل من مزايا و عيوب، و بكل ما يحتويه من عمالة نوعية وشابة و سيكون من الخطأ التصدي له بغلق المنافذ، فبالإضافة إلى روابطه بالقطاع الرسمي، فهو كاليد الخفية له آلياته و أدواته في ضبط سوق العمل و من تم الاقتصاد ككل، و بالتالي فان الاستفادة منه تكون على قدر الاهتمام.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من المؤكد أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة صحيح أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من الفقر؛ إلا أن سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا و بل مستحيلة في ظل غياب أنشطة القطاع غير الرسمي، كما نجد أن أنشطته تتعايش وتتشابك مع أنشطة الإقتصاد الرسمي، لهذا دمجه و جعله رسمي سيجعل منه أداة فعالة في مواجهة عدة ظواهر و التي منها الفقر، و هي مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

1- **الإجابة عن الإشكالية:**

لقد سعينا من خلال تناولنا و استعراضنا للفصول السابقة من هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسة لها، ألا و هي كيف يمكن للقطاع غير الرسمي أن يساهم في الحد من معظلة الفقر في الجزائر؟ أو بطريقة أخرى هل يمكن إدراج القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للحد من تنامي الظاهرة خاصة في المناطق شبه الفقيرة كمنطقة بشار؟

حيث خلصنا من هذه الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي على الرغم من آثاره السلبية إلا أنه يساهم في تخفيف من حدة الفقر و رفع المستوى المعيشي للأفراد، و بالتالي التغلب على الصعوبات المالية للحياة وحفظ ماء الوجه، و هذا من خلال إيجاد أو خلق مناصب عمل في ظل عجز الاقتصاد الرسمي على إمتصاص كل اليد العاملة البطالة هذا من جهة، و من جهة أخرى نظرا لعدم كفاية الدخل المترتب على العمل في الاقتصاد الرسمي -في بعض الأحيان- على تلبية احتياجات الفرد، ففي ولاية بشار يوجد أفراد محرومين و فقراء، لهذا السبب توجهوا إلى القطاع غير الرسمي لتحسين وضعهم المالي، و لهذا لابد من إدراجه في مسار الرسمي ليساعد على امتصاص اليد العاملة البطالة و بالتالي خروج الأفراد من الفقر.

3- **نتائج إختبار الفرضيات:**

إن من أولى النتائج التي سعينا إلى تحقيقها، من خلال عرضنا و تحليلنا لجوانب الموضوع هي الاختبار والتحقق من صحة الفرضيات التي وضعناها من البداية، و قد تحقق لنا ذلك كما يلي:

أ- إن اتساع رقعة الفقر تساهم في تزايد حجم القطاع غير الرسمي.

ب- أن القطاع غير الرسمي و الفقر ظاهرة حضرية أكثر منه ريفية.

ت- القطاع غير الرسمي يساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر.

إن الفرضية الأولى قد تحققت صحتها، فمن خلال ما تناولناه من أسباب ظهور القطاع غير الرسمي اتضح لنا أنه سوء الظروف المعيشية للأفراد دفعت بهم للعمل في القطاع غير الرسمي.

و فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي مفادها أن القطاع غير الرسمي و الفقر ظاهرة حضرية أكثر منه ريفية، فهي أيضا تحققت و ثبتت صحتها، حيث من خلال الدراسة النظرية استنتجنا أن الأفراد يقمون بالهجرة من الريف نحو الحضر للتخلص من الفقر عن طريق مزاولة القطاع غير الرسمي.

أما الفرضية الثالثة الخاصة بأن القطاع غير الرسمي يساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر، فهي أيضا تحققت و ثبتت صحتها، حيث من خلال الفصول النظرية و الدراسة القياسية توصلنا إلى أن أفراد مجتمع الجزائري بما فيهم أفراد ولاية بشار يلجؤون للقطاع غير الرسمي للتغلب على مصاعب حياتهم، و بالتالي التخفيف من وطأة الفقر.

2- **النتائج النهائية:**

تتلخص النتائج التي وصلنا إليها أن القطاع غير الرسمي ظهر مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب، فوجود هذه الأخيرة فرق بين أنواع الاقتصاد القائم حول النشاط الاقتصادي إلى طريقين؛ طريق يصب في مصب قانوني فيدخل في حسابات الدولة، و طريق يصب في مصب غير قانوني فيختفي عن أعين الدولة. و لأنشطة القطاع غير الرسمي أثار إيجابية و في نفس الوقت أثار سلبية كونها تساهم في خلق مناصب عمل و زيادة الدخل و بالتالي التخفيف من وطأة الفقر، لكن بالمقابل له أثار سلبية على الدولة؛ كون حساباته لا تدخل في الناتج الداخلي الخام **(PIB)**؛ لتهرب أصحابها من دفع الضرائب وبالتالي تكون تنشط خارج نطاق قانون الدولة، و هذا ما يترتب عليه إعطاء نتائج غير صحيحة و غير دقيقة عن اقتصاد الدولة كالمعلومات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

كما تبين الدراسة بأن القطاع غير الرسمي في ولاية بشار يساهم و بشكل كبير في التخفيف من الفقر حيث توصلنا إلى أن من أسباب انخفاض حجم الفقر في ولاية بشار هو تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي كونه يلبي جزء كبير من احتياجاتهم، و استهلاكهم اليومي، و التغلب على العديد من مشاكل الحياة، بل أكثر من ذلك إذ هناك من يستغل الفائض من دخله في توسيع نشاطه.

4- **توصيات الدراسة:**

بناءا على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

أ- يجب توسيع الدراسة و تعميمها على المستوى الوطني.

ب- تحسين مستوى المداخيل بصفة عامة بالموازاة مع التحكم التام في الأسعار الاستهلاكية.

ت- تحسين و دعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من مساعدات الدولة.

ث- تعزيز فرص الاستثمار و المشاريع الإنتاجية في الدول و توجيهها نحو المناطق الأكثر فقرا.

ج- من المفروض أن تتضمن البرامج تدابير ملموسة ترمي إلى تحسين آليات و أجهزة التضامن الوطني لضمان الاندماج المهني و الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة.

ح- خلق تشريع لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي منظم.

خ- تحسين و تطوير البرامج التكوينية المتعلقة بتكوين المبتدئين في العمل لأول مرة، بالإضافة إلى تشجيع وإعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغيرة و المتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع قوى السوق.

د- ضرورة الربط بين الجامعة و المحيط الاقتصادي الاجتماعي عن طريق مشاركة إطارات المؤسسات في تدريب الطلبة خاصة الحاملين منهم شهادات ذات تخصصات مهنية، بالإضافة إلى فتح أبواب الجامعة أمام إطارات المؤسسات و الإدارات من أجل تكوينهم.

ذ- إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بين عارضي وطالبي العمل في هذا القطاع.

ر- إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و كذلك منح امتيازات لها باعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاعات خاصة الصناعية منها.

ز- إنشاء مناطق جديدة للنشاط استجابة لطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين و ضبط دفتر الشروط ومتابعة الالتزام به.

س- ضرورة التنسيق و التكامل بين مختلف الإدارات الاقتصادية الهامة (البنوك، الجمارك، و الضرائب) من أجل تسهيل إجراءات إصدار القرارات و التراخيص.

ش- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي.

ص- محاولة تقنين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي المشروع، مثل تسهيل الحصول على السجل التجاري، و كذا تخفيض الضرائب على الأفراد المصرحين بنشاطهم غير الرسمي.

ض- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

ط- ضرورة وجود الحكم الجيد و تدعيمه بشفافية في إدارة برامج و ميزانيات الدولة.

بناءا على الإجماع العالمي لتعدد أبعاد ظاهرة الفقر فإنه يتوجب على السلطات الجزائرية التوجه نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر لاسيما نظرية المجموعات الغامضة بدل المقاربة النقدية التي أثبتت محدوديتها.

5- آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تمثل إضافة جديدة من خلال ما تضمنته من نتائج و توصيات، و إبراز دور القطاع غير الرسمي في تخفيف من مستوى الفقر الوطني و المحلي (الولائي) من خلال توفير مناصب عمل و بالتالي امتصاص البطالة و عليه التخفيف من حدة الفقر؛ إذ به يغطي الأفراد الفقراء جزء كبير من متطلباتهم اليومية و هناك أيضا من يحصل من خلال دخله غير الرسمي على فائض و يستغله في توسيع نشاطه وأملا لهذا نرغب أن يتم إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الرسمي للدولة من خلال إعادة النظر فيه.

أملنا أن تستكمل هذه الدراسة بدراسات أخرى تصب في مجال القطاع غير الرسمي و دوره في التخفيف من الفقر في ولاية بشار، و من أهم تلك الدراسات نقترح الأتي:

- مديرية التجارة و القطاع غير الرسمي.
- دراسة أثر التشغيل غير الرسمي على الهجرة الريفية في الجزائر.
- مدى تأثير سلوك مديرية الضرائب على العمل غير الرسمي.
- دور القطاع غير الرسمي في النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- إبراهيم منصور أحمد، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

2- أسعد راجي، شكري ملك، الفقر و استراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1999.

3- التنير سمير، الفقر و الفساد في العالم العربي، الطبعة الأولى، بيروت "لبنان": دار الساقي، 2009.

4- الجوهري محمد، علم الاجتماع التطبيقي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981.

5- الجوهري محمد، عثمان سعاد، انتربولوجيا الحضرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

6- الحسيني السيد، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار المعارف، 1981.

7- الخشاب مصطفى، علم الإجتماع الحضري، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1968.

8- الخولي حسن، الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث، القاهرة: دار المعارف، 1982.

9- السعيد حمدي علي، تجربة بنك الفقراء، الطبعة الثانية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

10- الفارس عبد الرزاق، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت "لبنان": مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

11- القصير عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن، بيروت: دار النهضة العربية، 1992.

12- النجار أحمد السيد، الفقر في الوطن العربي، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005.

13- بن سليمان بن صالح النمرى خلف، الجرائم الإقتصادية و أثرها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

14- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، عمان "الأردن": دار الحامد، 2009.

15- بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد (المفاهيم الاقتصادية الأساسية)، ترجمة: موفق مصطفى، الجزائر "بن عكنون": ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

16- توفيق النجفي سالم، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي و الفقر في الوطن العربي، بغداد: بيت الحكمة، بدون سنة.

17- توهامي إبراهيم، ڤيرة إسماعيل، و آخرون، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، الجزائر "قسنطينة": مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

18- جيفري د. ساكس، نهاية الفقر (الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر)، ترجمة أمين الجمل أحمد، الطبعة العربية الأولى، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2007.

19- حسنين كشك، أسباب الفقر الريفي و أساليب مواجهة فقراء الريف له، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 1997.

20- حسين الغامري محمد، ثقافة الفقر: دراسة في الانتريولوجيا الحضرية، الإسكندرية: المركز العربي للنشر و التوزيع، 1980.

21- حسيني عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر و المجتمع (دراسة في علم الإجتماع)، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2007.

22- داود محمد العذاري عدنان، زوير مخلف الدعمي هدى، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الأردن "عمان": دار جرير للنشر و التوزيع، 2010.

23- سراج الدين إسماعيل، يوسف محسن، الفقر و الأزمة الاقتصادية، القاهرة: دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، 1997.

24- سيد أحمد غريب، علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية: المكتب العلمي للنشر و التوزيع، 1999.

25- شخاترة حسين، البطالة و الفقر واقع و تحديات، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000.

26- شنودة سمعان، التنمية الإقتصادية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1968.

27- شوقي عبد المنعم، علم الإجتماع الحضري، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

28- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

29- طلعت إبراهيم، البطالة و الجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

30- عباس إبراهيم محمد، التنمية و العشوائيات الحضرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

31- عبد الحميد نبيه نسرين، الإقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، 2008.

32- عبد العاطي السيد السيد، علم الإجتماع الحضري، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

33- عبد الله محمد الحلو، الجهود الدولية و العربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، لبنان: مكتبة الحلبي الحقوقية، بدون سنة.

34- عدلي ناشر سوزي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت": منشورات الحلبي الحقوقية، 1991.

35- عدلي ناشر سوزي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت": منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

36- علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، بيروت: دار الفكر اللبناني، 2006.

37- عمر محي الدين، التخلف و التنمية، بيروت: دار النهضة العربية، 1975.

38- عودة محمود، دراسات في علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

39- غسان بدر الدين، جدلية التخلف و التنمية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة، 1993.

40- قيرة إسماعيل، سلاطنية بلقاسم، و آخرون، عولمة الفقر (المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء والمحرومين)، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003.

41- كريم كريمة، الفقر و توزيع الدخل في مصر، القاهرة: منتدى العالم الثالث، 1994.

42- ليلة على، دور المنظمات الأهلية و مكافحة الفقر، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.

43- محمد الرفاعي حسن، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب و الحلول)، سوريا "دمشق": دار النفاس للطباعة و النشر و التوزيع، 2006.

44- محمد الزواوي خالد، البطالة في الوطن العربي (المشكلة ... و الحل)، الطبعة الأولى، القاهرة "مصر": مجموعة النيل العربية، 2004.

45- محمد العيسوي عبد الرحمن، تحليل ظاهرة الفقر (دراسة في علم النفس الاجتماعي)، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت": منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

46- محمد جابر سامية، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1990.

47- محمد عبد الحميد صالح، أزمة البطالة (دراسة مقارنة (مصر – السعودية - الكويت))، الطبعة الأولى، بدون ذكر البلد: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2011.

48- محمد علي وردم باتر، العولمة و مستقبل الأرض، الطبعة العربية الأولى، الأردن "عمان": الأهلية الأردنية الهامشية، 2003.

49- مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الإسكندرية "القاهرة": دار الجامعية الجديدة، 2006.

II. المذكرات و الرسائل العلمية:

1- أعمر بوزيد أمحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012.

2- المومن عبد الكريم، سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "إقتصاد دولي"، جامعة وهران، 2008-2009.

3- الوالي فاطمة، إشكالية الفقر في الجزائر - دراسة حالة بلدية بشار -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "التحليل الاقتصادي"، المركز الجامعي بشار، 2006-2007.

4- براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه، مظاهره، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "نقود و مالية"، جامعة الجزائر، 2001-2002.

5- برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاديات المالية و البنوك"، جامعة أمحمد بوقرة "بومرداس"، 2009-2010.

6- بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2002-2003.

7- بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي - دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2009-2010.

8- بن عياد محمد سمير، التحليل القياسي لظاهرة الفقر بمناطق الغرب الجزائري (باستخدام نظرية متعددة الأبعاد - نموذج مقترح و دراسة قياسية -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014.

9- بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، 2008-2009.

10- بوجورفة بناصر، علاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تخرج لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014.

11- بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي و إستراتيجيات مكافحته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: "تسيير المالية العامة"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012.

12- بودلال علي، تقييم كلي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مقاربة نقدية للإقتصاد الخفي -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "إقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2006-2007.

13- بوطالب براهمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "إقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد" تلمسان"، 2011-2012.

14- بوعمراتة غزالة، إعداد برنامج سنوي للإرشاد الفلاحي، مذكرة نهاية التربص "المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص"، مديرية المصالح الفلاحية لولاية بشار، 2009.

15- حصر وري نادية، تحليل و قياس الفقر في الجزائر - دراسة تطبيقية في ولاية سطيف -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "تحليل و استشراف اقتصادي"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009.

16- حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "التحليل الاقتصادي"، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

17- حفيظي ليليا، المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري (دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة - علي منجلي -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، التخصص: "علم الإجتماع"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009.

18- حمودة رشيدة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر و مصر -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، التخصص: "الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة"، جامعة فرحات عباس "سطيف"، 2011-2012.

19- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2005-2006.

20- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2012-2013.

21- زوزو رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 - دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، التخصص: "علم الاجتماع"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2008-2009.

22- سيواني عبد الوهاب، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: "التحليل الاقتصادي"، جامعة الجزائر، 2006-2007.

شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث اترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: "نقود و مالية"، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

23- عزوز محمد، مشكلات الاسكان الحضري - المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، التخصص: "علم الاجتماع والديموغرافيا"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2005-2006.

24- عطار عبد الحفيظ، القطاع غير الرسمي من خلال العمل غير الرسمي-دراسة العمل المنزلي نموذجا-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الثقافة الشعبية، التخصص: "أنتروبولوجيا"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2000-2001.

25- غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد" تلمسان"، 2008-2009.

26- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس و السنغال -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: "الاقتصاد المالي"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2009-2010.

27- كنفوش محمد، الإقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: "إدارة الأعمال"، جامعة سعد دحلب "البليدة"، 2004-2005.

28- لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر (دراسة حالة - ولاية تيارت -)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه، التخصص: "تسيير المالية العامة"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2011-2012.

29- مقاوسي صليحة، الفقر الحضري: أسبابه و أنماطه - دراسة ميدانية بمدينة باتنة -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، تخصص: "علم الاجتماع و الديمغرافيا"، جامعة منتوري "قسنطينة"، 2007-2008.

30- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر - برنامج التجديد الريفي 2006-2013 -، مذكرة تخرج لنيل شاهدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2013-2014.

31- ولد أبوه ولد عبدو الهادي، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "تحليل اقتصادي"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2006-2007.

32- يماني ليلى، دور السياسة الجبائية في الحد من الفقر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: "المالية العامة"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2009-2010.

III. المقالات العلمية:

1- الحاج عرابة، قاشي خالد، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الخفي الظاهرة، الأسباب، الآثار و طرق العلاج (نظرة شمولية)، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

2- الطيب لحيلح، جصاص محمد، الفقر ... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، 2010، جوان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر"بسكرة"، العدد: 07.

3- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، القاهرة "مصر": المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

4- بريشي عبد الكريم، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العملي، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

5- بونوة شعيب، عطار عبد الحفيظ، تعريف و تقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر من خلال الإحصائيات و الأبحاث الميدانية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، 2002، مارس، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، العدد: 01.

6- توفيق النجفي سالم، الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه، بحوث اقتصادية عربية، 2007، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 38.

7- توفيق النجفي سالم، سليمان سلطان داوود، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي و الفقر في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية، 2009، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 47.

8- خامرة السعيد، مداخلة بعنوان: أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة".

9- رمضاني محمد، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشاركة: عرض أهم التجارب العالمية المستوعبة و المدمجة الاقتصاد غير رسمي، مداخلة بعنوان: التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناجح، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

10- عبد الشفيع عيسى محمد، نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات و مقاربة كمية)، بحوث اقتصادية عربية، 2009، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 46، القاهرة.

11- عبد الشفيع عيسى محمد، المشروعات الصغيرة و المتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر في البلدان العربية، بحوث اقتصادية عربية، 2010، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 50، القاهرة.

12- عقبة نصيره، مجدولين دهينة، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشارآة في الملتقى: المداخل القياسية لتحديد تشكيلة القطاع غير الرسمي على مجالات النشاط الاقتصادي، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري، الآثار وطرق المواجهة، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007.

13- عين الباشا لواء، مسح الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الخدمي لمناطق جيوب الفقر، محافظة البلقاء، ديسمبر 2010.

14- عثماني سليم، عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن، مركز المشروعات الدولية الخاصة (قضايا الإصلاح الاقتصادي)، 2012، الجزائر.

15- فتحي عبد المجيد أحمد، أحمد العراقي بشار، التضخم و آليات تأثيره في معدلات الفقر، بحوث اقتصادية عربية، 2008، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 42، القاهرة.

16- كاظم الزبيدي حسن، الفقر في العراق (مقاربة من منظور التنمية البشرية)، الفقر و شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، 2007، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد: 38.

17- مايكل ب. تودارو، التوسع الحضري، و البطالة، و الهجرة في أفريقيا: النظرية و السياسات، عرض التقدم الاجتماعي و الاقتصادي في إفريقيا، دار النشر: ماكميلان، رقم: 104، 1997.

18- محمود عبد السلام مصطفى، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 (أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)")، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، 2003، مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية و السياسات الاقتصادية في الأقطار العربية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد: 06، العدد: 01، الكويت.

19- مسعودي مليكة، فعالية نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي لإنتقاء السياسة الإقتصادية التوازنية في سياق الاقتصاد الرسمي، دراسات، 2012، مجلة دورية محكمة، العدد: 17، جامعة عمار ثليجي، الجزائر "الأغواط".

20- مقاوسي صليحة، مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري في الجزائر، المجلد: 01، العدد: 02، 2008، ماي، صحة الأسرة العربية و السكان بحوث و دراسات، دورية علمية متخصصة محكمة يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة، صحة أسرتنا ثروة أمتنا.

21- مقاوسي صليحة، الفقر الحضري أسبابه و أنماطه (دراسة ميدانية بمدينة باتنة - الجزائر)، صحة الأسرة العربية والسكان، بحوث و دراسات، دورية علمية متخصصة محكمة يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة، 2012، جوان، المجلد: 05، العدد: 14.

22- منصوري الزين، مداخلة بعنوان تداعيات سياسات الإصلاح على مستوى الفقر: حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، بدون سنة.

23- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، 2012، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر "ورقلة"، العدد: 10.

24- بن بريكة زهرة، كدودة عادل، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، الظاهرة، أشكاله، قياسه، أسبابه و معالجته، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

25- بودلال علي، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مداخلة بعنوان: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته و أثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، جامعة البليدة، يومي 21 - 22 مارس 2002.

26- بوزيان عبد الباسط، عزوز علي، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

27- غوتي بخشي، طيبي بومدين، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

28- ڤويدقورين حاج، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، 2014، جوان، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد: 12، ص ص: 14-15.

29- محسن زوبيدة، محسن عواطف، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، النماذج القياسية الحديثة الفعالة لترويض و إدماج الاقتصاد غير الرسمي، مداخلة بعنوان: سبل إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

30- معراجي عبد المالك، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار و سبل الترويض، مداخلة بعنوان: أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007.

31- منير محمود مصطفى، محمود يسري طارق، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني و الإقليمي، مارس 2012.

IV. التقارير:

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي: أوهام و حقائق، الدورة الرابعة و العشرون، الجزائر، جوان 2004.

2- وزارة التخطيط و التعاون الدولي، دراسة جيوب الفقر، الأردن، يناير 2005.

3- وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009.

ثانيا: مراجع باللغات الأجنبية:

I. كتب:

1- Adair Philippe, l'économie informelle, France: éditions anthropos, 1984.

2- Atif Kishk Mohamed, a study on poverty resources degradation in rural areas, Cairo: mirett for information, 1999.

3- Banque Mondiale, mondialisation, développement et pauvreté (bâtir une économie intégrée), Paris "France": éditions ESKA, 2002.

4- Bénassy-Quéré Agnès, Cœuré Benoît, et autres, politique économique, 3e édition, Bruxelles: De Boeck, 2012.

5- Brisset Claire, pauvreté, France: hachette livre, 1996.

6- Chambers Robert, développement rural (la pauvreté cachée), traduit de l'anglais par Olivieri Guitemie et Maldonado Oscar, 1re édition, Paris: éditions karthala, 1990.

7- Cling Jean Pierre, Razafindrakoto Mireille, et autres, les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2e édition, Paris: économica, 2003.

8- D'agostino Sere, Duvert Nicole, la pauvreté, France: bréal édition, 2008.

9- Gouvrévitch Jean Paul, l'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, France : imprimerie Carne Daw, 2002.

10- Halvorson-Quevedo Raundi, Schneider Hartmut, combattre la pauvreté dans le monde (stratégies et études de cas), Paris "France": les éditions de l'ocde, 2000.

11- Heertje Arnold, Barthelemy Philippe, l'économie souterraine, France: édition économica, sans année.

12- Laffut Michel, Roy Marie-Renée, pauvreté et exclusion sociale, 1e édition, Bruxelles: de boeck, 2007.

13- Lautier Bruno, l'économie informelle dans le tiers monde, Paris: édition la découverte, 1994.

14- Lelart Michel, de la finance informelle à la microfinance, paris "France": éditions des archives contemporaines, 2005.

15- Mahon Pascal, l'économie souterraine: le cas Italien, Suisse: éditions réalités sociales, 1989.

16- Maillefert Muriel, l'économie du travail (concepts, débats et analyses), 2e édition, Paris: studyrama, 2004.

17- Mourji Fouzi, Decaluwé Bernard, et autres, le développement face à la pauvreté, Paris: édition économica, 2006.

18- Roubaud François, l'économie informelle au Mexique, France: karathala orstom, 1994.

19- Saad Nagi, poverty in Egypt (human needs and institutional capacities), Boston: lexington books, 2001.

20- Soulama Souleymane, micro-finance, pauvreté et développement, Montréal "Canada": éditions des archives contemporaines, 2005.

21- Wodon Qeentin, marketing contre pauvreté, Paris: éditions ouvrières, 1993.

22- Xavier Greffe, Archambault Edith, l'économie non officielle, France: éditions la découverte, 1987.

مذكرات:

1- Maliki Samir Baha-Eddine, quantification de la pauvreté urbaine et rurale en Algérie (cas de la wilaya de Tlemcen), mémoire de magister en sciences économiques, université Aboubekr Belcaid "Tlemcen", 2001-2002.

I. المقالات العلمية:

1- Adair Philippe, économie non observée et emploi informel dans les pays de l'union européenne (une comparaison des estimations et des déterminants), CAIRN. INFO, 2005, Paris, vol. 60.

2- Akinloye Akinboade Oludele, LES FEMMES, LA PAUVRETE ET LE COMMERCE INFORMEL EN AFRIQUE ORIENTALE ET AUSTRALE, CAIRN. INFO, 2005, PARIS, N^0 184.

3- Armelle Choplin, le foncier urbain en Afrique: entre informel et rationnel, l'exemple de Nouakchott (mauritanie), CAIRN. INFO, 2006, France, N^0 647.

4- Barrault Lorenzo, former de bons représentants. les apprentissages militants formels et informels au sein d'une association de parents d'élèves, CAIRN. INFO, 2014, France, vol. 47.

5- Bellal Samir, rapport salarial et régulation économique en Algérie, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 217.

6- Belguidoum Saïd, Mouaziz Najet, l'urbain informel et les paradoxes de la ville Algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale, CAIRN. INFO, 2010, Paris, N^0 143.

7- Berrou Jean-Philippe, XClaire Gondard-Delcroi, dynamique des réseaux sociaux et résilience socio-économique des micro-entrepreneurs informels en milieu urbain Africain, CAIRN. INFO, 2011, France, N^0 156.

8- Bouhanna Ali, Bouteldja Abdelnacer, les spécificités de l'environnement d'une économie informelle et la réalité de la PME, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen.

9- Boukhobza M'hammed, ruptures et transformations sociales en Algérie, Alger: office des publications universitaires, 1989, volume 02.

10- Boutaleb Kouider, le marché du travail en Algérie: le poids de l'emploi informel, revue "économie et management", 2002, Mars, faculté des sciences économiques et de gestion, université Tlemcen, N° 01.

11- Charmes. J, procedures for compiling data on informal sector employment and informal employment from various sources in developing countries, ilo/wiego latin American workshop on informal sector statistics, santiago do chile, 2001, 16-18 october.

12- Charmes. J, la mondialisation favorise-t-elle le travail informel?, regards critiques sur les enjeux de la mondialisation, in journée d'étude, a l'université de versailles saint quentin en yvelines-centre d'économie et d'éthique pour l'environnement et le développement (CEED), 2001, 26 octobre.

13- Charmes Jacques, Adair Philippe, l'inconstant caméléon, ou comment APPREHENDER L'INFORMEL?, CAIRN. INFO, PARIS, 2014, N^0 166.

14- Che Fonchingong Charles**,** au-delà de beijing, l'exemple d'une stratégie de survie: l'existence difficile des marchandes d'aliments du secteur informel à limbé (Cameroun), CAIRN. INFO, 2005, Paris, N^0 184.

15- Chena Salim**,** l'état dans les relations transnationales (Le cas de l'espace saharo-sahélien), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 31.

16- Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon: approche marketing appliquée à la wilaya de Tlemcen, séminaire national: l'économie

informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007.

17- Conseil national économique et social, rapport sur le secteur informel illusions et réalités, commission relations de travail, Alger, rencontres-débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2004.

18- Conseil national économique et social, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2003, commission de l'évaluation, Alger, 23 Mai 2004.

19- Cortado Thomas, l'économie informelle vue par les anthropologues, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 14.

20- Faroukhi Amine, perception de la pauvreté par les agriculteurs bénéficiaires des soutiens publics FNRDA, revue économie & management: regards croises sur les objectifs du millénaire pour le développement (OMD): pauvreté, éducation, sante, ressources naturelles, 2010, Avril, publication de la faculté des sciences économiques commerciales et de gestion (En collaboration avec les réseaux des chercheurs de l'Agence Universitaire pour la Francophonie-AUF-siège Paris), N^0 10.

21- Gautier Jean-François, taxation optimale de la consommation et biens informels, CAIRN. INFO, 2002, Paris, vol. 53.

22- Gherbi Hassiba, caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie (le cas de la wilaya de Bejaia), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 166.

25- Graz Jean-Christophe, qui gouverne? le forum de davos et le pouvoir informel des clubs d'élites transnationales, CAIRN. INFO, 2003, Paris, vol.1.

23- Guichaoua Yvan, solidarité professionnelle et partage des risques parmi les travailleurs informels (une étude de cas à Abidjan), CAIRN. INFO, 2007, France, N^0 43.

24- Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie: Définitions, mesures et méthodes d'estimation, CREAD (Alger).

26- Kerzabi Abdelatif, entreprises, développement et développement durable: le cas de l'Algérie, CAIRN. INFO, 2009, Paris, N^0 8.

27- Leghima Amina, Djema Hassiba, PME et innovation en Algérie: limites et perspectives, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 20.

28- Lomme Roland, la réforme des transports publics urbains à l'épreuve de l'intégration du secteur informel, CAIRN. INFO, 2004, Paris, N^0 210.

29- Madani Mohamed, villes Algériennes (Entre panne de projet et urbanisme de fait), CAIRN. INFO, 2002, Paris, N^0 16.

30- Mendil Djamila, l'efficacité et l'étendue du système de protection sociale Algérien en matière de retraite, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 3.

31- Monteil Amandine, l'informel, un instrument pour la gestion du changement social en chine?, CAIRN. INFO, 2006, Paris, N^o 15.

32- Morange Marianne, la persistance du logement locatif informel dans les villes d'Afrique du Sud, CAIRN. INFO, 2003, France, N^0 25.

33- Patralekha Chatterjee, shadow lives: urban india's informal economy.

34- Pesqueux Yvon**,** l'économie informelle, une bonne « mauvaise pratique »?, CAIRN. INFO, 2012, Paris, N^0 228-229.

35- Prahalad C.K, 4 milliards de nouveaux consommateurs (vaincre la pauvreté grâce au profit), traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Borgeaud Emily, Paris "France": pearson éducation, 2004.

36- Renaud Gaucher, psychologie de l'argent et économie (abolirons-nous la pauvreté dans les pays riches ?), Paris: l'harmattan, 2011.

37- Ribau Patrick, pauvreté et coopération, revue économie et management: pauvreté et coopération, 2003, Mars, publication de la faculté des sciences économiques et de gestion, université Abou-Bekr Belkaid Tlemcen, N^0 02.

38- Rubi Tihana, « je me débrouille » l'économie informelle et le chômage en Croatie, CAIRN. INFO, 2013, France, vol. 43.

39- Saib Musette Mahmad, Algérie: le marché du travail à l'épreuve de laglobalisation, CAIRN. INFO, 1999, Paris, N^0 12.

40- Souiah Farida, les politiques migratoires restrictives: une fabrique de harraga, hommes et migrations, Algérie, 2013.

41- Spiga Sassia, aménageurs et migrants dans les villes du grand sud Algérien, CAIRN. INFO, 2005, Paris, N^0 36.

42- Steck Jean-Fabien, la rue africaine, territoire de l'informel?, CAIRN. INFO, 2007-2006, France, N^0 66-67, p p: 76-78.

التقارير:

1- L'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, étude d'affinement de la carte de la pauvreté : communes pauvres: territoires populations et capacités d'action, rapport synthèse, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, mars 2006.

2- Makabu Ma Nkenda Thimotée, MBA Martin, et autres, Le Secteur informel en milieu urbain en République Démocratique du Congo: Performances, insertion, perspectives. Principaux résultats de la phase 2 de l'enquête 1-2-3 2004-2005, développement Institutions & Analyses de Long Terme (DIAL), Paris, 2007.

ثالثا: مواقع الانترنت:

1- الشلوي وفاء، بدايات ظاهرة الفقر، أسبابه و نظريات المفسرة له، الموقع https://www.google.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/08.

2- الشمري أسماء، بدايات ظاهرة الفقر، أسبابه و نظريات المفسرة له، الموقع https://www.google.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/08.

3- أبعاد الفقر في الجزائر، الموقع http://www.giem.info، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

4- أبعاد و أسباب الفقر في الجزائر، الموقع http://kanz-redha.blogspot.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

5- آثار الفقر، الموقع http://www.tunisiecollege.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/03/12.

6- أسباب الفقر في الجزائر، الموقع http://www.shatharat.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

7- أسباب الفقر، الموقع http://ar.wikipedia.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/03/12.

8- التعامل مع القطاع غير الرسمي في الجزائر، الموقع http://www.startimes.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/10.

9- الجزائر و مواجهة العمل غير الرسمي، الموقع http://almes-center.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/24.

10- الدولة الجزائرية و القطاع غير الرسمي، الموقع http://ar.algerie360.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/23.

11- الفقر في الجزائر، الموقع http://www.algeriatimes.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.

12- القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر، الموقع http//:www.magharebia.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/07/07.

13- القطاع غير الرسمي و البطالة، الموقع http://www.djazairess.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/30.

14- القطاع غير الرسمي و الدولة، الموقع http://ar.wikipedia.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/03.

15- القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر، الموقع http://www.sawt alahrar.net، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/21.

16- القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع http://moheet.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/08/10.

17- القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع http://www.elkhabar.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/29.

18- النظريات المفسرة للفقر، الموقع http://www.ohchr.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/09.

19- بشار منطقة حضرية، الموقع http://www.wilaya-bechar.gov.dz، تم تصفحه بتاريخ 2014/11/09.

20- جذور الفقر في الجزائر، الموقع https://sites.google.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/01/12.
21- مكافحة الفقر في الجزائر، الموقع http://www.siironline.org، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/23.
22- نظريات الفقر، الموقع http://adabbook.yoo7.com، تم تصفحه بتاريخ 2014/11/27.

ملاحق

الملحق (01): الإستبيان

ملاحظة: إن المعلومات التي سيتم جمعها من خلال هذا الإستبيان ستستعمل فقط لأغراض إحصائية.

بيانات خاصة بممارسة القطاع غير الرسمي عند الأفراد

أولا: البيانات الأولية

1- الجنس:

- ذكر ☐ • أنثى ☐

2- السن:

- أقل من 16 سنة ☐ • من 31 إلى 40 سنة ☐ • من 61 سنة فما فوق ☐
- من 16 إلى 30 سنة ☐ • من 41 إلى 60 سنة ☐

3- المستوى التعليمي:

- إبتدائي ☐ • ثانوي ☐ • شهادة من التكوين المهني ☐
- تعليم متوسط ☐ • جامعي ☐ • أمي ☐

4- الحالة العائلية:

- أعزب (ة) ☐ • أرمل (ة) ☐ • عدد الأطفال ☐
- متزوج (ة) ☐ • مطلق (ة) ☐

أولا: الوضعية الاجتماعية للفرد في القطاع غير الرسمي

5- حدد عدد أفراد الأسرة؟

- من 2 إلى 4 ☐ • من 5 إلى 7 ☐ • أكثر من 7 ☐

6- من هو رب الأسرة؟

.....

7- إذا كان لديك أطفال فهل أكملوا الدراسة؟

- نعم ☐ • لا ☐

- إذا **نعم** فهل يأخذون دروس خصوصية؟

- نعم ☐ • لا ☐

- إذا كان جوابكم **بلا** فلماذا لم يكملوا الدراسة؟

.....

8- هل أنت منخرط في الضمان الإجتماعي؟

- نعم ☐ • لا ☐

9- الوضع الإجتماعي:

- جيد ☐ • مقبول ☐ • سيئ ☐

10- إقامتك سابقا؟

- ريف ☐ • حضر ☐

11- ما هو نوع السكن الذي تشغلونه؟

- ملك ☐ • إيجار ☐ • آخر ☐

12- المنطقة الذي تسكنها هل يوجد فيها مرافق صحية:

- مركز صحي ☐ • عيادة ☐ • مستوصف ☐ • مستشفى ☐ • لا يوجد ☐

13- هل سبق و أن شغلتم منصب عمل:

- نعم ☐ • لا ☐

- إذا كان جوابك **بنعم**:

14- هل كان ذلك في القطاع؟

- الرسمي ☐ • غير الرسمي ☐

15- ما هي دوافعكم للعمل في القطاع غير الرسمي؟

- دوافع مالية ☐ • سهولة الحصول عليه ☐
- دافع البطالة ☐ • دوافع شخصية ☐

16- حدد طبيعة النشاط:

- الصناعة ☐ • الخدمات ☐ • صناعة تقليدية و حرف ☐
- الفلاحة ☐ • التجارة ☐ • البناء ☐

17- منذ متى و أنت تمارس هذا النشاط؟

- أقل من سنة ☐ • من 04 سنة إلى 06 سنوات ☐
- من 01 سنة إلى 3 سنوات ☐ • أكثر من 06 سنوات ☐

18- هل تمارس هذا النشاط بشكل:

- دائم ☐ • مؤقت ☐ • موسمي ☐

19- ما هو مكان ممارستكم للنشاط:

• المنزل ☐ • الأسواق ☐ • الأرصفة ☐ • أماكن أخرى ☐

- إذا كان جوابك بأماكن أخرى، حددها: .....

ثانيا: الوضعية الاقتصادية للفرد

20- ما طبيعة الدخل (الأجرة)؟

• بالساعة ☐ • بالأسبوع ☐ • طرق أخرى ☐ • متغير ☐

• باليوم ☐ • بالشهر ☐ • ثابت ☐

21- كم يقدر دخلك (دج)؟

• أقل من 18.000,00 ☐ • أكثر من 30.000,00 ☐

• من 18.000,00 إلى 30.000,00 ☐

22- هل الدخل كاف لتلبية الإحتياجات الأساسية؟

• نعم ☐ • لا ☐

23- هل الدخل يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي؟

• نعم ☐ • لا ☐

24- كم تقدر الميزانية المخصصة للإستهلاك (دج) بالنسبة؟

• الحاجات الأساسية ☐ • الكهرباء ☐ • الصحة ☐

• الملابس و الأحذية ☐ • الماء ☐ • المواصلات ☐

• الغاز ☐ • التعليم ☐

25- من يشاركك في مداخيل الأسرة:

• المرأة ☐ • الأطفال ☐ • آخر ☐

26- هل تقترض؟

• نعم ☐ • لا ☐

- إذا كان **نعم**، على من تقترض؟

• أسرة ☐ • جيران ☐ • أقارب ☐

27- أين يوجه الفائض من الدخل؟

• سد حاجات الأسرة ☐ • في سداد الديون ☐ • في توسيع النشاط ☐ • الإدخار ☐

الملحق (02): خريطة ولاية بشار

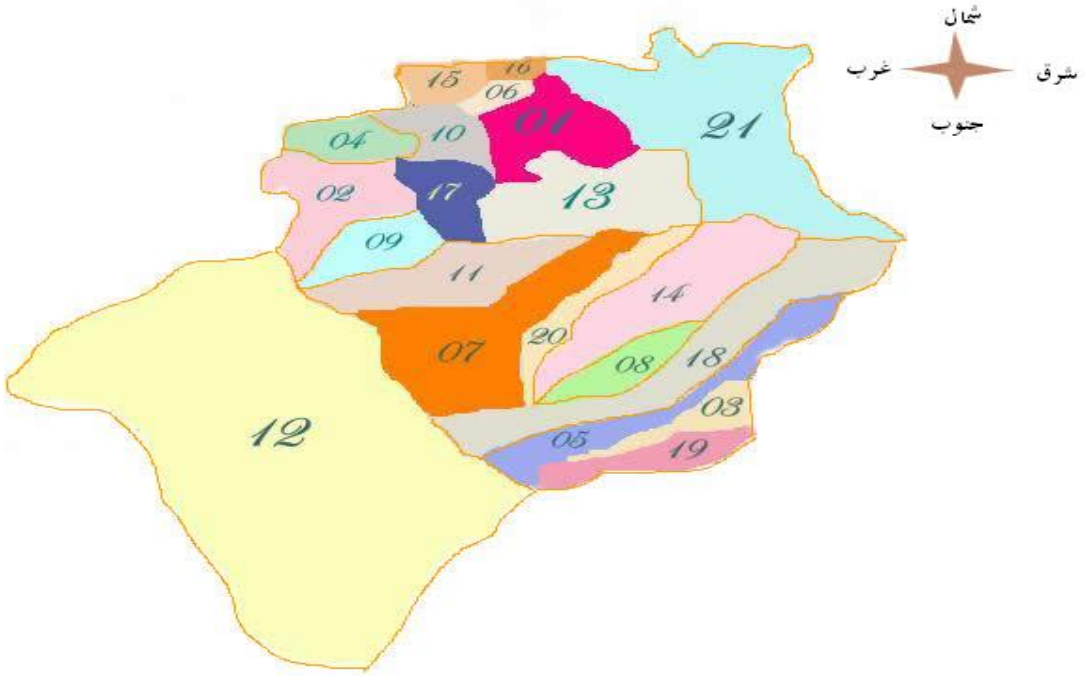

الرقم	إسم البلدية	الرقم	إسم البلدية
01	بشار	12	تبلبالة
02	عرق فراج	13	تاغيت
03	أولاد حضير	14	لواتة
04	مريجة	15	بوكايس
05	بني إيخلف	16	موغل
06	لحمر	17	العبادلة
07	بني عباس	18	تمودي
08	كرزاز	19	قصابي
09	مشرع هواري بومدين	20	تامترت
10	القنادسة	21	بني ونيف
11	إقلي		

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، ولاية بشار، 2012/05/13.

الملحق (03): يحدد مساحة كل دوائر ولاية بشار (KM^2)

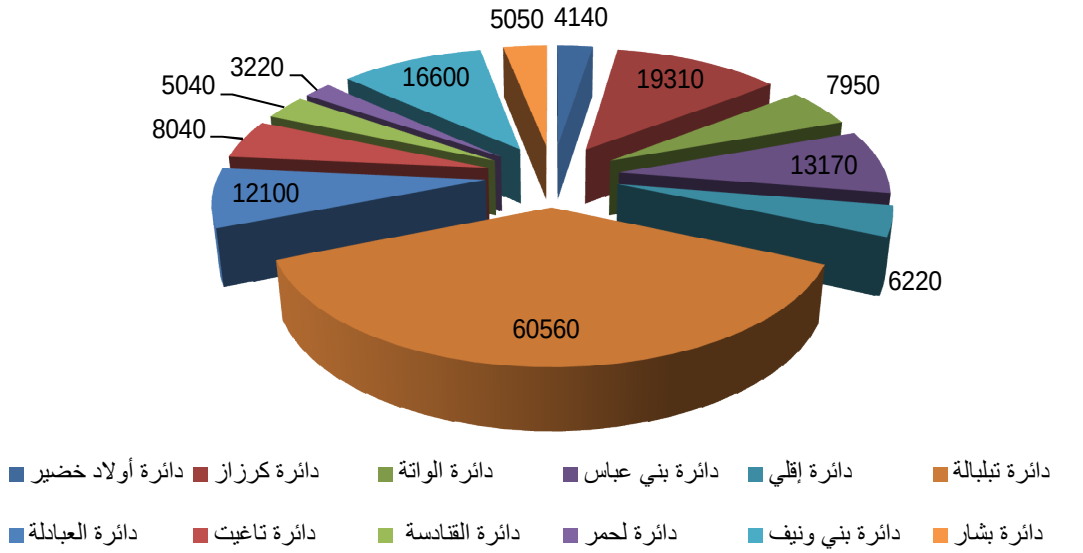

المصدر: مستخرج من برنامج Excel 2007، 2014/10/16.

الملحق (04): يحدد مساحة كل بلديات ولاية بشار (KM^2)

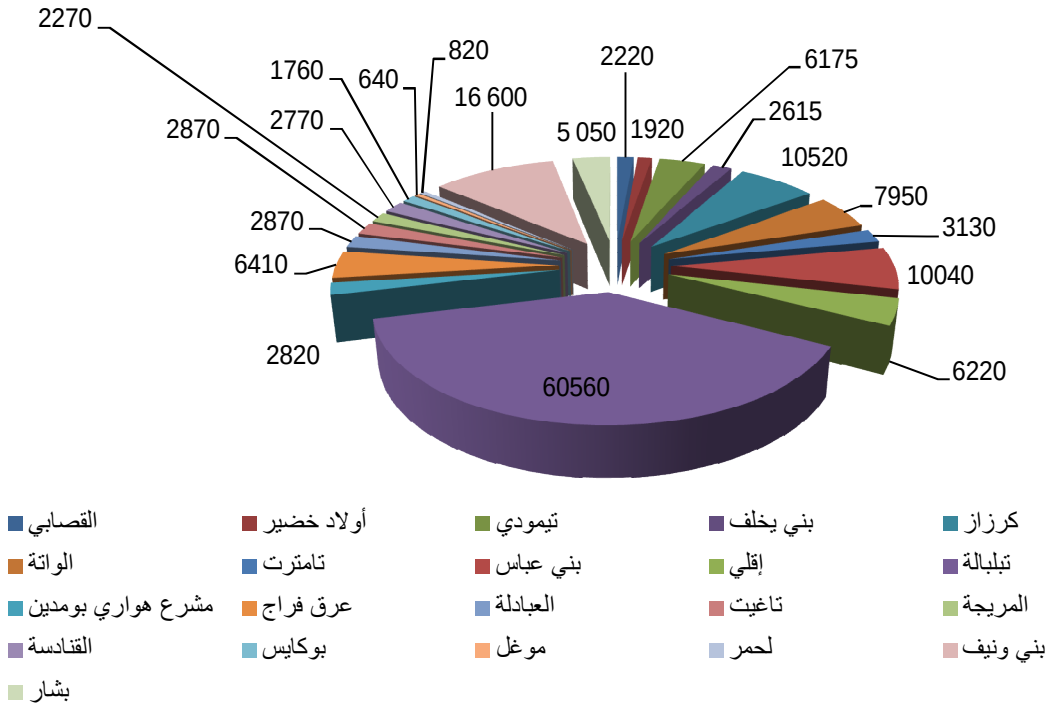

المصدر: مستخرج من برنامج Excel 2007، 2014/10/16.

الملحق (05): يحدد عدد السكان لكل دوائر ولاية بشار

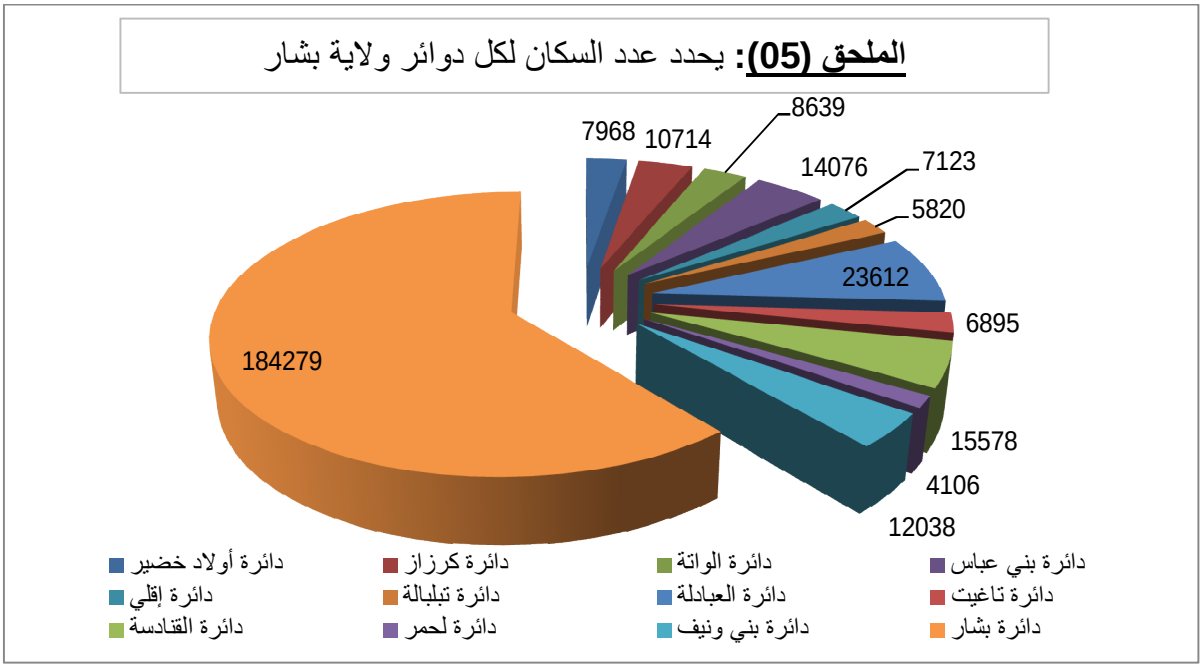

المصدر: مستخرج من برنامج Excel 2007، 2014/10/16.

الملحق (06): يحدد عدد السكان لكل بلديات ولاية بشار

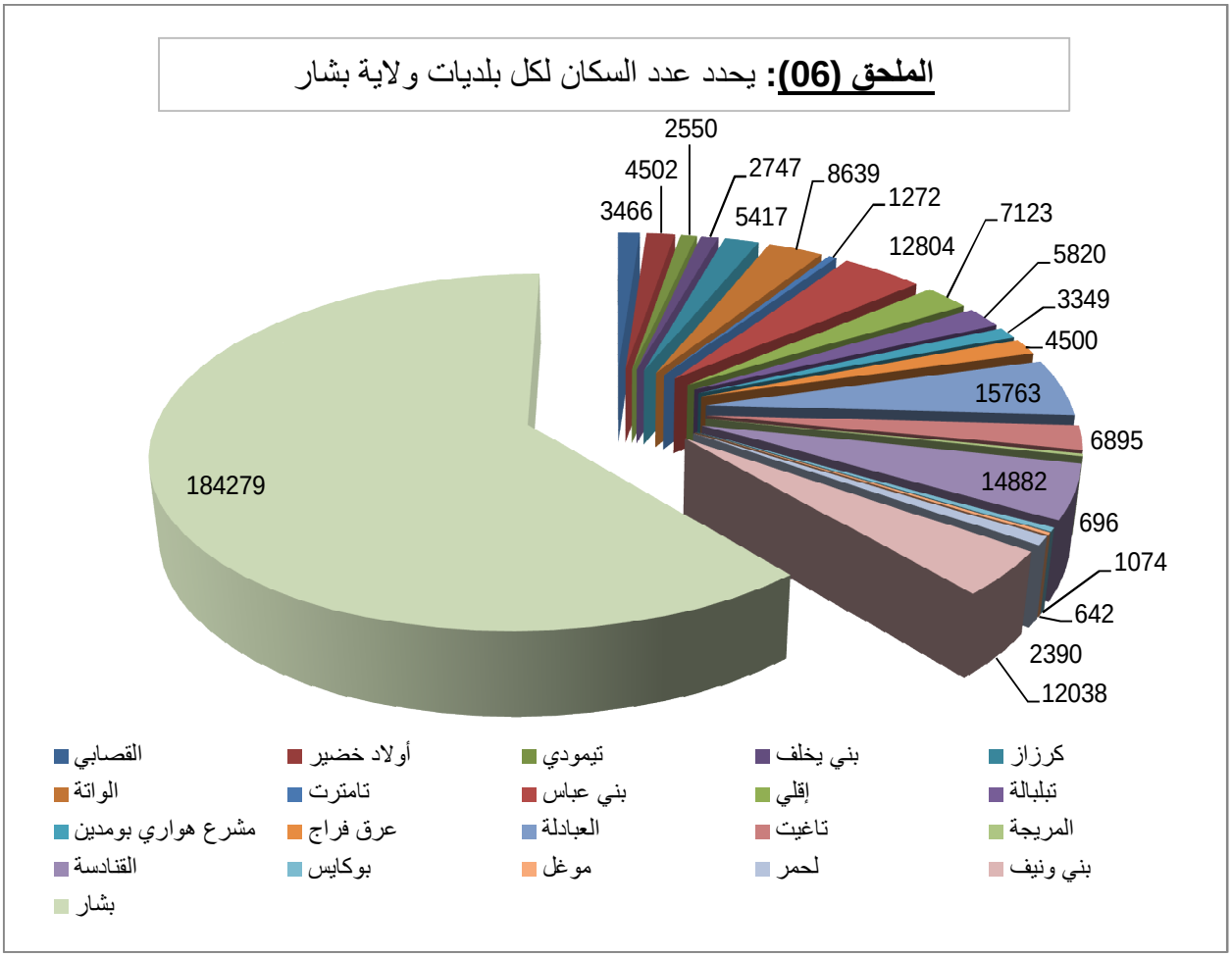

المصدر: مستخرج من برنامج Excel 2007، 2014/10/16.

الملحق (07): يحدد الكثافة السكانية لكل بلديات ولاية بشار (HAB/KM^2)

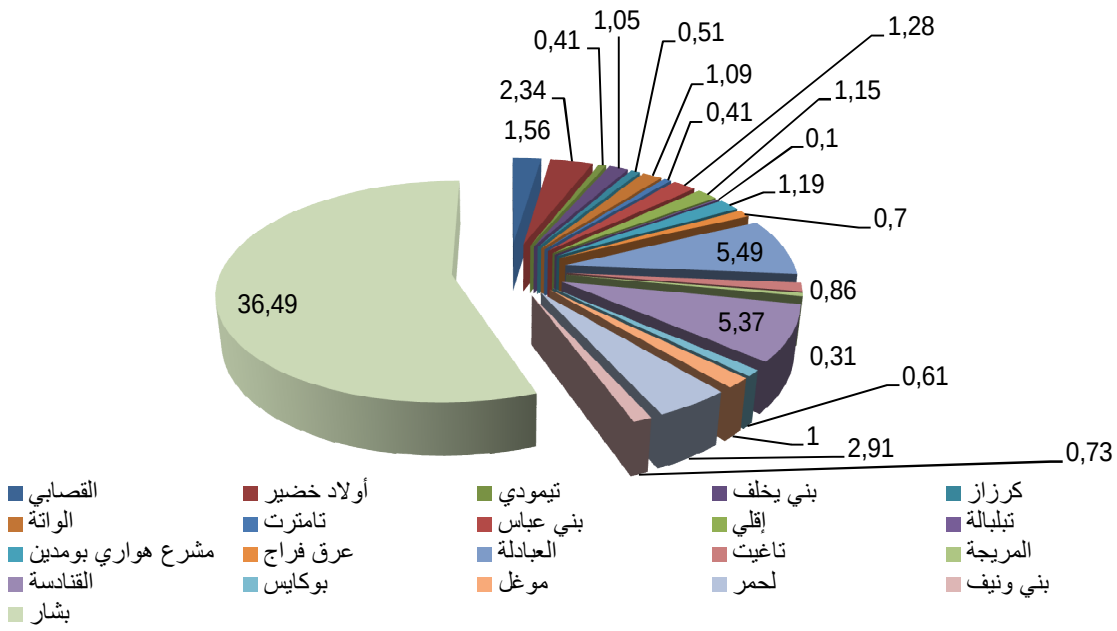

المصدر: مستخرج من برنامج Excel 2007، 2014/10/02.

الملحق (08): يمثل عدد سكان و عائلات ولاية بشار

الولاية	عدد السكان	عدد العائلات	متوسط حجم العائلة (عدد الأفراد/العائلة)
بشار	300848	83304	6,2

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (09): يمثل السكان و المساحة و الكثافة السكانية في ولاية بشار

الرمز البريدي	الولاية	عدد السكان	المساحة	الكثافة السكانية لكل كلم^2
08001	بشار	300848	km^2 161400	1,86

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (10): يمثل الربط بشبكة المياه في ولاية بشار

الطول (كلم)	نسبة الربط %
1101	**%97**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الجدول (11): يمثل الربط بشبكة الصرف الصحي في ولاية بشار

شبكة الصرف الصحي	طول الشبكة (كلم)	نسبة الربط %
ولاية بشار	895	**97,37**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بشار (DPSB)، 2014/10/15.

الملحق (12): يمثل التزويد بالكهرباء

الولاية	معدل التزويد بالكهرباء %
بشار	98

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (13): يمثل توزيع قارورات الغاز

الولاية	عدد قارورات الغاز الموزعة العادية B13	عدد قارورات الغاز الصغيرة B03	متوسط الاستهلاك للفرد (B13)	متوسط الاستهلاك للفرد (B03)
بشار	1172318	47102	1 قارورة ⟵ 100 شخص	4 قارورات ⟵ 10000 شخص

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (14): يمثل الربط بشبكة غاز المدن

الولاية	عدد العائلات المتوقعة للربط	عدد العائلات المربوطة فعلا	طول الشبكة المتوقعة	طول الشبكة المنجز (كلم)
بشار	7297	13150	151200	**65,76**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (15): يمثل البنى التحتية للطور الأول و الثاني

الولاية	المدارس	الأقسام الموجودة	الأقسام المستعملة	المطاعم		
				العدد	الانتاج (الوجبة/اليوم)	المستفيدين
بشار	150	1504	1146	139	31577	31577

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (16): يمثل البنى التحتية البيداغوجية للطور الثالث

الولاية	عدد الأقسام المستعملة	الأقسام الموجودة	عدد المتوسطات
بشار	738	792	**50**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (17): يمثل البنى التحتية الاجتماعية للطور الثالث

الولاية	المطاعم			الإقامة		
	العدد	عدد الوجبات/اليوم	عدد المستفيدين	العدد	عدد الأسرة	عدد المستفيدين
بشار	17	3500	3201	09	1800	883

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (18): يمثل البنى التحتية البيداغوجية للمستوى الثانوي

الولاية	الثانويات	المتقنات	الأقسام الموجودة	الأقسام المستعملة
بشار	22	02	444	388

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (19): يمثل البنى التحتية الاجتماعية للمستوى الثانوي

الولاية	المطاعم			الإقامة		
	العدد	عدد الوجبات/اليوم	عدد المستفيدين	العدد	عدد الأسرة	عدد المستفيدين
بشار	10	2400	1130	09	2.400	1123

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (20): يمثل عدد التلاميذ

الولاية	عدد التلاميذ في الطور الأول و الثاني		عدد التلاميذ في الطور الثالث		عدد التلاميذ في الثانويات	
	المجموع	عدد الاناث	المجموع	عدد الاناث	المجموع	عدد الاناث
بشار	31577	15186	23735	11285	12549	7374

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (21): يمثل مشاركة الذكور

الولاية	الطور الأول و الثاني			الطور الثالث			المستوى الثانوي و التقني		
	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث
بشار	33073	17137	15936	23096	12244	10852	12477	4976	7501

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (22): يمثل معدل تمدرس الذكور و الإناث

الولاية	15-6 سنة			19-16 سنة			المجموع		
بشار	عدد الإناث	عدد الذكور	المعدل	عدد الاناث	عدد الذكور	المعدل	عدد الاناث	عدد الذكور	المعدل
	28620	24647	86,28	7483	6762	60,12	36103	31409	78,24

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (23): يمثل الإعانات المدرسية

الولاية	عدد الأطفال المعنيين	عدد العائلات المعنية	المتوسط (طفل/عائلة)	مجموع الإعانات
بشار	29000	11600	%2,5	87.000.000,00

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (24): يمثل البنى التحتية الصحية

الولاية	مستشفيات	عيادة	مراكز صحية	قاعات علاج	قاعات التوليد	صيدليات عمومية	صيدليات خاصة	أقسام العمليات	مخابر عمومية	مخابر خاصة	طب الأمراض العقلية
بشار	01	04	23	79	19	17	78	09	16	04	01

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (25): يمثل الوسائل البشرية في القطاع العمومي

الولاية	طبيب عام	المختصين	جراحو الأسنان	الصيدلانيين	المجموع
بشار	240	52	61	06	359

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (26): يمثل الوسائل البشرية في القطاع الخاص

الولاية	طبيب عام	المختصين	جراحو الأسنان	الصيدلانيين	المجموع
بشار	20	28	18	78	**144**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (27): يمثل الأمومة

	القطاع الصحي
المواليد الجدد الأحياء	8756
المواليد المتوفون	264

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (28): يمثل عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية

الولاية	AFS	IAIG	الأشخاص المتكفل بهم	المجموع
بشار	10676	2245	1226	14147

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (29): يمثل المبلغ المخصص للشبكة الاجتماعية

الولاية	AFS	IAIG	الأشخاص المتكفل بهم	المجموع
بشار	38.433.600,00	323.280,00	13.836.096,00	52.592.976,00

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار ، 2014/10/15.

الملحق (30): يمثل قطاع السكن في ولاية بشار

الولاية	عدد السكان	السكنات	معدل شغل السكن (TOL)	
			بالنسبة للسكنات المشغولة	بالنسبة لمجموع السكنات
بشار	300848	27800	17210	4,23

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (31): يمثل المراكز الهاتفية

الولاية	المراكز			الخطوط الهاتفية في الخدمة		الطلبات في الانتظار	عدد مراكز البريد
	العدد	الطاقة	الإشباع %	المجموع	المشتركين		
بشار	41	49760	%62	3713	34300	509	30

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (32): يمثل معدل الربط الهاتف الثابت

الولاية	عدد السكان	المشتركين	عدد السكان لكل هاتف
			المعدل الإجمالي
بشار	300848	21329	11,13

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية (DPSB) لولاية بشار، 2014/10/15.

الملحق (33): يمثل معدل البطالة على مستوى ولاية بشار

عدد السكان	القوة النشيطة	عدد العاملين	معدل الشغل	معدل البطالة
300.848	201551	180909	%70	%8,02

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) لولاية بشار، 2014/10/19.

الملحق (34): يمثل عرض و طلب العمل

الولاية	عرض العمل	طلب العمل		
		إناث	ذكور	المجموع
بشار	1813	5451	10945	16396

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) لولاية بشار، 2014/10/19.

الملحق (35): يمثل سوق العمل في ولاية بشار

الولاية	التوظيف			معدل الاشباع مقارنة مع عرض العمل	معدل الإشباع مقارنة مع طلب العمل		
	الإناث	الذكور	المجموع		الإناث	الذكور	المجموع
بشار	142	1460	1602	%88,36	%2,60	%13,35	**%15,95**

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) لولاية بشار، 2014/10/19.

الملحق (36): يمثل توزيع عرض العمل على القطاعات

الولاية	القطاع	قطاع البناء	التجارة والخدمات	القطاع المالي	قطاعات أخرى و الصناعة	المجموع
بشار	**القطاع العام**	462	236	19	99	**816**
	القطاع الخاص	498	317	15	38	**868**
	القطاع الأجنبي	107	08	00	00	**115**
	المجموع	1067	561	34	137	**1799**

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية بشار (ANEM)، 2014/10/19.

الملحق (37): يمثل الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها الفترة من 2012/09/18 إلى 2014/04/29

تسمية السوق	البلدية المتواجد بها	عدد الممارسين للأنشطة التجارية المحصيين بهذا السوق	النشاطات التجارية الممارسة	تاريخ القضاء على هذا السوق (اليوم)	عدد التجار الذين تم ادماجهم	الإجراءات المتخذة اتجاه الممارسين (البديل)	الملاحظات المسجلة
سوق بوهلال	بشار	149	الخضر و الفواكه	2012/09/17	125	تم إدماجهم بالأسواق الجوارية الثلاثة التي انجزت بحي غراسة يوم 2013/07/20.	/
حي البدر (قندهار)	بشار	104	الخضر و الفواكه	2012/09/27	47	ترحيلهم إلى سوق المغطاة بحي البدر	/
واجهة السوق المغطاة وسط المدينة	بشار	16	تجارة متنوعة	2012/10/07	16	تم إدماجهم بالمحلات المنجزة في اطار برنامج رئيس الجمهورية	/
سوق البراريك و سوق تندوف	بشار	626	تجارة متنوعة	2012/10/28	239-327	تم ترحيلهم إلى الأروقة الجزائرية سابقا تم ترحيلهم إلى سوق الفلاح سابقا	/
سوق المخاليف	بشار	30	الخضر و الفواكه	2013/07/10	30	إعادة تنظيمهم في نفس المكان في مربعات قابلة للإزالة.	/
وسط المدينة	إقلي	06	الخضر و الفواكه	2012/04/15	06	تم ادماجهم بالمحلات المنجزة في اطار برنامج رئيس الجمهورية	/
وسط المدينة	الواتة	07	الخضر و الفواكه	2013/03/09	18	تم ادماجهم بالسوق الجواري المنجز من طرف البلدية	/
بشار الجديد قرب سوق المغطاة الطريق العمومي	بشار	75	الخضر و الفواكه	/	/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/
الدبابة قرب سوق الرحمة	بشار	50	الخضر و الفواكه	/	/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/
العبادلة وسط المدينة	بلدية العبادلة	40	الخضر و الفواكه	/	/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/
بني ونيف	بني ونيف	20	الخضر و الفواكه	/	/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/

المصدر: مديرية التجارة لولاية بشار، 2014.

الملحق (38): يمثل خريطة الفقر في ولاية بشار حسب الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (A.N.A.T.)

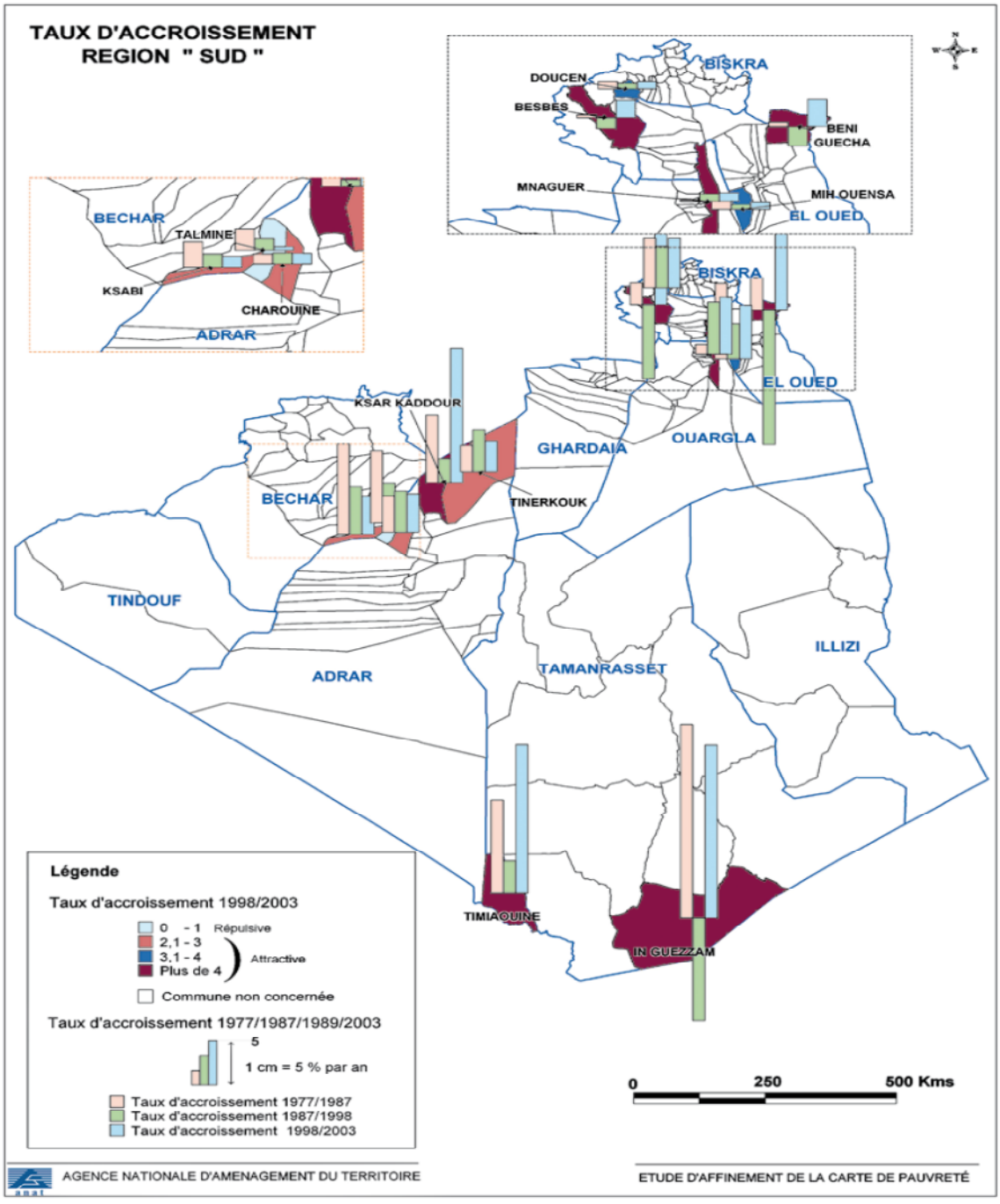

Source : L'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, étude d'affinement de la carte de la pauvreté : communes pauvres: territoires populations et capacités d'action, rapport synthèse, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, mars 2006, p: 46.

الملحق (39): يمثل البلديات ذات نسبة الفقر العالية في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار

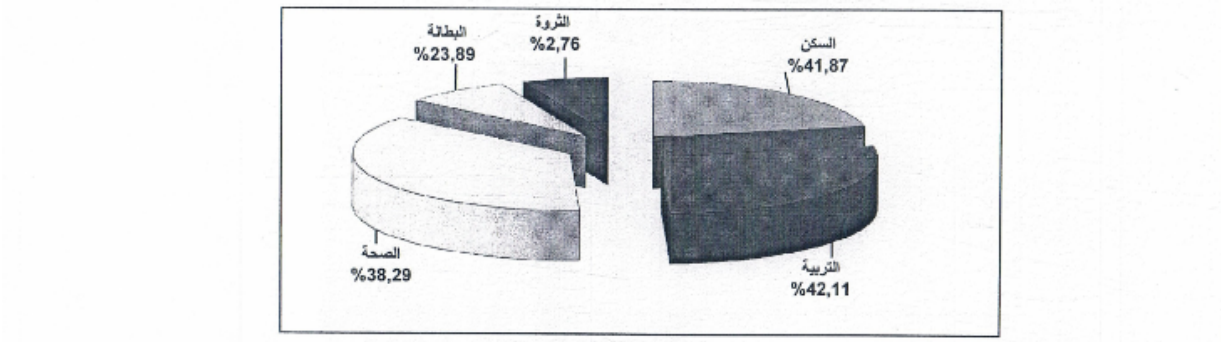

يوضح لنا المخطط التالي البلديات الأكثر فقرا حسب مؤشرات الفقر المبينة في الجداول أعلاه حيث يتبين أن هذه البلديات تعاني من مشكلة البطالة التي تمثلها نسبة 23,89% كما تعاني من تدني في مستوى الخدمات الصحية بمعدل 38,29%إذ تقل فيها المراكز الصحية والعيادات سواء العامة أو الخاصة وإلى عدم توفر الصيدليات و الأطباء وتعاني أيضا تدهورا في المستوى المعيشي والإجتماعي والإقتصادي مما شجع ظاهرة هجرة سكان الأرياف إلى المدينة بحثا عن فرص عيش أفضل .
وبالتالي فإن هذه البلديات تحتاج إلى المزيد من آليات التشغيل و إلى تطبيق برامج ومشاريع التنمية وإلى توفير خدمات الصحة،التعليم،الإسكان وتحسين البيئة المتصلة بالمياه والصرف الصحي خاصة في الأرياف(القصور)

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 14.

الملحق (40): يمثل البلديات المتوسطة من حيث درجة الفقر في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار

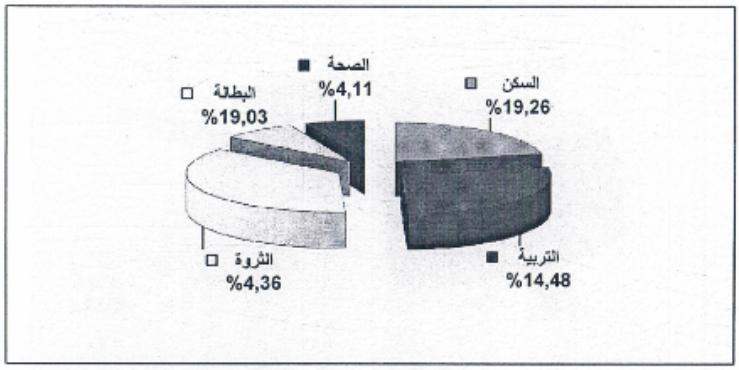

يبين هذا المخطط البلديات المصنفة الدرجة الثانية فقرا حسب مؤشرات الفقر إذ يتضح من خلاله إنخفاض كبير في معدل الصحة الذي يصل إلى **4,11%** وفي معدل التربية ب **14,48%** وا رتفاع في معدل البطالة الذي يقدرب**19,03%**بالنسبة لولاية بشار ، وبالتالي فإن هذه المؤشرات توضح أن هذه البلديات تحتاج إلى توفير الإحتياجات الأسلسية للسكان من خدمات صحية و إجتماعية وإلى تطبيق برامج التشغيل بهدف رفع المستوى المعيشي وتحقيق تنمية شاملة

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 15.

الملحق (41): يمثل البلديات الضعيفة من حيث درجة الفقر في ولاية بشار حسب وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار

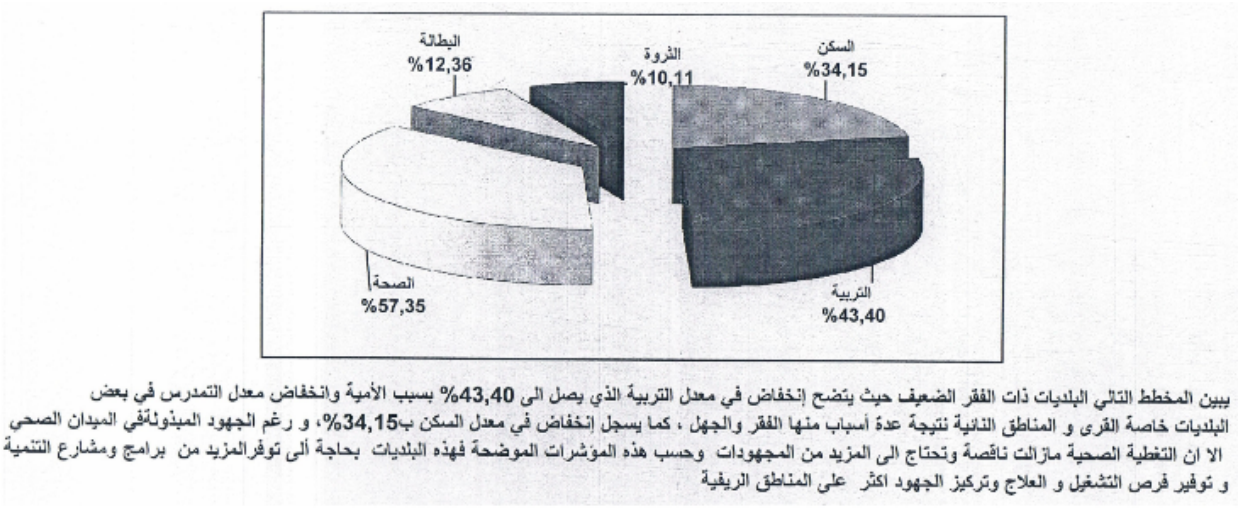

يبين المخطط التالي البلديات ذات الفقر الضعيف حيث يتضح إنخفاض في معدل التربية الذي يصل الى **43,40%** بسبب الأمية وانخفاض معدل التمدرس في بعض البلديات خاصة القرى و المناطق النائية نتيجة عدة أسباب منها الفقر والجهل ، كما يسجل إنخفاض في معدل السكن ب**34,15%**، و رغم الجهود المبذولةفي الميدان الصحي الا ان التغطية الصحية مازالت ناقصة وتحتاج الى المزيد من المجهودات وحسب هذه المؤشرات الموضحة فهذه البلديات بحاجة الى توفرالمزيد من برامج ومشارع التنمية و توفير فرص التشغيل و العلاج وتركيز الجهود اكثر على المناطق الريفية

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 15.

الملخص :

تناولت هذه الرسالة موضوع الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر، الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشغل بال الدولة و خبراء الاقتصاد، باعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد متواجدة بأغلبية بلدان العالم مهما كانت قوتها الاقتصادية؛ مما يجعل كثير من سياسات هذه البلدان مسهبة و محاولة لايجاد حلول لكبح نزوح هذه الظاهرة، خاصة في أوساط الفئات المحرومة. التي تتفرد بميزة اتساع رقعة حجم القطاع غير الرسمي الذي يعتبر سلاح ذو حذين. و قد خلصت الرسالة بدراسة ميدانية تمت على مستوى ولاية بشار من أجل معرفة العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي في هذه المنطقة، و كشفت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة تأثيرية بين الفقر و القطاع غير الرسمي، إذ أن هذا الأخير يخفف من حدة ظاهرة الفقر، من هنا فإن هدف الدراسة يكمن في إبراز حيوية و ديناميكية القطاع غير الرسمي في التخفيف من حدة تلك الظاهرة.

الكلمات الدالة : الفقر، الفقر الحضري، القطاع غير الرسمي، القطاع غير الرسمي الحضري.

Résumé :

Cette étude aborde la question de la pauvreté et le secteur informel en Algérie l'une des questions les plus importantes qui préoccupent l'Etat et les économistes. La pauvreté est un phénomène multidimensionnel présent dans la majorité des pays quelque soit le niveau de leur économie et les poussent à mener une politique orientée pour trouver des solutions et freiner ce phénomène particulierèment parmi les groupes les plus défavorisés d'où l'importance de l'existence du secteur informel considéré comme une arme à double tranchon. Cette étude meneé à travers la wilaya de Béchar permet de connaître la relation entre la pauvreté et le secteur informel dans cette région. Les résultats de l'étude révèlent qu'il existe une relation conséquente entre la pauvreté et le secteur informel et que ce dernier atténue l'effet de la pauvreté. L'objectif de cette étude est de mettre en évidence la vitalité et le dynamisme du secteur informel dans l'atténuation de ce phénomène.

Les mots clés : la pauvreté, la pauvreté urbaine, le secteur informel, le secteur informel urbain.

Abstract :

This memory addressed the issue of poverty and sector un-official in Algeria. Whis is one of the most important ussues of Concern to the state and economists, as poverty is a multidimensional phenomenon is present in the majority of Countries all over the world. Whatever the economic strength which makes a lot of policies detailed these Countries and try to find solutions to curb the exodus of this phenomenon especially among disadvantaged groups that are unique to the advantage of the expansion of the informal sector which is the size of a double edged sword and have concluded that the message has a field study on the level of the state of "Bechar" order to find out the relationship between poverty and the informal sector in this region. The results of the study revealed that there are sympathetic clink between poverty and informal sector, as the latter alleviate poverty, so we can deduce that the object of this study is to highlight the vitality and dynamism of the informal sector in the alleviation of this phenomenon.

Key words : poverty, urban poverty, the informal sector, the urban informal sector.